وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوث 1955 – سكيكدة
كاية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
مخبر الانتماء: ECOFIMA

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك: دراسة ميدانية في البنوك العاملة بالجزائر

الشعبة: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية
للطالبة: شـــــايب فـــايزة

مدير الأطروحة: جقريف علي **الرتبة:** أستاذ محاضر أ **المؤسسة الجامعية:** جامعة 20 أوث 1955 بسكيكدة

أمام أعضاء اللجنة

بوالكور نور الدين	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسا**	**جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة**
جقريف علي	**أستاذ محاضر أ**	**مقررا**	**جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة**
شيلي وسام	**أستاذ محاضر أ**	**مقررا مساعدا**	**جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2**
حريد رامي	**أستاذ محاضر أ**	**عضوا**	**جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس**
لعشوري نوال	**أستاذ محاضر أ**	**عضوا**	**جامعة الشاذلي بن جديد الطارف**
بوجعادة إلياس	**أستاذ محاضر أ**	**عضوا**	**جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة**
بلعايش ميادة	**أستاذ محاضر أ**	**عضوا**	**جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة**

السنة الجامعية:2023/ 2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوث 1955 – سكيكدة
كاية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
مخبر الانتماء: ECOFIMA

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك: دراسة ميدانية في البنوك العاملة بالجزائر

الشعبة: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية
للطالبة: شـــــايب فـــــايزة

مدير الأطروحة: جقريف علي **الرتبة:** أستاذ محاضر أ **المؤسسة الجامعية:** جامعة 20 أوث 1955بسكيكدة

أمام أعضاء اللجنة

بوالكور نور الدين	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسا**	**جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة**
جقريف علي	**أستاذ محاضر أ**	**مقررا**	**جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة**
شيلي وسام	**أستاذ محاضر أ**	**مقررا مساعدا**	**جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2**
حريد رامي	**أستاذ محاضر أ**	**عضوا**	**جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس**
لعشوري نوال	**أستاذ محاضر أ**	**عضوا**	**جامعة الشاذلي بن جديد الطارف**
بوجعادة إلياس	**أستاذ محاضر أ**	**عضوا**	**جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة**
بلعايش ميادة	**أستاذ محاضر أ**	**عضوا**	**جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة**

السنة الجامعية:2023/ 2024

الإقرار

أنا الممضي أسفله الطالبة: **شايب فايزة** أقر بأن هذه الأطروحة الموسومة بـ:

"دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي في البنوك دراسة ميدانية في البنوك العاملة في الجزائر"

هي عمل خاص بي، وأنه لم يتم تقديم أي جزء منه او كله في أي مكان آخر لنيل درجة علمية.

الامضاء

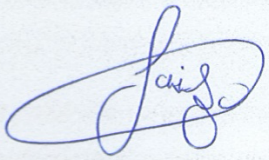

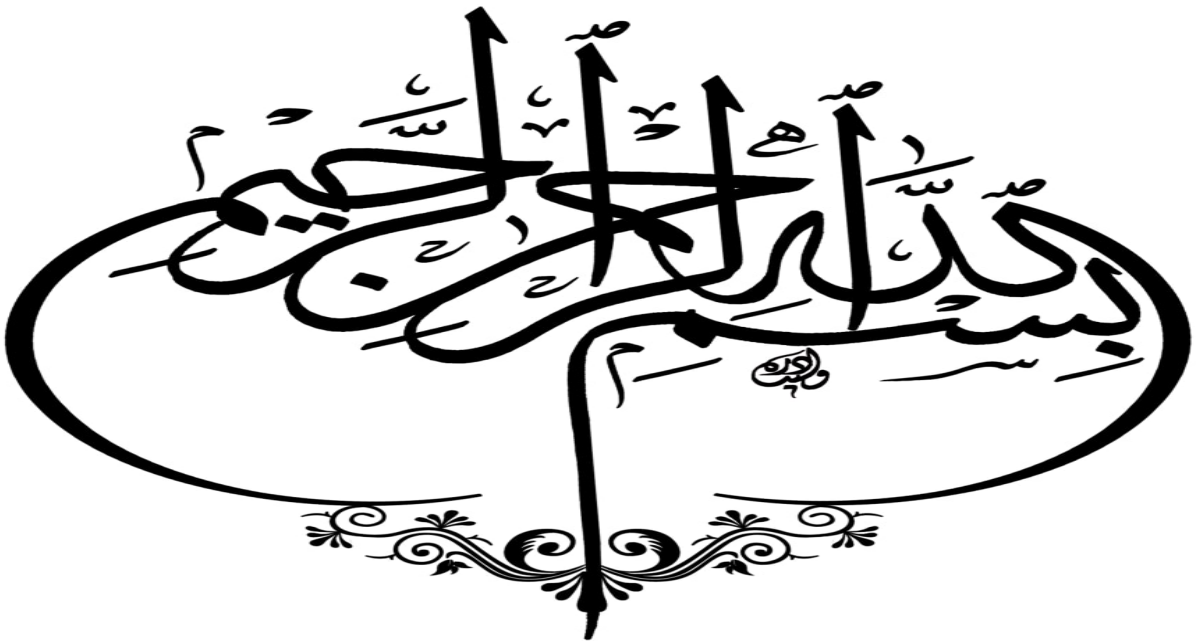

الآية: 11 من سورة المجادلة

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى من قال فيهما المولى عز وجل:

{وَقُل رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا}

الآية رقم 24

سورة الاسراء

إلى من اعطى بلا حدود.. ذو الفضل بعد الله عز وجل ...

إلى مثلي الأعلى وسندي الذي لم يتهاون قط في توفير سبيل السعادة والخير لي

{أبي المُوقَّر}

إلى نبع الحنان وملجئي..

إلى من جعل الله تعالى الجنة تحت قدميها، ووقّرها في كتابه العزيز..

{أمي الحبيبة}

إلى من تطيب الأيام بوجودها ويسعد قلبي بهنائها..

إلى دخري.. صغيرتي.. شبيهتي..

{ابنتي الغالية}

إلى عبق الرياحين وورد البساتين..

إلى من دعمني طوال مسيرتي الدراسية..

{اختاي العزيزتان}

إلى أهلي جميعا دون استثناء..

إلى وطني الحبيب "الجزائر" ..

الشـــكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين..

على أثر إنهائي لهذا العمل المتواضع، أتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقني وأعانني على إنجازه مصداقا لقوله تعالى **{لَئِنْ شَكَرْتُم لَأَزِيدَنَّكُم}**

الآية رقم 7 سورة ابراهيم

أتقدم بشكري الخالص إلى استاذي ومشرفي الدكتور **جقريف علي** لإشرافه على هذا العمل ومساعدتي على إتمامه، كما أتقدم بشكري إلى المشرفة المساعدة الدكتورة **شيلي وسام** لإشرافها كذلك على هذا العمل

أتقدم بخالص الشكر للسيد **نيني محمد** مدير بنك الخليج فرع حاسي مسعود الذي قدم لي يد العون في إتمام هذا العمل

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الاطروحة والحكم عليها

وفي الأخير أتقدم بخالص شكري لكل من دعمني من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق اختبارات الضغط وتحليل مدى مساهمتها في تحقيق استقرار القطاع المصرفي الجزائري، وذلك من خلال تطبيق سناريوهات مختلفة متعلقة بكل من اختبارات ضغط مخاطر الائتمان، اختبارات ضغط مخاطر السيولة واختبارات ضغط مخاطر العدوى. شملت الدراسة على عينة تتكون من ستة بنوك عاملة بالجزائر والتي تمثل 50% من القطاع المصرفي الجزائري من حيث الحصة السوقية، بهدف تقييم كيفية استجابة البنوك الجزائرية للصدمات المحتملة مع مراعاة انتقال تلك الصدمات من التعرض الفردي إلى النظام المصرفي ككل. تستند المنهجية المستخدمة الى اختبارات ضغط كلية (من أعلى إلى أسفل) متعلقة بمخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر العدوى.

توصلت الدراسة إلى مساهمة اختبارات الضغط في تحقيق استقرار القطاع المصرفي الجزائري، حيث بينت النتائج قدرة هذه الاختبارات على تحديد نقاط الضعف التي يعاني منها القطاع المصرفي الجزائري، مما يسمح باتخاذ الإجراءات المناسبة قبل حدوث الأزمات المحتملة. فبالنسبة لمخاطر الائتمان بينت النتائج أن القطاع المصرفي الجزائري الافتراضي غير قادر بشكل عام على تحمل خطر الائتمان، وأن أكبر صدمة لديه هو تدهور جودة الأصول (خاصة البنوك العامة) حيث سيسجل أدنى نسبة كفاية رأس المال تقدر بـ 0.14%، واحتياج لإعادة الرسملة يقدر بـ 862 736 226 ألف دج. أما فيما يخص خطر السيولة فإن القطاع المصرفي الجزائري الافتراضي يعتبر قادرا بشكل عام على تحمل صدمة السيولة لمدة خمسة أيام متتالية، باستثناء بنكين عمومين سيسجلان عجز في السيولة باحتياج قدره على التوالي في اليوم الخامس للصدمة 232 755 105 ألف دج، و961 335 78 ألف دج. أما بخصوص خطر العدوى فإن القطاع المصرفي الجزائري الافتراضي سوف يسجل خسارة بقيمة 494 445 115 ألف دج، أي 22% من إجمالي رأس مال النظام، وذلك بسبب الإفلاس المتعاقب للبنك ذو الأهمية النظامية.

الكلمات المفتاحية: استقرار مالي للبنوك، إدارة مخاطر مصرفية، اختبارات ضغط مصرفية، بنوك جزائرية.

Abstract

The present study aimed to analyse the contribution of stress testing to the stability of the Algerian banking sector. This was achieved through applying various scenarios related to credit risk stress testing, liquidity risk stress testing, and contagion risk stress testing. The study included a sample of six banks operating in Algeria, representing 50% of the Algerian banking sector in terms of market share. The goal was to evaluate how Algerian banks respond to potential shocks, taking into consideration the transmission of these shocks from individual risks to banking system risks. The methodology adopted relied on comprehensive stress testing (top-down) related to credit risks, liquidity risks, and contagion risks.

The study concluded that stress testing significantly contributes to achieving stability in the Algerian banking sector. The results showed that these tests are able to identify weaknesses within the Algerian banking sector which enables appropriate measures to be taken before potential crises occur. Regarding credit risks, the results indicated that the Algerian banking sector, in general, is unable to withstand credit risk. Its major vulnerability lies in the deterioration of asset quality, especially among public banks, where the lowest capital adequacy ratio would be 0.14%. This would require a recapitalization of 226,736,862 thousand Algerian dinars.

As for liquidity risk, the hypothetical Algerian banking sector is generally capable of withstanding a liquidity shock for a consecutive period of five days. However, two public banks will experience a liquidity deficit on the fifth day of the shock, with respective needs amounting to 105,755,232 thousand Algerian dinars and 78,335,961 thousand Algerian dinars. Regarding contagion risk, the hypothetical Algerian banking sector would incur a loss of 115,445,494 thousand Algerian dinars, equivalent to 22% of the total capital of the system. This is due to the successive insolvency of the systematically important bank.

Key words: Financial banks stability, management of banks risks, banks stress testing, Algerian banks

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإقرار	أ
البسملة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
ملخص الدراسة	هـ- و
فهرس المحتويات	ح - ي
قائمة الأشكال	ل- م
قائمة الجداول	س- ف
قائمة الرموز والاختصارات	ق-ر
المقدمة	12-2
الفصل الأول: الاستقرار المالي للبنوك	
تمهيد	14
المبحث الأول: الإطار النظري للمخاطر والأزمات المصرفية	31-15
المطلب الأول: المخاطر المصرفية	25-15
المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية	29-25
المطلب الثالث: إدارة الأزمات المصرفية	31-29
المبحث الثاني: ماهية الاستقرار المالي للبنوك وطرق قياسه	45-32
المطلب الأول: تعريف وأهمية الاستقرار المالي	38-32
المطلب الثاني: الاستقرار المصرفي والعوامل المساعدة على تحقيقه	42-38
المطلب الثالث: طرق ومؤشرات قياس الاستقرار المصرفي	45-42
المبحث الثالث: دور المعايير الرقابية للجنة بازل في تعزيز الاستقرار المصرفي	59-46
المطلب الأول: ماهية الرقابة المصرفية وأبعادها	50-46
المطلب الثاني: اتفاقية بازل 1	53-51
المطلب الثالث: اتفاقية بازل 2	56-53
المطلب الرابع: اتفاقية بازل 3	59-56
خلاصة الفصل	59

الفصل الثاني: اختبارات الضغط المصرفية وعلاقتها بالاستقرار المالي للبنوك	
تمهيد	61
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لاختبارات الضغط	80-62
المطلب الأول: ماهية اختبارات الضغط والمؤسسات المعنية بتطبيقها	69-62
المطلب الثاني: تصنيف اختبارات الضغط المصرفية	75-70
المطلب الثالث: متطلبات تصميم برنامج اختبارات الضغط	80-75
المبحث الثاني: متطلبات ومبادئ تطبيق اختبارات الضغط مع الإشارة إلى البنوك الاسلامية	94-81
المطلب الأول: متطلبات ومبادئ تطبيق برنامج اختبارات الضغط حسب لجنة بازل	86-81
المطلب الثاني: مبادئ اختبارات الضغط الصادرة عن صندوق النقد الدولي والعربي	90-87
المطلب الثالث: تطبيق اختبارات الضغط في البنوك الاسلامية	94-90
المبحث الثالث: علاقة اختبارات الضغط بالاستقرار المالي والمصرفي	110-95
المطلب الأول: اختبارات الضغط كأداة لإدارة المخاطر والأزمات وتحقيق الاستقرار المالي	102-95
المطلب الثاني: اختبارات الضغط في إطار برنامج تقييم القطاع المالي	107-102
المطلب الثالث: تحديات تطبيق اختبارات الضغط وأهم الحلول المقترحة	110-107
خلاصة الفصل	110
الفصل الثالث: عرض وتحليل تجارب عربية حول اختبارات الضغط	
تمهيد	112
المبحث الأول: عرض وتحليل التجربة الأردنية في اختبارات الضغط المصرفية	127-113
المطلب الأول: أساسيات البنك المركزي الأردني وإجراءاته في تنفيذ اختبارات الضغط	117-113
المطلب الثاني: اختبار تحليل الحساسية للبنوك الأردنية	123-117
المطلب الثالث: اختبارات الضغط الكلية وتجربة برنامج تقييم القطاع المالي في الأردن	127-123
المبحث الثاني: عرض وتحليل التجربة القطرية في اختبارات الضغط المصرفية	136-128
المطلب الأول: أساسيات البنك المركزي القطري ودوره في تعزيز الاستقرار المالي	132-128
المطلب الثاني: اختبارات الضغط وتحليل مخاطر الائتمان في البنوك القطرية	134-133
المطلب الثالث: اختبارات الضغط وتحليل مخاطر السيولة في البنوك القطرية	136-134
المبحث الثالث: عرض وتحليل التجربة العمانية في اختبارات الضغط المصرفية	146-137
المطلب الأول: أساسيات البنك المركزي العماني وتقييم استقرار القطاع المصرفي	139-137
المطلب الثاني: اختبارات تحليل الحساسية لدى البنوك العمانية	143-139

المطلب الثالث: اختبارات الضغط الكلية وتجربة برنامج تقييم القطاع المالي في عُمان	146-143
خلاصة الفصل	146
الفصل الرابع: تطبيق اختبارات الضغط على عينة من البنوك الجزائرية	
تمهيد	148
المبحث الأول: اختبارات الضغط كأداة لتعزيز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري	156-149
المطلب الأول: اختبارات الضغط المطبقة على القطاع المصرفي الجزائري وفق برنامج تقييم القطاع المالي	151-149
المطلب الثاني: آليات تعزيز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري	154-151
المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري	156-154
المبحث الثاني: منهجية تطبيق اختبارات الضغط على البنوك الجزائرية عينة الدراسة	167-157
المطلب الأول: منهجية الدراسة وأنواع اختبارات الضغط المطبقة	159-157
المطلب الثاني: البيانات المالية للبنوك عينة الدراسة قبل الصدمة	167-159
المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج تطبيق اختبارات الضغط	205-168
المطلب الأول: اختبارات ضغط مخاطر الائتمان	185-168
المطلب الثاني: اختبارات ضغط مخاطر السيولة	195-185
المطلب الثالث: اختبارات ضغط خطر العدوى بين البنوك	205-195
خلاصة الفصل	206
الخاتمة	215-208
قائمة المراجع	228-217

قائمة الأشكال

قـــائمة الأشكـــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01)	أنواع المخاطر المصرفية	21
(02)	شرح وقوع الخطر النظامي بالمعنى الواسع والمعنى الضيق	22
(03)	أنواع الأزمات المالية	29
(04)	ملخص تخطيطي للأزمة المالية العالمية	31
(05)	أهداف الرقابة المصرفية	48
(06)	تصنيفات اختبارات الضغط الجزئية	73
(07)	تصنيفات اختبارات الضغط الكلية	74
(08)	تصنيفات اختبارات الضغط المصرفية	75
(09)	تنظيم دائرة الاستقرار المالي	115
(10)	نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو زيادة خسائر الائتمان في البنوك الأردنية 2020	118
(11)	نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ثلاثة مقترضين لدى البنوك الأردنية 2020	119
(12)	نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ستة مقترضين لدى البنوك الأردنية 2020	120
(13)	نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق صدمة أسعار الفائدة لدى البنوك الأردنية 2020	121
(14)	نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق صدمة أسعار الصرف لدى البنوك الأردنية 2020	122
(15)	نسبة القروض غير العاملة للبنوك الأردنية بعد تطبيق الصدمات للفترة 2021-2023	125
(16)	نسبة كفاية رأس المال للبنوك الأردنية بعد تطبيق الصدمات للفترة 2021-2023	126
(17)	نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك القطرية للفترة 2019-2020	134
(18)	نسبة توزيع مصادر الأموال الخارجية لدى البنوك القطرية للفترة 2019-2020	136
(19)	نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد السيناريو الشديد لدى البنوك العمانية	141

(20)	نسبة الزيادة المفترضة للقروض غير العاملة قبل انخفاض نسبة الملاءة دون متطلبات البنك المركزي العماني	142
(21)	نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة السيناريوهات المعتدلة لاختبارات الضغط الكلية لدى البنوك العمانية	144
(22)	نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة السيناريوهات الشديدة لاختبارات الضغط الكلية لدى البنوك العمانية	145
(23)	الهيكل الأساسي لإطار تقييم المخاطر المالية على المستوى الكلي	159
(24)	نسبة القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط للبنوك الجزائرية عينة الدراسة	163
(25)	نسبة القروض الممنوحة حسب أكبر ثلاثة مقترضين للبنوك الجزائرية عينة الدراسة	164
(26)	صافي التدفق للبنوك الجزائرية عينة الدراسة خلال فترة الاختبار	194
(27)	شبكة إجمالي الانكشافات التبادلية للبنوك الجزائرية عينة الدراسة	195
(28)	شبكة صافي الانكشافات للبنوك الجزائرية عينة الدراسة	197
(29)	ملخص تخطيطي لنتائج الاختبار النظامي	204

قائمة الجداول

قـــائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01)	أساليب التعامل مع المخاطر المصرفية	26
(02)	طرق إدارة المخاطر المصرفية	27
(03)	مقارنة بين النهج الاحترازي الكلي والجزئي	50
(04)	مفهوم اختبارات الضغط من قبل البنوك المركزية	64
(05)	الفرق بين اختبار الضغط ونموذج var	66
(06)	مقارنة بين التنفيذ التصاعدي والتنفيذ التنازلي	72
(07)	مزايا وعيوب التنفيذ التصاعدي والتنفيذ التنازلي	72
(08)	مبادئ الممارسات السليمة لتنفيذ اختبارات الضغط بالبنوك	84-83
(09)	السيناريوهات الأساسية التي يتم إخضاعها لاختبارات الضغط في البنوك الاسلامية	94
(10)	المخاطر المصرفية الخاضعة اختبارات الضغط	97
(11)	الفرق بين اختبارات الضغط لإدارة الأزمات ولإدارة المخاطر الداخلية	98
(12)	صدمة ارتفاع القروض غير العاملة في البنوك الأردنية	118
(13)	صدمة تعثر أكبر مقترضين لدى البنوك الأردنية	119
(14)	صدمة ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة لدى البنوك الأردنية	121
(15)	صدمة انخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأخرى	122
(16)	سيناريوهات اختبارات الضغط الكلية للبنوك الأردنية للفترة 2021-2023	124
(17)	نتائج اختبارات الضغط الكلية للبنوك الأردنية للفترة 2021-2023	124
(18)	استطلاع المخاطر لدى البنوك القطرية للفترة 2019-2022	131
(19)	نسبة القروض غير العاملة حسب لدى البنوك القطرية حسب القطاعات الاقتصادية	133
(20)	نسبة الفجوة التمويلية الفصلية للعملاء لدى البنوك القطرية	135
(21)	سيناريوهات اختبار ضغط الملاءة للبنوك العمانية	140
(22)	السيناريوهات الأساسية لاختبار ضغط السيولة لدى البنوك العمانية	143
(23)	سيناريوهات اختبارات الضغط الكلية لدى البنوك العمانية لعام 2020	144
(24)	تطور مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري للفترة 2016-	155-154

	2019	
(25)	الخصائص الرئيسية للبنوك الجزائرية عينة الدراسة قبل الصدمة لسنة 2019	157
(26)	نسبة الملاءة للبنوك الجزائرية عينة الدراسة قبل الصدمة	160
(27)	حجم القروض والمخصصات للبنوك الجزائرية عينة الدراسة قبل الصدمة	161
(28)	مؤشرات جودة الأصول للبنوك الجزائرية عينة الدراسة قبل الصدمة	161
(29)	حجم القروض حسب قطاع النشاط للبنوك الجزائرية عينة الدراسة قبل الصدمة	162
(30)	حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك الجزائرية عينة الدراسة لأكبر ثلاثة مقترضين	163
(31)	حجم الودائع والأصول السائلة والأصول غير السائلة للبنوك عينة الدراسة قبل الصدمة	165
(32)	نسب السيولة للبنوك الجزائرية عينة الدراسة قبل الصدمة	165
(33)	مصفوفة إجمالي القروض بين البنوك الجزائرية عينة الدراسة قبل الصدمة	166
(34)	نتائج اختبار ضغط الائتمان الأول للبنوك الجزائرية عينة الدراسة لسنة 2020	169
(35)	حساب الحاجة إلى إعادة رسملة الاختبار الأول	171
(36)	مؤشرات جودة أصول البنوك عينة الدراسة بعد صدمة الاختبار الأول	173
(37)	نتائج اختبار ضغط الائتمان الثاني للبنوك الجزائرية عينة الدراسة لسنة 2020	174
(38)	الحاجة الى إعادة رسملة الاختبار الثاني	176
(39)	نسبة القروض الممنوحة لكل بنك حسب قطاع النشاط	177
(40)	نتائج اختبار ضغط الائتمان الثالث للبنوك الجزائرية عينة الدراسة لسنة 2020	180-179
(41)	الحاجة إلى إعادة رسملة الاختبار الثالث	181
(42)	نسبة القروض الممنوحة من قبل البنوك عينة الدراسة لأكبر ثلاثة مقترضين	183
(43)	نسبة تقسيم المخاطر على أكبر ثلاثة مقترضين للبنوك الجزائرية عينة الدراسة	184
(44)	إجمالي نسب الملاءة المالية والحاجة لإعادة الرسملة لاختبار ضغط الائتمان	185
(45)	نتائج اختبار ضغط السيولة لليوم الأول للبنوك الجزائرية عينة الدراسة	187-186
(46)	نتائج اختبار ضغط السيولة لليوم الثاني للبنوك الجزائرية عينة الدراسة	188

(47)	نتائج اختبار ضغط السيولة لليوم الثالث للبنوك الجزائرية عينة الدراسة	189
(48)	نتائج اختبار ضغط السيولة لليوم الرابع للبنوك الجزائرية عينة الدراسة	191-190
(49)	نتائج اختبار ضغط السيولة لليوم الخامس للبنوك الجزائرية عينة الدراسة	192
(50)	نسبة الحاجة لسيولة البنك 1 والبنك 3	192
(51)	مصفوفة صافي القروض بين البنوك الجزائرية عينة الدراسة	196
(52)	مصفوفة صافي الانكشافات بين البنوك الجزائرية عينة الدراسة	197
(53)	مصفوفة رأس المال للبنوك عينة الدراسة بعد التكرار الأول	198
(54)	مصفوفة الأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك عينة الدراسة بعد التكرار الأول	199
(55)	مصفوفة نسبة الملاءة المالية للبنوك عينة الدراسة بعد التكرار الأول	200
(56)	مصفوفة نتائج اختبار ضغط العدوى بعد التكرار الأول	200
(57)	مصفوفة مصدر العدوى للتكرار الثاني	201
(58)	مصفوفة رأس المال للبنوك عينة الدراسة بعد التكرار الثاني	201
(59)	مصفوفة الأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك عينة الدراسة بعد التكرار الثاني	202
(60)	مصفوفة نسبة الملاءة المالية للبنوك عينة الدراسة بعد التكرار الثاني	203
(61)	مصفوفة نتائج اختبار ضغط العدوى بعد التكرار الثاني	203
(62)	الحاجة إلى إعادة رسملة البنوك الفاشلة في اختبار العدوى	204
(63)	حجم البنوك عينة الدراسة إلى إجمالي الميزانية العمومية	205

قائمة الرموز والاختصارات

قـــائمة الرموز والاختصارات

الرمز	الدلالة باللغة الاجنبية	الدلالة باللغة العربية
BA	Bank of Algeria	بنك الجزائر
BIS	Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية
BU	Bottom Up	نهج تصاعدي
CAR	Capital Adequacy Ratio	نسبة كفاية راس المال
CAMELS	Capital Adequacy Ratio, Asset quality, Managment, Earnings, Liquidity, Sensitivity	كفاية رأس المال، جودة الأصول، الادارة، الربحية، السيولة، الحساسية
CBO	Central Bank of Oman	البنك المركزي العماني
CEBS	Comité Européen des Superviseurs Bancaires	اللجنة الاوروبية للإشراف المصرفي
COSO	Committe Of Sponsoring Organizations (of the treadway commission)	لجنة المنظمات الداعمة (للجنة تريدوي)
FSC	Financial Stability Council	مجلس الاستقرار المالي
FSR	Financial Services Roundtable	هيئة الخدمات المالية
DCP	Direction du Contrôle sur Pièce	مديرية الرقابة على أساس المستندات
DGIG	Direction Générale de l'Inspection	المديرية العامة للمفتشية العامة
EWS	Early Warning Score	نظام الإنذار المبكر
FSAP	Financial Stability Assessment Program	برنامج تقييم القطاع المالي
FSI	Financial Soundness Indicators	مؤشر الصلابة المالية
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
IRM	Institute of Risk Managment	معهد ادارة المخاطر
LGD	Loss Given Default	معدل الخسارة عند التخلف عن السداد
NPLs	Non Performing Loans	القروض الغير عاملة
PD	Probability of Default	احتمال التخلف عن السداد
ROA	Return On Assets	الربحية على الاصول
ROE	Return On Equity	الربحية على حقوق الملكية
RWA	Risk Weighted Assets	الأصول المرجحة بالمخاطر

برنامج تقييم راس المال الاشرافي	Supervisory Capital Assessment Program	**SCAP**
نظام التنقيط المصرفي	Système de Notation Bancaire	**SNB**
تنازلي	Top Down	**TD**
القيمة المعرضة للخطر	Value at Risk	**VAR**

المقدمـــــــــة

إن البنوك معرضة للعديد من المخاطر التي من الممكن أن تنشأ من عوامل داخلية متعلقة بنشاطها، أو عوامل خارجية متعلقة بتغير الظروف التي تعمل فيها، والتي قد تكون مرتبطة بظروف الاقتصاد المحلي، أو بأوضاع الاقتصاد العالمي، وقد تنوعت وزادت حدة هذه المخاطر في ظل العولمة وتسارع التطورات المالية والتكنولوجية، ما جعل العديد من البنوك عرضة للأزمات خاصة في ظل عجز التنظيمات الرقابية على مجاراة درجة التعقيد في الأنشطة وتتبع ومراقبة المخاطر. ومن أهم تلك الأزمات أزمة الرهن العقاري للولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008، حيث انتقلت الأزمة من بنك إلى آخر ثم إلى باقي مكونات النظام المصرفي والمالي، وذلك بفعل قوة الترابط والتشابك بين البنوك ومكونات النظام المالي وبفعل العدوى المالية، الأمر الذي أدى إلى وجوب تبني مقاربة احترازية كلية في إدارة المخاطر النظامية، تقوم على تقييم سلامة النظام المصرفي بأكمله بدلا من التركيز فقط على السلامة المالية لكل بنك بصفة فردية، وذلك كأحد المتطلبات الأساسية لتحقيق الاستقرار المصرفي والمالي.

في ظل هذه الأوضاع والمتطلبات المصرفية الجديدة، كان لأعمال لجنة بازل للرقابة المصرفية بروز ودور في تنسيق وتوحيد آليات وأنظمة الرقابة والإشراف على البنوك، حيث كانت ولا تزال تجتهد نحو إصدار ونشر معايير دولية تمثل أحسن الممارسات والنماذج في مجال الرقابة والإشراف على العمل المصرفي، متخذة في ذلك مبدأ سلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي، حماية حقوق المودعين، وتدعيم أساليب إدارة المخاطر المحيطة بالمهنة المصرفية من أسمى أهدافها في جميع معاييرها ومقرراتها، مقررات بازل 1 ومقررات بازل 2.

غير أنه في خضم الأزمة المالية العالمية، وبعدما أيقنت لجنة بازل بأن الأزمات الاقتصادية العالمية لا تعترف بالحدود في ظل عالم مترابط، وأن المخاطر المحيطة بالبنوك تنوعت وتضاعفت بشكل غير متوقع، أدركت مدى الحاجة إلى تنشيط الدور الرقابي على القطاع المصرفي وتحقيق التعاون الفعال بين السلطات الرقابية، وكذا تدعيم الممارسات السليمة في إدارة المخاطر. لذلك تبنت عقب الأزمة شعارا " نحو نظام مالي سليم"، وقدمت إلى المحفل المالي الدولي مقترحات جديدة أكثر تشددا وصرامة سميت بمقررات "بازل 3"، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار والسلامة المصرفية والمالية المحلية والدولية، ولعل من أهم ما دعت إليه ضرورة تبني البنوك اختبارات الضغط كأحد الأدوات المهمة لإدارة المخاطر المصرفية.

يقصد باختبارات الضغط أداة أو تقنية يستعملها البنك من أجل تقييم مدى قدرته على مواجهة المخاطر في ظل افتراض ظروف مالية واقتصادية معاكسة، لكن ممكنة الحدوث، ذلك من خلال قياس تأثير هذه المخاطر على مجموعة المؤشرات المالية للبنك، وبالأخص الأثر على مدى كفاية رأس المال، والسيولة، أي

أنها تستعمل في تقييم قدرة البنوك على الصمود والاستمرار في حالة ما إذا وقعت صدمات مالية واقتصادية من شأنها أن تؤدي إلى ظهور مخاطر عالية.

في هذا السياق، وفي السنوات الأخيرة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، والتي أثبتت أنه ليس كافيا أن تتم إدارة المخاطر على أساس أوضاع العمل العادية، نظرا لأن البنوك قد تتعرض لخسائر كبيرة بسبب التغيرات الداخلية و/أو الخارجية المفاجئة في الأسواق. أصبحت اختبارات الضغط واحدة من أبرز أدوات السياسة الاحترازية على المستوى الجزئي والكلي في القطاع المصرفي، وذلك بهدف التحقق من سلامة مراكز البنوك المالية، وتعيين أبرز المخاطر النظامية على مستوي كامل القطاع المصرفي.

تتعدد منهجيات وأنواع اختبارات الضغط المطبقة لقياس المخاطر، حيث تقوم بعض الدول العربية بتنفيذ هذه الاختبارات على مستوى القطاع المصرفي ككل بواسطة البنك المركزي (تنازلي) أو من خلال البنوك (تصاعدي)، وذلك بالاعتماد على فرضيات موحدة يحددها البنك المركزي. لكن درجة الإفصاح عن نتائج تلك الاختبارات في الدول العربية تختلف من دولة إلى أخرى، فمنها من تقوم بنشر نتائج تلك الاختبارات في تقارير الاستقرار المالي الخاصة بها، في حين تقتصر دول أخرى على الإفصاح عن المنهجية فقط.

أما بالنسبة لبنك الجزائر، وفي إطار مهمته الجديدة فيما يتعلق بالاستقرار المالي المنصوص عليه في الأمر رقم 10-04 المؤرخ 26 اوث 2010، قام بنك الجزائر بالشراكة مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي "FSAP"، بتطوير أدوات رقابة جديدة على أساس المخاطر، وذلك لتعزيز قدرته على تحليل واكتشاف مواطن الضعف النظامية.

ولضمان المسؤولية الكاملة عن استقرار القطاع المصرفي، يقوم بنك الجزائر بشكل دوري بتقييم سلامة هذا القطاع من خلال اختبارات الضغط، التي تم تطويرها منذ عام 2007 وتم تعزيزها في 2013-2014، حيث تفيد نتائج هذه الاختبارات في توقع المخاطر المحتملة المهددة للقطاع المصرفي.

1. **إشكالية الدراسة:** إن الإشكالية التي تسعى الدراسة **إلى** معالجتها تكمن في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك العاملة بالجزائر؟

2. **الأسئلة الفرعية:** تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة اختبارات ضغط مخاطر الائتمان في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك العاملة بالجزائر؟
- ما مدى مساهمة اختبارات ضغط مخاطر السيولة في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك العاملة بالجزائر؟

- ما مدى مساهمة اختبارات ضغط مخاطر العدوى في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك العاملة بالجزائر؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح يتم صياغة الفرضية التالية:

تساهم اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك العاملة بالجزائر.

3. **فرضيات الدراسة:** على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة، يمكن تحديد جملة الفرضيات التالية:

- تساهم اختبارات ضغط مخاطر الائتمان في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك العاملة بالجزائر.
- تساهم اختبارات ضغط مخاطر السيولة في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك العاملة بالجزائر.
- تساهم اختبارات ضغط مخاطر العدوى في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك العاملة بالجزائر.

4. **أهمية الدراسة**

تبرز أهمية الدراسة في كونها تتطرق إلى أحد الموضوعات الهامة المعاصرة التي برزت نتيجة الأزمة المالية العالمية 2008، وما أظهرته من حاجة إلى تقنيات حديثة لإدارة المخاطر المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، وهي اختبارات الضغط التي تعتبر أداة انذار مبكر تكشف للبنوك مدى قدرتها على مواجهة المخاطر والأزمات المصرفية، حيث أوصت هيئات الاشراف الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي ولجنة بازل للرقابة المصرفية بأهمية تطبيق اختبارات الضغط في البنوك كأداة مهمة لتحقيق الاستقرار المصرفي. وعليه، فإن من الأهمية لفت انتباه البنوك الجزائرية عموما وعينة الدراسة خصوصا إلى المكانة التي يحظى بها موضوع الدراسة، والدور الذي يلعبه تطبيق اختبارات الضغط في معرفة وتقدير مخاطر الانكشافات المحتملة في الأوضاع الصعبة، ومنه تمكين البنوك من التحوط الجيد لمثل هذه الأوضاع.

5. **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- ابراز دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك من خلال التأصيل النظري لكل منهما.
- ابراز تجارب بعض الدول العربية في تطبيق اختبارات الضغط (تجربة الأردن، تجربة قطر، تجربة سلطنة عمان).
- تطبيق اختبارات الضغط لرصد مدى قدرة البنوك الجزائرية على مواجهة المخاطر المحتملة المستقبلية.

6. **منهجية الدراسة**

بالنظر إلى طبيعة الدراسة المتمحورة حول تحقيق الاستقرار المالي للبنوك من خلال اختبارات الضغط، ومن أجل الإجابة على الاشكالية المطروحة في هذه الدراسة، وتحقيق أهدافها واختبار فرضياتها، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال الإحاطة بالإطار المفاهيمي للاستقرار المالي والمصرفي خاصة، وكذلك

الإحاطة باختبارات الضغط المصرفية وتبيان كيفية تطبيقها وعلاقتها بالاستقرار المصرفي، كما سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل نتائج اختبارات الضغط الخاصة ببعض البنوك العربية، فضلا عن تحليل نتائج اختبارات الضغط التي سنطبقها على البنوك الجزائرية عينة الدراسة.

7. **حدود الدراسة:** تتمثل حدود الدراسة في:

❖ **الحدود المكانية:** تمثلت الحدود المكانية للدراسة في مجموعة بنوك عاملة بالجزائر (عامة وخاصة) تمثل 50% من القطاع المصرفي الجزائري من حيث الحصة السوقية.

❖ **الحدود الزمانية:** تمثلت في سنة 2019 وهي المدة التي تم اخضاع بيانات البنوك إلى اختبارات الضغط، من خلال افتراض السيناريو عالي الشدة، للوقوف على مدى قدرة البنوك وملائتها المالية على مواجهة الصدمات غير المتوقعة لفترة افتراضية قدرت بسنة واحدة قادمة (2020).

8. **الدراسات السابقة**

لقد تنوعت الدراسات التي تناولت مواضيع الاستقرار المالي للبنوك واختبارات الضغط المصرفي، وسيتم عرض جزء منها تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة.

- **دراسة** (IMF, 2011)

عنوان الدراسة	United Kingdom: Stress testing the Banking Sector Technical Note
هدف الدراسة	حاولت الدراسة اخضاع بنوك المملكة الى اختبارات ضغط ضمن برنامج تقييم القطاع المالي، وذلك بهدف تحليل مخاطر الملاءة والسيولة لأهم بنوك النظام المصرفي في المملكة المتحدة، حيث تتكون اختبارات الملاءة من اختبارات من أسفل الى أعلى BU مستندة الى ثلاثة سيناريوهات اقتصادية كلية معاكسة تفترض حدوث ركود اقتصادي، في حين اختبارات السيولة فكانت من اعلى الى أسفل TD مركزة على السحب المفاجئ والكبير للودائع لمدة خمسة وثلاثين يوم.
عينة الدراسة	أكبر سبعة بنوك المملكة المتحدة لاختبارات الملاءة 16 مؤسسة مختارة من قبل سلطات المملكة المتحدة لاختبار السيولة.
نتائج الدراسة	بينت اختبارات الملاءة المالية أن بنوك المملكة تتمتع برأس مال قوي ومرن قادر على مواجهة الضغوط الشديدة، كما أظهرت نتائج كلا من BU وTD للسلطات أن مستويات كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى لبازل 3.
أوجه التشابه	تطبيق اختبارات الضغط ضمن برنامج FSAP، لتقييم مخاطر الملاءة والسيولة
أوجه الاختلاف	تطبيق الدراسة على بنوك المملكة المتحدة، اعتمادا على اختبارات ضغط كلية وجزئية، وعلى سيناريو السحب المفاجئ لمخاطر السيولة لمدة خمسة وثلاثين يوما. بينما دراستنا اعتمدت تطبيق اختبارات ضغط كلية فقط على

	عينة من البنوك العاملة بالجزائر، وعلى سيناريو السحب المفاجئ لمخاطر السيولة لمدة خمسة أيام فقط، واضافة خطر العدوى.

- **دراسة** (مصطفى، 2014)

عنوان الدراسة	الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي– حالة النظام المصرفي الجزائري– (أطروحة دكتوراه)
هدف الدراسة	محاولة معرفة مدى نجاعة وسائل الرقابة الاحترازية السارية المفعول في ضبط الاستقرار المالي، وذلك من خلال التطرق لدور البنك المركزي الجزائري الرقابي والاشرافي لدعم الاستقرار المالي المحلي، بالإضافة الى تقييم أداء النظام المصرفي الجزئي والكلي وذلك خلال الفترة من 2000 الى غاية 2014.
عينة الدراسة	النظام المصرفي الجزائري
نتائج الدراسة	سعيا لتحقيق والحفاظ على الاستقرار المالي استخدم بنك الجزائر اجراءات وقائية بهدف سرعة التشخيص المبكر لنقاط الضعف في أي جزء من النظام المالي، من جهة أخرى إجراءات علاجية هدفها احتواء الازمة ومنع انتشار العدوى، وعلى هذا الأساس واصل بنك الجزائر اصدار القوانين والتعليمات خاصة قانون النقد والقرض من خلال الامر 10-04، والنظام 11-04 الخاص بتعريف وقياس ورقابة خطر السيولة، النظام 14-01 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك، والنظام 14-02 المتعلق بالمخاطر الكبرى، وغيرها وما هذا الا دليلا على سعي بنك الجزائر لتقوية النظم الاحترازية خاصة ذات البعد الاحترازي الكلي. فيما يخص اداء النظام المصرفي الجزائري جزئيا وكليا فقد حقق النظام المصرفي الجزائري نموا في أدائه من حيث نمو الودائع وتوجيه الائتمان في الاقتصاد، لكنه لم يحقق الكفاءة في الأداء (كفاءة التخصيص).
أوجه التشابه	الاهتمام بموضوع الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري
أوجه الاختلاف	اهتمت الدراسة الحالية بتقييم الاستقرار المالي لعينة من البنوك العاملة في الجزائر من خلال اختبارات الضغط

- **دراسة** (IMF, 2014)

عنوان الدراسة	Algeria Financial System Stability Assessment
هدف الدراسة	تقييم استقرار النظام المالي في الجزائر، وذلك لمساعدتها على تحديد المصادر الرئيسية للمخاطر النظامية في القطاع المالي، وتنفيذ سياسات لتعزيز قدرته على الصمود امام الصدمات والمخاطر المعدية، باستخدام اختبارات الحساسية. شمل الاختبار تحليل من أعلى الى أسفل لعشرين بنكا، واختبار من أسفل إلى أعلى لستة بنوك عامة، وذلك لعدة مخاطر.
عينة الدراسة	النظام المالي الجزائري
نتائج الدراسة	أشارت النتائج أن اختبار ضغط الائتمان وبالأخص مخاطر التركز الائتماني هما العنصران الرئيسيان في مخاطر القطاع المصرفي، وان البنوك العامة هي الأكثر عرضة للخطر، وهذا في ظل سيناريو زيادة

	القروض المتعثرة بنسبة 10%، من جهة أخرى وفي ظل اختبار ضغط السيولة لتقييم قدرة البنوك على تحمل السحب اليومي للودائع من 5% الى 10% لمدة خمسة أيام متتالية، بينت النتائج ان معظم البنوك تملك احتياطيات سيولة كافية لتحمل صدمات السيولة الكبيرة، في حين صدمات أسعار الفائدة وأسعار الصرف لها تأثير محدود على القطاع المصرفي
أوجه التشابه	تطبيق اختبارات الضغط ضمن برنامج FSAP، لتقييم مخاطر الملاءة والسيولة
أوجه الاختلاف	ركزت دراستنا على تقليص النظام المصرفي الجزائري في ستة بنوك، من جهة أخرى ركزت على اختبارات ضغط من أعلى إلى أسفل لمخاطر الملاءة، السيولة وخطر العدوى. بينما هذه الدراسة ركزت على كامل القطاع المصرفي الجزائري، وعلى عدة مخاطر، وعلى اختبارات ضغط تصاعدية وتنازلية.

- **دراسة** (بريش و غراية، 2015)

عنوان الدراسة	**مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي**
هدف الدراسة	محاولة معرفة دور مقررات لجنة بازل في تقوية صلابة الاستقرار المالي وتحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية، وذلك من خلال التطرق لدور وأهمية الرقابة المصرفية في سلامة النظام المصرفي والمالي العالمي، واتفاقيات بازل 1، 2، 3، ودورها في تعزيز الاستقرار المالي العالمي.
نتائج الدراسة	أصبحت لجنة بازل للرقابة المصرفية بصفة خاصة من خلال اوراقها الارشادية ومقرراتها، تلعب دورا مهما في تحقيق الاستقرار المالي العالمي، من جهة اخرى أصبحت مختلف السلطات الرقابية في مختلف الدول تسعى الى تطبيق توجيهات بازل الخاصة بإدارة المخاطر وكفاية راس المال في البنوك التجارية.
أوجه التشابه	الاهتمام بموضوع الاستقرار المالي والمصرفي ودور لجنة بازل في تعزيزه
أوجه الاختلاف	اهتمت دراستنا بتقييم الاستقرار المالي لعينة من البنوك العاملة في الجزائر من خلال اختبارات الضغط

- **دراسة** (Schuermann, 2016)

عنوان الدراسة	**Stress testing in wartime and in peacetime**
هدف الدراسة	محاولة معرفة مدى أهمية الاستمرار في استخدام اختبارات الضغط كأداة لإدارة المخاطر اليومية المعتادة للبنوك (في أوقات السلم)، كونها نجحت بشكل جيد في إدارة المخاطر وقت الازمات.
نتائج الدراسة	يختلف الهدف والغاية من استخدام اختبارات الضغط حسب إذا كانت في أوقات سلم او في أزمات حيث في هذه الاخيرة يكون الهدف من استخدام اختبارات الضغط هو التحقق من سلامة الميزانيات العمومية للبنوك، من أجل تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي ومنه تقليل الضرر الذي قد يلحق بالاقتصاد الحقيقي، في حين في أوقات السلم فإن الهدف هو التأكد من أن النظام المصرفي بصفة فردية او جماعية قادرا على الصمود في وجه الصدمات ولديه ما يكفي من راس المال.

أوجه التشابه	الاهتمام بموضوع اختبارات الضغط
أوجه الاختلاف	اعتمدت الدراسة على الجانب النظري والاختلاف بين اختبارات الضغط في أوقات الأزمات والأوقات الطبيعية بينما الدراسة الحالية عمدت إلى تطبيق اختبارات الضغط على عينة من البنوك العاملة بالجزائر.

- **دراسة** (Taskinsoy, 2018)

عنوان الدراسة	**A Macro Stress Testing Framework for Assessing Financial Stability: Evidence from Malaysia**
هدف الدراسة	تقييم مرونة القطاع المصرفي الماليزي اتجاه السيناريوهات الشديدة ولكن المعقولة باستعمال اختبار ضغط كلي تنازلي لمخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف، وذلك باستخدام السيناريو الأساسي، وسيناريوهين معاكسين أحدهما متوسط الشدة، والأخر شديد يفترضان حدوث ركود وانتعاش اقتصادي بطيء، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة.
عينة الدراسة	القطاع المصرفي الماليزي والذي يتكون من 56 بنكا
نتائج الدراسة	القطاع المصرفي الماليزي مرن، ومتنوع. نتائج السيناريو الأساسي أشارت إلى تغيير طفيف في نسب كفاية رأس المال حيث ظلت النسب تفوق الحد الأدنى المطبق في بازل 3 والمقدر بـ10.5%، كما بقيت تفوقها حتى في ظل السيناريوهين المعاكسين غير أن احتياجات الرسملة في ظل السيناريو المعاكس بلغت 1.55% من الناتج المحلي الإجمالي، و3.55% من الناتج المحلي الإجمالي في ظل السيناريو المعاكس بشدة وذلك لعام 2015. وعليه ففي ظل اختبار الضغط الكلي لم يفشل أي بنك ماليزي.
أوجه التشابه	تطبيق اختبارات ضغط كلية ضمن برنامج FSAP، وتقييم مخاطر الائتمان.
أوجه الاختلاف	ركزت دراستنا على مخاطر الائتمان والسيولة والعدوى، لتقييم استقرار عينة من البنوك العاملة بالجزائر، بينما هذه الدراسة ركزت على تقييم استقرار القطاع المصرفي الماليزي من خلال تقييم مخاطر الائتمان، سعر الفائدة، وسعر الصرف.

- **دراسة** (Ozili, 2019)

عنوان الدراسة	**Determinants of Banking Stability in Nigeria**
هدف الدراسة	البحث في محددات الاستقرار المصرفي في نيجيريا، باستخدام درجة Z-Score كمقياس للاستقرار المصرفي، كما تهتم الدراسة بالنتائج الاجمالية للبنوك في نيجيريا بدلا من الأداء الفردي للبنك وذلك لتسهيل تحليل محددات الاستقرار المصرفي.
عينة الدراسة	النظام المصرفي النيجيري

نتائج الدراسة	ربحية البنوك، حجم القروض المتعثرة، نسبة راس المال التنظيمي، عمق النظام المالي، والتركيز المصرفي، كلها لها تأثير كبير على الاستقرار المصرفي في نيجيريا، وتعتبر أهم محدداته خلال فترة الدراسة 2003 الى 2016
أوجه التشابه	الاهتمام بموضوع تحقيق الاستقرار المالي للبنوك
أوجه الاختلاف	في هذه الدراسة تم الاعتماد على مؤشر Z–Score لقياس الاستقرار المصرفي النيجيري، بينما دراستنا اعتمدت على اختبارات الضغط كأداة في تحقيق الاستقرار المالي لعينة من البنوك العاملة بالجزائر.

- **دراسة** (القرشي و النخلاني، 2019)

عنوان الدراسة	**اختبارات الضغط والاستقرار المالي للبنوك**
هدف الدراسة	الإحاطة بمختلف جوانب اختبارات الضغط ودورها كأداة لتحقيق الاستقرار المالي للبنوك، وذلك من خلال التطرق الى عموميات اختبارات الضغط من نشأة، مفهوم، وغيرها، توضيح خطوات تنفيذها واستعراض المبادرات الدولية الخاصة بها، وتعليمات عدد من البنوك المركزية حول اختبارات الضغط، كما تناولت الدراسة موضوع الاستقرار المالي واهميته واهم تقنيات قياسه، واهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
نتائج الدراسة	اختبارات الضغط تقنية استباقية لادارة المخاطر، تفترض وقوع صدمات وفق سيناريوهات قاسية لكنها ممكنة الحدوث، تمر عملية تنفيذ اختبارات الضغط عبر خمس خطوات بدء بتحديد مجال التطبيق وهدفه، وأخيرا تفسير ونشر النتائج. فيما يخص الاستقرار المالي فيقصد به قدرة النظام المالي على أداء وظيفته بأمان وكفاءة وباستمرار وقدرته على مواجهة الصدمات.
أوجه التشابه	دراسة دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك
أوجه الاختلاف	اقتصرت هذه الدراسة على الجانب النظري للموضوع، في حين جمعت دراستنا بين الجانب النظري واسقاطه على الجانب التطبيقي بتحليل بعض التجارب العربية في مجال اختبارات الضغط، ودورها في تحقيق الاستقرار المالي لعينة من البنوك العاملة في الجزائر.

- **دراسة** (Mohammed & Onour, 2020)

عنوان الدراسة	**Stress Testing for Credit Risk Exposure in Islamic Banks**
هدف الدراسة	تقييم تعرض البنوك الاسلامية السودانية لمخاطر الائتمان، وتصميم سيناريوهات اختبار الضغط من أجل تقييم قدرة النظام المصرفي على الصمود امام الصدمات المالية المعاكسة
عينة الدراسة	33 بنكا إسلاميا في دولة السودان
نتائج الدراسة	اشارت نتائج اختبارات الضغط ان البنوك الأكبر من حيث الأصول تواجه احتمالات أعلى للتخلف عن السداد الائتماني، وتواجه البنوك ذات الودائع الأعلى احتمالات اقل للتخلف عن السداد الائتماني، وكشف الارتباط

	السلبي بين الودائع ومخاطر الائتمان (التخلف عن السداد) ان البنوك الاسلامية لديها مشاكل اقل في ادارة التزاماتها حيث لا توجد فائدة مستحقة الدفع لأصحاب الودائع
أوجه التشابه	تقييم تعرض البنوك للصدمات ومدى قدرتها على التحمل من خلال اختبارات الضغط
أوجه الاختلاف	ركزت هذه الدراسة على مخاطر الائتمان فقط في تقييمها لاستقرار البنوك الاسلامية السودانية، بينما دراستنا ركزت على مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر العدوى، وعلى البنوك التقليدية العاملة في الجزائر.

- **دراسة** (صندوق النقد العربي، 2020)

عنوان الدراسة	**أثر التركز في القطاع المصرفي على الاستقرار المالي (تجربة المملكة الهاشمية الأردنية)**
هدف الدراسة	تسليط الضوء على علاقة التركز في القطاع المصرفي وأثره على الاستقرار المالي وذلك من خلال اختبار الفرضية الاولى التي تقترح ان التركز الكبير في القطاع المصرفي من شأنه تعزيز الاستقرار المالي، والفرضية المعاكسة التي تقترح ان التركز في القطاع يقلل الاستقرار المالي ويؤدي لحدوث أزمات مالية، وتم الاعتماد في دراسة هذه العلاقة على مؤشر Z–Score لقياس الاستقرار المالي (يقيس احتمالية فشل البنك)، وعلى مؤشر هرفندال لقياس التركز في القطاع المصرفي.
عينة الدراسة	البنوك العاملة في الأردن وضمت 25 بنكا
نتائج الدراسة	انخفاض التركز وارتفاع مستوى المنافسة في القطاع المصرفي من شانه تعزيز الاستقرار المالي في المملكة الأردنية الهاشمية، وعليه السوق المصرفي الأردني يتبع الفرضية المعاكسة.
أوجه التشابه	الاهتمام بموضوع تحقيق الاستقرار المالي للبنوك
أوجه الاختلاف	في هذه الدراسة تم الاعتماد على مؤشر Z–Score لقياس الاستقرار المصرفي الأردني، بينما دراستنا اعتمدت على اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي لعينة من البنوك العاملة بالجزائر.

- دراسة (يحي الشريف و عيساني ، 2021)

عنوان الدراسة	**قياس مخاطر التركز الائتماني باستخدام اختبارات الضغط –دراسة تجربة الأردن–**
هدف الدراسة	التعرف على اختبارات الضغط كأحد أدوات ادارة المخاطر المصرفية وتحديدا مخاطر التركز الائتماني، والوقوف على تجربة الأردن كتجربة رائدة في استخدام اختبارات الضغط لقياس مخاطر التركز الائتماني، والتعرف على مدى قدرة بنوكها على الكشف المبكر عن هذه المخاطر، وذلك بافتراض سيناريوهات عديدة اهمها تعثر أكبر ثلاثة، ثم ستة مقترضين، وهذا على مستوى القطاع المصرفي ككل وعلى مستوى كل بنك.
عينة الدراسة	البنوك العاملة في الاردن
نتائج الدراسة	بشكل عام القطاع المصرفي الأردني قادر على تحمل الصدمتين وحقق نسبة كفاية راس مال اعلى من النسبة المطلوبة في الأردن والبالغة 12%، اما على مستوى كل بنك ففي حالة تعثر اكبر ثلاثة مقترضين فمن اصل

	24 بنك انخفضت نسبة كفاية راس المال لدى ثلاثة بنوك عن الحد الادنى العالمي، وفي حالة تعثر اكبر ستة بنوك فان نسبة كفاية راس المال انخفضت عن الحد الادنى العالمي لدى تسعة بنوك.
أوجه التشابه	تقييم تعرض البنوك لمخاطر التركز الائتماني ومدى قدرتها على التحمل من خلال اختبارات الضغط
أوجه الاختلاف	ركزت الدراسة على تحليل مخاطر التركز الائتماني فقط في البنوك العاملة بالأردن، في حين دراستنا ركزت على تحليل عدة مخاطر لثلاث تجارب عربية (الأردن، قطر، عمان)، بالإضافة إلى تطبيق اختبارات الضغط على عينة من البنوك العاملة بالجزائر

- **دراسة** (بن معتوق، 2021)

عنوان الدراسة	**دور اختبارات التحمل في تحقيق الاستقرار المصرفي –دراسة حالة القطاع المصرفي الفلسطيني–**
هدف الدراسة	معرفة دور اختبارات التحمل في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي في القطاع المصرفي الفلسطيني من خلال اختبارات الملاءة المالية (تحليل الحساسية والسيناريو)، اختبارات تحليل السيولة، اختبارات مخاطر انتقال العدوى بين البنوك، بالإضافة الى اختبارات مخاطر الاقتصاد الكلي.
عينة الدراسة	القطاع المصرفي الفلسطيني ويضم 14 بنكا
نتائج الدراسة	القطاع المصرفي الفلسطيني قطاع مستقر وسليم، قادر على تحمل الصدمات والازمات المختلفة، حيث تحافظ معظم البنوك العاملة في فلسطين على الحد الادنى للسيولة القانونية المحلية والمقدرة ب 25%، من جهة أخرى تراوحت نسب الملاءة المالية للبنوك ما بين 12.6% و16.1%، وهي تفوق الحد الادنى المطبق في فلسطين والمقدر ب 12%.
أوجه التشابه	الاهتمام بالاستقرار المصرفي ودور اختبارات الضغط في تحقيقه من خلال اختبارات ضغط خطر الملاءة، خطر السيولة، خطر العدوى.
أوجه الاختلاف	ركزت دراستنا على تطبيق اختبارات الضغط المصرفي على عينة من البنوك العاملة بالجزائر بالإضافة إلى تحليل بعض التجارب العربية في هذا المجال، بينما هذه الدراسة ركزت على تحليل اختبارات الضغط المطبقة على البنوك الفلسطينية

9. هيكل الدراسة

بهدف الالمام بكل جوانب الدراسة، وللتمكن من اختبار فرضيات الدراسة والاجابة على الإشكالية المطروحة سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول كما يلي:

سيتناول **الفصل الأول** موضوع الاستقرار المالي للبنوك من حيث المفهوم، أهميته بالنسبة للبنوك، ومهدداته، واستعراض دور لجنة بازل في تحقيق الاستقرار المصرفي.

سيتناول **الفصل الثاني** توضيح مفهوم اختبارات الضغط، أهميتها، تصنيفها، خطوات تنفيذها، وأهم المبادرات الدولية الخاصة بهذه الاختبارات، كما سيتم التطرق لدور اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي، وإدارة المخاطر والأزمات المصرفية.

أما **الفصل الثالث** فسيعرض بعض التجارب العربية في مجال اختبارات الضغط، حيث سيتم عرض تجربة الأردن، تجربة قطر وتجربة سلطنة عمان، كأحد التجارب العربية الرائدة في هذا المجال.

في الأخير، سيعرض **الفصل الرابع** تقييم استقرار القطاع المصرفي الجزائري باستخدام اختبارات الضغط الكلية لمخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر العدوى.

الفصل الأول

الفصل الأول: الاستقرار المالي للبنوك

تمهيد

شهدت الأسواق المالية تغيرا جذريا وتوسعا سريعا أدى إلى رفع القيود التنظيمية وتحرير النشاط المالي في ظل عولمة مالية غير مسبوقة، ونجم عن هذا التغير في البيئة المالية والمصرفية وتسارع العولمة المالية تعرض الجهاز المالي المصرفي للمخاطر سواء كانت بفعل عوامل داخلية مرتبطة بنشاط وإدارة البنك أو خارجية نتيجة تغير الظروف التي يعمل في اطارها البنك، ومنه احتمالية ظهور حالات التعثر المصرفي التي ينجم عنها نشوء أزمات مصرفية، والتي بدورها شهدت ارتفاعا في وتيرتها، واختلافا في أشكالها وآثارها على القطاع المالي والاقتصادي، مما استدعى وجوب البحث عن طرق لتجنبها، أو التقليل من حدتها.

الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بدراسة وتحليل الاستقرار المالي، وذلك من جهة لفهم طبيعة النظام المالي، وتمكينه من القيام بوظائفه بطريقة سلسة، ومن جهة أخرى من أجل تسهيل وضع سياسات اشرافية وتنظيمية ملائمة للحفاظ على النظام المالي وحمايته. ولعل من أبرز المجهودات الدولية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار للنظام المالي المصرفي توجد مجهودات لجنة بازل التي تهدف إلى تجنب الأزمات المصرفية من خلال إصدارها للعديد من الاتفاقيات.

يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للمخاطر والأزمات المصرفية

المبحث الثاني: ماهية الاستقرار المالي للبنوك وطرق قياسه

المبحث الثالث: ماهية الرقابة المصرفية وأبعادها

المبحث الأول: الإطار النظري للمخاطر والأزمات المصرفية

شهد العالم المعاصر العديد من التطورات في إطار العولمة والتحرير المالي والمصرفي الذي سلكته دول عديدة، والذي انعكس على استحداث خدمات ومنتجات مالية جديدة، بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية وتطور تقنيات الاتصال واستعمالها في مجال الصناعة المصرفية، ففي ظل هذه العوامل أصبح القطاع المصرفي أكثر القطاعات تعرضا للمخاطر، وبالتالي وجب عليه القيام بقياس وتحديد المخاطر التي يتعرض لها أو من المحتمل أن يتعرض لها والعمل على تقليلها قدر الإمكان. حيث ترتبط قدرته على مواجهة تلك المخاطر أو الأزمات بمدى قوة الإجراءات والتدابير الاحترازية المنتهجة، ومدى مقدرتها على التدخل للحد والتقليل من الخسائر، الأمر الذي دفع بالسلطات الرقابية في دول العالم المختلفة إلى إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي من خلال وضع آليات مشتركة وقواعد آمنة لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

المطلب الأول: المخاطر المصرفية

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر التي تؤثر على نشاطها، الأمر الذي جعلها أكثر حرصا على تحديدها، وكشف مصادرها بهدف خفض احتمالات التعرض لها. يتطرق هذا المطلب إلى تعريف المخاطر المصرفية ومصادرها، أنواعها، وعوامل انتشارها.

1. تعريف المخاطر المصرفية ومصادرها

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى مفهوم المخاطر المصرفية ومصادرها سواء كانت مصادر داخلية أو مصادر خارجية.

1.1. تعريف المخاطر المصرفية

قبل الوصول إلى مفهوم المخاطر المصرفية تجدر الإشارة إلى مفهوم المخاطر بصفة عامة.

عرفت لجنة الخطر (COSO) المخاطر بأنها: "الأحداث ذات التأثير السلبي التي تمنع المنشأة من تحقيق قيمة أو تؤدي إلى تآكل القيمة الموجودة". (Vaughan, 1997)

كما عرفت بأنها الحالة التي يكون فيها احتمال حدوث خسائر وانحرافات معاكسة عن النتيجة المتوقعة والمرجوة. (بن علي ، 2010، صفحة 332)

أما المخاطر المصرفية فتم تعريفها بأنها حالة من عدم التأكد حول الحصول على أرباح متوقعة مستقبلا أو حول استرجاع رؤوس أموال تم اقراضها. (Anne, 1999, p. 25)

وعرفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية (FSR) بأنها احتمال حدوث خسارة سواء بشكل مباشر من خلال تسجيل خسائر في رأس المال، أو خسائر في نتائج الأعمال، أو بطريقة غير مباشرة من خلال عدم قدرة المصرف على تحقيق غاياته وأهدافه بسبب وجود قيود تعمل على عرقلة قدرته على تقديم أعماله وممارستها، والحد من استغلال الفرص الممكنة في البيئة المصرفية. (نقولا، 2010، صفحة 116)

كذلك عرفت بأنها احتمالية أو وجود فرصة انحراف أنشطة البنك عن مسار الخطط في أي مرحلة من مراحلها، إضافة إلى صعوبة التنبؤ بجزء من مخرجات العملية التشغيلية للبنك. (آل شبيب ، إدارة البنوك المعاصرة، 2012، صفحة 243) من خلال ما تم عرضه من مفاهيم حول المخاطر المصرفية يتم استخلاص ما يلي:

- الخطر مرتبط بالأحداث التي تمنع تحقيق قيمة أو تآكلها إذا كانت محققة؛
- الخطر مرتبط بالاحتمال في انحراف النتيجة المحققة عن النتيجة المتوقعة؛
- الخطر المصرفي مرتبط بعدم تأكد المصرف في تحصيل الأرباح المتوقعة أو استرجاع رؤوس الأموال المقرضة؛
- الخطر المصرفي مرتبط باحتمالية خسائر غير مباشرة سببها قيود معرقلة للقدرة المصرف على استغلال الفرص المتاحة؛
- الخطر المصرفي مرتبط باحتمال انحراف الأنشطة عن الخطط.

وعليه يمكن تقديم مفهوم للمخاطر المصرفية بأنها احتمالية عدم تحقيق المصرف لأرباح متوقعة أو حدوث خسائر غير متوقعة سواء مباشرة (خسارة رؤوس الأموال المقرضة) أو غير مباشرة (عدم القدرة على استغلال الفرص المتاحة).

2.1. مصادر المخاطر المصرفية

إن المخاطر المصرفية تعود الى مصدرين أساسيين هما: (آل شبيب، 2020، صفحة 233)

- **المخاطر النظامية:** يطلق عليها أيضا المخاطر العامة، وهي تؤثر على كامل النظام المصرفي وبشكل مباشر، وذلك كونها متعلقة بحالة عدم التأكد بما يستجد من تطورات وأحداث مستقبلية، نتيجة عوامل يصعب

التحكم فيها مثل: التوجه نحو العولمة المصرفية، المنافسة الشديدة بين البنوك، زيادة حدة التضخم، وغيرها، كما أن هذه المخاطر لا يمكن تجنبها بالتنويع.

- **المخاطر غير النظامية:** هي مخاطر مرتبطة بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تجنبها بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك، وتسمى بالمخاطر الداخلية.

2. أنواع المخاطر المصرفية

إن تصنيف المخاطر يساعد البنك في فهم وتحليل تلك المخاطر، ومن ثم تصميم الخطط الوقائية والعلاجية لمواجهتها، وتوجد العديد من التقسيمات لأصناف المخاطر المصرفية وسيتم الأخذ بتصنيف المخاطر المصرفية إلى مخاطر مالية وأخرى غير مالية، كما يلي: (مفتاح، 2009، صفحة 3)

1.2. المخاطر المالية: عموما تنشأ المخاطر المالية جراء المعاملات المالية داخل البنك، من استثمارات وقروض وغيرها من المعاملات ذات الطابع المالي، وتضم أنواع المخاطر التالية:

1.1.2. مخاطر الائتمان

يتمحور عمل البنوك في تقديم ومنح القروض والائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وعند عدم مقدرتها على استرجاع حقوقها المتمثلة في أصل القرض وفوائده، تنشأ المخاطر الائتمانية، والتي قد تكون ناتجة عن عدم قدرة المقترض على رد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه يملك القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر. (الشمري ص.، 2013، صفحة 61) وعليه، فالمخاطر الائتمانية تتمثل أساسا في تلك الخسائر التي من المحتمل أن تتحملها البنوك بسبب عدم قدرة الزبون على سداد أصل القرض وفوائده، أو عدم وجود النية لديه لفعلها.

ومن مسببات مخاطر الائتمان ما يلي: (عاشوري و شناقة ، 2021، صفحة 174)

- ✓ التركز الائتماني سواء المتعلق بزبائن معينين او بالقطاعات الاقتصادية المستفيدة من القروض؛
- ✓ العمل على تمويل الاستثمارات التي تمتاز بالمخاطر المرتفعة؛
- ✓ عدم تنويع المحفظة الاستثمارية؛
- ✓ عدم كفاءة تقييم الملاءة المالية للعملاء وجدوى الاستثمار؛
- ✓ التطور المرتفع في معدلات الإقراض.

2.1.2. مخاطر السيولة

وفقا لصندوق النقد الدولي فإن مخاطر السيولة تتمثل في عدم قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند تاريخ الاستحقاق المحدد، وذلك من دون تحقيق خسائر ملموسة. (Nikolaou, 2009, p. 18) وعليه فمخاطر السيولة تتمثل أساسا في تلك الخسائر التي من المحتمل أن تتحملها البنوك بسبب عدم قدرتها على سداد أصل الوديعة وفوائدها.

ومن مسببات مخاطر السيولة ما يلي: (محادي ، حواسي، و مداح ، 2011، صفحة 122)

- ✓ عدم كفاءة توزيع الأصول، حيث يتم توزيعها على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة؛
- ✓ سوء تخطيط السيولة بالبنك، ما ينتج عنه عدم التناسق بين الالتزامات والأصول من حيث آجال الاستحقاق؛
- ✓ السحب المفاجئ والمكثف للمودعين؛
- ✓ تأثير العوامل الخارجية مثل الأزمات الحادة في أسواق المال والركود الاقتصادي.

3.1.2. مخاطر السوق

إن الأسواق عادة معرضة إلى تغيرات عديدة كعدم التأكد المتعلق بالاستثمار، الأمر الذي قد ينتج عنه تعرض البنك إلى مخاطر مرتبطة بالتغيرات غير المتوقعة التي تمس أسعار السوق، سواء تعلق الأمر بالتغيرات في أسعار الأسهم والسندات، في أسعار الفائدة وأسعار العملات، أو في السلع. (آل شبيب، 2020، صفحة 234) وعليه فإن البنوك قد تتعرض إلى مخاطر بسبب التغيرات الغير المحتملة وعدم التأكد الذي يسود أسعار السوق وتعاملاتها. وهي تنقسم إلى:

1.3.1.2. مخاطر أسعار الفائدة

إن خطر سعر الفائدة يشير إلى المخاطر الحالية أو المتوقعة مستقبلا، والتي تصيب رأس مال البنك وأرباحه الناشئة عن الحركات المعاكسة في أسعار الفائدة التي لها تأثير على المراكز المصرفية للبنك.

تتغير القيمة الحالية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بتغيرات أسعار الفائدة وهذا الأمر بدوره يعمل على تغيير القيمة الاقتصادية للبنك بسبب تغير القيمة الأساسية لأصوله ومطلوباته والبنود خارج الميزانية العمومية، وتؤثر التغيرات في أسعار الفائدة أيضا على أرباح البنك من خلال تغيير الدخل والمصاريف الحساسة لسعر الفائدة، الأمر الذي يؤثر على صافي دخل الفوائد، كما يمكن لخطر سعر الفائدة في محفظة البنك أن

يشكل تهديدا كبيرا لقاعدة رأس المال الحالية للبنك و/أو الأرباح المستقبلية إذا لم تتم إدارته بشكل مناسب. (قندوز ، 2020، صفحة 95)

2.3.1.2. مخاطر أسعار الصرف

وهي مخاطر ناتجة عن تقلب شراء وبيع العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وبحسب مناخ السوق محل التبادل تتقلب العملات الأجنبية الرئيسية، ومن ثم فإن البنوك التي تتداول بهذه العملات لصالحها أو لصالح عملائها تكون معرضة لمخاطر التقلبات المعاكسة في أسعار الصرف على جانبي السوق سواء ببيع العملات الأجنبية أو بشرائها. (ناجي و فهمي، 2013، صفحة 24)

2.2. المخاطر غير المالية: تصنف المخاطر غير المالية إلى المخاطر التالية:

1.2.2. المخاطر التشغيلية

عرفت لجنة بازل مخاطر التشغيل بأنها: "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية". (لعراف، 2012، صفحة 165) ومن أهم مسببات هذه المخاطر ما يلي: (صندوق النقد العربي ، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، 2004، الصفحات 8-9)

- ✓ عدم كفاءة التحكم المباشر في التكاليف؛
- ✓ عدم تبني الإجراءات المناسبة بشكل صحيح من قبل العاملين أو العملاء نتيجة عمليات الاحتيال؛
- ✓ الأحداث الخارجية المؤثرة والمسببة للخسائر؛
- ✓ عدم وجود أنظمة كفؤة قادرة على تغطية حجم العمل؛
- ✓ الإجراءات غير الملائمة التي تتعلق بالضوابط والرقابة على العمليات وسياسات التشغيل.

2.2.2. المخاطر السياسية

هي المخاطر التي تنشأ عن التغيرات الحاصلة في السياسة الداخلية أو الخارجية، بحيث تؤدي بالبنوك إلى تجميد الأرصدة أو الأصول في البلدان الخارجية. أما في حالة التغير في السياسات الحكومية لتلك البلدان فتعمل على مصادرتها. (مفتاح، 2009، صفحة 4)

3.2.2. المخاطر القانونية

وهي تلك المخاطر التي تنجم عن غياب رأي قانوني سليم، أو عدم توافر المستندات القانونية الكافية، أو تنتج عن عدم وجود قانون ينظم المعاملات التي تم الدخول في أنواع جديدة منها، مما يؤدي الى تعرض البنوك إلى فقدان جانب من أصولها أو زيادة التزاماتها. (أنس محمد، 2015، صفحة 14)

4.2.2. مخاطر السمعة

هي المخاطر الناجمة عن تأثير الآراء العامة السلبية والتي تسبب خسارة كبيرة للعملاء، حيث تتضمن الأفعال التي تمارسها إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن البنك ونشاطه والعلاقات التي تربطه مع الجهات الأخرى، وتبرز أيضا في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب توقعاتهم أو عدم اعطائهم ما يكفي من البيانات حول كيفية استخدام المنتج، أو خطوات حل المشاكل مما ينتج عنه توجه العملاء للبنوك المنافسة. (بن رحمون و بوحفص، 2018، صفحة 106) وبالتالي فإن مخاطر السمعة تنتج عن الاشاعات السلبية المروجة عن البنك وأدائه مما يسبب خسارة العملاء وتوجههم للمنافسين.

5.2.2. المخاطر الاستراتيجية

وهي المخاطر التي تنجم عن اتخاذ قرارات كان من الأفضل عدم اتخاذها أو العكس من طرف إدارة نشاط البنك، وتلك القرارات قد تؤدي إلى خسارة البنك أو فقدانه لمكاسب من خلال الفرصة البديلة. (الشمري ص.، استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، 2013، صفحة 78)

يمكن تلخيص أنواع المخاطر المصرفية التي تم التطرق لها في الشكل أدناه رقم (01):

الشكل رقم (01): أنواع المخاطر المصرفية

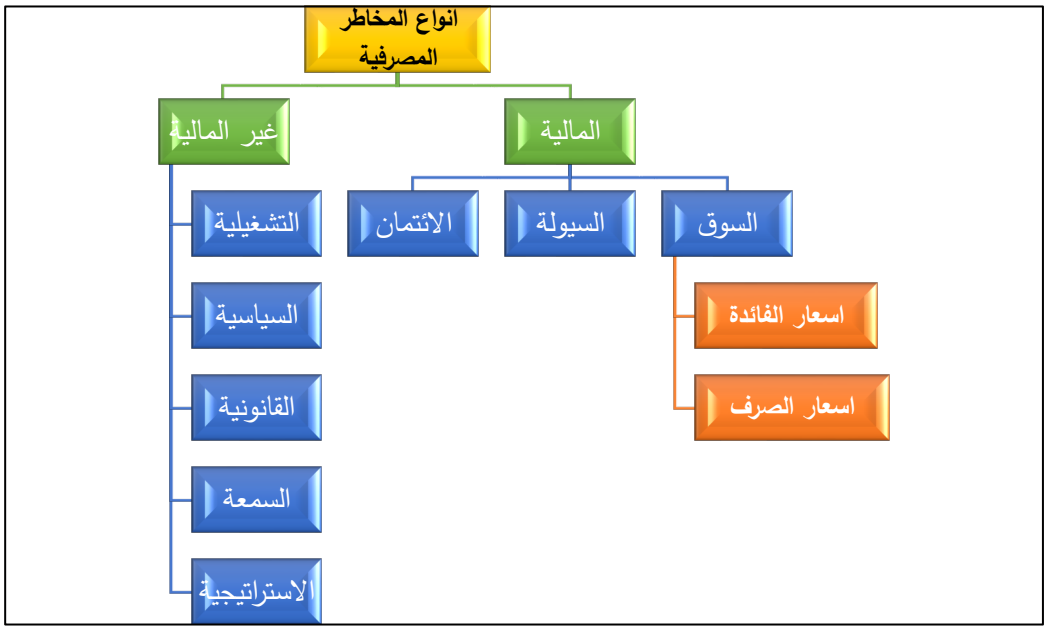

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ما سبق.

3. تعريف المخاطر النظامية وعوامل انتشارها

يجب على البنوك أن تدير المخاطر الكامنة في أنشطتها من أجل الحفاظ على قدرتها على البقاء، وللحفاظ على صحتها المالية الجيدة، ومع ذلك، هناك صدمات خطيرة للغاية خارجة عن سيطرة مديريها، ويمكن أن تؤثر على النظام المصرفي ككل، يشار إلى هذه المخاطر مجتمعة بالمخاطر النظامية.

1.3. تعريف المخاطر النظامية

اتفق كل من صندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولي، ومجلس الاستقرار المالي على تعريف الخطر النظامي بأنه: "تدهور في الاستقرار المالي نتيجة خطر تجسيد انقطاع في سيرورة عمل الخدمات المالية، نتيجة لتدهور في جزء أو كل النظام المالي والذي يؤثر سلبا على الاقتصاد الحقيقي". (BRI, FMI, & FSF, 2009, p. 2)

كذلك عُرف الخطر النظامي بأنه: تعرض البنوك إلى نوع من المخاطر بموجب متغيرات هامة تسببت في زيادة وتراكم المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام، بحيث لا يمكنها أن تتجنب تلك المخاطر لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها، أو التنبؤ باحتمالات وقوعها. (الزبيدي ح.، 2002، صفحة 167)

ويتم الإشارة هنا إلى أنه يجب التمييز بين المفهوم الضيق والمفهوم الواسع للمخاطر النظامية، كما يلي: (Olivier & Philipp, Systemic risk: A survey, 2000, pp. 10-13)

- المخاطر النظامية بالمعنى الضيق تعني احتمال وقوع خطر ذو طبيعة فردية، نتيجة نشر أخبار سيئة عن مؤسسة مالية، (معلومات حول المركز المالي، الإعلان عن إفلاسها، أو انخفاض أسعار أسهمها في السوق المالي)، وذلك في أصل ظاهرة معدية لها آثار سلبية على مؤسسة أو أكثر من المؤسسات أو حتى الأسواق المالية الأخرى؛
- المخاطر النظامية بالمعنى الواسع تعني احتمال حدوث صدمة اقتصادية كلية، أو نشر المعلومات التي لها تأثير على الاقتصاد ككل، أو لها تأثيرات على عدد كبير من المؤسسات والأسواق المالية.

وعليه، يمكن استخلاص مفهوم للخطر النظامي بأنه: إمكانية تسبب خطر أو مخاطر متراكمة أو صدمة اقتصادية كلية بآثار سلبية على المؤسسات المالية، وذلك نتيجة تشابك وترابط تلك المؤسسات، الأمر الذي يؤثر سلبا على الاستقرار المالي. بمعنى آخر يتحقق الخطر النظامي نتيجة وقوع صدمة اقتصادية كلية، وانقطاع في سيرورة عمل الخدمات المالية، وحدوث ظاهرة معدية.

والشكل التالي رقم (02)، يعطي نظرة حول كيفية وقوع الخطر النظامي:

الشكل رقم (02): شرح وقوع الخطر النظامي بالمعنى الواسع والضيق

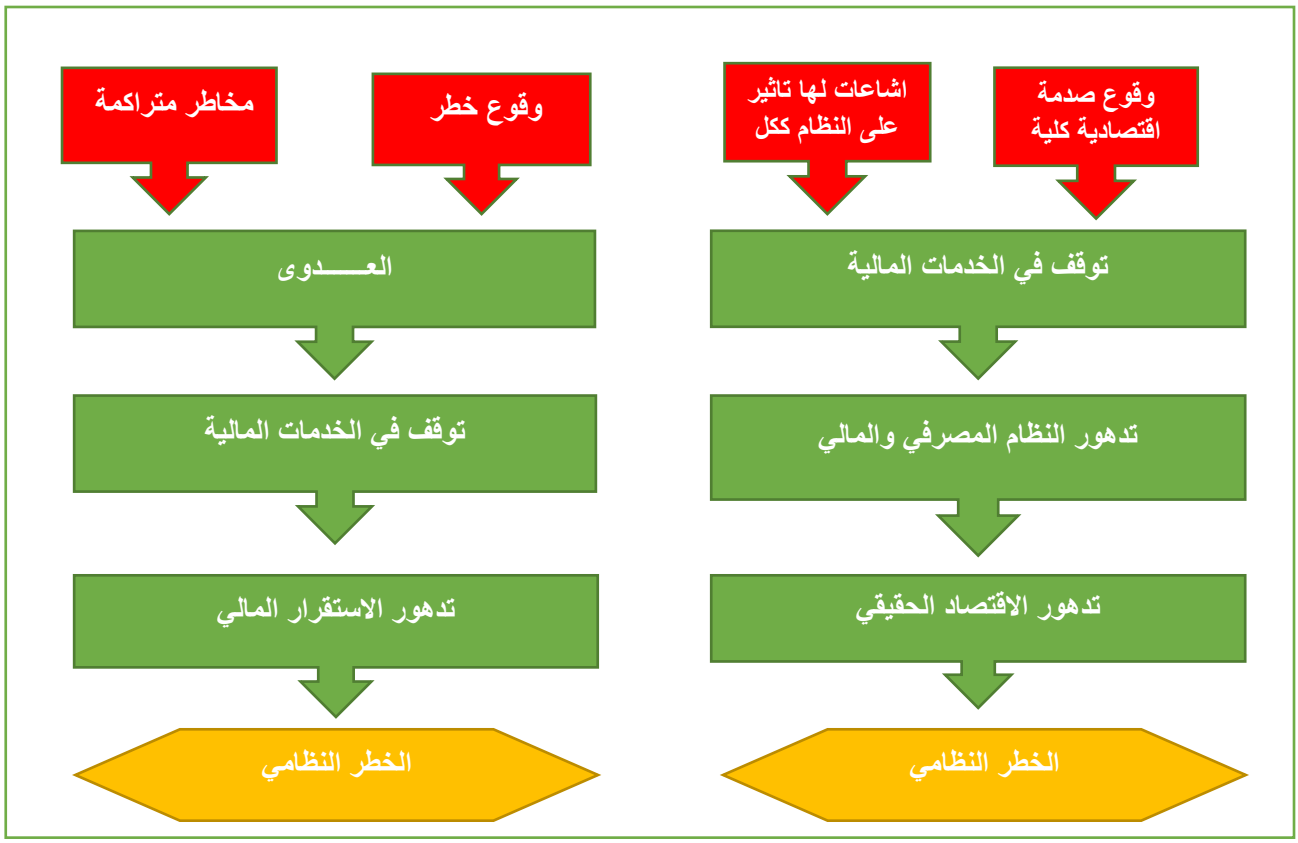

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ما سبق.

2.3. عوامل انتشار المخاطر النظامية

توجد عدة عوامل تساعد على انتشار الخطر النظامي داخل النظام المصرفي، ومن هذه العوامل ذكر ما يلي:

1.2.3. أزمة مؤسسة مالية أوبنك ذو أهمية نظامية

إن وقوع أزمة مصرفية لبنك ذو أهمية نظامية هي من العوامل التي تؤدي إلى حدوث خطر نظامي وانتشاره بفعل العدوى المالية إلى باقي مكونات النظام المصرفي أو خارجه، وذلك من خلال التأثير في المحيط الذي يمارس نشاطه فيه، بالأخص التأثير على سلوك زبائن باقي المؤسسات المالية الأخرى، وعليه، فإن افلاس بنك يؤدي بالبنوك الأخرى إلى نفس النتيجة خاصة في ظل تواجد مشكل عدم تماثل المعلومات.

ويقصد بالبنك أو المؤسسة ذات الأهمية النظامية بها: تلك التي لها وزن في النظام المالي بأكمله، فإذا واجهت هذه المؤسسات والبنوك مشاكل وأزمات يصعب التحكم فيه، ستنتشر الأزمة إلى باقي البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ومنه ينشأ الخطر النظامي.

في هذا الصدد يتم الإشارة أنه في نوفمبر 2009، وعلى أساس مقترحات مشتركة من صندوق النقد الدولي (IMF)، وبنك التسويات الدولية (BIS)، ومجلس الاستقرار المالي (FSC)، واقتصاد مجموعة العشرين. اتفق الوزراء على معايير مرنة للغاية تشكل أداة مفيدة للسلطات الرقابية لتقييم مدى تعرض المؤسسات، البنوك والأسواق المهمة نظاميا، تتمثل هذه المعايير فيما يلي: (François, 2010, p. 13)

- **الحجم:** أي تقدير حجم الخدمات المالية المقدمة من قبل البنك أو المؤسسة المالية، مع مراعاة ميزانيتها، مثلا بنك (Lehman Brothers) رابع أكبر بنك استثماري أمريكي، وعليه فإن إفلاس بنك بالحجم الكبير له آثار وخيمة على باقي البنوك الأخرى؛
- **غياب البديل:** إن هذا العنصر يلعب دورا مهما في تمييز البنك الذي يحظى بأهمية نظامية، ذلك أن غياب بنك بسبب تأثره بأزمة، وغياب بديل للبنك يعمل على تقديم خدمات معينة، هذا الأمر يشكل خطر كبير على النظام المصرفي وحتى النظام المالي بأكمله. ويعرف غياب البديل بفضل مؤشرات التركيز حيث عامل هذا الأخير له دور مهم، حيث أن التركيز الكبير لبنك ما على تقديم قروض محددة، أو تقديم قروض لقطاع محدد وينشط في دولة محددة، هذا معناه أن المحافظ الائتمانية للبنك أقل تشتتا وهذا الأمر يجعله أكثر عرضة للصدمات الناتجة عن عجز المقترض بالوفاء بالتزاماته.

- **الترابط:** يتعلق الأمر بتقييم الروابط المباشرة وغير المباشرة بين البنوك والمؤسسات المالية التي من شأنها تسهيل عملية انتشار الخطر النظامي وانتقاله إلى الاقتصاد الحقيقي.

2.2.3. مشكلة عدم تماثل المعلومات

إن مشكل عدم تماثل المعلومات يعرف على أنه موقف يكون فيه أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين، هذا الأمر يترتب عليه أن الطرف الذي لا يملك معلومات كافية لا يستطيع تقييم المخاطر بشكل كاف، وهذا يؤدي به إلى اتخاذ قرارات خاطئة. أي يكون المقرض لديه معلومات أقل عن المقترض من حيث القدرة الحقيقية على الوفاء. (بن حميدة و بورقاق، 2016، صفحة 199)

يعد مشكل عدم تماثل المعلومات من أهم العوامل التي تعمل على خلق المخاطر النظامية وانتشارها، وذلك راجع لعدم المعرفة التامة بوضعيات المؤسسات أو الأسواق المالية الذي من شأنه نشر الذعر والهلع بين المتدخلين، أو التأثير على زبائن باقي البنوك، الأمر الذي يؤدي الى نشر العدوى من خلال سلوكيات الأعوان الاقتصادية المتشابهة. (Meunier & Sollogoub, 2005, p. 54)

3.2.3. العدوى المالية

إن مصطلح العدوى المالية يظهر بقوة عند التعرض لمختلف المفاهيم المتعلقة بالخطر النظامي، ويعد أحد مظاهر الخطر النظامي، ويمكن أن تتجلى في قيام البنك بتقديم قروض متعثرة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي بالبنك إلى الإفلاس. حيث في حالة عدم وجود شبكة أمان للنظام المصرفي من نوع ضمان الودائع، يفقد عملاء البنك الأموال التي أودعوها ويبدأ عملاء البنوك الأخرى في القلق بشأن ودائعهم، والتسرع نحو سحبها، مما يتسبب في تهافت على البنوك، حيث أن السحب الهائل للودائع يمكن أن يؤدي إلى إفلاس المؤسسات المصرفية الأخرى، الأمر الذي قد يؤثر على جزء كبير من النظام المصرفي (بفعل تأثير كرة الثلج). (François, 2010, p. 13)

المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية

إن موضوع إدارة المخاطر المصرفية يعد من أهم الموضوعات التي تستولي على اهتمامات المصرفيين والباحثين سواء على المستوى المحلي أو الدولي، ولا سيما في أعقاب الأزمات المالية والمصرفية التي حدثت في أغلب دول العالم، حيث أن أهم أسباب نشوء هذه الأزمات هو تنامى المخاطر المالية والمصرفية التي تواجهها البنوك والمؤسسات المالية من جهة، وضعف إدارتها من جهة أخرى.

1. ماهية إدارة المخاطر المصرفية

تعتبر إدارة المخاطر المصرفية من المحاور الأساسية لتحديد الملاءة المصرفية وتحقيق الاستقرار المصرفي واستقرار النظام المالي ككل، وفيما يلي يتم عرض مفهوم وأهمية ادارة المخاطر المصرفية.

1.1. تعريف إدارة المخاطر المصرفية

قبل التطرق لتعريف إدارة المخاطر المصرفية، يتم الإشارة لإدارة المخاطر بصفة عامة.

إدارة المخاطر هي نظام متكامل وشامل يعمل على تهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة التي تقوم بدراسة وقياس المخاطر المحتملة، وتحديد مقدار الآثار التي من الممكن حدوثها، ثم تعمل على رسم الخطط المناسبة لتجنب هذه المخاطر أو السيطرة عليها وضبطها من أجل التخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها. (محبوب و سنوسي، 2019)

كما عرفت من قبل معهد إدارة المخاطر IRM بأنها: "الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة". (الحديدي و السيد، 2020، صفحة 26)

وعليه يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها نظام يشمل الإجراءات والخطوات المتبعة والأدوات اللازمة من أجل تحديد وقياس المخاطر المحتملة، ودراسة آثارها ومن ثم وضع الخطط المناسبة إما لتفاديها أو مواجهتها.

أما إدارة المخاطر المصرفية فتم تعريفها بأنها قيام إدارة المصرف بمختلف التدابير والإجراءات التي تهدف إلى السيطرة على مختلف المخاطر التي قد تهدد نجاح المصرف، وذلك من خلال تحديد تلك المخاطر، قياسها وتحليلها إما لتجنبها أو لتحويلها. (يحياوي، دت، صفحة 150)

وعرفت أيضا بأنها: "نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة على أعمال البنك وأصوله وارداته، ووضع الخطط المناسبة لما يلزم، وما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها، والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها". (عريقات و عقل، 2010، صفحة 310)

كما أن هناك من ذهب إلى تعريفها بأنها مدخل أو منهج علمي متكامل يعمل على توقع الخسائر المحتملة والتعامل مع المخاطر الناجمة عنها، وذلك عن طريق تصميم وتنفيذ إجراءات تعمل على تقليل إمكانية وقوع الخسارة أو تقليل الأثر المالي للخسائر التي تقع الى أدنى حد. (عبد العال، 2007، صفحة 51)

مما سبق يمكن تقديم مفهوم لإدارة المخاطر المصرفية بأنها مجمل الإجراءات والتدابير والأدوات اللازمة لتوقع المخاطر التي قد تواجهها المصارف، قياسها وتحليلها ومن ثم مواجهتها، أو تقبلها، أو تجنبها إن صعب تقييمها.

2.1. أهمية إدارة المخاطر المصرفية

تحتل إدارة المخاطر المصرفية أهمية كبيرة ويمكن توضيحها في النقاط التالية: (حسن، 2011، صفحة 284)

- ✓ رسم خطة وسياسة العمل من خلال خلق رؤية مستقبلية واضحة؛
- ✓ التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي لها تأثير على الربحية، من أجل تطوير الميزة التنافسية للبنك؛
- ✓ التحوط ضد المخاطر التي تم تقديرها بما لا يؤثر على ربحية البنك؛
- ✓ إعانة البنوك على حساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقترحات لجنة بازل.

2. أساليب إدارة المخاطر المصرفية

هناك عدة طرق وأساليب لعملية إدارة المخاطر المصرفية، وتختلف هذه الأساليب باختلاف المخاطر، لكن عموما تتم عملية إدارة المخاطر وفق الاستراتيجيات الموضحة في الجدول التالي رقم (01):

الجدول رقم (01): أساليب التعامل مع المخاطر المصرفية

أساليب التعامل مع المخاطر المصرفية				
تجنب المخاطر	**تقليل المخاطر**	**قبول المخاطر**	**تحويل المخاطر**	**مشاركة المخاطر**
تجنب القيام بعملية أو نشاط معين اذا تبين ان مخاطرها اكبر من الفائدة المرجوة منها	هذا الخيار لا يقضي نهائيا على المخاطر لكن يتم قبولها مع استخدام أدوات للحد من تأثير المخاطر التي تم تحديدها	قبول ادارة البنك المخاطر الناجمة عن العملية التي تقوم بها اذا كانت الفائدة المرجوة منها اكبر من التكلفة الناتجة عنها، إضافة الى تمتع البنك بإدارة جيدة لإدارة المخاطر	نقل المخاطر من جهة الى جهة أخرى خارجية وذلك بمقابل معين يدفع لتلك الجهة، مثل الحصول على ضمانات، التحوط، الكفالات الحكومية، المشتقات المالية.	هذا الخيار مزيج بين استراتيجية قبول المخاطر واستراتيجية تحويل المخاطر، تتم من خلال قيام البنك بتقييم المخاطر وتحديد تلك التي يمكنه الاحتفاظ بها والاخرى التي يتم تحويلها

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مراجع.

كما توجد أساليب وطرق لإدارة كل خطر مصرفي على حدا، حيث سيتم عرض كل نوع من المخاطر وطريقة إدارته كما يوضحه الجدول التالي رقم (02):

الجدول رقم (02): طرق إدارة المخاطر المصرفية

نوع الخطر	طريقة إدارة الخطر
خطر الائتمان	- تحليل جيد لملاءة المقترضين، ووضع اجراءات واضحة لتحصيل القروض واشراف فاعل من قبل الإدارة العليا؛ - رقابة مباشرة، والقيام بزيارات ميدانية عشوائية لمتابعة عمل الزبون؛ - الشفافية في الإقراض.
خطر سعر الفائدة	- تحليل الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة في الميزانية العمومية للبنوك (اذا كانت لدى البنك مطلوبات حساسة لتغير سعر الفائدة أكثر من موجودات حساسة لسعر الفائدة فإن أي ارتفاع في معدلات سعر الفائدة سوف يقلل من أرباح البنك والعكس صحيح.
خطر السيولة	- الحفاظ على احتياطي سيولة لأغراض الطوارئ؛ - توقع الاحتياجات النقدية الضرورية للتباينات من وقت لآخر في السحوبات؛ - تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بالتفصيل، وبشكل اسبوعي او شهري للتحقق من احتياجات النقد الصافي.
خطر قانوني	- بناء علاقات جيدة مع الجهات التنظيمية؛ - التشاور الفعال مع المستشارين القانونيين؛ - التأكد من اجراء اتصالات مفتوحة مع الجهات التنظيمية لضمان فهم كامل لإجراءات البنك.
خطر التشغيل	- تطوير دليل مخاطر التشغيل الذي يضم توضيحات خطوات وطرق التشغيل في كل ادارة مثل توضيح كيفية التعامل مع الزبائن والمستثمرين؛ - تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وأنظمة فعالة لضمان تشخيص وتقييم ادارة جميع المخاطر الجوهرية.
خطر السمعة	- التقارير المستمرة والتي تسمح بالشفافية وبذلك تعزز من سمعة البنك؛ - تأسيس روابط جيدة مع المجتمع المحلي وموظفي الحكومة.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مراجع.

المطلب الثالث: إدارة الأزمات المصرفية

تعرض الاقتصاد العالمي إلى عدة أزمات مالية عبر التاريخ كان لها أثر كبير على اقتصاديات دول العالم، الأمر الذي دفع بالباحثين إلى دراسة مسببات تلك الأزمات، حيث تبين أن أداء البنوك هو المحور الأساسي لنشوء تلك الأزمات. ولعل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 تعد من أبرز الأزمات وأكثرها تأثيرا على أسواق المال والاقتصاد العالمي، وسيتم في هذا المطلب عرض أهم المفاهيم التي حددت للأزمة المالية والمصرفية، ثم إبراز أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية وكيفية انتشارها.

1. تعريف الأزمات المالية

يتطرق هذا العنصر الى مفهوم الأزمة المالية.

عرف Aglietta Michel الازمة المالية بأنها: "وجود اضطراب يمكن أن ينتشر إلى جميع متغيرات النظام المالي". (Aglietta, 2001, p. 08)

عرفت كذلك بأنها: "انهيار يصيب النظام المالي بأكمله يصاحبه فشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع حدوث انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي". (طبي و كروش، 2012، صفحة 75)

كما تم تعريفها بأنها: "تذبذبات عميقة تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية: أسعار الأسهم والسندات، سعر الصرف، حجم الإصدار، وكذلك إجمالي القروض والودائع المصرفية". (مزيود، 2014، صفحة 176)

وعليه يمكن استخلاص مفهوم للأزمة المالية بأنها: انهيار أو اضطراب مفاجئ يصيب جميع مكونات النظام المالي مجتمعة، أو تصيب مكون منفرد ثم بفعل العدوى تنتشر الى باقي المكونات لتهدد النظام المالي بأكمله.

2. أهم أنواع الأزمات المالية

تصنف الأزمات المالية إلى ثلاثة أنواع من الأزمات كما يلي:

1.2. أزمة أسواق المال

تتسبب ظاهرة الفقاعة تتسبب في العديد من الأزمات في أسواق المال، حيث تتشكل الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل غير مبرر وتصل إلى قيمة أكبر من قيمتها العادلة، ويحدث ذلك عندما يكون الربح الناتج عن ارتفاع سعر الأصل (الأسهم) هو الهدف من شراء الأصل وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصول مسألة وقت، عندما يكون بيع ذلك الأصل يأخذ اتجاها قويا ويبدأ سعره في الانخفاض تبدأ حالات الذعر في الظهور، ومن ثم تنهار الأسعار ويصل هذا الأثر إلى أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى. (بريش ، 2013، صفحة 30)

2.2. أزمة العملة وأسعار الصرف

إن التغير المفاجئ في أسعار الصرف بشكل يعرقل قدرة العملة على أداء وظيفتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة هو سبب حدوث الأزمة، وذلك نتيجة قرار السلطات النقدية الذي اتخذته حول خفض سعر العملة بسبب عمليات المضاربة والذي يؤدي لحدوث انهيار في سعر العملة. (عبابنة، 2011، صفحة 22)

3.2. الأزمة المصرفية

تحدث الأزمة المصرفية بسبب التخلف عن تسديد القروض، ما يؤدي إلى تآكل معظم أو جزء كبير من رأس مال النظام المصرفي، كما أن هذه الأزمة تحدث عندما تفلس مصارف متعددة في آن واحد، وهذا ما يتطلب تدخل سريع من الحكومات. (Ergungor & Thomson, 2005, p. 4)

وعرفت الأزمة المصرفية بأنها أزمة تتخذ شكلان أزمة سيولة وأزمة ائتمان، سبب حدوث الأولى هو الارتفاع المفاجئ الذي يواجهه البنك في طلب سحب الودائع، ونظرا لقيامه بتشغيلها أو إقراضها فإنه غير قادر على تلبية طلبات المودعين، وإذا توسعت الأزمة إلى بنوك أخرى فستصبح أزمة مصرفية، أما الشكل الثاني فيحدث عندما تتواجد الودائع لدى البنك ويقوم بتقديمها على شكل قروض لكنه يعجز عن استرجاعها، فتنشأ أزمة ائتمان. (Boyer & Dehove, 2004, p. 15)

وعليه يمكن تعريف الأزمة المصرفية على أنها حالة انتشار الذعر المصرفي وتوجه المودعين نحو سحب ودائعهم بشكل مفاجئ ومتزايد، يقابله حالة عجز من البنك على الوفاء بالتزاماته نحو المودعين أو تحصيل واسترجاع القروض من المقترضين. ويمكن عرض أنواع الأزمات المالية في الشكل التالي رقم (03):

الشكل رقم (03): أنواع الأزمات المالية

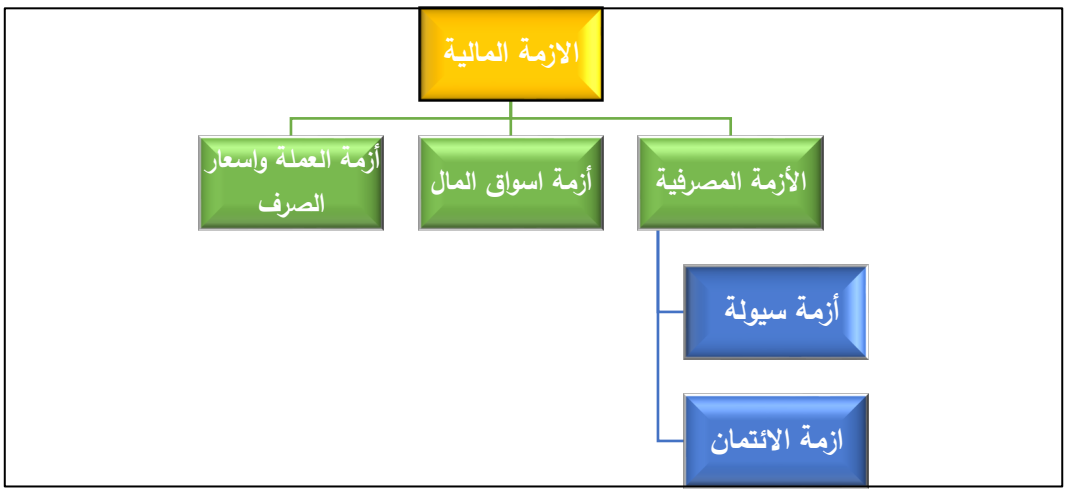

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ما سبق.

3. نظرة حول الأزمة المالية العالمية وآثارها على النظام المصرفي والمالي

بدأت الأزمة عام 2007 (قبل أن تتحول إلى أزمة نظامية في خريف عام 2008) بالصعوبات التي واجهتها الأسر الأمريكية ذات الدخل المنخفض في سداد قروض "الرهن العقاري الثانوي" الممنوحة لهم لشراء منازلهم، حيث تم تأمين قروض "الرهن العقاري الثانوي" برهن عقاري على المنزل الذي تم شراؤه، وذلك على

أساس أن أسعار العقارات في الولايات المتحدة يمكن أن ترتفع فقط. وكانت هذه القروض غالبا ما تمنح بأسعار متغيرة (مفهرسة بالسعر الرئيسي لبنك الاحتياطي الفيدرالي).

في البداية، كانت الرسوم منخفضة جدا لجذب المقترضين، بعد سنتين أو ثلاث سنوات تمت الزيادة. حيث رفع البنك المركزي الأمريكي معدلاته تدريجيا من 1% في سنة 2004 إلى أكثر من 5% في سنة 2006 لمراعاة تطور التضخم والنمو الأمريكي، فزادت التكاليف المالية للقروض بشكل كبير، وأصبح عدد كبير من الأسر لا يستطيع التسديد في ظل هذه الظروف، وكان لابد من تعويض التخلف عن السداد من جانب المقترضين عن طريق بيع العقار المرهون، ما أدى الى انخفاض أسعار العقارات في جميع أنحاء الولايات المتحدة. وكنتيجة لذلك، أصبحت قيمة المنازل أقل من قيمة القروض التي كان من المفترض أن تضمنها، وقد أدى تدفق عجز المقترضين عن سداد ديونهم وإعادة بيع منازلهم المرهونة إلى تسريع انخفاض أسعار المنازل. وبالتالي تراكمت الخسائر أيضا من جانب المقرضين. (René, 2008, p. 25)

وفي صيف سنة 2007، تجاوز معدل عدم السداد على قروض الرهن العقاري الثانوي 15% مقارنة بمتوسط 5% في نفس الوقت لجميع قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة، وكان التقدير المبدئي للتكلفة المالية لأزمة "الرهن العقاري" قد بلغ 160 مليار دولار، هذه القيمة مهمة بالتأكيد، لكنها ليست كافية للتسبب في أزمة مالية عالمية. (Banque des Règlements Internationaux, 2009, p. 18)

إن ما ساعد على انتشار الأزمة وفهم كيفية حدوث العدوى هو ما يسمى بالتوريق، والذي يتمثل في تحويل القروض إلى سندات دين يمكن للمستثمر شراؤها وبيعها في أي وقت، وذلك من خلال قيام البنك بجمع قروض مختلفة لأشخاص مختلفين في درجات الملاءة في محفظة واحدة، ثم يصدر فئات مختلفة من السندات على ما تولده المحفظة من تدفقات نقدية. في البداية، رأى جميع المستثمرين من أنحاء العالم أن هذه المنتجات مربحة وعالية العائد، لذلك توجهوا لشرائها بشكل كبير، وأحيانا دون معرفة المخاطر الحقيقية، ومع الوقت وجد المضاربون أنفسهم في مواجهة صعوبات خطيرة بسبب انخفاض قيمة هذه المنتجات المالية، والتي أصبحت بعد ذلك "أوراق مالية سامة" وجب عليهم أن يتحرروا منها. ومع ذلك، فقد تبين أن معظم أموال المضاربين هذه مملوكة أو ممولة من قبل بنوك مختلفة على المستوى الدولي.

إن الشكوك حول التزامات البنوك والخوف من التباطؤ العام في أنشطتها قد خلق مناخا من الشك، فالبنوك لا تقترض ولا تقرض بعضها البعض، مما أدى إلى أزمة سيولة حقيقية. جميع أصحاب المصلحة الماليين الذين يغلبهم الذعر تبنوا سلوك القطيع، الأمر الذي أدى إلى انتشار أزمة ثقة على نطاق واسع. حيث

تعدت ظاهرة عدوى الأزمة الاقتصاد الأمريكي، لتصل بشكل متزايد النطاق العالمي، ومنه تحولت أزمة العقارات الأمريكية إلى أزمة عالمية عبرت المحيط الأطلسي من خلال عدة قنوات انتقال: حاملي الأوراق المالية، وحركات رأس المال، والتجارة الخارجية، وتسببت في أضرار لا حصر لها للأنظمة المالية والاقتصاد بشكل عام. (Aglietta, La crise : Pourquoi en est-on arrivé là ? Comment en sortir ?, 2008, p. 46)

ويمكن تلخيص مراحل تطور وانتشار الأزمة المالية العالمية في الشكل التالي رقم (04):

الشكل رقم (04): ملخص تخطيطي للأزمة المالية العالمية

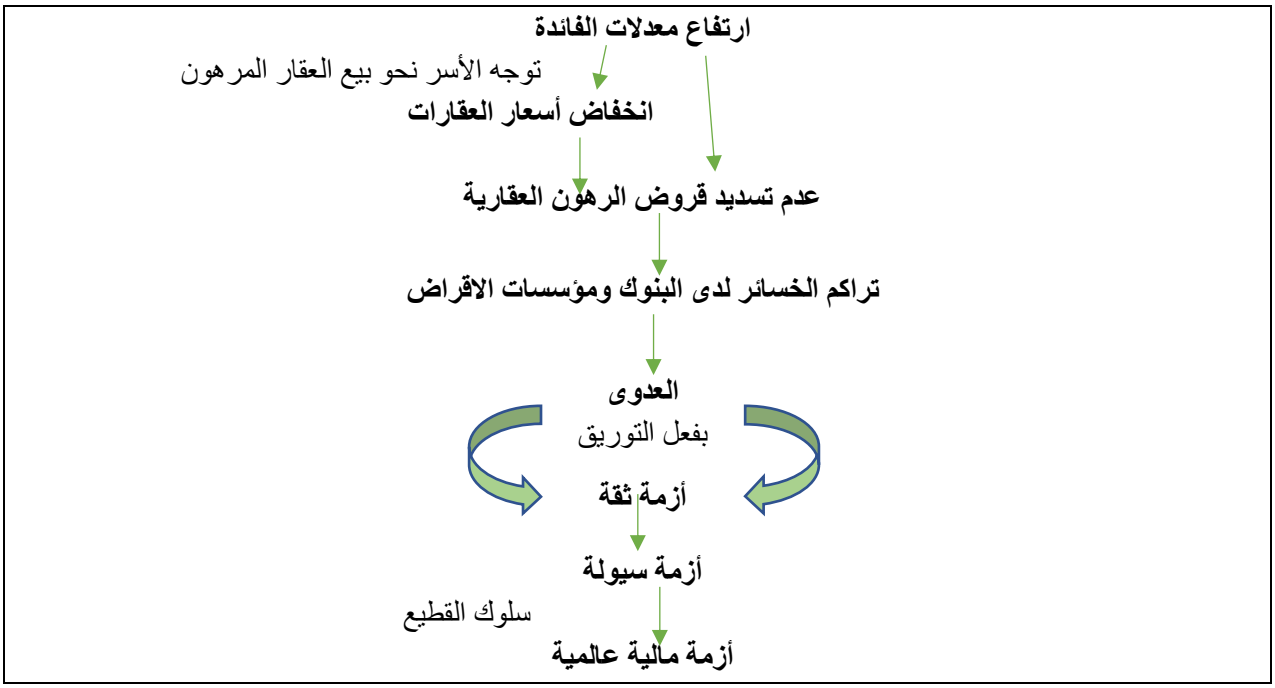

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ما سبق.

تجدر الإشارة إلى أنه في ظل الأزمة المالية العالمية، كانت معظم البنوك العاملة بالجزائر والتي تملك الحصة الأكبر من الأصول المصرفية تتمتع بمعامل لا بأس به من القروض/ الودائع، إضافة إلى أن المعاملات في سوق ما بين البنوك مسموح بالدينار الجزائري فقط، حيث كانت البنوك العاملة في الجزائر تُمنع من تحمل مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية، لذلك كانت ملزمة بوضع كافة الودائع بالعملات الأجنبية لدى بنك الجزائر من أجل القيام بعمليات الصرف. وفي نهاية أوت 2008، تم تسجيل نسبة 8% للودائع بالعملات الأجنبية من مجموع ودائع العملاء، بما في ذلك حصة ودائع صغيرة لغير المقيمين، بالمقابل يمنع على البنوك المقيمة الاستثمار في الأصول الأجنبية، أو تقديم قروض للمؤسسات غير المقيمة، لذلك فإن البنوك العاملة في الجزائر كانت في مأمن، وبعيدة عن تأثيرات الأزمة وارتداداتها. وعموما، فإن النظام المصرفي الجزائري كان مستقرا في ظل الأزمة المالية العالمية، والذي يعتبر غير مندمج بقوة على المستوى الدولي، نتيجة التزاماته الضعيفة اتجاه الخارج. (fitchratings, 2022)

المبحث الثاني: ماهية الاستقرار المالي للبنوك وطرق قياسه

يحتل النظام المصرفي أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، حيث يعتبر من المقتضيات الأساسية لنمو وتطور هذا الأخير. ولتحقيق أهدافه واستمرار استقراره، لا بد من سلامة واستقرار عمليات النظام المصرفي، ومن أجل ضمان أمن وسلامة عملياته، يجب أن تمارس السلطة المشرفة بصرامة رقابة دائمة على البنوك والمؤسسات المالية، ولا سيما إجراءاتها لتقييم ورصد وإدارة ومراقبة جميع المخاطر الرئيسية، بما في ذلك المخاطر النظامية.

المطلب الأول: تعريف وأهمية الاستقرار المالي

إن الاستقرار لغة هو مصطلح مشتق من كلمة " القرّ" بالفتح، فعلها: قرّ أي ثبت وسكن (منظور، 2014، صفحة 84) ، ويقال عرف الطقس استقرار أي لم يطرأ عليه تغيير، واستقر سكان الصحراء أي ثبتوا في مكانهم بعد ترحال. وهذا يعني أن الاستقرار يفيد معنى الثبوت والاقرار والسكون (الزبيدي م.، 2006، صفحة 392) ، من مرادفات كلمة استقرار: ثبوت، دوام، سكينة، ومن أضدادها: تجوال، تنقل، اضطراب (الضناوي و مالك، 2007، صفحة 122). والاستقرار بالمعنى الاصطلاحي فقد تعددت التعريفات بتعدد الهدف من تعريفه، ولكن كتعريف شامل فالاستقرار "يفيد مدلول الحفاظ والإبقاء على الواقع كما هو" (خليل، 2019) ، ومنه فالاستقرار المالي يفيد معنى ثبات النظام المالي وعدم تعرضه للتقلبات. للاستقرار المالي أهمية كبيرة، لذلك من الضروري إعطاء نظرة حول هذا المفهوم من خلال التطرق إلى مدارسه الفكرية.

1. مدرسة الاستقرار المالي

تضم مدرسة الاستقرار المالي الباحثين الذين فضلوا تعريف الاستقرار المالي من خلال خصائصه ومن بين روادها يتم ذكر ما يلي:

1.1. Crockett (1997)

اعتبر Crockett (1997) أن الاستقرار المالي يقف على استقرار المؤسسات القائدة في النظام المالي، بحيث تكون هذه المؤسسات تتمتع بدرجة عالية من الثقة بما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها التي تعاقدت عليها دون توقف أو اعانات خارجية، من جهة أخرى يقف الاستقرار المالي على استقرار الأسواق المالية الرئيسية بما يمكن المتعاملين الاقتصاديين من إتمام معاملاتهم فيها بثقة وبأسعار تعكس القيم الحقيقية ولا تتغير في

الأجل القصير. (Crockett, 1997, p. 6) والملاحظ في هذا المفهوم أن Crockett ركز في تعريفه أن الاستقرار المالي يتحقق باستقرار المؤسسات والأسواق المالية واتمام وظائفهم بكفاءة وثقة.

2.1. Lager (1999)

اعتبر Lager (1999) أنه يمكن تحقيق هدف الاستقرار المالي من خلال تجنب الاختلالات والاضطرابات في النظام المالي التي من الممكن أن تسبب تكاليف معتبرة على الناتج الحقيقي، كما ذهب القول إلى أن هذه الاختلالات يمكن أن يرجع مصدرها إلى اضطرابات في المؤسسات المالية أو في الأسواق المالية. (Alwode & Al Sadek, 2008, p. 6) والملاحظ في هذا المفهوم أن هناك تأكيد على المبدأ الرابع لـ Schinasi والذي يؤكد أن الاضطرابات في الأسواق والمؤسسات المالية يمكن اعتبارها تهديدا للاستقرار المالي إذا ألحقت ضررا بالاقتصاد الحقيقي.

3.1. Padoa Schiappa (2002)

أقر Padoa Schiappa (2002) أن الاستقرار المالي يقوم على قدرة النظام المالي على تحمل ومقاومة الصدمات، من دون أن تكون هناك آثار تراكمية من شأنها أن تعيق تخصيص المدخرات لفرص الاستثمار وعمليات الدفع والتسوية في الاقتصاد. (Schioppa, 2002, pp. 20-21) ويركز هذا المفهوم على متانة ومرونة النظام المالي، ويظهر ذلك في امتصاص الصدمات ومواصلة القيام بالوظائف الاقتصادية الأساسية للنظام المالي من تخصيص المدخرات وتوفير خدمات الدفع، أي ركز على أهمية أداء كل مكون من مكونات النظام المالي.

4.1. Foot (2003)

أقر Foot (2003) أن الاستقرار المالي يحتاج إلى استقرار نقدي، وتقارب مستويات العمالة من المعدل الطبيعي للاقتصاد، والثقة في أداء المؤسسات والأسواق المالية في الاقتصاد، فضلا عن ثبات الأسعار النسبية للأصول المالية والحقيقية في الاقتصاد (Alwode & Al Sadek, 2008, p. 9) والملاحظ من هذا المفهوم أن "Foot" أضاف الاستقرار النقدي كجزء من الاستقرار المالي، أي أن هذا الاخير يتحقق بوجود الاستقرار النقدي الى جانب شروط اقتصادية أخرى.

5.1. Garry Schinasi (2005)

قام Garry Schinasi (2005) ضمن محاولته لتعريف الاستقرار المالي باقتراح مجموعة من المبادئ تتمثل في: (Garry, 2005, p. 6)

- **المبدأ الأول: الاستقرار المالي كمفهوم واسع:** يشمل مفهوم الاستقرار المالي مختلف مكونات وأبعاد النظام المالي من بنية تحتية، المؤسسات والأسواق المالية، وبالنظر للارتباط الوثيق بين مختلف هذه المكونات من خلال مختلف العلاقات بينها، فإن تعثر أو وقوع اضطرابات في مكون واحد من شأنه أن يضعف ويحدث زعزعة في استقرار النظام المالي ككل.
- **المبدأ الثاني: الاستقرار المالي وأهمية أنظمة الدفع:** الاستقرار المالي لا يعني فقط قدرة النظام المالي وكفاءته في تخصيص الموارد، وتنويع المخاطر، وتعبئة المدخرات وتسهيل تراكم الثروة والتنمية والنمو، بل يتعدى إلى أن تقوم أنظمة الدفع بدورها بكفاءة لأن الاستقرار النقدي يعتبر عنصرا حيويا في الاستقرار المالي.
- **المبدأ الثالث: الاستقرار المالي يضم الأبعاد الوقائية والعلاجية:** إن مفهوم الاستقرار المالي لا يعني فقط غياب أو عدم حدوث الأزمات المالية في الوقت الحاضر، بل يتعدى إلى قدرة النظام المالي على احتواء ومعالجة الاضطرابات قبل أن تشكل تهديدا للنظام المالي بذاته، أو للنشاط الاقتصادي ككل، وذلك من خلال آليات السوق التصحيحية. وفي هذا الصدد قد يكون هناك الاختيار في وضع السياسات، ما بين السماح لآليات السوق بالعمل على حل الصعوبات محتملة الوقوع، أو التدخل السريع والفعال لاستعادة الاستقرار من خلال ضخ السيولة في الأسواق، وعليه فإن الاستقرار المالي يشمل كل من الأبعاد الوقائية والعلاجية.
- **المبدأ الرابع: الاستقرار المالي والتأثير على الاقتصاد الحقيقي:** إن الاختلالات والاضطرابات في الأسواق والمؤسسات المالية لا تعتبر تهديدا للنظام المالي أو الاستقرار المالي ما لم تلحق ضررا بالنشاط الاقتصادي ككل، حيث أنه لا يمكن اعتبار كل أزمة مالية هي حالة عدم استقرار مالي إذا لم تلحق ضررا بالأنشطة الاقتصادية بشكل واسع، وعليه فإن الاستقرار المالي يمكن تحديده من خلال النتائج المحتملة على الاقتصاد الحقيقي.
- **المبدأ الخامس: الاستقرار المالي ظاهرة ديناميكية:** إن تحليل الاستقرار المالي يتطلب دراسة على طول فترة زمنية أو سلسلة زمنية متصلة ومستمرة ليكون أكثر دقة وشفافية، وأن الحفاظ عليه يتطلب أن يحافظ كل مكون في النظام المالي على أدائه باستمرار رغم الاضطرابات والمخاطر المحتملة، وليس بالضرورة أن يعمل كل عنصر من مكونات النظام المالي بثبات في قمة الأداء.

وعليه عرف "Garry Schinasi" الاستقرار المالي على أنه الوضع الذي يكون فيه النظام المالي بمختلف عناصره قادرا على مواجهة الصدمات والحد منها وتسويتها، دون اخلال عملية الوساطة المالية.

وبناء على المبادئ السابقة، اعتبر Schinasi أن النظام المالي مستقر إذا اتسم بما يلي: (Garry, 2005, p. 8)

- تسهيل كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية، مكانيا وزمانيا، إضافة إلى باقي العمليات المالية والاقتصادية الأخرى كالاستثمار، الإقراض الاقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها.
- تقييم، تحديد المخاطر المالية وإدارتها؛
- استمرارية القدرة على أداء وظائفه الأساسية، بالرغم من تعرضه للصدمات الخارجية، أو تراكم الاختلالات.

2. مدرسة عدم الاستقرار المالي

تضم مدرسة عدم الاستقرار المالي أولئك الذين حاولوا إعطاء مفهوم للاستقرار المالي من خلال الحالة المعاكسة له، ومن روادها يتم ذكر ما يلي:

1.2. Frederik Mishkin (1999)

حسب Frederik Mishkin (1999) فإن الصدمات التي يتعرض لها النظام المالي تتداخل مع تدفق المعلومات، الأمر الذي يؤدي بالنظام المالي إلى عدم القيام بوظيفته الأساسية المتمثلة في تخصيص المدخرات لفرص الاستثمار المنتج، وعليه فإن حالة عدم الاستقرار في النظام المالي سببها عدم تماثل المعلومات. (Mishkin, 1999, p. 3) وقد ذهب هذا المفهوم الى عكس ما جاء به Padoa Schiappa أي أن عدم الاستقرار المالي يظهر في عدم متانة ومرونة النظام المالي ومن صوره عدم امتصاص الصدمات وعدم قيام النظام المالي بوظيفته الأساسية.

2.2. Ferguson (2002)

اعتبر Ferguson (2002) أن عدم الاستقرار المالي وضعية تتسم بمجموعة من الخصائص تتمثل في وجود انحراف قوي لجزء هام من أسعار الأصول عن قيمته الأساسية، وتشوه في أداء السوق، وتسهيل في الحصول على القروض على المستوى المحلي والدولي، ومنه انحراف الانفاق الكلي او في طريقه للانحراف عن قدرة الاقتصاد على الإنتاج، وقد ذهب Ferguson إلى توضيح أن حالة عدم الاستقرار المالي تظهر عند تأثر الاقتصاد الحقيقي بانحراف الانفاق الكلي واتجاه الأسعار التي تكون بسبب وفرة الائتمان. (Ferguson, 2002, p. 2)

3.2. Davis (2003)

عرف Davis (2003) عدم الاستقرار المالي بالإنهيار الكبير للنظام المالي مع عدم إمكانية توفير خدمات الدفع وتخصيص المدخرات لفرص الاستثمارات، الأمر الذي يؤثر سلبيا على النشاط الاقتصادي، كما ميز بين ثلاث أنواع لعدم الاستقرار المالي كما يلي: (Davis, 2003, p. 2)

- عدم استقرار مالي مصدره إخفاق البنوك نتيجة خسائر القروض والمعاملات، الأمر الذي يؤدي إلى تقلص الائتمان للقطاع غير المالي، ما يعني حصول اضطراب اقتصادي أوسع نطاقا؛
- عدم استقرار مالي مصدره الاضطرابات المالية الناجمة عن تقلب حاد في أسعار السوق إثر سلوك القطيع؛
- عدم استقرار مالي مصدره تدهور لمدة طويلة في سيولة السوق.

وعليه، فإن Davis عرف الاستقرار المالي من خلال الخطر النظامي أو الاضطرابات والاختلالات المؤدية إلى أزمة نظامية.

4.2. Chant (2003)

وضح Chant (2003) أنه يمكن تفسير وفهم الاستقرار المالي من خلال غيابه، وعرف عدم الاستقرار المالي بأنه تلك الأوضاع في الأسواق المالية التي تؤثر على عمل النظام المالي، ما يؤدي إلى أضرار أو تهديد بالحاق ضرر في أداء الاقتصاد. حيث أشار إلى أن مصطلح عدم الاستقرار المالي يضم أنواعا من عدم الاستقرار المالي، من الأزمات المصرفية إلى الانهيارات في الأسواق المالية، ما يؤثر على النظام المالي وبالتالي على النظام الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك، فإنه اقترح أن يتم التمييز بين الاستقرار المالي والأنواع الأخرى من الاستقرار مثل استقرار الاقتصاد الكلي، فالاختلاف المبدئي بينهما أن عدم الاستقرار المالي مصادره السريعة والمباشرة من الأسواق المالية، في حين عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي سببه صدمات العرض والطلب. وأخيرا، أشار إلى أن الأسواق المالية تتميز بتغيرات وتقلبات في الأسعار والشروط وهو ما لا يمكن اعتباره عدم استقرار مالي ما لم يؤثر على الاقتصاد الحقيقي. (Chant, 2003, pp. 3-5)

ذهب Chant في مفهومه إلى التمييز بين عدم الاستقرار المالي الذي يكون في صورة أزمة مصرفية، أو انهيار أسواق مالية، مما قد تؤثر سلبا على النظام المالي ومنه على الاقتصاد الحقيقي، وبين عدم استقرار الاقتصاد الكلي الذي يكون مصدره صدمات العرض والطلب.

5.2. Allen & Wood (2006)

أشار Allen & Wood (2006) إلى أن عدم الاستقرار المالي هو تلك الفترات أو الحلقات التي يمر فيها عدد كبير من الأطراف سواء كانوا أفراد، شركات أو حكومات، بأزمات مالية والتي لم تكن مبررة أو مرتبطة بسلوكياتهم السابقة، كما أن هذه الأزمات تتسبب في آثار سلبية على الاقتصاد الكلي. (Alwode & Al Sadek, 2008, p. 8) أي أن عدم الاستقرار سببه الأزمات المفاجئة غير المعتادة التي تحدث غالبا في الأسواق والتي قد تعرض النظام المالي إلى خسائر كبيرة يصل أثرها إلى الاقتصاد الكلي.

وعليه، من خلال جل ما تقدم يمكن استخلاص مفهوم للاستقرار المالي على أنه تلك الحالة أو الوضعية التي تتمتع فيها مكونات النظام المالي من بنى تحتية وأسواق ومؤسسات مالية بالاستقرار، والقدرة على تحمل ومقاومة الصدمات، واستمرارية القيام بالوظائف الاقتصادية الأساسية للنظام المالي، الأمر الذي يؤكد متانته ومرونته. من جهة أخرى عدم الاستقرار المالي هو الوضعية التي يكون فيها النظام المالي بمكوناته المختلفة يتميز بالاختلال والاضطراب، عدم القدرة على تحمل ومقاومة الصدمات، وعدم القيام بوظيفته الأساسية، الأمر الذي قد يؤدي إلى أزمات مالية قد تؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي.

3. أهمية الاستقرار المالي

للاستقرار المالي أهمية بالغة على المستوى الكلي أو الجزئي يتم ذكرها فيما يلي:

- يترتب على وجود نظام مالي مستقر بيئة تنافسية تعمها الثقة بين المدخرين والمستثمرين؛
- يترتب على وجود نظام مالي مستقر تشجيع الوساطة المالية، والتي بدورها تعمل على تشجيع النمو والاستثمار؛
- يترتب على وجود نظام مالي مستقر تشجيع عمل الأسواق المالية بكفاءة وفعالية؛ (العرابي و قدي، 2016، صفحة 9)
- من جهة أخرى، يترتب على غياب الاستقرار المالي ارتفاع الاضطرابات المالية التي تعتبر أساس المخاطر المهددة لاستقرار الاقتصاد العالمي، كما أن تلك الاضطرابات والاهتزازات المالية تحدث تأثيرا متزايدا على قنوات الائتمان المصرفية وغير المصرفية في الاقتصادات المتقدمة؛ (دردور، 2019، صفحة 174)
- إن غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي، حيث كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت مدة بقائها، كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي؛

- إن للاضطرابات المالية نتائج كارثية مست جميع الأصعدة الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، وبقيت ممتدة لسنوات بعد حدوثها ولعل نتائج الأزمات المتتالية أكبر دليل على ذلك، أهمها أزمة الرهن العقاري التي خلفت خسائر تصل إلى واحد تريليون دولار؛ (بلوافي، د ت، الصفحات 71-75)

المطلب الثاني: الاستقرار المصرفي والعوامل المساعدة على تحقيقه

إن أهم جزء في النظام المالي هو القطاع المصرفي، وذلك كونه يمثل الجزء الأكبر في القطاع أو النظام المالي، وأيضا أن له دور فعال في التنمية من خلال تجميع رؤوس الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار وغيرها من الوظائف المهمة للتنمية الاقتصادية، وعليه، فإن الاستقرار المالي أو استقرار النظام المالي متعلق تعلق شديد باستقرار القطاع المصرفي، كما وتهدف عموم اقتصاديات العالم إلى تحقيق الاستقرار المالي عن طريق تحقيق الاستقرار المصرفي من خلال تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية على التصدي ومواجهة المخاطر والأزمات المالية والاقتصادية.

1. تعريف الاستقرار المصرفي

برزت العديد من التعاريف التي تناولت الاستقرار المصرفي، يتم ذكر ما يلي:

- الاستقرار المصرفي هو الوضعية التي يكون فيها المصرف قادرا على القيام بعملية الوساطة بين وحدات العجز ووحدات الفائض، وتوزيع المخاطر بطريقة مرضية، كما يكون قادرا على مواجهة الاضطرابات والاختلالات التي تحدث في البيئة الخارجية للمصرف. (Garry, 2005, p. 15)
- هو الحالة التي تكون فيها القيمة السوقية للموجودات لدى القطاع المصرفي أكبر من قيمة الديون الكلية لنفس الفترة، أما في حالة ما إذا كانت قيمة الديون الكلية تفوق قيمة الموجودات سيكون القطاع المصرفي في حالة عسر وعدم استقرار. (Monnin & Jokipi, 2013, p. 3)
- هو عدم وجود اضطراب غير طبيعي في الائتمان وأنظمة الدفع والخدمات المصرفية. (Peterson, 2019, p. 3)
- هي مجموعة الإجراءات الاحترازية أو التصحيحية المطبقة من قبل المصارف، والتي تجعل مؤشراتها إما في وضع احترازي بإمكانه التنبؤ بالأزمات مبكرا، وإما في وضع تصحيحي قادر على مواجهة تلك الأزمات. (بوهريرة و مصيطفى، 2017، صفحة 109)
- هو تمتع الجهاز المصرفي بكفاءة تمكنه من تحقيق مؤشرات مصرفية مرضية تكون منتظمة وغير متقلبة خلال الزمن، نتيجة لظروف خارجية أو داخلية. (Cihak, Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis, 2016, p. 3)

من خلال ما تم عرضه من مفاهيم حول الاستقرار المصرفي تم استخلاص ما يلي:

- أن الاستقرار المصرفي يتحقق بغياب المخاطر والأزمات المصرفية؛
- أن الاستقرار المصرفي يتحقق عند قدرة المصارف على القيام بوظائفها الأساسية، والمتمثلة في الوساطة المالية، وتوزيع المخاطر وتقديم الخدمات المصرفية؛
- أن الاستقرار المصرفي يتحقق عندما تكون المصارف قادرة على احتواء أو مواجهة الأزمات المالية، بحيث تكون إما في وضع وقائي بإمكانه التنبؤ المبكر بالأزمات، أو في وضع تصحيحي علاجي بإمكانه مواجهة تلك الأزمات واستعادة الاستقرار المصرفي؛
- أن الاستقرار المصرفي يتحقق عندما تكون القيمة السوقية للأصول المملوكة من قبل القطاع المصرفي أكبر من قيمة الديون الكلية؛
- أن الاستقرار المصرفي يتحقق بتحقيق المصارف لمؤشرات مصرفية منتظمة غير متقلبة نتيجة للاضطرابات التي تحدث في البنية الداخلية أو الخارجية للمصارف.

وعليه، يمكن استخلاص مفهوم للاستقرار المصرفي بأنه تلك الحالة التي يتمتع فيها النظام المصرفي بالاستقرار وغياب الاضطرابات غير الطبيعية، وقدرة المصارف على القيام بوظائفها إلى جانب قدرتها على التنبؤ المبكر بالأزمات أو مواجهتها في حال وقوعها.

2. أهمية الاستقرار المصرفي

يمكن ابراز أهمية الاستقرار المصرفي من خلال ما يلي:

- تعد المصارف الركيزة الأساسية للحياة الاقتصادية وعصبها الذي يمدها بالقوة الدافعة والمحركة لأي نشاط، وعليه فإن استقرار الجهاز المصرفي يعتبر استقرار الاقتصاد ككل، وأي هزة في مصرف واحد يمكن أن ينتج عنها هزات ارتدادية قد تؤدي إلى وقوع أزمة مالية أو اقتصادية؛ (العبيد علي، 2018، صفحة 79)
- إن غياب استقرار النظام المصرفي وعدم قدرته على امتصاص الصدمات يعرقل وظيفته الأساسية، مما يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وحدوث حالات الانكماش وارتفاع معدلات البطالة، كما حدث في الأزمة اليابانية بداية التسعينات، والآسيوية سنة 1997 والأزمة العالمية 2008؛ (الخزرجي و الأعرجي، 2020، صفحة 329)
- إن غياب استقرار النظام المصرفي يترتب عنه ارتفاع درجات المخاطر وتراجع معدلات العائد، الأمر الذي ينتج عنه هروب رؤوس الأموال إلى الخارج خاصة في ظل العولمة؛ (ابليلة ، 2016، صفحة 124)

- إن استقرار النظام المصرفي يترتب عنه حماية أموال المودعين والمستثمرين، وغياب هذا الاستقرار يؤدي إلى خسائر متتالية لدى المصارف، الأمر الذي ينتج عنه تآكل رأس المال وتراجع حجم الودائع، وفي حالة افلاس المصارف يصل الحال إلى عدم القدرة على رد تلك الودائع إلى أصحابها كما حدث في الأزمة المالية العالمية 2008؛ (ابليلة ، 2016، صفحة 124)
- إن وجود جهاز مصرفي مستقر وفعال ينتج عنه كسب ثقة المستثمرين في جذب الفوائض المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات. (ابراهيم، 2015، صفحة 98)

3. علاقة الاستقرار المصرفي بالاستقرار المالي

لا شك أن العلاقة التي تربط بين القطاع المصرفي والقطاع المالي هي في المجمل علاقة الجزء بالكل، وتكمن أن القطاع المصرفي يمثل الجزء الأكبر والأهم في القطاع المالي، وهذا الأخير يشكل القطاع الأكبر في الاقتصاد ككل، وعليه، فإن هذه القطاعات مترابطة واستقرارها مترابط ويتأثر ببعضه البعض.

ويتم الإشارة هنا أن صندوق النقد العربي تطرق لتأثير استقرار القطاع المصرفي على استقرار القطاع المالي مبينا بأن: "الاستقرار المصرفي يعمل على تعزيز قوة السوق وزيادة الأرباح، وأن ما يعزز قيمة البنوك هو ارتفاع هوامش أرباحها، فبالتالي يعمل على تخفيض المخاطر ويكون النظام المصرفي ومنه النظام المالي أقل عرضة للأزمات". (صندوق النقد العربي، 2020، الصفحات 4-5)

وعليه يتبين لنا أن الاستقرار المصرفي تربطه علاقة طردية بالاستقرار المالي، فكلما تحقق الاستقرار المصرفي انعكس ذلك على النظام المالي ككل.

4. العوامل المساعدة على تحقيق الاستقرار المصرفي

تعمل البنوك المركزية على تحقيق جملة من الأهداف من شأنها تحقيق الاستقرار المصرفي، تتمثل فيما يلي:

1.4. انخفاض التضخم واستقراره

يعتبر التضخم من أهم المؤشرات الدالة على الوضع الاقتصادي والمؤثرة فيه، حيث كلما ارتفعت معدلات التضخم وتجاوزت حدوده القصوى، كلما انعكس ذلك سلبا على الوضع المالي والاقتصادي، أما إذا انخفضت معدلاته وثبتت على معدلات متدنية فينعكس ذلك بشكل إيجابي على الوضع المالي والاقتصادي، (بندر، 2012، صفحة 19) حيث أن زيادة عرض النقود بشكل مفاجئ وغير معلن من قبل السلطات النقدية (صدمة نقدية)، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب والإنتاج وانخفاض البطالة مع عدم حدوث تضخم في الأجل

القصير، وفي حال حدوثه يمكن السيطرة عليه من خلال السياسات المالية والتي بدورها تؤدي إلى زيادة حجم الودائع لدى البنوك التجارية مع الحفاظ على قوتها الشرائية للعملة النقدية في الأجل القصير، الأمر الذي يؤدي إلى جني أرباح هائلة، وتحقيق الاستقرار المصرفي والمالي. ولكن في الأجل الطويل إذا استمر نظام الصدمة النقدية فإن هذا الأمر يؤدي إلى ظهور التضخم بشكل كبير وما له من آثار سلبية على الوضع المالي والاقتصادي. (سفاري و بن دابة ، 2020، صفحة 79)

2.4. استقرار النمو الحقيقي

تعتبر معدلات النمو الحقيقية من أهم مؤشرات رفاهية وازدهار المجتمع، لذا فإن تطبيق قوانين وتشريعات منظمة التجارة العالمية من شأنه رفع النمو الاقتصادي العالمي، وهذا ما يجعل الدول التي تحظى بميزة نسبية من أن تزيد من إنتاجها على المستوى المحلي، بل وتتعداه لمستوى التصدير للخارج، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخول وزيادة معدل الاستهلاك، وبالتالي الانفتاح الاقتصادي على العالم وارتفاع معدل النمو الاقتصادي وارتفاع الدخل ومعدلات التوظيف وهذا كله ينعكس إيجابا على الاستقرار المصرفي والمالي. (سفاري و بن دابة ، 2020، صفحة 79)

3.4. استقرار المؤسسات والأسواق المالية

يجب أن تتمتع الأسواق المالية بالشفافية الكاملة من أجل خلق الثقة لدى المتعاملين من أفراد ومؤسسات، وتحفيزهم على توجيه مدخراتهم سواء كانت مدخرات كبيرة أم صغيرة نحو تمويل مشاريع استثمارية ضخمة تتميز بوفرة الإنتاج وانخفاض تكاليفه إلى أدنى حد، مما يزيد من منافسة الاقتصاد القومي في الأسواق المحلية والعالمية. وهنا يكمن الدور الأساسي للمصارف في الوساطة المالية لاستثمار المدخرات والودائع، الأمر الذي يخلق أجواء خاصة بهذه المصارف في مجال الاستقرار المالي الذي يعكس بدوره ما تحققه تلك المصارف من فوائض مالية على مجال الاستقرار المصرفي. (الشمري و الفتلاوي، 2020، صفحة 89)

4.4. استقرار أسعار الفائدة

تعتبر أسعار الفائدة من أهم المؤشرات المعتمد عليها في تحليل اتجاه وحركة الاقتصاد الكلي، كما أنها تعتبر أداة أساسية تستخدم للتأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات الاقتصادية، وعليه، يجب استخدام هذه الأداة بكفاءة والحرص على أن تكون في حالة توازن من أجل تحقيق استقرار في النمو الاقتصادي الذي ينعكس مباشرة على الاستقرار المالي والاستقرار المصرفي. (الشمري و الفتلاوي، 2020، صفحة 89)

5.4. استقرار أسعار الصرف

إن تقلبات أسعار الصرف تربطها علاقة محدودة مع تدفقات رأس المال، حيث أن هذه الأخيرة هي التي تؤثر في أسعار الصرف وذلك عن طريق أسعار الفائدة. حيث يؤدي ارتفاع أسعار هذه الأخيرة إلى جذب تدفقات رأس المال الأجنبي الخاص إلى داخل الدولة، ومنه فإن العملة الأجنبية المعروضة ستزداد مقارنة بالعملة المحلية المعروضة وهذا يزيد من القيمة الحقيقية لهذه الأخيرة. (سفاري و بن دابة ، 2020، صفحة 80)

وعليه، فمن أجل تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى استقرار مالي واستقرار مصرفي تلجأ بعض الدول إلى رفع أسعار الفائدة للعملة المحلية لجذب رؤوس الأموال بالعملات الصعبة وزيادة الاحتياطي ودعم العملة المحلية.

المطلب الثالث: طرق ومؤشرات قياس الاستقرار المصرفي

لقد تم وضع العديد من المؤشرات التي تقيس درجة الاستقرار المالي في البنوك، وتكون بمثابة جهاز إنذار مبكر ينذر القائمين على البنوك والسلطات الرقابية بضرورة اتخاذ خطوات تصحيحية في حال أظهرت هذه المؤشرات أن البنوك لا تسير في الاتجاه الصحيح، أو أظهرت أن السلامة المالية للبنك على درجة جيدة من الاستقرار.

1. نموذج CAMELS

هو مجموعة من المؤشرات من خلالها يتم تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، حيث يعتبر إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الأمريكية على الأخذ بنتائجه والاعتماد عليه في اتخاذ القرارات. (قطاف ، د ت، صفحة 200) وتتمثل تلك المؤشرات فيما يلي:

1.1. كفاية رأس المال: إن وضع حدود دنيا ملائمة ورشيدة لمتطلبات كفاية رأس المال لكل بنك أصبح مطلب ضروري لامتصاص المخاطر والخسائر التي يمكن أن يتعرض لها كل من المودعين والدائنين، ويعمل على توفير الاستقرار في الصناعة المصرفية، فكلما انخفضت درجة المخاطر التي يواجهها البنك كلما كان أقل تعرضا للأزمات المصرفية. (مشعل و كوكش فهمي، 2013، صفحة 13)

2.1. جودة الأصول: تمثل نوعية أو جودة الأصول في نظام التقييم المصرفي أهمية كبيرة، وتبرز أهميتها في كونها الجزء المسؤول عن توليد الأرباح وتحقيق الاستقرار المصرفي من خلال تأثيرها المباشر في كل من السيولة وكفاية رأس المال، من جهة أخرى يؤدي ضعفها إلى ضعف ملاءة البنوك وظهور مخاطر عديدة، لذلك من المهم رصد المؤشرات الدالة على جودة أصول البنوك من حيث زيادة تعرضها لمخاطر معينة، الاتجاهات بالنسبة للقروض المعدومة وربحية المقترضين من البنوك. (Daas & Zedan, 2017, p. 355)

3.1. كفاءة الإدارة: إن نجاح البنوك مرتبط إلى حد كبير بسلامة الإدارة وكفاءتها التي تتمثل أساسا في قدرتها على تحديد وقياس ومراقبة المخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية، والالتزام بتشريعات البنك المركزي السارية المفعول. (بوهريرة و مصيطفى، 2017، صفحة 111)

4.1. الربحية: تعكس العوائد المرتفعة قدرة البنك على البقاء وضمان استمراريته، حيث يعد مؤشرا يعزز ثقة المساهمين والمستثمرين، كما ترتبط مؤشرات الربحية بمدى جودة الأصول وأن انخفاضها قد يعرض البنك إلى عدة مخاطر، كما يمكن أن يعكس الارتفاع العالي للعائد الافراط في تحمل المخاطر والمجازفة. (قطاف ، د ت، صفحة 201)

5.1. السيولة: يجب على إدارة البنك توفير سيولة كافية لتلبية احتياجاتها والتزاماتها، وأن تكون قادرة على تحويل الأصول إلى سيولة بسرعة ودون التعرض للخسارة، وذلك لتقليل المخاطر وتعزيز ثقة المودعين، وتواجه الإدارة تحديا في توفير السيولة لأن الاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة يؤدي إلى انخفاض العوائد وتعطيل الاستثمارات، وهنا يأتي دور الإدارة في مدى ملائمة المعلومات وتحديد مدى تقلب الودائع والطلب على القروض. (حيدر فاضل، 2019، صفحة 24)

6.1. الحساسية لمخاطر السوق: في ضوء التطورات المالية والمصرفية التي حدثت على المستوى الدولي والتي جعلت البنوك أكثر عرضة للأزمات المالية، فإنه لا بد من التركيز على العديد من الموضوعات في هذا الخصوص، ومنها حساسية البنك للتوقعات المختلفة في أسعار الفائدة، والتقلبات في مراكز الصرف الأجنبي، وفي أسعار الأوراق المالية، إلى جانب قياس ومتابعة العديد من المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على أرباحها أو تؤدي إلى خسائر غير متوقعة. (Daas & Zedan, 2017, p. 337)

2. نموذج Z-SCORE

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الشائعة المستخدمة من أجل تحديد السلامة المالية للبنوك، حيث يعكس عدد وحدات الانحراف المعياري التي بموجبها ستنخفض الربحية، وذلك قبل أن يتم تآكل رأس المال المصرفي.

تزداد قيمة هذا المؤشر مع زيادة مستويات الربحية ورأس المال، وتنخفض حين يكون هناك عدم استقرار في العوائد، والذي يظهر من خلال ارتفاع قيمة الانحراف المعياري للعائد على الأصول. وكلما كانت قيمة هذا المؤشر أعلى، كلما دل ذلك على أن البنك محل الدراسة هو أبعد عن احتمالات الفشل المالي، وبالتالي هو أكثر استقرارا. (Strobel & Leptit, 2013, p. 74) يتم حساب هذا المؤشر عن طريق إضافة العائد على أصول البنك إلى نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول، وقسمة الناتج على قيمة الانحراف المعياري للعائد على الأصول، والذي يجب أن يحسب لخمس سنوات على الأقل. (دردور و خوالدي ، 2020، صفحة 53) والعلاقة التالية تبين كيفية حسابه:

$$Z - score = \frac{\mu(ROA) + (\frac{E}{A})}{\sigma\ (ROA)}$$

حيث تمثل:

- **μROA**: متوسط العائد على الأصول خلال خمس سنوات على الأقل؛
- E/A: نسبة حقوق المساهمين+ الاحتياطات القانونية أو النظامية والعامة إلى إجمالي الأصول؛
- σ (ROA): الانحراف المعياري للعائد على الأصول.

ويمكن تفسير قيمة المؤشر كالآتي: (شاوي و بن عباس، 2022، صفحة 281)

✓ إذا كانت قيمة المؤشر عالية فهذا يدل على قوة المركز المالي ومدى إمكانية استمرار المصرف، وانخفاض درجة المخاطرة؛

✓ إذا كانت قيمة المؤشر منخفضة فهذا يدل على عدم إمكانية استمرار المصرف وتعرضه للفشل، وارتفاع درجة المخاطرة؛

3. القيمة المعرضة للخطر VaR

القيمة المعرضة للخطر هي الحد الأدنى من خسائر القيمة لأصل معين عند فترة زمنية معينة وعند مستوى معين من الثقة. (Saunders & Allen, 2010, p. 84) ولأجل قياس القيمة المعرضة للخطر يتم استخدام إحدى الطرق الآتية: (عبد الحميد عبد الحي، 2014، الصفحات 109-114)

- طريقة مصفوفة التباين-التباين المشترك: يتم حسب هذه الطريقة قياس القيمة المعرضة للخطر للمخاطر على أساس قيم الانحراف المعياري لأسعار الاصول المشكلة لمحفظة البنك، وكذلك قيم الارتباط بين أصول هذه المحفظة؛

- طريقة Monte Carlo: يتم حسب هذه الطريقة قياس القيمة المعرضة للخطر على أساس تغير أسعار الأصول المشكلة لمحفظة البنك، وذلك بناء على تقديرات عشوائية لأسعار السوق؛
- طريقة التحليل التاريخي: يتم حسب هذه الطريقة قياس القيمة المعرضة للخطر على أساس تغير أسعار الأصول المشكلة لمحفظة البنك، بناء على ملاحظة أسعار السوق لمدة سابقة.

4. اختبارات الضغط (STRESS TESTING)

يتم اجراء اختبارات الضغط من قبل البنوك المركزية والسلطات المسؤولة عن الاشراف المصرفي، اختبارات الضغط أو اختبارات القدرة المصرفية، هي عبارة عن محاكاة للظروف الاقتصادية والبيانات المالية المتطرفة ولكن المعقولة، وذلك من أجل دراسة العواقب على البنوك، وقياس قدرتهم على مقاومة الظروف الصعبة. (La finance pour tous, 2023)

المبحث الثالث: دور المعايير الرقابية للجنة بازل في تعزيز الاستقرار المصرفي

نتيجة للمخاطر والأزمات المصرفية، تحتاط البنوك والمؤسسات المالية بجملة من الوسائل والنماذج الضرورية لتجنب والتقليل من وقوع تلك المخاطر والأزمات، وكاستجابة لهذه التغيرات أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة مقررات تتناسب وتطورات البيئة المصرفية والمالية، وتضمن تطوير وسلامة النظام المصرفي العالمي، حيث تضمنت هذه المقررات أساليب ونماذج حديثة لإدارة المخاطر وعلى رأسها اختبارات الضغط.

المطلب الأول: ماهية الرقابة المصرفية وأبعادها

تساهم الرقابة المصرفية في تعزيز قدرة البنوك على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وإرساء الاستقرار المصرفي، وعليه للإحاطة بمضمون الرقابة المصرفية يتم التطرق إلى مفهومها، أهدافها، وأبعادها.

1. تعريف الرقابة المصرفية

عرفت الرقابة المصرفية بأنها: "مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب الموضوعة من قبل سلطات الرقابة المصرفية من أجل الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك، وصولا إلى تحقيق الاستقرار المالي، من خلال تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي". (الشمري و محمد أمين، 2011، صفحة 358)

الرقابة المصرفية هي جزء من عملية واسعة ومستمرة، تشمل إنشاء إطار قانوني للقطاع المصرفي، وتحديد السلطات التنظيمية والرقابية، وتحديد شروط ومعايير منح الموافقات وإصدار اللوائح التي تحد من مستوى المخاطر المسموحة للبنوك، وكذلك الامتثال للمعايير التنظيمية. (la Banque d'Algérie, 2010, p. 99)

عرفت أيضا بالتحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية والائتمانية المطبقة، والتأكد من صحة الأنظمة والقوانين والتعليمات المصرفية الصادرة، والاشراف والمراقبة. (بوقدوم و عمورة، 2018، صفحة 68)

من خلال المفاهيم السابقة يمكن استخلاص المفهوم التالي: الرقابة المصرفية هي مجموعة من القوانين والأنظمة والتعليمات التي تسنها الجهات المخولة لها ذلك والمتمثلة في البنوك المركزية، بهدف تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي، يساهم في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي. بالإضافة إلى عملية التأكد من

صحة تطبيق تلك القوانين والأنظمة، ودراسة مدى فعاليتها، عن طريق تحديد نقاط القوة والضعف في النظام المصرفي وإيجاد حلول ملائمة لها.

2. أهداف الرقابة المصرفية

فيما يخص الأهداف الأساسية للرقابة المصرفية، فتتمثل فيما يلي:

- **الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي:** وذلك بتفادي افلاس البنوك عن طريق الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية، وضمان عدم تعثرها، وتقييم المخاطر المصرفية وإدارتها قصد حماية النظام المصرفي والمالي ككل. (رحال و خوني، 2021، صفحة 350)
- **ضمان حماية أفضل لمستهلكي الخدمات المصرفية:** إن نظام التأمين على الودائع يساهم بشكل كبير في الحفاظ على الاستقرار المصرفي وذلك من خلال مبررين أساسيين: الأول هو حماية أموال المودعين من أجل تجنب حدوث ذعر مالي وضغوطات اجتماعية بينهم مما يؤدي بهم إلى سحب الودائع؛ والمبرر الثاني يتمثل في العمل على الحفاظ على المراكز المالية للبنوك ونقص المخاطر النظامية من أجل تجنب حدوث عسر مالي أو انهيار في الجهاز المصرفي، كما أن ذات النظام يعمل على ترسيخ عنصر الثقة في الجهاز المصرفي من أجل استقطاب المودعين وزيادة المعاملات المصرفية. (رحال و خوني، 2021، صفحة 350)
- **متابعة البنوك، دعمها والتنسيق فيما بينها:** أي متابعة البنوك فيما إذا كانت تحترم الأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها، وفرض عقوبات عليها في حال إخلالها بهذه الالتزامات. من جهة أخرى تحث الرقابة المصرفية على تشجيع التعاون بين البنوك والمؤسسات المالية، وتقديم الدعم من أجل كشف التجاوزات والأخطاء. (عامرة و هادفي، 2020، صفحة 229)
- **ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي:** ويتم ذلك من خلال التأكد من الوضع المالي للبنوك، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وذلك من أجل ضمان القدرة على تمويل الأنشطة الاقتصادية. (بريش و غراية، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرا المالي والمصرفي العالمي، 2015، صفحة 100) ويمكن تلخيص هذه الأهداف في الشكل التالي رقم (05):

الشكل رقم (05): أهداف الرقابة المصرفية

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ما سبق.

3. أبعاد الرقابة المصرفية

يخضع النظام المصرفي بشكل عام لنوعين من المخاطر التي من الممكن أن تؤدي إلى وقوع أزمة، فمن جهة توجد مخاطر داخلية تأتي من كل بنك في النظام، والتي تعتبر بشكل أساسي موضوع التحليل الاحترازي الجزئي، والذي يقيم هشاشة البنوك التي يمكن أن تؤثر بعد ذلك على جميع البنوك. من جهة أخرى، توجد مخاطر خارجية للبنك، وهي موضوع التحليل الاحترازي الكلي، الذي يقوم بدراسة مخاطر الفشل العام للنظام المالي وليس فقط المؤسسات الفردية.

1.3. النهج الاحترازي الجزئي

يطلق عليه أيضا الرقابة التقليدية، وهو يعمل على توفير رقابة فورية من أجل سلامة المؤسسة المالية، والامتثال للإطار التنظيمي، مع افتراض أن صحة المؤسسات الفردية تضمن صحة النظام الكامل. (Banque d'Algérie, Contrôle et supervision bancaire en Algérie, 2010) ويوجد نوعان من الرقابة الاحترازية الجزئية، يقوم النوع الأول على أساس المراجعة الدورية للبنوك، والنوع الثاني يقوم على أساس مراقبة

مجموعة من مؤشرات السلامة المالية (FSI) المحسوبة بناء على البيانات المرسلة من البنوك. (banque centrale du Luxembourg, 2010, p. 17)

تهدف الرقابة الاحترازية الجزئية إلى تحقيق ما يلي: (Olivier & Vichett, Bilan des « stress tests » menés sur le système bancaire français", 2004, p. 57)

- ضمان استلام المستندات المحاسبية والاحترازية المرسلة من البنوك والمؤسسات المالية في المواعيد المحددة؛
- التحقق من موثوقية المعلومات الواردة وتحليل الحالات الشاذة وتصحيحها؛
- استخدام تقارير المدققين القانونيين؛
- تفسير المعلومات الواردة واكتشاف أي انتهاكات؛
- المشاركة في التحليل المالي والاحترازي الدوري وتحديد التطورات غير المواتية؛
- اقتراح إجراءات لتصحيح أوضاع البنوك التي تواجه صعوبات؛
- تنبيه لجنة البنوك إلى عدم امتثال البنوك والمؤسسات المالية للمعايير الاحترازية؛
- ملاحظة حاجة البنوك إلى تعزيز نظام الرقابة الداخلية لديها؛
- ضمان الحد الأدنى من مستويات السيولة التي يجب مراعاتها على المدى القصير والمتوسط؛
- وأخيرا تعزيز وتحسين جودة رأس مال البنوك، والذي يجب أن يكون قادرا على استيعاب الخسائر المحتملة الناتجة عن نشاطهم.

ومن سلبيات هذا النهج أنه بطيء في توقع فشل البنوك، إضافة الى الصعوبات التي يواجهها في تحديد مصادر الهشاشة، نتيجة لذلك كان من الضروري وضع نهج تكميلي وهو الرقابة الاحترازية الكلية.

2.3. النهج الاحترازي الكلي

يطلق عليه أيضا الرقابة المنهجية، ويهدف النهج الاحترازي الكلي إلى مراعاة تأثير السلوك الجماعي للمؤسسات، ويعتبر المخاطر الداخلية في النظام تأتي من مصدرين رئيسيين هما تأثير العدوى؛ وبيئة الاقتصاد الكلي التي يعمل بها البنك. على المستوى الاحترازي الكلي، يتم تجميع البيانات المحاسبية والاحترازية من المؤسسات، وتطوير مؤشرات احترازية كلية للسلامة المالية للنظام. (Borio, 2009, p. 36) حيث تتطلب الرقابة الاحترازية الكلية أربعة عناصر: (FMI, 2006, p. 149)

- تقييم مخاطر الصدمات التي يتعرض لها النظام المالي؛

- استخدام مؤشرات السلامة المالية؛
- تحليل التفاعلات المالية الكلية؛
- مراقبة الوضع الاقتصادي الكلي.

كذلك تعمل الرقابة الاحترازية الكلية على مراقبة نقاط القوة والضعف في النظام المالي من خلال المؤشرات الاحترازية الكلية، بما في ذلك مؤشرات السلامة المالية وغيرها من مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل معدل الفائدة على نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، ومن خلال معلومات عن هيكل النظام المالي، ومعلومات نوعية عن الإطار المؤسسي والتنظيمي، بالإضافة الى تقييم مدى كفاية المعايير والقواعد الدولية، ونتائج اختبارات الضغط. (Chul park, 2006)

وعليه، لا ينبغي أن يحل النهج الاحترازي الكلي محل النهج الاحترازي الجزئي، بل يجب أن يأتي لدعمه من أجل تحسين مرونة النظام المالي في مواجهة الصدمات، سواء كانت ذات طبيعة داخلية أو خارجية، فهما نهجين متكاملين.

3.3. مقارنة بين النهج الاحترازي الكلي والجزئي

تحتاج الرقابة الاحترازي الجزئية إلى تعزيزها وتكميلها بنهج احترازي كلي، بالمقابل يجب أن يبنى إطار العمل الاحترازي الكلي على معايير احترازية جزئية فعالة من حيث التحليلات والأدوات، ومن حيث الوصول إلى المعلومات وجمعها، في حين أن الإطار الاحترازي الجزئي يمكن أن يستفيد من التحليلات والتحذيرات والتوصيات المنبثقة عن إطار العمل الاحترازي الكلي. والجدول التالي رقم (03) يوضح أهم الاختلافات بين النهجين:

الجدول رقم (03): مقارنة بين النهج الاحترازي الكلي والجزئي

	النهج الاحترازي الكلي	النهج الاحترازي الجزئي
الهدف التشغيلي	تقليل مخاطر فشل النظام الكلي	تقليل مخاطر فشل البنك
الهدف الرئيسي	تجنب الخسائر الناتجة عن أزمة مالية	ضمان حماية المستثمرين والدائنين
مصادر المخاطر	داخلية (جزئيا)	خارجية
الارتباط وآثار العدوى بين المؤسسات	مهم	غير مهم

طريقة المراقبة	من أعلى الى أسفل (من حيث هشاشة النظام ككل)	من أسفل الى أعلى (من حيث الهشاشة الفردية)

Source: (Borio, Towards a macroprudential framework for financial supervision and regulation? , 2003, p. 2).

المطلب الثاني: اتفاقية بازل 1

قبل التطرق إلى مضمون اتفاقية بازل 1 من الضروري اعطاء نظرة حول لجنة بازل للرقابة المصرفية.

1. ماهية لجنة بازل للرقابة المصرفية

منذ منتصف القرن التاسع عشر بدأ الاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية وازداد هذا الاهتمام مع التغيرات التي شهدتها البنوك من إفلاس وظهور مخاطر مالية جديدة، الأمر الذي أدى إلى ضرورة البحث عن أساليب هدفها الرقابة على أعمال البنوك وضمان سلامتها المالية، وعليه وكاستجابة دولية لتوسع العولمة المالية وما خلفته من مشاكل مصرفية ومالية، تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية مع نهاية سنة 1974، تحت ما يسمى "لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية"، وذلك من طرف محافظي البنوك المركزية التابعة لدول المجموعة العشرة، وتحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا. تتكون أعضاء اللجنة من مسؤولين تابعين لهيئات الرقابة المصرفية وآخرين تابعين للبنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى. تهدف لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى وضع معايير دولية للرقابة المصرفية تطبق على كافة بنوك البلدان المشاركة، بالإضافة إلى تكثيف التعاون بين السلطات الوطنية المسؤولة عن الرقابة المصرفية، وتقليل التفاوتات التنافسية القائمة بين البنوك الدولية من خلال وضع معايير احترازية وأساليب الرقابة المصرفية، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار المصرفي. (عليش و بوعيشاوي، 2019، صفحة 78)

2. مضمون اتفاقية بازل 1 وتعديلات 1996

في عام 1988 قامت لجنة بازل بتحديد معيار دولي لكفاية رأس المال يتم على أساسه تقييم ملاءة البنوك على المستوى الدولي، حيث يتوجب على البنوك أن تلتزم بأن تصل نسبة رأس مالها إلى اجمالي أصولها المرجحة بمخاطر الائتمان نسبة تساوي أو تتجاوز 8% كحد أدنى، وعرف هذا الأخير بمعيار Cooke، وقد ركزت هذه الاتفاقية على الجوانب التالية: (Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, 1993, p. 02)

- تقسيم بنود داخل وخارج الميزانية إلى عدة فئات لها أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول؛

- تحديد مكونات كفاية رأس المال المصرفي والمتمثلة في رأس المال الأساسي ورأس المال المساند، مع اشتراط ألا يزيد رأس المال المساند عن 100 % من رأس المال الأساسي كحد أقصى؛
- إعطاء الحق للسلطات المحلية في تحديد الأوزان الترجيحية لبعض الأصول؛
- التركيز على المخاطر الائتمانية باعتبارها أهم المخاطر التي تواجه البنوك.

المعادلة الرياضية التالية تبين كيفية حساب معدل الملاءة وفق هذه الاتفاقية: (آل شبيب، ادارة البنوك المعاصرة، 2020، صفحة 307)

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{رأس المال من الشريحة الأولى} + \text{رأس المال الشريحة من الثانية}}{\text{الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان}} \geq 8\%$$

وفي سنة 1996 تم إدراج بعض التعديلات على تلك الاتفاقية أهمها إضافة شريحة ثالثة من رأس المال، وإدراج مخاطر السوق عند حساب نسبة كفاية رأس المال للبنوك، وعليه، يتم حساب معدل كفاية رأس المال وفق المعادلة الرياضية التالية: (عليش و بوعيشاوي، 2019، صفحة 81)

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{الشريحة الأولى} + \text{الشريحة الثانية} + \text{الشريحة الثالثة}}{\text{الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} \times 12,5} \geq 8\%$$

3. ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازل 1

نتج عن تطبيق معيار كفاية رأس المال بعض الجوانب الإيجابية وبعض الجوانب السلبية، وفيما يلي سيتم تناولها بإيجاز:

1.3. إيجابيات اتفاقية بازل 1: تمثلت أهم إيجابيات هذه الاتفاقية فيما يلي: (آل شبيب، ادارة البنوك المعاصرة، 2020، صفحة 316)

- الإسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة؛
- المساعدة على تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية؛
- دعوة للبنوك بأن تتجه إلى الأصول ذات المخاطرة الأقل، ما يترتب عليه ارتفاع درجة الأمان في أصول البنوك؛

- يؤدي الالتزام بهذا المعيار إلى سهولة الحكم على السلامة المالية للبنك من خلال معيار متفق عليه دوليا، وسهولة المقارنة بين البنوك، وكذا الحكم على سلامة النظام المصرفي الدولي والمقارنة بين بنية الأنظمة المصرفية بين الدول.

2.3. سلبيات اتفاقية بازل 1: رغم هذه الإيجابيات إلا أنها تضمنت العديد من السلبيات يتم ذكرها فيما يلي:

- **الاتفاقية جاءت لخدمة البنوك الرأسمالية:** إذ أن معايير الاتفاقية جاءت لتلائم عمل البنوك الكبيرة والتي تتوفر لديها الخبرات والتقنيات التي تمكنها من تطبيقها، وهي لم تراعي أنشطة البنوك الصغيرة والحديثة النشأة ومن بينها البنوك الإسلامية، وهذا ما يؤدي إلى منافسة غير عادلة في الجهاز المصرفي.
- **التركيز على معالجة المخاطر الائتمانية:** ركزت الاتفاقية اهتمامها على تقويم ومعالجة المخاطر الائتمانية فقط مع إهمال باقي المخاطر التي قد تواجهها البنوك، وبظهور مجموعة جديدة من المخاطر المالية عجز رأس مال البنك بموجب اتفاقية بازل 1 على تحملها ومنه ثبت إخفاقها في معالجة المخاطر في الجهاز المصرفي؛ (Taskinsoy, 2018, p. 292)
- **التطورات المصرفية الحديثة:** حيث لم تعد الاتفاقية مواكبة التطورات السريعة والمتزايدة في الجهاز المصرفي، وخاصة ظهور مخاطر مالية جديدة على مستوى البنوك بفعل ظهور الابتكارات المالية؛
- **المبالغة في أوزان المخاطر الائتمانية لبعض الأصول:** حيث منحت لجنة بازل في اتفاقيتها الأولى وزنا كبيرا 100% في الإستثمارات في الأصول الثابتة.
- **غياب الرقابة الإشرافية من قبل البنك المركزي:** فعدم فرض البنك المركزي لسياسات مصرفية موحدة في تصنيف البنوك للأصول واحتساب المخصصات، سيؤدي إلى عدم تكوين المخصصات الكافية، وبالتالي تضخم الأرباح لزيادة الاحتياطات ومنه استنزاف رأس مال البنك، وعليه، يجب متابعة الجهات الرقابية لمدى كفاية المخصصات المكونة من قبل البنك. (عريس و بحوصي، 2017، صفحة 112)

رغم المزايا التي قدمتها اتفاقية بازل 1 إلا أنها لم تعد تتكيف مع البيئة الجديدة في ظل مزيج من عدة عوامل، حيث تم اعتبارها كمعيق لتوسيع أنشطة البنوك، مما أدى إلى ضرورة تدعيمها باتفاقية أخرى تعالج نقائص هذه الاتفاقية.

المطلب الثالث: اتفاقية بازل 2

في عام 1999 نشرت لجنة بازل اقتراحات أولوية لإطار جديد لقياس الملاءة البنكية (كفاية رأس المال) يحل محل اتفاقية 1988، وتدخل فيه معايير تأخذ في الاعتبار وبشكل أكثر دقة وشمولية معامل المخاطرة

في ميزانيات المصارف. وفي سنة 2001، تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تفصيلا حول الإطار الجديد لمعدل الملاءة البنكية، وجاء الإطار الجديد ليعزز متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، من خلال عرض القواعد اللازمة للمصارف لتقدير متانة رأس المال، ويوفر مدخلا شاملا لإدارة المخاطر، وتدعيم انضباط السوق من خلال تحسين الشفافية في إعداد التقارير المالية من قبل المصارف، وهذا الإطار سوف يؤدي إلى تدعيم أمان واستقرار المصارف، وتقوية النظام المالي العالمي.

1. أهداف اتفاقية بازل 2

تتمثل أهداف هذه الاتفاقية فيما يلي: (Sardi, 2004, p. 15)

- تحديث طرق قياس وإدارة المخاطر المصرفية؛
- تشجيع الاستقرار المصرفي عن طريق مراعاة الحد الأدنى من رأس المال؛
- التوفيق قدر الإمكان بين حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك وبين حجم رأس المال المطلوب؛
- وجوب توافر المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب لكافة المتعاملين، بالإضافة الى زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك.

2. الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل 2

تتضمن هذه الاتفاقية ثلاثة دعائم أساسية تتمثل في:

1.2. الدعامة الأولى: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال

تم تحديد المتطلبات الدنيا لرأس المال الذي يجب على البنوك تأمينه لتغطية المخاطر بـ 8% من اجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، إلا أن الإطار الجديد يعتبر أكثر شمولا في معالجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بحيث تم إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان مقارنة بالاتفاقية السابقة، بالإضافة إلى استحداث أسلوب جديد مباشر للتعامل مع مخاطر التشغيل، وذلك بجانب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق. وعليه، في ظل هذه الاتفاقية أصبح يتم حساب معدل كفاية رأس مال بالصيغة التالية: (BCBS, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, 2006, p. 203)

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة (بمخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيلية)} \times 12,5} \geq 8\%$$

2.2. الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية

تتم عمليات المراجعة الرقابية من قبل السلطات الرقابية، وذلك من أجل التأكد من أن كفاية رأس المال يتناسب مع نوعية المخاطر التي يواجهها البنك، وحددت لجنة بازل في هذا الخصوص أربع مبادئ تتمثل في: (عليش و بوعيشاوي، 2019، صفحة 85)

- **المعايير الدنيا:** في هذا المبدأ يخول للمراقبين حث البنوك على ضرورة الاحتفاظ بزيادة رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب في ضوء أوضاع البنوك، والأزمات المحتملة؛
- **التقييم الداخلي:** ضرورة توفر لدى البنك أنظمة داخلية جيدة لتقييم كفاية رأس المال لدى البنوك، واتخاذ الإجراءات المناسبة في حالة عدم كفايته؛
- **الاشراف والتقييم:** إعطاء صلاحية للسلطة الاشرافية لمراجعة وتقييم كفاية رأس المال باستخدام عدد من المعايير ؛
- **التدخل الرقابي:** على السلطات الرقابية تبني الأساليب الملائمة للتدخل المبكر بإجراءات وقائية ضد الأزمات المفترضة.

3.2. الدعامة الثالثة: انضباط السوق

تحدد هذه الدعامة المتطلبات الجديدة المتعلقة بالشفافية المالية، من خلال نشر معلومات كاملة للمتعاملين في السوق حول الوضع المالي للبنوك على الأقل مرة واحدة في السنة، وعلى هذا النحو تساعد هذه الركيزة المراقبين والبنوك على ادارة المخاطر ودعم الاستقرار المالي، وتشمل تلك المعلومات راس المال المطلوب لتغطية مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، وتحليل مفصل للبنك نوعيا وكميا، ولوظائف ادارة المخاطر وطريقة عملها. (الكراسنة، 2010، صفحة 15)

3. إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل 2

نتج عن اتفاقية بازل 2 بعض الجوانب الإيجابية وبعض الجوانب السلبية، وفيما يلي سيتم تناولها بإيجاز :

1.3. إيجابيات اتفاقية بازل 2: تتمثل فيما يلي: (الكراسنة، 2010، صفحة 16)

- توفير مداخل متعددة لقياس المخاطر التي من المحتمل أن تتعرض لها البنوك، وبالتالي هنالك هامش حرية أمام البنك لاختيار المدخل المناسب له في قياس الخطر مهما كان نوعه؛
- زيادة معدلات الأمان استقرار النظام المصرفي العالمي؛
- تقديم تعريف أوسع للمخاطر التي قد تتعرض لها البنوك، وخاصة مخاطر التشغيل؛
- تشجيع الإفصاح الملائم للمعلومات وذلك عبر تعزيز انضباط السوق.

2.3. سلبيات اتفاقية بازل 2: ورغم هذه الإيجابيات إلا أنها تضمنت بعض أوجه القصور، والتي أبرزتها الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وأدت إلى عدم الاستقرار المالي، يتم ذكر منها ما يلي: (عريس و بحوصي، 2017، صفحة 113)

- **إهمال الاتفاقية لبعض أنواع المخاطر:** فرغم أن الاتفاقية جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية لتشمل مخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان والسوق في حساب الملاءة المالية للبنك، إلا أنها أهملت المخاطر المرتبطة بعمليات التوريق المعقدة، والتي شكلت نسبة كبيرة من نشاط البنوك، ما أدى إلى انتشار الأزمة وتوسعها؛
- **عدم معالجة مشكل السيولة:** فالاتفاقية أهملت معالجة أكبر المخاطر التي تعاني منها أغلب البنوك وهو مشكل السيولة، والذي كان من بين الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة المالية العالمية 2008؛
- **مبالغة الاتفاقية في بعض نسب المخاطر:** حيث أقرت الاتفاقية احتفاظ البنوك بنسبة 20% من رأس مالها لمواجهة مخاطر التشغيل، وهي نسب مبالغ فيها حيث تمثل تحدي بالنسبة للبنوك الصغيرة والحديثة النشأة.

المطلب الرابع: اتفاقية بازل 3

في ظل عدم قدرة اتفاقية بازل 2 على حماية البنوك من مخاطر الأزمة المالية العالمية، وتنامي الخطر النظامي وخطر السيولة، ظهرت الحاجة إلى إحداث تعديلات على هذه الاتفاقية بما يضمن تعزيز مرونة النظام المصرفي والمالي في مجمله، ويجعله قادرا على امتصاص الصدمات ومنع انتقالها إلى باقي القطاعات، وعليه، قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقيتها الثالثة في 12 سبتمبر 2010.

1. مضمون اتفاقية بازل 3

تضمنت اتفاقية بازل 3 إصلاحات تهدف إلى تعزيز استقرار النظام المصرفي من خلال تقوية قدرته على امتصاص الهزات المالية ومنع انتقالها إلى باقي القطاعات، وتتمثل مجمل نقاط الاتفاقية في:

1.1. رفع مستويات رأس المال وتحسين جودته

تضمنت اتفاقية بازل 3 تعديلات على مكونات رأس المال التنظيمي ليشمل أدوات أكثر استقرارا، حيث أصبح رأس المال الأساسي يقتصر على رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح غير الموزعة، وهو ما يسمى بالمكون الصلب Common Equity tier1 مضافا إليه أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير مقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها وسميت بالشريحة الإضافية

Additional Tier1، أما رأس المال المساند (Tier2)، فيقتصر على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك، أما الشريحة الثالثة من رأس المال فقد تم إلغاؤها. (منصور رنا و محمد سليم، 2014، الصفحات 43-45)

كذلك، تضمنت الاتفاقية رفع الحد الأدنى للشريحة الأولى للأسهم العادية (المكون الصلب) من 2% إلى 4.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، وهذا سيؤدي إلى رفع الحد الأدنى للشريحة الأولى للأسهم العادية والإضافية *Additional Tier1* من 4% إلى 6%. وعليه، فإن المعادلة الرياضية التالية تبين كيفية حساب معدل كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل 3: (منصور رنا و محمد سليم، 2014، صفحة 44)

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان} + (\text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيلية}) \times 12,5} \geq 10.5\%$$

2.1. مصد للحماية

تضمنت اتفاقية بازل 3 احتياطي جديد للحفاظ على رأس المال علاوة على الحد الأدنى المطلوب، يتكون من حقوق المساهمين بمعدل 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، وذلك بهدف ضمان احتفاظ البنوك بهامش حماية يمكن استعماله ضد الأزمات ومنه الحفاظ على استقرار النظام المصرفي. (بهزري، 2018، صفحة 209)

3.1. معيار احترازي للسيولة

تضمنت اتفاقية بازل 3 نوعين من المعايير الاحترازية للسيولة هما:

- **نسبة تغطية السيولة:** لتعزيز المرونة قصيرة الأجل للمخاطر المتوقعة، عن طريق ضمان وجود أصول سائلة كافية ذات جودة عالية تمكنها من الصمود لمدة 30 يوما خلال حدوث أي من الأزمات المحتملة. والمعادلة الرياضية التالية تبين كيفية حساب هذه النسبة: (هاني، 2017، صفحة 311)

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{مخزون البنوك من الأموال السائلة عالية الجدوة}}{\text{التدفقات النقدية الصافية}} \geq 100\%$$

- **نسبة صافي التمويل المستقر:** الغرض منها تعزيز المرونة لفترات أطول، وتحقيق توازن بين المطلوبات والموجودات عن طريق توفير موارد سيولة مستقرة للبنك. والمعادلة الرياضية التالية تبين كيفية حساب هذه النسبة: (هاني، 2017، صفحة 311)

$$\text{نسبة التمويل المستقرة والصافية} = \frac{\text{قيمة التمويل المتاحة والمستقرة}}{\text{المبلغ المطلوب للتمويل}} \geq 100\%$$

4.1. مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات المالية وعمليات إعادة شراء أذون الخزانة والأوراق المالية

قامت لجنة بازل بتدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه في اتفاق بازل 2، من خلال فرض متطلبات رسملة إضافية للمخاطر، وأيضا لتغطية الخسائر التي تنتج عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلباتها في السوق. (بهزري، 2018، صفحة 210)

5.1. تبني مؤشر الرافعة المالية

أدخلت لجنة بازل نسبة جديدة تتمثل في الرافعة المالية كمقياس داعم لأساليب قياس المخاطر وفقا لمقررات بازل 2، مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات الجديدة المتعلقة بالشريحة الأولى لرأس المال وفقا لبازل3، حيث أن هذه النسبة يجب ألا تقل عن 3%. وتحسب بالعلاقة التالية: (هاني، 2017، صفحة 311)

$$\text{نسبة الرافعة المالية} \frac{\text{رأس مال الشريحة الأولى}}{\text{إجمالي الموجودات}} \geq 3\%$$

2. دور معايير بازل 3 في تعزيز الاستقرار المصرفي

تساهم اتفاقية بازل 3 في تحسين مستويات رأس المال وتعزيز جودته، والرفع من قدرته على تحمل الصدمات والاستمرار في أداء نشاطه، وذلك من خلال ما يلي: (Thompson, 2012)

- **تعزيز سيولة البنوك:** من خلال وضع نسبتين لقياس السيولة على المدى القصير والمتوسط والطويل، ما يمكن من معالجة سبب الأزمة المالية 2008، إذ أن معظم البنوك أفلست بسبب النقص الحاد في متطلبات السيولة.
- **توسيع تغطية المخاطر وتحسين نوعية رأس مال البنك:** أخذت اللجنة بعين الاعتبار في اتفاقيتها الثالثة كل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك أثناء أداء نشاطه، والتي أهملتها اللجنة في اتفاقيتها الثانية، بما فيها مخاطر الأطراف المقابلة في عقود المشتقات والتوريق، وخصصت جزء من رأس المال لتغطيتها، وذلك من أجل تحسين قدرة البنوك على استيعاب الخسائر وتعزيز متانتها وصلابتها في وجه الأزمات.

- **الحد من التوسع في منح القروض ومخاطره:** إن إدخال لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة نسبة الرافعة المالية سيؤدي إلى كبح التوسع في القروض المصرفية، والذي كان له الأثر الكبير في إفلاس البنوك بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتصاص الخسائر، حيث عمدت البنوك التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفها من أجل زيادة أثر الرفع المالي.
- **التقليل من المخاطر النظامية:** حيث تضمنت الاتفاقية رفع مستويات رأس المال البنوك في الأوقات الجيدة (الرواج)، والتي يمكن سحبها في فترات الإجهاد (الانكماش) للحد من تقلبات الدورة الاقتصادية، وكذلك توفير نسب عالية من رأس المال لاستيعاب أنواع الخسائر المرتبطة بالأزمات المماثلة لتلك التي شهدت في الأزمة المالية 2008.
- **زيادة قدرة البنوك على امتصاص الصدمات من خلال التزامها باختبارات الضغط:** وذلك من خلال زيادة رأسمال وسيولة البنك، حيث ألزمت بازل 3 البنوك بوضع برنامج شامل لاختبار ضغط خطر الطرف المقابل، باستخدام تقنيات مختلفة لتقييم قدرتها على مواجهة الانكشاف في ظل ظروف ضاغطة، وقياس أثر ذلك على مؤشراتها المالية خاصة كفاية رأس المال والربحية.

خلاصة الفصل

الاستقرار المالي مفهوم متعدد الجوانب وجد تعريفه عدة محاولات، فمنهم من فضل تعريفه على أساس الشروط التي تحققه، وغيرهم من حاول تعريفه على أساس مصادر غيابه، وبذلك تم التمييز بين مدرستين فكريتين: مدرسة الاستقرار المالي ومدرسة عدم الاستقرار المالي، ومن خلالهما يمكن استنتاج أن الاستقرار المالي هو استقرار النظام المالي بكل مكوناته، ويتحقق ذلك عند قدرته على الاستمرارية في أداء وظائفه الأساسية بالرغم من تعرضه لمخاطر وصدمات خارجية، وهو ما ينطبق على تعريف الاستقرار المصرفي الذي يعنى بقدرة المصارف على القيام بوظيفة الوساطة المالية دون انقطاع، وبقدرتها على التنبؤ المبكر بالمخاطر والأزمات، أو مواجهتها في حال وقوعها، حيث لا يقتصر هذا الأمر على السلامة المالية لكل بنك بصفة فردية وإنما يتحقق الاستقرار المصرفي على المستوى الكلي للبنوك. وبما أن القطاع المصرفي يمثل أهم جزء في القطاع المالي فإن استقرار هذا الأخير مرتبط باستقرار القطاع المصرفي.

ومن بين المجهودات الدولية الهادفة لتحقيق وتعزيز الاستقرار المصرفي والمالي العالمي، توجد مجهودات لجنة بازل التي أصدرت العديد من الاتفاقيات من أجل تجنب المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي

للبنوك، وكانت آخر إصداراتها والمتمثلة في اتفاقية بازل 3 قد حثت على اعتماد اختبارات الضغط كأداة فعالة لإدارة المخاطر المصرفية، وذلك من أجل زيادة قدرة البنوك على التغلب على الأزمات المالية المفاجئة، لما تتصف به هذه الاختبارات في كونها مؤشر إنذار مبكر للنتائج المعاكسة لتقديرات الإدارة، خاصة بعد الأزمات التي شهدتها الأسواق والتي أكدت أنه ليس كافيا أن تتم إدارة المخاطر على أساس أوضاع العمل الطبيعية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: اختبارات الضغط المصرفية وعلاقتها بالاستقرار المالي للبنوك

تمهيد

جاءت الأزمة المالية العالمية في سنة 2008 لتثبت مدى الحاجة لتطوير أدوات تعزيز استقرار النظام المالي والمصرفي، حيث واجهت البنوك بشكل عام صعوبة في الحصول على التمويل وفي إدارة سيولتها، الأمر الذي أدى إلى ضرورة تحسين أدوات إدارة المخاطر بحيث تكون قادرة على حماية البنوك من الوقوع في مخاطر مستقبلية، لذلك أصدرت المؤسسات الرقابية العالمية والإقليمية توجيهات للبنوك تفضي باعتماد تقنية جديدة من أجل تعزيز قدرتها على مواجهة الانكشافات في ظل ظروف وأوضاع عمل غير مواتية، وتعرف باختبارات الضغط.

تعد اختبارات الضغط من أهم التقنيات المستخدمة من قبل البنوك والسلطات الرقابية من أجل قياس قدرة البنوك على تحمل المخاطر والصدمات التي قد تواجهها، كما تساعد على تقدير وقياس الخسائر المحتملة الناتجة عن أحداث خارج الظروف العادية، ولكنها في حال حصولها تمثل تهديدا للاستقرار المالي لبنك أو أكثر أو حتى للقطاع المصرفي أو المالي ككل.

يتطرق هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي لاختبارات الضغط من مفهوم، أهمية، أنواع، مبادئ، وذلك في المبحث الأول، وخصص المبحث الثاني لعرض متطلبات ومبادئ تطبيق اختبارات الضغط مع الإشارة إلى البنوك الاسلامية، بينما تضمن المبحث الثالث علاقة اختبارات الضغط بالاستقرار المالي والمصرفي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لاختبارات الضغط

إن مصطلح Stress Testing لاقى اهتمام كبير من العديد من الباحثين والكتاب والمصرفيين متطرقين إليه بمدلول اختبارات الاجهاد، أو اختبارات الضغط، أو اختبارات التحمل، أو اختبارات الأوضاع الضاغطة، وهذا التعدد راجع إلى مشكلة تعريب وترجمة المصطلحات الأجنبية إلى اللغة العربية، لكن دون المساس بجوهر المعنى.

المطلب الأول: ماهية اختبارات الضغط والمؤسسات المعنية بتطبيقها

إن اختبار الضغط المالي مصطلح مستمد من العلوم الطبية، حيث كان يستعمل لمعرفة درجة تحمل المرضى خاصة الذين يعانون من مرض القلب ومتابعة ردود أفعالهم بعد إخضاعهم لظروف صعبة ومجهدة، وعليه، فمن أجل قياس مدى حساسية المؤسسات المالية خاصة البنوك لصدمات الاقتصاد الكلي، تم تبني اختبارات للضغط المالي.

1. ماهية اختبارات الضغط

يتم التطرق في هذا العنصر إلى نشأة اختبارات الضغط وتعريفها، وأهم الاختلافات بينها وبين القيمة المعرضة للخطر.

1.1. نشأة وتعريف اختبارات الضغط

بدأت فكرة اختبارات الضغط من وسائل وطرق إدارة المخاطر المعتمدة لدى البنوك والشركات، حيث كانت القيمة المعرضة للخطر هي الوسيلة الأولية من تلك الوسائل لإدارة المخاطر، تم استخدامها لأول مرة عام 1980.

طبقت اختبارات الضغط بداية في سنة 1990 وكان ذلك على مستوى البنوك الدولية بصفتها جزء من النماذج الداخلية لإدارة المخاطر، وفي عام 1996 نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية وثيقة خاصة بتعديلات رأس المال وجاء فيها الابراز الحقيقي لاختبارات الضغط. (هيروكو و شوماخر، 2013، صفحة 37) أما في عام 1999 بدأ صندوق النقد الدولي بالاعتماد على اختبارات الضغط كأداة من أدوات الرقابة، وقام بإدراجها في برامج تقييم القطاع المالي لتحقيق السلامة الاحترازية الكلية بانتظام، وتحفيز الدول على استخدامها. إن اختبارات الضغط كانت معروفة إلا على نطاق ضيق إلى غاية وقوع الأزمة المالية العالمية 2008 التي لفتت انتباه الجمهور لها، حيث تم استقبال تلك الاختبارات بتباين في الآراء، فقبل وقوع الأزمة لاقت انتقاد كبير

بسبب عدم رصدها لكثير من مواطن الضعف التي أدت إلى الأزمة، أما بعد وقوعها فقد تم إسناد دور جديد لاختبارات الضغط بوصفها أداة من أدوات إدارة الأزمة تعمل على توجيه عملية إعادة رسملة البنوك والمساعدة في إعادة ثقة الجمهور بالنظام المالي. (Oura & Schumacher, 2020, p. 12)

وعلى مدى العقدين الماضيين، تم استخدام اختبارات الضغط من طرف عدد كبير من السلطات الحكومية وذلك لتحقيق السلامة الاحترازية الكلية والتي تعني تقييم ورصد نقاط القوة ونقاط الضعف على مستوى الإطار المصرفي ككل إضافة إلى الإطار المؤسسي، وتعرض النتائج في الغالب في تقارير تقييم الاستقرار المالي للبلدان. هناك العديد من التعريفات لاختبارات الضغط يتم ذكر منها ما يلي:

- عرف صندوق النقد الدولي اختبارات الضغط المصرفية بأنها: "تقنية تقيس حساسية محفظة الأوراق المالية، المؤسسات المالية أو النظام المالي ككل عند تعرضه لأحداث افتراضية أو سيناريوهات محددة تحاكي استراتيجية ماذا لو....؟. فهي اختبارات كمية تتوقع ما سيحدث لرأس المال، الربح، التدفقات النقدية وغيرها للمؤسسات المالية بصفة منفردة أو النظام المالي ككل إذا حدث وأن تحققت بعض المخاطر أو معظمها". (IMF, 2012, p. 08)
- عرفت لجنة بازل اختبارات الضغط بأنها: "استخدام البنك مجموعة تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الأزمات الطارئة في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة، من خلال قياس أثر هذه الصدمات على مجموعة المؤشرات المالية للبنك وبصفة خاصة الأثر على مدى كفاية رأس المال والربحية". (BCBS, principles for sound stress testing practices and supervision, 2009, p. 07)
- عرفت لجنة بنك التسويات الدولي للنظام المالي العالمي اختبارات الضغط بأنها: "مصطلح عام يصف التقنيات المستخدمة من قبل المؤسسات المالية لقياس مدى احتمالية تعرضها للأحداث الاستثنائية ولكن المعقولة". (Committee on The Global Financial System, 2000, p. 02)
- عرف صندوق النقد العربي اختبارات الضغط كما يلي: "تعتبر اختبارات الضغط بالنسبة للقطاع المصرفي تمارين محاكاة يتم إجراؤها لتقييم المرونة في مواجهة سيناريو افتراضي لبنك واحد أو للنظام المصرفي ككل. (صندوق النقد العربي، المنهجيات المحدثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية (تجربة المملكة المغربية)، 2021، صفحة 06)
- عرفت بأنها: "أسلوب لإدارة المخاطر يستخدم لتقييم الآثار المحتملة على الصحة المالية للمصرف، والمترتبة عن وقوع تغيرات محددة في عوامل المخاطر لمواجهة أحداث استثنائية لكنها معقولة". (Office of the Superintendent of Financial Institut, 2009)

- كما عرفت بأنها: "مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة للمساعدة في تقييم مدى تعرض النظام المالي للأحداث الاستثنائية ولكن المعقولة". (Cihak, Stress Testing: A Review of Key Concepts, 2004, p. 04)

الجدول الموالي يوضح بعض التعريفات التي أعطتها بعض البنوك المركزية لعدد من الدول لاختبارات الضغط المصرفية:

الجدول رقم (04): مفهوم اختبارات الضغط من قبل بعض البنوك المركزية

البنك المركزي	مفهوم اختبار الضغط
البنك المركزي الاوروبي	أداة مفيدة للمساعدة في تحديد نقاط الضعف المحتملة داخل القطاع المصرفي وقياس قدرته على التكيف مع التطورات السلبية
البنك المركزي القطري	اختبارات الضغط أداة يتم استخدامها بشكل واسع من قبل المؤسسات المالية الدولية للتأكد من قدرة البنوك وغيرها من المؤسسات المالية على الصمود أمام مختلف المخاطر، وتكمن الفكرة الأساسية وراء اختبارات الضغط في تقييم تأثير أحداث استثنائية ولكن معقولة على الموقف المالي للبنوك والكيانات المالية الأخرى.
البنك المركزي العراقي	هي أداة رقابية تساعد إدارة المصرف على التخطيط المستقبلي وتزودها بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة أثر الأحداث السلبية غير المتوقعة المتعلقة بالعديد من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.
البنك المركزي الكويتي	هي استخدام تقنيات مختلفة لتقييم قدرة البنوك على مواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة، من خلال قياس أثر مثل هذه الانكشافات على مجموعة المؤشرات المالية للبنك
البنك المركزي الأردني	أداه هامة تستخدم من قبل البنوك في قياس قدرتها على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهها
البنك المركزي الإنجليزي	أداه تفحص التأثير المحتمل لسيناريو سلبي مفترض على صحة النظام المصرفي والمؤسسات المالية الفردية، كما تسمح بتقييم قدرة البنوك على الصمود أمام مجموعة من العوامل السلبية، والتأكد من كفاية رأس مالها
البنك المركزي العماني	هي أداة تكميلية لمنهجيات البحث المتمثلة في الترجيح بالمخاطر والرافعة المالية، وأداة لتقييم مدى حساسية المحافظ للتغيرات الرئيسية في البنوك الفردية، والنظام المصرفي ككل، وأيضا البيئة الاقتصادية. حيث تستهدف مساعدة المنظمين على اكتشاف نقاط الضعف ومخاطر الانكشافات الكلية في النظام المالي
بنك الجزائر	هي إطار لمحاكاة ظروف غير مواتية للنشاط قد تنجم عن انعكاسات تنتشر من خلال الروابط بين البنوك، والمترتبة عن قصور متعامل أو أكثر في سوق ما بين البنوك، أو تلك الناتجة عن تدهور الوضع الاقتصادي الكلي

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على عدة بنوك مركزية.

من خلال ما تقدم يتم استخلاص خصائص اختبارات الضغط كالتالي:

- يوجد نوعان من اختبارات الضغط أحدهما على المستوى النظام الكلي والآخر على مستوى المؤسسات المالية الفردية؛
- تستخدم اختبارات الضغط الجزئي لغرض إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية؛
- تتميز اختبارات ضغط النظام المصرفي بتغطية أوسع، وتستخدم لغرض الرقابة، أي مراقبة النظام المصرفي والتركيز بشكل أكبر على قنوات العدوى؛
- العنصر الأساسي في تعريف اختبارات الضغط هو افتراض حدث استثنائي لكنه معقول؛
- يعتبر مؤشر كفاية رأس المال من أهم المؤشرات المالية التي تعتمدها اختبارات الضغط لقياس أثر الصدمات؛
- تعتمد اختبارات الضغط على سيناريوهات مفترضة تطرح سؤال: ماذا لو...؟.

وعليه، يمكن تقديم مفهوم شامل لاختبارات الضغط على أنها تقنية تستخدم لاختبار استقرار النظام المالي أو المؤسسة المالية تحت ظروف صعبة وغير متوقعة لكنها معقولة. أما بصفة خاصة، فاختبارات الضغط هي تقنية أو أداة لإدارة المخاطر على مستوى فرادى البنوك، حيث تستخدم للمساعدة في تقييم قدرتها على مواجهة الصدمات المحتملة والمفاجئة، أما على المستوى الكلي فتعتبر اختبارات الضغط تقنية أو أداة من أدوات الرقابة على النظام المصرفي ككل تستخدم لتقييم مدى احتمالية تعرضه لصدمات استثنائية ولكن معقولة.

2.1. الاختلاف بين القيمة المعرضة للخطر واختبارات الضغط

إن استعمال وسائل مختلفة لإدارة المخاطر يمكن أن تحقق نتائج مختلفة، بسبب الاختلاف في المدخلات، وعلى رأس هذه الأدوات اختبارات الضغط والقيمة المعرضة للخطر، فلكل منهما مدخلات وبيانات وسيناريوهات. وفي هذا الصدد تتم الإشارة إلى أن اختبارات الضغط تتشابه مع VaR كونها ترجمة للسيناريو في تقييم الخسائر، في حين تختلفان عن بعضهما في مجموعة نقاط يلخصها الجدول التالي رقم (05):

الجدول رقم (05): الفرق بين اختبار الضغط ونموذج VaR

الفرق	اختبارات الضغط	القيمة المعرضة للخطر
الغرض منها	تستخدم كأداة تكميلية لإدارة المخاطر في المحافظ؛ توفر معلومات عن المخاطر الاستثنائية نادرة الحدوث والناتجة عن سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية	تستخدم كأداة لمراقبة وقياس المخاطر لمحفظة السوق والائتمان
السيناريو	تركز على عدد قليل من السيناريوهات	تقيس أكبر عدد ممكن من السيناريوهات
الأفق الزمني	تعكس أداء المحفظة المصرفية خلال الظروف غير العادية خلال فترة من سنة إلى خمس سنوات	تعكس أسعار السوق ومخاطر المحفظة يوميا
البعد المستقبلي	تقييم المخاطر بالاعتماد على البيانات التاريخية والاحداث الافتراضية المستقبلية	تقييم المخاطر بالاعتماد على البيانات التاريخية فقط
الاحتمالات	على الرغم من استخدام الاحتمالات في سيناريوهات اختبارات الضغط الا أنها لا تلعب دورا مهما	الاحتمالات الرئيسية لها دور مهم في نموذج VaR

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (القرشي و النخلاني، اختبارات الضغط والاستقرار المالي للبنوك، 2019، صفحة 95)

2. أهمية وأهداف اختبارات الضغط

تؤدي اختبارات الضغط دورا مهما في الكشف المبكر عن المخاطر والأزمات المفاجئة التي تواجه البنوك في المستقبل، خاصة بعد فشل باقي النماذج في تقييم المخاطر والكشف عن الأزمات المفاجئة.

1.2. أهمية اختبارات الضغط

تبرز أهمية اختبارات الضغط حسب لجنة بازل فيما يلي: (BCBS, principles for sound stress testing practices and supervision, 2009, p. 07)

- توفر تقييمات مستقبلية للمخاطر؛
- تتغلب على قيود ومحدودية النماذج والبيانات التاريخية، مع رصد الأحداث النادرة ذات التأثير الكبير؛
- تدعم الاتصالات الداخلية والخارجية؛
- توفر البيانات لإجراءات التخطيط للسيولة وإجراءات التخطيط الداخلية لتقييم كفاية رأس المال؛
- تسهل عملية إيجاد خطط طوارئ وأساليب لتخفيف المخاطر؛

كما تتمثل أهمية اختبارات الضغط حسب اتحاد المصارف العربية فيما يلي: (اتحاد المصارف العربية، 2010)

- الدور التي تمثله في إدارة المخاطر التي تواجه أعمال المصارف خاصة في ظل البيئة المالية والمصرفية التي تتسم بالتعقيد وعدم الاستقرار، وتنوع المخاطر المواجهة للعمل المصرفي؛
- التركيز على التنبؤات المستقبلية لا على البيانات التاريخية، لذلك فهي عند تحديد وتقييم المخاطر تعتبر ذات توجه مستقبلي تعتمد على سيناريوهات مستقبلية وليست تاريخية، كما تأخذ في الاعتبار مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تحكم الأداء المالي والاقتصادي للمصارف؛
- تحقق لإدارة المخاطر المصرفية تقييما شاملا عن طريق تركيزها على متغيرات كثيرة مسببة لتلك المخاطر، كما تساعد في تحسين إدارة رأس المال الممتلك للتصدي لمختلف المخاطر المصرفية وذلك ببعديه التنظيمي والاقتصادي؛
- مساعدة المصارف في تطوير وتعديل سياسات العمل المصرفي المختلفة من سياسة الائتمان، سياسة السيولة، سياسة الاستثمار، سياسة الإيداع وسياسة رأس المال؛
- حماية المصارف من خلال التقليل من حدوث الصدمات والأزمات المالية غير المتوقعة عن طريق استقراء المستقبل، والعمل ضمن بدائل وخيارات مختلفة وسياسات مصرفية سليمة؛
- تحديد حقيقة أوضاع المصارف وذلك لتعزيز الثقة في الأسواق المالية والقطاعات المصرفية؛
- المساهمة في جلب السلامة والطمأنينة إلى إدارات المصارف حول إمكانية استمراريتها تحت ظروف قاسية، وذلك شرط اجراء اختبارات ضغط بشكل علمي ومنهجي سليم.

وعليه، هناك أهمية كبيرة لاختبارات الضغط باعتبارها أداة تقدم صورة شاملة عن المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك والمتعلقة بالأحداث والظروف الاستثنائية وغير المتوقعة، ومساعدة الإدارة العليا في البنك على فهم الأسباب التي أدت إلى النتيجة غير المرغوب فيها، ومن ثم وضع السياسات والاستراتيجيات التي تضمن استمرارية عمل البنك حتى في الظروف القاسية.

2.2. أهداف اختبارات الضغط

تستخدم اختبارات الضغط لتحقيق الأهداف التالية:

- **تحديد المخاطر الرئيسية والسيطرة عليها:** تطبق اختبارات الضغط بغرض تحليل وفهم منظومة المخاطر لدى البنك وقدرته على التصدي ومواجهة الصدمات المختلفة، وبالتالي فهي ركن أساسي من عمليات إدارة

المخاطر لدى البنك على مختلف المستويات، وبذلك تكون لها القدرة على تحديد المخاطر وتركزها والتأثيرات المحتملة لها على البنك؛ (فخاري ، زبيدي، و بوديعة، 2020، صفحة 224)

- **توفير منظور مخاطر تكميلي لأدوات ادارة المخاطر الأخرى:** تكمل اختبارات الضغط باقي منهجيات تقدير المخاطر التي تقوم على نماذج كمية معقدة وتركز على البيانات التاريخية، حيث تساعد اختبارات الضغط على كشف نقاط الضعف مثل التفاعلات بين أنواع المخاطر التي قد تهدد استقرار واستمرار المصرف والتي قد لا تلتقطها باقي أدوات إدارة المخاطر المعتمدة على البيانات التاريخية فقط؛ (صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2019، صفحة 118)

- **المساعدة في عملية التخطيط الرأسمالي:** وذلك من خلال توفير اختبارات الضغط لأدوات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لدى البنك من أجل مواجهته، أي سيناريوهات لصدمات مالية محتملة إلى جانب تغطية المخاطر ذات الأثر المادي، كما تساعد على تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توفره خلال السنوات القادمة؛ (صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2019، صفحة 119)

- **المساعدة في إدارة السيولة:** تعمل اختبارات الضغط على تقييم سيولة البنك ومدى كفايتها، وبالتالي فهي تمثل جزء هاما من عملية تحديد، قياس وضبط مخاطر السيولة؛ (صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2019، صفحة 119)

- توفير بيانات تفصيلية عن نموذج أعمال البنك، تعرض البنك للمخاطر، منظومة المخاطر لدى البنك، وتقدم تحليل شامل لنقاط الضعف لدى البنك؛ (الشمري و أمين، دت، صفحة 41)

- **تعزيز ثقة الرأي العام باستقرار القطاع المصرفي:** من أجل نشر الطمأنينة بين أصحاب المصلحة حول مقدرة القطاع المصرفي على تحمل المخاطر المرتفعة والصدمات المفاجئة يتم نشر نتائج اختبارات الضغط على مستوى اجمالي القطاع المصرفي. (فخاري ، زبيدي، و بوديعة، 2020، صفحة 224)

من خلال ما سبق يتضح أن الهدف الأساسي من وراء تنفيذ اختبارات الضغط هو توفير المعلومات اللازمة والكافية لتقييم مرونة النظام المصرفي ككل، إلى جانب تقييم قدرة المصارف على مواجهة المخاطر والصدمات في ظل سيناريوهات صعبة تعكس ظروف غير عادية لكنها معقولة، وضمان كفاية رأس المال اللازم لمواجهة تلك المخاطر والصدمات.

3. المؤسسات الخاضعة لاختبارات الضغط

تتمثل الهيئات المعنية بتطبيق اختبارات الضغط فيما يلي: (IMF, Macroprudential Solvency Stress Testing of the Insurance Sector, 2014, p. 10)

1.3. اختبارات الضغط في المصارف

يتطلب من المصارف بموجب بازل الثانية تطبيق برامج صارمة لاختبارات الضغط، حيث تركز الدعامة الأولى على متطلبات رأس المال الأدنى، أما الدعامة الثانية فركزت على اتخاذ وجهة نظر شاملة وتطلعية على المخاطر، والتي تتطلب تحديد رأس المال والتخطيط الاستراتيجي، وسيولة إضافية إذا لزم الأمر، كما أصدرت لجنة بازل مجموعة مبادئ توجيهية لتطبيق اختبارات الضغط، توجب من خلالها استخدام اختبارات الضغط كأداة من أدوات إدارة المخاطر في المصارف.

2.3. اختبارات الضغط في الأسواق المالية

من أجل قياس مرونة السوق المالي والبنى التحتية للصدمات القاسية والشديدة لا بد من استخدام اختبارات الضغط، والتي تهتم بحسن سير العمل في حالة ما إذا تحقق خطر ما في الأسواق، أما ما يهم صندوق النقد الدولي هو رد فعل السوق الفوري والطريقة التي سيؤول إليها قبل، أثناء، وبعد الصدمة.

3.3. اختبارات الضغط المطبقة من قبل البنوك المركزية وصندوق النقد الدولي

تلعب البنوك المركزية دورا مهما في الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال ضمان عمل أنظمة المدفوعات بطريقة فعالة وسلسة للمستخدمين من جهة، وللاقتصاد الكلي من جهة أخرى، إضافة إلى ذلك فإن البنك المركزي يعتبر المسؤول عن الإشراف على أنظمة الدفع الأساسية، ونظم تسوية ونظام معلومات الأوراق المالية، لذلك تستخدم بعض البنوك المركزية أدوات محاكاة من أجل تحليل التدفقات النقدية وسلوكها تحت سيناريوهات مختلفة الشدة.

4.3. اختبارات الضغط في المؤسسات المالية غير المصرفية (شركات التأمين)

اكتسبت اختبارات الضغط لشركات التأمين مؤخرا قبولا متزايدا باعتبارها أداة مهمة لإدارة المخاطر، حيث تعتمد هذه الشركات على الاختبارات من أسفل إلى أعلى، وذلك راجع إلى صعوبة آثار الضغوط على قطاع التأمين، بسبب الترابط الكبير بين الأصول والخصوم للعديد من منتجات التأمين، إضافة إلى افتقار المشرفين في كثير من الأحيان إلى البيانات والنماذج التفصيلية اللازمة لتطبيق مثل هذه الاختبارات.

المطلب الثاني: تصنيف اختبارات الضغط المصرفية

يمكن تصنيف اختبارات الضغط بصورة شاملة وفق معايير معينة إلى المجموعات التالية: حسب التقنيات المستخدمة، حسب طريقة التنفيذ، حسب مستوى التنفيذ.

1. التصنيف حسب التقنيات المستخدمة

تصنف اختبارات الضغط المصرفية حسب التقنيات المستخدمة (عوامل الخطر) إلى نوعين:

1.1. تحليل الحساسية

تعتبر أبسط أشكال اختبارات الضغط، يطلق عليها اختبارات ذات المتغير الواحد لأنها تعمل على قياس ودراسة أثر تحركات عامل واحد من عوامل المخاطر التي يمكن أن تؤثر على الوضع المالي للبنك، مع افتراض ثبات باقي العوامل الأخرى، وذلك بهدف تقييم مدى حساسية الوضع المالي للبنك لتلك التحركات، الأمر الذي يساعد على تحديد تأثير مختلف المخاطر على كفاية رأس المال ومستوى السيولة في البنك، كما يساعد على تحديد عوامل المخاطر المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل أسعار الصرف، وغيرها. (صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2020، صفحة 121)

على الرغم من سهولة تطبيق هذه الاختبارات فإن لديها بعض العيوب تكمن في مجالها الضيق كونها تدرس عامل خطر واحد، إلى جانب محدودية البيانات التاريخية والاقتصادية، الأمر الذي يؤدي بمديري المخاطر بعدم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات طويلة الأجل.

2.1. تحليل السيناريوهات

تعتبر هذه الاختبارات أكثر تعقيدا من اختبارات الحساسية، ويطلق عليها اسم اختبارات متعددة المتغيرات، تعمل على دراسة وتقييم تأثير عدة عوامل في آن واحد، تشمل أحداث اقتصادية أو مالية غير مواتية يمكن أن تؤثر على الوضع المالي للبنك، مثل ارتفاع مستويات البطالة، التغير في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وغيرها. وذلك بالاعتماد على مجموعة من الافتراضات. (يحي الشريف و عيساني، 2021، صفحة 110)

تعد عملية تحليل السيناريو عملية صعبة وذلك راجع لعدم توفر مرجعيات لها، إضافة إلى عدم وجود قواعد واضحة تبنى على أساسها السيناريوهات، كما أن هذه الأخيرة يجب أن تكون معقولة وتبنى على فرضيات كذلك معقولة وغير متناقضة، لذلك يعتبر تحليل السيناريو طريقة شخصية تعتمد على قدرات ومهارات الباحث. (القرشي و النخلاني، 2019، صفحة 21)

ويمكن التمييز بين نوعين أساسيين من السيناريوهات هما:

- **سيناريوهات تاريخية:** تبنى هذه السيناريوهات على أحداث تاريخية وقعت في الماضي، ومن المحتمل أن تتكرر وتؤثر على البنك مثل الازمة المالية العالمية 2008، وغيرها. (حميد علي زنكنه، 2019، صفحة 97) تعتبر هذه السيناريوهات أسهل في صياغتها وفهمها وتنفيذها إلى جانب أنها معقولة الحدوث كونها تفترض وضع قد حدث فعلا.
- **سيناريوهات افتراضية:** تبنى هذه السيناريوهات على أحداث افتراضية لم تقع في الماضي، لكن من المحتمل أن تحدث في المستقبل وتؤثر على أداء البنك، حيث تفترض وقوع تغيرات جوهرية على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تؤثر سلبيا على أوضاع البنك مثل ارتفاع القروض غير العاملة ما يؤدي إلى انخفاض ربحية البنك وبالتالي قد يؤثر على ملاءته. (البنك المركزي الأردني، تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك العاملة في الادرن، 2016، صفحة 7)

كما يوجد هناك من يضيف نوع ثالث من السيناريوهات هي: **سيناريوهات إحصائية**، وتبنى هذه السيناريوهات على أحداث تم انشاؤها عشوائيا، وبناء على أساليب إحصائية لقياس المخاطر. (Siapartners, 2013) وتعتبر هذه السيناريوهات معقولة الحدوث لكنها صعبة التنفيذ وهذا ما يعد من أهم عيوبها حيث يصعب تحديد احتمال وقوع الحدث المفترض.

2. التصنيف حسب طريقة التنفيذ

تصنف اختبارات تحمل الضغوط حسب طريقة التنفيذ (الاتجاه) إلى نوعين: الأول اختبار ضغط مباشر يضم تنفيذ تصاعدي وتنفيذ تنازلي، والثاني اختبار ضغط عكسي.

1.2. اختبار الضغط المباشر

إن الاختبار المباشر يضم أنظمة اختبارات الضغط التي يتم الاعتماد عليها في أغلب البنوك والسلطات الاشرافية، والتي تم تطويرها منذ الأزمة، وتندرج ضمن اختبار الضغط المباشر طريقتان:

- **طريقة تصاعدية:** تقوم البنوك بتطبيق هذا الاختبار بصورة فردية وبمبادرة خاصة منها، ومن ثم ترفع إلى السلطات الاشرافية من أجل تجميع النتائج ودراستها بصفة جماعية. (بن زابة و بن ربيع، 2014، صفحة 68) أي يتم انتقال المعلومات من أسفل إلى أعلى، ويتمثل هدف هذا التنفيذ في تحديد مصادر عدم الاستقرار التي تهدد المؤسسات المالية بصفة فردية.

- **طريقة تنازلية:** تقوم سلطات الاشراف المصرفية بتصميم هذا الاختبار ويطبق على كل المؤسسات المالية باعتماد نماذج خاصة بها لدراسة آثار المتغيرات الاقتصادية الكلية على النظام المصرفي. (Kapinos, 2015, p. 9) يكون تدفق المعلومات في هذا التنفيذ من السلطة الاشرافية إلى البنوك أي من أعلى إلى أسفل، كما يهدف هذا التنفيذ إلى تقييم الاستقرار المالي للنظام ككل.

والجدول الموالي رقم (06) يبين أهم الفروقات بين الطريقتين:

الجدول رقم (06): مقارنة بين التنفيذ التصاعدي والتنفيذ التنازلي

أوجه المقارنة	اختبار التنازلي	اختبار التصاعدي
الوصف	- يضم بيانات خاصة بميزانيات عمومية للمؤسسات؛ - تطبق اختبارات الضغط على البيانات الاجمالية.	- ترفع نتائج الاختبارات بصورة فردية من المؤسسات المالية؛ - تطبق اختبارات الضغط على المؤسسات المالية بشكل فردي
النوع	اختبار الضغط على المستوى الكلي	اختبار الضغط على المستوى الجزئي
المتطلبات	- بيانات اجمالية؛ - قواعد محاسبية متناسقة ومتشابهة.	تتطلب تدريب لمستخدمها والتعرف على السيناريوهات.

المصدر: (القرشي و النخلاني، اختبارات الضغط والاستقرار المالي للبنوك، 2019، صفحة 23)

أما فيما يخص مزايا وعيوب كل من اختبارات الضغط التصاعدية والتنازلية، فهي ملخصة في الجدول الموالي رقم (07):

الجدول رقم (07): مزايا وعيوب التنفيذ التصاعدي والتنفيذ التنازلي

	اختبار تنازلي	اختبار تصاعدي
المزايا	- يستعمل نماذج موحدة وفرضيات متسقة بين مختلف المؤسسات تسهل المقارنة بين النتائج ومنه تكوين نظرة حول حساسية كل بنك بسبب صدمة معينة؛ - يعطي الفهم الكامل لكل المعلومات والنتائج؛ - يعطي أداة فعالة للسلطات الاشرافية من اجل المصادقة على اختبارات الضغط التصاعدية؛	- تستعمل نماذج وطرق مختلفة ومطورة وحسب مميزات كل مؤسسة مالية ما يقود الى نتائج أفضل؛ - يعطي الفهم الكامل للمخاطر المتعلقة بثقافة كل مؤسسة؛ - يسمح بالكشف عن المخاطر التي قد لا تظهرها اختبارات الضغط التنازلية؛ - تجميع البيانات بصورة ثرية لذا تكون النتائج أكثر واقعية؛
العيوب	- احتمال عدم رصد جميع المخاطر، وعدم إعطاء الصورة الحقيقية لاستراتيجية كل مؤسسة بسبب توحيد المناهج المطبقة؛ - عدم دقة النتائج بسبب النماذج تكون مقيدة.	- احتمال ضعف القدرة على مقارنة النتائج بسبب اختلاف المناهج المطبقة؛ - لا تأخذ بعين الاعتبار الروابط بين البنوك مما يؤدي بعدم تغطية الاختبار لمخاطر العدوى بين المؤسسات المالية؛ - تتطلب امتلاك البنوك لإمكانيات وموارد كبيرة قد لا تتوفر في جميع المؤسسات المالية.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مراجع متنوعة.

2.2. اختبار الضغط العكسي

يعتبر اختبار الضغط العكسي نموذج بديل للمنهج المباشر، تكون بداية هذه الاختبارات من نتيجة اختبار ضغط معروفة سابقا مثل الإفلاس، ومن ثم يتم التساؤل عن الأسباب التي أدت الى هذه النتيجة للبنك، وتحديد السيناريوهات المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى تلك النتيجة المعاكسة. (تريعة، 2020، صفحة 751)

3. حسب مستوى التنفيذ

تصنف اختبارات الضغط حسب مجال تنفيذها (مجال، نطاق) إلى نوعين: اختبارات ضغط كلية، واختبارات ضغط جزئية.

1.3. اختبارات الضغط على المستوى الجزئي (MICRO)

يتم تطبيق اختبارات الضغط الجزئية من قبل فرادى المؤسسات المالية بهدف تقييم سلامتها المالية والتأكد من قدرتها على العمل في الظروف الصعبة.

قام معهد الاستقرار المالي سنة 2018 بتعريفها بأنها: "اختبارات ضغط هدفها تقييم مرونة البنك الفردي بالنسبة لنقاط الضعف المالية وبالنسبة للاقتصاد الكلي والصدمات الناجمة عنه، يتم تطبيقها عادة بالاعتماد على الآليات والتدابير والأدوات المتاحة للمشرف على مستوى البنك". (Baudino, 2018, p. 6)

وتصنف اختبارات الضغط الجزئية إلى التصنيف التالي الموضح في الشكل رقم (06):

الشكل رقم (06): تصنيفات اختبارات الضغط الجزئية

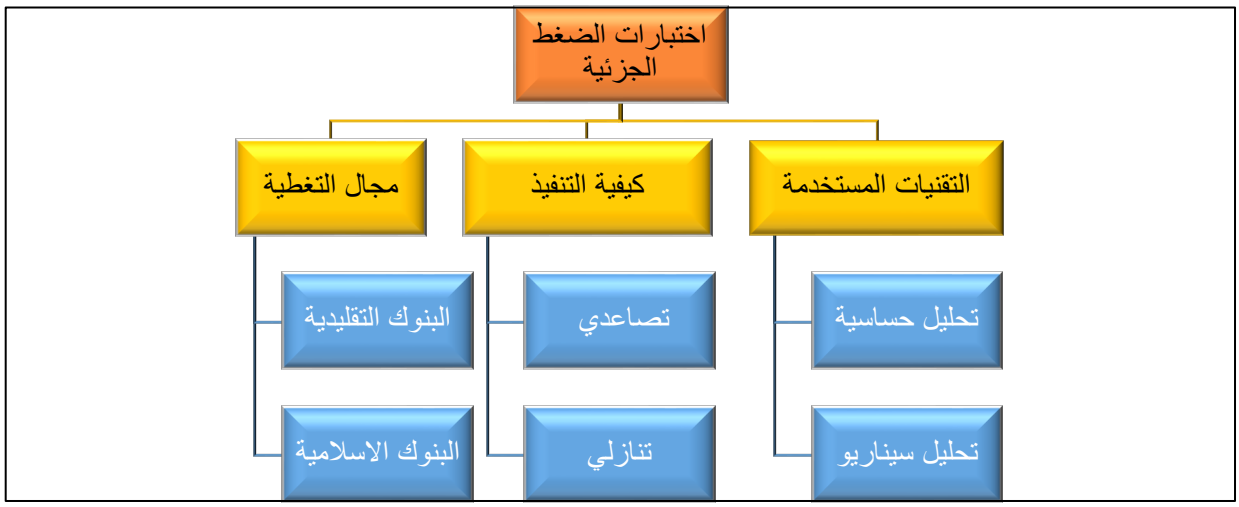

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مراجع.

استخدمت هذه الاختبارات كعنصر هام للنماذج الداخلية للبنوك في رصد مخاطر السوق، لكن رغم أهميتها إلا أنها واجهت صعوبات في تجميع نتائج اختبارات الضغط المطبقة، إضافة إلى صعوبة مقارنتها لاختلاف المناهج المستخدمة، كما أنها أثبتت محدوديتها في ظل عدم استقرار النظام المالي بسبب عدم رصدها لمخاطر العدوى بين المؤسسات المالية، الأمر الذي أدى إلى ضرورة التوجه نحو تطبيق اختبارات ضغط كلية.

2.3. اختبارات الضغط على المستوى الكلي (MACRO)

يتم تطبيق اختبارات الضغط الكلية من قبل وحدة الاستقرار المالي بهدف قياس مدى استقرار القطاع المالي ومرونته، حيث يتم استخدام تقنيات تأخذ بعين الاعتبار خطر العدوى دون رصد المخاطر الفردية.

قام معهد الاستقرار المالي سنة 2018 بتعريفها على أنها: "الاختبارات المصممة لتقييم مرونة النظام المالي ككل اتجاه الصدمات المالية والاقتصادية الناشئة عن الروابط المالية الكلية، كما تأخذ بعين الاعتبار الروابط والتفاعلات بين البنوك الفردية". (Baudino, 2018, p. 06)

وتصنف اختبارات الضغط الجزئية إلى التصنيف التالي الموضح في الشكل رقم (07):

الشكل رقم (07): تصنيفات اختبارات الضغط الكلية

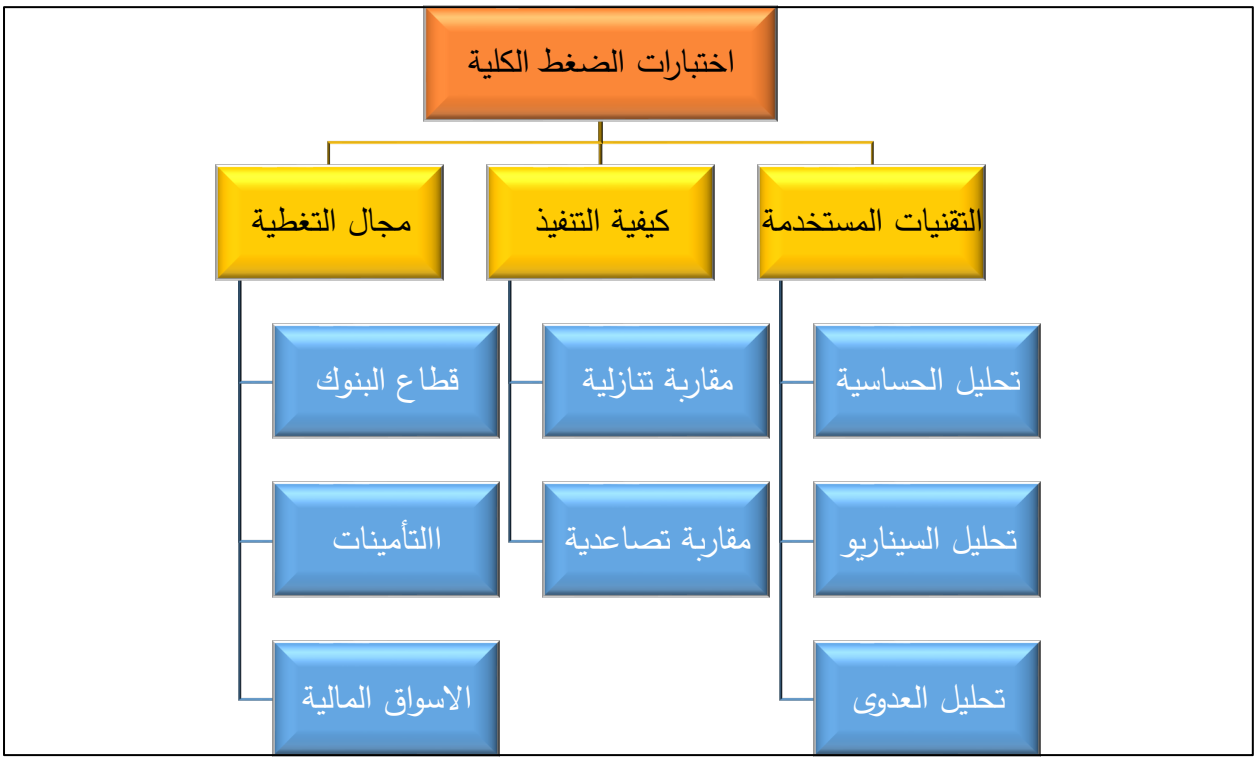

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مراجع متنوعة.

ويقصد **بتحليل العدوى**: تحليل المخاطر التي تنجم عن الترابط بين البنوك وتسمى بالعدوى المباشرة، والتي قد تؤدي إلى إنتقال الصدمات من فرادى البنوك إلى النظام المالي ككل، وتوجد العدوى غير المباشرة والتي تحدث من خلال الترابط الاقتصادي أو الإقليمي. (بن معتوق، دور اختبارات التحمل في تحقيق الاستقرار المصرفي – دراسة حالة القطاع المصرفي الفلسطيني–، 2021، صفحة 305)

في هذه الاختبارات تم معالجة صعوبات اختبارات الضغط الجزئية حيث تم تطبيق اختبارات الضغط باستخدام نماذج موحدة تسمح للمسؤولين بمقارنة أثر نفس الصدمات على مجموعة مختلفة من المؤسسات المالية من نفس القطاع، إضافة إلى مقارنة نفس الأثر على مؤسسات من قطاعات مختلفة.

من خلال ما سبق ذكره يتم وضع الشكل التالي رقم (08) والذي يبين مختلف التصنيفات لاختبارات الضغط المصرفية:

الشكل رقم (08): تصنيفات اختبارات الضغط المصرفية

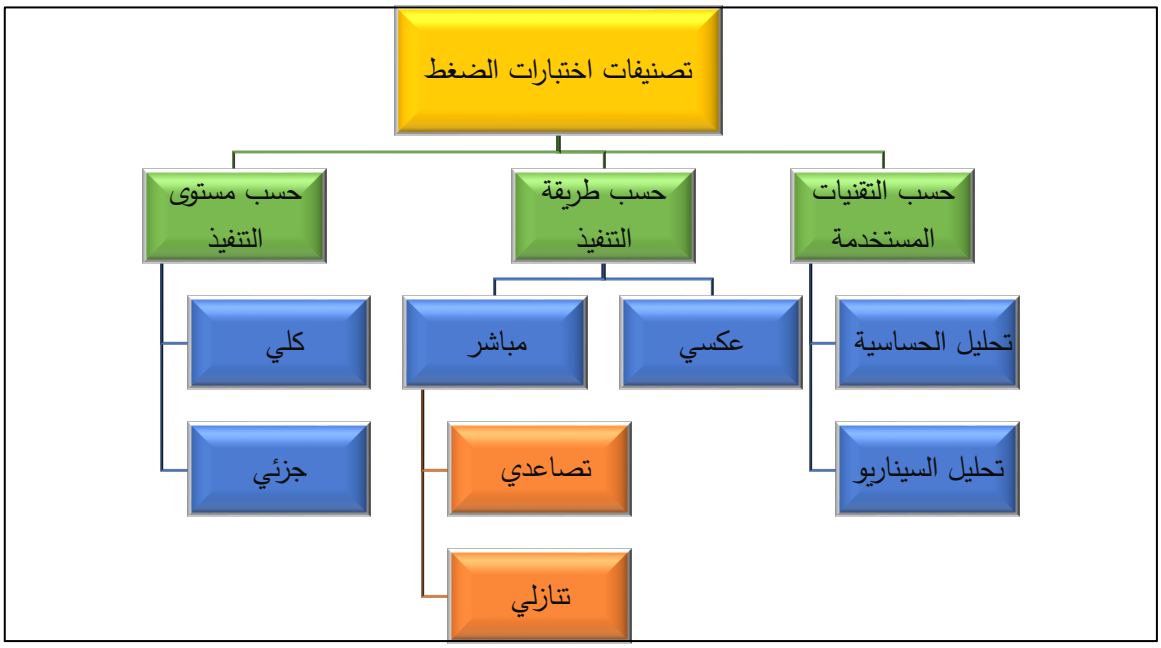

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ما سبق.

المطلب الثالث: متطلبات تصميم برنامج اختبارات الضغط

تقوم البنوك بتطبيق برامج اختبارات الضغط من أجل تحديد مدى قدرتها على تحمل الظروف الضاغطة، لذلك يجب أن تكون هذه البرامج متناسبة ومتلائمة مع ظروف الاقتصاد الكلي سريعة التغير من جهة، ومتناسبة مع نقاط الحساسية الخاصة بكل بنك. تتضمن عملية وضع برنامج لاختبارات الضغط ما يلي:

1. مراجعة أنشطة البنك والبيئة الخارجية

يجب على البنوك مراجعة طبيعة أنشطة بيئتها الداخلية، والبيئة الخارجية التي تتمثل في البيئة الاقتصادية الكلية العاملة بها، وذلك بغرض تدوين قائمة تتضمن عناصر المخاطر الواجب اختبارها في ظل سيناريوهات مختلفة تم اختيارها من أجل اختبارات الضغط. (طالب و العكيلي، 2019، صفحة 40)

2. تصميم اختبارات الضغط

يجب أن تكون اختبارات الضغط المصممة متناسبة مع أنشطة البنك، بما في ذلك تعيين المخاطر المتوقعة ووضع السيناريوهات المتعلقة بتلك المخاطر التي يواجهها البنك، مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وغيرها، ثم يتم قياس أثر تحقق تلك السيناريوهات على مدى قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر. (IMF, Stress Testing the Banking Sector Technical Note, 2011, p. 08) أكد صندوق النقد الدولي على إدراج المخاطر الرئيسية ضمن عملية تصميم اختبارات الضغط المصرفي، خاصة نقاط الضعف العامة لبلد ما والتي تجسد الصدمات الناتجة عن عوامل المخاطر المتوقعة.

كما تطالب أحيانا البنوك المركزية بتطبيق اختبارات الضغط على مستوى البنوك بصفة موحدة، تبعا لسيناريوهات افتراضية متدرجة الشدة من السيء إلى الأسوء (ضعيف، متوسط، قوي)، وذلك حسب طبيعة وحجم المخاطر التي تواجه البنوك. (طالب و العكيلي، 2019، صفحة 41) وعليه فإن اختبارات الضغط التي يقوم بها البنك المركزي بصفة دورية وفق سيناريوهات صعبة تعمل على توفير المعرفة اللازمة من أجل تقدير المخاطر المحتملة خلال أوضاع ضاغطة، مما يعطي البنوك إمكانية التحوط الجيد ضد هذه الأوضاع من خلال اختيار وتطوير الاستراتيجية المناسبة لتخفيف تلك المخاطر.

3. توثيق الافتراضات

إن اختبارات الضغط تقوم على نسب افتراضية (مئوية /سعرية) من طرف المختبرين، وذلك بغية الوصول إلى استنتاجات تساعد البنوك في تعيين إجراءات العلاج الملائمة لمواجهة المخاطر المحتملة، ويجب على تلك الافتراضات تغطية المجالات التالية: (IMF, Stress Testing the Banking Sector Technical Note, 2011, p. 17)

- ✓ عناصر المخاطر المختلفة: (معدلات الربحية والخسارة؛ مخاطر السوق والائتمان، وغيرها) حيث بعد أن تخضع هذه العناصر لتلك الافتراضات ستكون ضغوطا على سجل فقرات إجمالي المطلوبات والموجودات والدخل، وبناء عليها يتم اتخاذ التحوط الضروري ضد أي انهيار؛

- ✓ التعديلات الجارية في نمط السلوكيات سواء كان في معدل نمو الائتمان والأرباح الموزعة؛ أو في تنظيم هيكل الأصول وزيادة رأس المال؛
- ✓ القيام بإدخال تعديلات تنظيمية للعناصر التالية: متطلبات رأس المال، الأصول الموزونة بالمخاطر، تحديد رأس المال المطلوب في ضوء نتائج الاختبار.

4. تحديد خطوات تنفيذ اختبارات الضغط

عند تناول اختبارات الضغط لا بد من التركيز بعناية على خطوات تنفيذها، حيث تشمل مراحل عملية اختبارات الضغط الخطوات التالية:

1.4. تعيين مجال التنفيذ وهدفه

تسبق عملية تنفيذ اختبارات الضغط القيام بتعيين المجال الذي يتم فيه التنفيذ وتحديد الهدف منه، أي تحديد القطاعات والمؤسسات الخاضعة لاختبارات الضغط، على سبيل المثال شركات التأمين، البنوك، وغيرها، حيث يتم التركيز غالبا على أهم المؤسسات المالية في البلد خاصة البنوك كونها تشكل الجزء الأهم في الوسط المالي، بالمقابل فإن القيام بمحاكاة شاملة لتأثير الصدمات على مستوى النظام المالي ككل يشكل أعباء مالية ضخمة. (القرشي و النخلاني، 2019، صفحة 36)

2.4. تحديد المخاطر الرئيسية

توجد عدة مؤشرات تساعد على دراسة نقاط الضعف الأساسية في القطاع المالي والمصرفي، تتمثل في:

1.2.4. المؤشرات الكلية

من المهم جدا معرفة محيط الاقتصاد الكلي لبلد ما، حيث يفيد في فهم سلوك النظام المالي خلال الصدمات ويساعد في تحديد مصادر الأزمات المتوقعة، ويقدم صورة عما هو طبيعي في الاقتصاد، وذلك بالاعتماد على عدد من المؤشرات الكلية مثل معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية المختلفة، معدلات التضخم، العجز في الميزانية، أو العجز في الميزان التجاري وكيفية تمويله، الاحتياطات، سعر الصرف والتي تتعلق بالقطاع الخارجي. (Cihak, Stress Testing: A Review of Key Concepts, 2004, p. 08)

2.2.4. المؤشرات المالية

تقدم هذه المؤشرات تصورا عن الصدمات المحتملة في النظام المالي ومدى قدرته على امتصاصها، فهي تدرس وضع المؤسسات المالية والبنوك (المستوى الجزئي)، وتقوم بتوفير معلومات خاصة بمعدلات

الربحية، والسيولة، والمديونية، ومعدلات كفاية رأس المال. (Cihak, Stress Testing: A Review of Key Concepts, 2004, p. 08)

وعليه، إن عملية تحديد المخاطر الرئيسية الخاضعة للاختبار تعد خطوة مهمة لعملية اختبار الضغط، لأنه من شأن تلك المخاطر التأثير على استقرار القطاع المصرفي ككل، لذلك يجب معرفة خصائص القطاع المصرفي والأعمال التي يقوم بها، وخصائص بيئة الاقتصاد الكلي، بالإضافة الى تحديد عوامل المخاطر بصفة دقيقة.

3.4. تصميم الصدمات والسيناريوهات

بعد تحديد المخاطر الرئيسية في المرحلة السابقة، يجب في الخطوة الموالية بناء واختيار السيناريوهات والصدمات التي تعتبر جوهر اختبارات الضغط، حيث تعني الصدمة بناء سيناريو افتراضي بالاعتماد على إمكانية حدوث تهديدات معينة وقاسية.

غالبا ما يتم الاعتماد على سيناريوهين، أحدهما أساسي والآخر مضاد (الأسوء)، فالسيناريو الأساسي يعتمد على التقارير التابعة للمنظمات المحلية (البنك المركزي) أو الخارجية (صندوق النقد الدولي)، بينما السيناريو الأسوء فيعتمد على خبرة الباحث وآراء المختصين في هذا المجال، كما أنه يمكن للاختبار الواحد أن يضم عدة سيناريوهات مختلفة من حيث الشدة، ومتدرجة عبر عدة مراحل حتى تصل إلى أقسى سيناريو محتمل.

يجب على البنوك تطوير اختبار الضغط الخاص بطبيعة نشاطها، وذلك بما يبدي النتائج الكلية للاختبار من حيث التأثير على الربحية، المخصصات، نسبة كفاية رأس المال، حيث بإمكان البنوك الرجوع إلى بعض الأزمات والأحداث التي وقعت في الماضي سواء كانت داخلية أو خارجية، والعمل على استقراء تأثيراتها من حيث هبوط أسعار الأسهم، وانخفاض نسبة تغطية الضمان والقروض والتزامات العملاء، وأثر جميع هذه العوامل مع بعضها على الربحية وعلى نوعية الأصول، كما يستحسن أن تكون سيناريوهات اختبارات الضغط تغطي ثلاثة مستويات للآثار المعاكسة (مستوى معتدل، مستوى متوسط، مستوى صعب). (القرشي و النخلاني، 2019، صفحة 40)

يجب أن تتناول مجموعة السيناريوهات المصممة العناصر التالية: (بن زابة و بن ربيع، 2014، صفحة 72)

- تبيان طبيعة أنشطة البنوك وتغطية جميع المخاطر الجوهرية أو عوامل المخاطر التي تتعرض لها هذه البنوك؛
- أن تكون ذات نظرة مستقبلية، ويقتضي ذلك جمع المعلومات وتقديرات الخبراء؛
- تحديد آفاق زمنية مختلفة وفقا لخصائص التعرض للمخاطر وتحليلها؛
- الأخذ بعين الاعتبار آخر التطورات الحاصلة في السوق، والتطورات في التكنولوجيا وفي المنتجات المالية.

4.4. إجراء الحسابات

في هذه المرحلة يتم ترجمة المعطيات والسيناريوهات المعدة سابقا إلى ميزانيات وجداول النتائج الخاصة بالبنوك محل الاختبار، وذلك وفقا لمدخلين: مدخل من أسفل إلى أعلى (تصاعدي)، والذي يستند إلى بيانات المؤسسات المالية بشكل فردي ومفصل، ويفيد بمعلومات عن حساسية البنوك للصدمات المختلفة بشكل منفرد، أما المدخل الثاني من أعلى إلى أسفل (تنازلي)، فيستند إلى بيانات البنوك بشكل إجمالي حيث يستخدم لتقدير استجابة مجموعة المؤسسات المالية لسيناريو محدد، كما يفيد بمعلومات عن الحساسية الكلية للنظام. (الشمري و أمين، دت، صفحة 44)

5.4. التأثيرات الثانوية

عرفت التأثيرات الثانوية أو تأثيرات ردود الفعل بأنها: " الصدمات التي تنتج عن انتقال الصدمات الأولية من مؤسسات مالية إلى أجزاء من الاقتصاد الحقيقي وإلى القطاع المالي نفسه"، ويمكن قياس هذه التأثيرات الثانوية بما يسمى بنموذج العدوى والترابط بين البنوك والمؤسسات المالية، حيث يعمل على تقدير أثر تعثر المؤسسات المالية الكبرى على المؤسسات الأخرى، وذلك وفق مرحلتين: المرحلة الأولى بإجراء اختبارات الضغط على ميزانيات البنوك وجداول النتائج، والمرحلة الثانية بفحص تعرض المقابل للمخاطر من خلال متابعة الحالة المالية للبنوك الأكثر ارتباطا بالبنك محل الاختبار، وتوجد بعض المؤشرات المساعدة في ذلك منها: نسبة قروض ما بين البنوك، المساهمات المتبادلة، الودائع. (Hall, 2006, p. 04)

6.4. تفسير ونشر النتائج

إن تفسير نتائج اختبارات الضغط يتطلب من البنوك والمؤسسات المالية أن تكون على دراية كافية بحدود تفسيرها للنتائج، حيث يجب عليها ملاحظة التأثيرات التي تنجم عن القيام باختبارات الضغط، وهل لها علاقة بالموضوع؟ وهل الخطط الطارئة يمكن تطبيقها؟ وذلك لأن اختبار الضغط يقدر الانكشافات لاختبار حدث

معين دون تقديم احتمال وقوع ذلك الحدث. (القرشي و النخلاني، 2019، صفحة 43) كما أن فاعلية اختبارات الضغط تعتمد على ما يلي: (الشمري و أمين، دت، صفحة 44)

- مدى اختبار البنك للسيناريوهات الصحيحة والمناسبة؛
- مدى تفسير نتائج اختبارات الضغط بصورة واضحة وصحيحة؛
- مدى اتخاذ البنك للإجراءات اللازمة والصحيحة إزاء تلك النتائج.

إن تفسير نتائج اختبارات الضغط من الأمور التي تتطلب اهتماما كبيرا، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار السيناريوهات التي بني عليها الاختبار، إلى جانب كون هذا التفسير يمثل مؤشر للتعرض للمخاطر وليس تنبؤا بفشل البنوك، لأنه قد تظهر النتائج أن رأس المال غير كاف لكن مع ذلك يكون البنك قادر على النجاة من الصدمة، لذلك يعتبر اختبار الضغط إلا نقطة انطلاق لتحليل نقاط ضعف البنوك ومنه النظام المالي ككل.

أما فيما يخص نشر نتائج اختبارات الضغط فإن هذه العملية تتطلب دراسة وافية ومتأنية، كونها قد تقدم بعض التحديات لدرجة ثقة وتفسير النتائج، والبنوك والمؤسسات المالية عادة لا ترغب في أن يكون لديها معلومات مكشوفة، خاصة أنه مثل هذه المعلومات قد يتم ترجمتها بطريقة سلبية في حال كانت النتائج تعكس فشلها وعدم كفاية رؤوس أموالها في مواجهة المخاطر المحتملة، على الرغم من هذا فإن العديد من الدول توجهت لنشر معلومات عن اختبارات الضغط والكشف عن السيناريوهات، لما لذلك من أهمية في زيادة وعي مختلف المؤسسات حول المخاطر المختلفة، وأخذها بالاعتبار في برامجها اللاحقة الخاصة باختبارات الضغط. (الشمري و أمين، دت، صفحة 44)

المبحث الثاني: متطلبات ومبادئ تطبيق اختبارات الضغط مع الإشارة إلى البنوك الاسلامية

لاقى موضوع اختبارات الضغط اهتماما كبيرا من العديد من الجهات والمنظمات العالمية التي قامت بدراسة ومناقشة هذه الاختبارات، وإصدار مبادئ خاصة بها. يتقدم على رأسها صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي ولجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث أصدرت هذه اللجنة ورقة بعنوان "مبادئ اختبارات الضغط الجيدة والرقابة عليها" والمنشورة سنة 2009، أما في سنة 2018 فقد أصدرت اللجنة ورقة تتضمن تحديث لمبادئ اختبارات الضغط السابقة، هذا وبالإضافة إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي أصدر أيضا مبادئ تطبيق اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: متطلبات ومبادئ تطبيق اختبارات الضغط الصادرة عن لجنة بازل

يتناول هذا المطلب المتطلبات الأساسية ومبادئ لجنة بازل حول تطبيق اختبارات الضغط.

1. متطلبات تطبيق اختبارات الضغط المصرفية

لاختبارات الضغط متطلبات عديدة تجعل منها اختبارات مثالية، يتم ذكر منها ما يلي: (القرشي و النخلاني، 2019، صفحة 16)

- مراقبة ومراجعة طبيعة أنشطة البنك الأساسية وبيئة العمل الخارجية، وذلك لتحديد قائمة المخاطر تحت سيناريوهات مختلفة لاختبارات الضغط؛
- تصميم اختبارات ضغط تتناسب مع أنشطة البنك مع تعيين الأحداث المحتملة والسيناريوهات الخاصة بذلك؛
- توثيق السيناريوهات الخاصة باختبارات الضغط وكيفية استنتاجها؛
- توضيح إجراءات تنفيذ اختبارات الضغط مثل تكرارية الاختبارات وتحديد المسؤوليات وتوزيعها؛
- تطبيق اختبارات الضغط بطريقة منتظمة مع تقييم النتائج المتوصل إليها من أجل معرفة المخاطر والصدمات المحتملة؛
- تحديد الاجراءات العلاجية المناسبة لمواجهة المخاطر المحتملة والمتعرف عليها من خلال الاختبارات؛
- رفع تقارير تضم ملخص نتائج الاختبارات والإجراءات العلاجية المتخذة إلى مجلس الإدارة العليا؛
- إعادة تقييم مدى ملائمة الاختبارات وذلك بصفة منتظمة مع التأكد من الافتراضات المطبقة خاصة في ظل تغير البيئة الخارجية.

2. مبادئ اختبارات الضغط المصرفية الصادرة عن لجنة بازل

تضمنت ورقة لجنة بازل للرقابة المصرفية واحد وعشرين مبدأ، منها خمسة عشر مبدأ خاصا بالممارسات السليمة لتنفيذ اختبارات الضغط بالبنوك، حيث صنفت هذه المبادئ ضمن أربع مجموعات رئيسية هي: استخدام اختبارات الضغط وادماجها في حوكمة المخاطر، منهجيات اختبارات الضغط، اختيار السيناريوهات، اختبارات الضغط لمخاطر ومنتجات محددة، هذا بالإضافة إلى ستة مبادئ أخرى للسلطات الرقابية لتقييم تلك الممارسات الخاصة بالبنوك، وفيما يلي استعراض لهذه المبادئ.

1.2. مبادئ الممارسات السليمة لاختبارات الضغط بالبنوك

تشمل هذه المبادئ في خمسة عشر مبدأ موزعا على أربع مجموعات كما يلي: (BCBS, principles for sound stress testing practices and supervision, 2009, pp. 8-16)

1.1.2. استخدام اختبارات الضغط وادماجها في حوكمة المخاطر

إن معرفة أهمية تطبيق برامج اختبارات الضغط كأداة هامة لإدارة المخاطر المصرفية والتخطيط لرأس المال من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك، يساعد في تفعيل آليات وقواعد حوكمة المخاطر، ورسم خطط طارئة لامتصاص الخسائر الناجمة عن احتمال حدوث مخاطر، وذلك من خلال تحديد أهداف اختبارات الضغط، تحديد السيناريوهات بشكل واضح، تحليل ومناقشة نتائج اختبارات الضغط، وتقييم الأعمال المحتملة واتخاذ القرارات المناسبة.

2.1.2. منهجيات اختبارات الضغط

توجد عدة منهجيات ترتكز عليها اختبارات الضغط، وتختلف هذه المنهجيات من حيث درجة تعقيدها، فتوجد اختبارات الحساسية البسيطة، واختبارات الضغط المعقدة التي تقيم أثر حدث اقتصادي كلي شديد على رأس المال ومعدلات العائد.

3.1.2. اختيار السيناريوهات

تدل السيناريوهات على مجموعة الافتراضات المحتملة التي تؤلف مجموعة من الأحداث المتزامنة التي قد تحدث مستقبلا، وتشمل تلك الافتراضات تحركات متزامنة في عدد من عوامل الخطر، وقد سبق وأن تم تبيان نوعين أساسيين من السيناريوهات هما: سيناريوهات تاريخية وأخرى افتراضية.

4.1.2. اختبارات الضغط لمخاطر ومنتجات محددة

تغطي هذه المجموعة برامج اختبارات الضغط لمخاطر خاصة ومنتجات محددة غير مشمولة بتفاصيل كافية في سابق المجموعات، كأمثلة عن تلك المخاطر والمنتجات: اختبار مخاطر التوريق، اختبار ضغط المخاطر الأساسية المتعلقة باستراتيجيات التحوط. وفيما يلي يعرض الجدول أدناه رقم (08) تفصيل لكل مجموعة:

الجدول رقم (08): مبادئ الممارسات السليمة لتنفيذ اختبارات الضغط بالبنوك

المجموعة	مبادئ اختبارات الضغط	الغرض منها
المجموعة الأولى: استخدام اختبارات الضغط وادماجها في حوكمة المخاطر	**المبدأ الأول: اختبارات الضغط جزء مكمل واساسي في منظومة ثقافة ادارة المخاطر والحوكمة الكلية للبنك**	• دعم شفافية المعلومات حول المخاطر، والاستفادة من نتائج تحليل اختبار الضغط من اجل اتخاذ قرارات الاعمال الاستراتيجية
	المبدأ الثاني: يجب استخدام اختبارات الضغط كأداة تحفز عملية تحديد وضبط المخاطر.	• الوصول الى التقييم الشامل للمخاطر؛ • إضافة أداة جديدة مكملة لباقي أدوات ادارة المخاطر الأخرى؛ • تحسين ادارة السيولة ورأس المال؛ • تعزيز الاتصالات الداخلية والخارجية.
	المبدأ الثالث: وجوب توفر التعاون والتنسيق وتبادل وجهات النظر بين مختلف المعنيين في البنك	• الاستفادة من آراء جميع الخبراء من كبار موظفي دوائر المخاطر، المحللون الاقتصاديون، مدراء الاعمال،.. في تحديد أوضاع الضغط المناسبة وتطبيق الاختبارات عليها، ومن ثم الاستخدام الأمثل لنتائج تلك الاختبارات؛ • استخدام تقنيات متعددة في اجراء اختبار الضغط: تحليل الحساسية، تحليل السيناريو،
	المبدأ الرابع: وجوب توفر سياسات وإجراءات مكتوبة ومعتمدة تحكم برامج اختبارات الضغط لدى البنك	• التوثيق المناسب لاختبارات الضغط من حيث: ○ نوع اختبارات الضغط المطبقة والهدف منها؛ ○ طريقة تنفيذ الاختبارات؛ ○ دورية تنفيذ الاختبارات؛ ○ مجموعة الأساليب التصحيحية بناء على نتائج الاختبارات؛
	المبدأ الخامس: وجوب توفر لدى البنك بنية تحتية صلبة ومرنة لاستيعاب مختلف الاختبارات	• ضمان اعداد اختبارات الضغط بشكل فعال؛ • تكييف اختبارات الضغط الخاصة بالتغيرات المحتملة في المستويات الملائمة في البنك.
	المبدأ السادس: وجوب قيام البنك بإعداد تقييم دوري لبرنامج اختبارات الضغط	• تقييم فعالية وقدرة اختبارات الضغط في تحقيق الأهداف المرجوة منها؛ • تقييم مدى ملائمة السيناريوهات المستخدمة مع حجم البنك وتعقد عملياته، ويتم تقييم برامج الاختبارات من النواحي التالية: ○ فعالية الاختبارات في تحقيق الهدف منها؛ ○ كيفية توثيق الاختبارات؛ ○ خطط تطوير الاختبارات؛ ○ نوعية البيانات المستخدمة في الاختبارات؛ ○ الافتراضات المستخدمة في الاختبارات.

الجدول رقم (08): مبادئ الممارسات السليمة لتنفيذ اختبارات الضغط بالبنوك (تابع)

المجموعة الثانية والثالثة: منهجية اختبارات الضغط واختيار السيناريوهات	**المبدأ السابع: وجوب تغطية اختبارات الضغط كافة المخاطر المحتمل أن يتعرض لها البنك**	• تغطية اختبارات الضغط بشكل متسق وشامل كافة المخاطر مع الاخذ في الحسبان تداخل العلاقات بين تلك المخاطر؛ • قياس أثر الاختبارات على عدة متغيرات مثل: قيم الأصول والربحية، رأس المال التنظيمي، فجوات التمويل والسيولة.
	المبدأ الثامن: وجوب تغطية اختبارات الضغط مدى واسعا من السيناريوهات متضمنة سيناريوهات النظرة الآجلة، وتدرج السيناريوهات من الأقل تأثيرا الى الأكثر تأثيرا	• التعرف على المخاطر الكامنة غير المغطاة، • التعرف على مستوى تأثير السيناريوهات المحتملة على الوضع المالي للبنك سواء من خلال الخسارة المتوقعة و/أو التأثير على سمعة البنك
	المبدأ التاسع: يجب على البنك اعداد اختبارات الضغط مع الاخذ بالاعتبار مجموعة الاحداث المتداخلة والمتزامنة والقادرة على إيجاد أكثر الأضرار من خلال حجم الخسائر أو التأثير على السمعة	• تشجيع البنوك على تبني سيناريوهات شديدة غير معتادة والتي تؤثر على استمرارية البنك والنظام المالي ككل؛ • كشف طبيعة التعاملات بين المخاطر والمتعلقة على سبيل المثال بتراجع القدرة الائتمانية لعملاء البنك، تراجع قدرة البنك على الحصول على التمويل من السوق.
	المبدأ العاشر: يجب على البنك عند اعداد اختبارات الضغط الاخذ بعين الاعتبار إمكانية حدوث عدد من السيناريوهات في وقت واحد في أسواق التمويل والاصول	• تعزيز ممارسة البنك لاختبارات الضغط من خلال تحليل تداخل العلاقات بين المخاطر المختلفة، ومنها: • تقلبات الأسعار لبعض أنواع الأصول؛ • الحاجة الى المزيد من السيولة كمتطلب لسداد بعض الالتزامات
المجموعة الرابعة: اختبارات الضغط لمنتجات ومخاطر محددة	**المبدأ الحادي عشر: وجوب استخدام نتائج اختبارات الضغط في تطوير خطط الطوارئ**	• للتعامل مع المخاطر المختلفة وتفعيل استخدام أدوات تخفيف المخاطر مثل التحوط، الضمانات المقبولة؛ • تقييم فعالية استخدام تلك الأدوات خلال الظروف المالية والاقتصادية الصعبة.
	المبدأ الثاني عشر: وجوب تغطية اختبارات الضغط على سيناريوهات متعلقة بالأدوات المركبة	دراسة واختبار مدى تعرض الأصول المسندة لمخاطر السوق الحالية والمستقبلية وكذا الشروط التعاقدية
	المبدأ الثالث عشر: وجوب تغطية اختبارات الضغط مخاطر التوريق والتخزين	• دراسة وتحليل اختبارات الضغط لمخاطر التخزين والتوريق مع ضمان البنك هذه التعرضات
	المبدأ الرابع عشر: وجوب القيام بتطوير منهجيات لقياس أثر مخاطر السمعة الناتجة عن المخاطر الاخرى	• تطوير البنك منهجيات اختبارات الضغط لسلب تأثير المخاطر المختلفة (الائتمان، السوق، السيولة) على مخاطر السمعة.
	المبدأ الخامس عشر: تحسين اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الجهات التي تتصف بالاستدانة العالية (زيادة الاصول مقارنة برأس المال)	• التعرف على الجدارة الائتمانية للأطراف عالية الاستدانة مثل مصارف الاستثمار وصناديق التحوط خاصة في حالة حدوث صدمات مالية كبيرة وما ينتج عنها من مخاطر جديدة.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على (BCBS, principles for sound stress testing practices and supervision, 2009, pp. 8-16)

2.2. المبادئ الخاصة بالسلطات الرقابية

هناك ستة مبادئ أساسية يجب على السلطات الرقابية الالتزام بها في تقييم ممارسات اختبارات الضغط بالبنوك، يتم ذكرها فيما يلي: (BCBS, principles for sound stress testing practices and supervision, 2009)

- **المبدأ السادس عشر:** يتعين على السلطات الرقابية إجراء تقييم دوري وشامل لبرامج اختبارات الضغط، تشمل تقييم مدى تأثير نتائج الاختبارات على عملية اتخاذ القرار، والتأكد من أن الاختبارات تمثل جزء أساسيا ومكملا في عملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال، وهيكل إدارة مخاطر السيولة، وذلك بهدف التعرف على الأوضاع الضاغطة.
- **المبدأ السابع عشر:** على السلطات الرقابية الطلب من البنوك اتخاذ الإجراءات التصحيحية في حال وجود قصور أو عجز مادي في برامج اختبارات الضغط، أو إن كانت نتائج اختبارات الضغط لم تُؤخذ في الاعتبار بشكل كاف في عملية اتخاذ القرار، وتقييم فعالية البرامج في رصد نقاط الضعف ومراجعة الفرضيات الأساسية لاختبارات الضغط ومدى صحتها في ظل تغيرات ظروف السوق، بالإضافة إلى التأكد من أن درجة شدة الإجراءات التصحيحية المتخذة تتناسب مع احتمالية حدوث أوضاع صعبة وغير مواتية.
- **المبدأ الثامن عشر:** على السلطات الرقابية القيام بما يلي: تقييم شدة ونطاق سيناريوهات اختبار الضغط على مستوى البنك، ومراجعة منهجية البنك في حال تحقيق اختبارات الضغط لتأثير أقل من الواقع الفعلي، أو عند اتخاذ إجراءات غير واقعية لتخفيف المخاطر؛ إضافة إلى التأكد من أن البنك يقوم بإجراء تحليل الحساسية على عدة مستويات في البنك، وأنها تشمل عدة أنواع من الاختبارات، فضلا عن تقييم تناسب السيناريوهات الصعبة مع درجة المخاطر المقبولة والطلب من البنوك إعداد تقييم احتمالية حدوث عوامل تؤدي إلى مخاطر السمعة ومخاطر استراتيجية؛
- **المبدأ التاسع عشر:** كجزء من الدعامة الثانية لاتفاقية بازل 2 يجب على السلطات الرقابية العمل على دراسة وفحص نتائج اختبارات الضغط للبنوك كجزء من المراجعة الاشرافية لكل من التقييم الداخلي لرأس المال وإدارة مخاطر السيولة، ودراسة المصادر المستقبلية لرأس المال، وتعيين احتياجات البنك وقدرته على تحصيل تلك المصادر في الأوقات الصعبة؛ بالإضافة إلى دراسة احتياجات السيولة لدى البنك خاصة في حالة تنفيذ اختبارات الضغط وفق سيناريوهات شديدة، ومراجعة وتقييم نتائج تلك الاختبارات وأثرها على سيولة البنك؛

- **المبدأ العشرون:** تأكد السلطات الرقابية من قيام البنوك بافتراض سيناريوهات إضافية تغطي كل نوع من أنواع المخاطر، إضافة إلى السيناريوهات التي تقترحها السلطات الرقابية.
- **المبدأ الحادي والعشرون:** ضرورة تعاون السلطات الرقابية الخاصة بالبنوك مع السلطات الرقابية المالية الأخرى، وذلك بهدف تحديد نقاط الضعف المتعلقة بالمخاطر النظامية.

في الأخير تتم الإشارة إلى أنه في سنة 2018، أجرت لجنة بازل مراجعة مفصلة للممارسات الاشرافية والمصرفية فيما يخص اختبارات الضغط كأداة لإدارة المخاطر الداخلية وأداة للمشرفين على البنوك، وإدراكا للأهمية البالغة التي حصلت عليها هذه الاختبارات، قررت لجنة بازل تحديث مبادئ اختبارات الضغط لسنة 2009، يكمن هدفها في تطبيق اختبارات الضغط بصورة سليمة من قبل السلطات الرقابية والبنوك الكبيرة النشطة دوليا، كما يمكن للبنوك والسلطات الأصغر حجما من الاستفادة من تلك المبادئ، يكمن هدفها أيضا في تنفيذ اختبارات الضغط على أساس تناسبي بالاعتماد على حجم المخاطر ودرجة تعقيدها. وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي: (BCBS, Stress testing principles, 2018, pp. 3-10)

- وجوب توفر أهداف واضحة ومعتمدة رسميا ضمن إطار اختبارات الضغط؛
- وجوب توفر هيكل فعال للحوكمة ضمن إطار اختبارات الضغط؛
- وجوب استغلال اختبارات الضغط كأداة لإدارة المخاطر؛
- وجوب تغطية المخاطر المادية والمخاطر ذات الصلة ضمن إطار اختبارات الضغط، وتطبيق الضغوط الشديدة بدرجة كافية؛
- وجوب كفاية الموارد والهياكل التنظيمية من أجل تلبية أهداف اختبارات الضغط؛
- وجوب دعم اختبارات الضغط بمعلومات مفصلة ودقيقة كفاية، وتزويدها بأنظمة تكنولوجيا معلومات قوية؛
- وجوب ملائمة المنهجيات والنماذج لتقييم السيناريوهات والحساسيات لغرض الاختبارات؛
- وجوب المراجعة الدورية لنماذج، أطر، ونتائج اختبارات الضغط؛
- وجوب الإبلاغ عن ممارسات ونتائج اختبارات الضغط، واستخدامها بفعالية وفقا للأهداف والإجراءات الداخلية لإطار اختبارات الضغط.

المطلب الثاني: مبادئ اختبارات الضغط الصادرة عن صندوق النقد الدولي والعربي

يتطرق هذا المطلب إلى مبادئ تطبيق اختبارات الضغط الصادرة عن صندوق النقد الدولي والصادرة عن صندوق النقد العربي.

1. مبادئ اختبارات الضغط المصرفية الصادرة عن صندوق النقد الدولي

تم اقتراح سبعة مبادئ لاختبارات الضغط من قبل صندوق النقد الدولي، حيث يمكن استخدامها من قبل خبراء الصندوق أو أي سلطة معنية بالاستقرار المالي في جميع دول العالم، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي: (هيروكو و شوماخر، 2013، الصفحات 38-41)

- تحديد المحيط المؤسسي للاختبارات بصورة مناسبة؛
- تعيين جميع قنوات انتشار المخاطر ذات الصلة؛
- ادراج كل المخاطر وهوامش الأمان الضرورية؛
- الانتفاع من وجهات نظر المستثمرين في تصميم اختبارات الضغط؛
- اتباع طريقة ذكية للإبلاغ عن نتائج الاختبارات، حيث تكون لهذه الاخيرة تقييمات صريحة وواضحة للمخاطر وأوجه القصور والتغطية، وتشمل نتائج معلنة، إضافة إلى تدابير مقنعة ومعالجة لأي مواطن ضعف تكشف عنها الاختبارات؛
- وجوب استعمال الأساليب الإحصائية والاقتصادية القياسية التي صممت من أجل تعيين سيناريوهات بالغة الشدة، والموسومة غالبا بوقوع عدد كبير من المخاطر في نفس الوقت؛
- الاحتياط من البجعة السوداء، بمعنى وجوب إدراج النتيجة المرجحة بدرجة كبيرة أنها لا تحدث.

ركزت المبادئ الثلاثة الأولى على ضرورة وأهمية معرفة المخاطر معرفة قوية وجيدة، إضافة إلى قنوات انتشار المخاطر التي تواجهها المؤسسة أو النظام الخاضع للمراجعة وذلك قبل الشروع في اختبارات الضغط، وتتطلب هذه المبادئ إدراج جميع المؤسسات التي من شأنها أن تلحق ضررا كبيرا بالاقتصاد في حالة اخفاقها في عمليات الاختبار، والتي لها آثار عدوى محتملة بإمكانها زيادة حدة الصدمة الأولية.

أما المبادئ الأربعة الأخيرة فركزت على أهمية تقييم جميع نتائج اختبارات الضغط بدون استثناء، فهي تعطي صورة دقيقة لمواطن ضعف المؤسسات المالية، وذلك مقرون بشدة ودقة السيناريوهات المعتمدة، من جهة أخرى ركزت هذه المبادئ على ضرورة الإبلاغ عن تلك النتائج المتوصل إليها، ودعمها بتدابير مقنعة

لمواجهة المخاطر المحتملة، بحيث تكون تلك النتائج ذات شفافية ومصداقية، الأمر الذي يكسب الثقة في تلك المؤسسات ومنه جذب المستثمرين.

2. مبادئ اختبارات الضغط الصادرة عن صندوق النقد العربي

حرص صندوق النقد العربي على مواكبة دوله الأعضاء للإصلاحات الاقتصادية والمالية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي في المنطقة العربية، فبناء على عدة مناقشات تم إصدار مبادئ متعلقة بتطوير منهجيات اختبارات الضغط لقياس المخاطر الخاصة بالقطاع المالي، وذلك بهدف تعزيز منظومة ارشادية واعتماد أساليب متطورة لقياس قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات وفقا للمعايير والممارسات الدولية، تتمثل هذه المبادئ فيما يلي: (صندوق النقد العربي، مبادئ ارشادية حول تطوير منهجيات اختبارات الأوضاع الضاغطة لقياس مخاطر القطاع المالي، 2021، الصفحات 4-16)

- **المبدأ الأول:** على اختبارات الضغط أن تكون أحد أهم أجزاء منظومة الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية، ويشمل ذلك تعزيز دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الاشراف على اختبارات الضغط بنجاح واعداد الإطار العام لها، وتصميم سياسة معتمدة ومكتوبة تضبط تلك الاختبارات، كما ينص المبدأ على الاخذ بالحسبان نتائج اختبارات الضغط عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتعيين مستوى المخاطر المقبولة.

- **المبدأ الثاني:** من أجل تطبيق اختبارات الضغط يجب توفير البنية التحتية اللازمة، حيث تتضمن هذه الاخيرة الكوادر المؤهلة في إدارة المخاطر والمتمتعة بمهارات تصميم وتنفيذ وتحليل اختبارات الضغط كحد أدنى، كما يتم بناء قدراتهم من خلال برامج مستمرة من جهة، ووضع ما يناسب من برامج إحصائية وبيانات شاملة ودقيقة وتاريخية للتأكد من نجاح تنفيذ اختبارات الضغط من جهة أخرى.

- **المبدأ الثالث:** تبنى اختبارات الضغط على فرضيات منطقية، علمية ومتدرجة الشدة، تستند إلى بيانات تاريخية، كما تكون جميع الاختبارات التي تم تطبيقها ذات نظرة تطلعية مستقبلية، مدعمة لخطط الطوارئ وسياسة إدارة المخاطر.

- **المبدأ الرابع:** القيام بإصدار إطار عام حول اختبارات الضغط من قبل البنك المركزي أو السلطة الرقابية، يحتوي على شروط بناء الفرضيات والمنهجيات المستعملة، ودورية تطبيقها، وآلية التصرف مع نتائج الاختبارات. كما أنه من المستحسن فتح المجال للمؤسسات المالية بتعيين بعض الفرضيات الخاصة بها بما يناسب خصوصية المخاطر لديها.

- **المبدأ الخامس:** يجب على البنوك المركزية مراعاة خصوصية نماذج اعمال البنوك الإسلامية عند قيامها بإصدار ارشادات او تعليمات متعلقة باختبارات الضغط.
- **المبدأ السادس:** يجب إجراء اختبارات الضغط بدورية مكثفة خاصة للبنوك ذات الأهمية النظامية، ومراعاة خصوصية هذه البنوك من خلال استخدام فرضيات خاصة بها مثل فرضية قياس خطر العدوى ومخاطر العمليات المالية العابرة للحدود.
- **المبدأ السابع:** استغلال نتائج اختبارات الضغط كجزء من عملية التخطيط الرأسمالي المتمثلة في التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، والتقييم الداخلي لكفاية السيولة.
- **المبدأ الثامن:** ضرورة التنسيق الداخلي بين إدارة الرقابة المصرفية وإدارة الاستقرار المالي بخصوص مراجعة منهجيات اختبارات الضغط (سواء المطبقة من البنك المركزي أو من المؤسسة المالية) وتحليل نتائجها بشكل علمي، وتقديم التوصيات اللازمة لإدارة البنك المركزي.
- **المبدأ التاسع:** ضرورة مراجعة موثوقية اختبارات ضغط المؤسسة المالية من طرف البنك المركزي، وذلك حين ظهور مواطن ضعف أو أوجه قصور بخصوص تنفيذ اختبارات الضغط، حيث يتم التواصل مع مجلس الادارة والإدارة التنفيذية للمؤسسة المالية وتزويدها بتقرير خطي شامل حول مواطن الضعف في تطبيق تلك الاختبارات، مع منح المؤسسة المالية خطة شاملة وواضحة ذات إطار زمني من أجل معالجة جميع أوجه الضعف التي تبينت للبنك المركزي.
- **المبدأ العاشر:** القيام بمراجعة وتطوير منهجيات وفرضيات اختبارات الضغط من قبل البنوك المركزية والمؤسسات المالية بصفة دورية أو كلما اقتضت الحاجة، ومواكبة آخر التغيرات والتطورات والمستجدات الحاصلة في المجالات ذات العلاقة بالقطاع المالي كالأزمات الاقتصادية والمالية؛ المخاطر السيبرانية، وغيرها.
- **المبدأ الحادي عشر:** الإفصاح عن نتائج ومنهجيات اختبارات الضغط وفقا لمتطلبات البنك المركزي، سواء المطبقة من قبل المؤسسات المالية و/ أو البنوك المركزية نفسها، وذلك بهدف تعزيز الثقة في إمكانية القطاع المصرفي على الصمود أمام الصدمات المحتملة.

من خلال ما سبق تقديمه من مبادئ خاصة بتطبيق اختبارات الضغط حسب لجنة بازل، وصندوق النقد الدولي والعربي، يتبين أن جميعها اشتركت في المبادئ التالية:

- اختبارات الضغط أداة اساسية ومكملة لباقي أدوات ادارة المخاطر والحوكمة الكلية للبنك؛
- وجوب توفر لدى البنك بنية تحتية لاستيعاب مختلف الاختبارات؛

- ضرورة تغطية اختبارات الضغط جميع المخاطر المحتمل أن يتعرض لها البنك؛
- الاخذ بالحسبان نتائج اختبارات الضغط عند اتخاذ القرارات الخاصة بكفاية رأس المال وكفاية السيولة، وتعيين مستوى التعرض للمخاطر، وفي تطوير خطط الطوارئ؛
- وجوب قيام البنك بإعداد تقييم دوري لبرنامج اختبارات الضغط؛
- القيام بمراجعة وتطوير منهجيات وفرضيات اختبارات الضغط، وتحديثها ومواكبة آخر التغيرات والتطورات والمستجدات الحاصلة في المجالات ذات العلاقة بالقطاع المالي.

المطلب الثالث: تطبيق اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية

نص مجلس الخدمات المالية الإسلامية ضمن إجراءات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، على أنه من واجب السلطة الاشرافية تقييم طبيعة المخاطر المختلفة التي تواجه البنوك الإسلامية، وأنه من واجبها أيضا تشجيع البنوك الإسلامية على تطبيق اختبارات ضغط بنظرة مستقبلية من شأنها تحديد الاحداث المحتملة التي بإمكانها التأثير سلبيا على الأداء المالي لتلك البنوك. وعليه، فإن البنوك الإسلامية من واجبها اعتماد اختبارات ضغط بمنهجيات خاصة بطبيعة الأعمال المصرفية لها، وتأخذ بعين الاعتبار المخاطر الخاصة بها إضافة إلى مخاطر البنوك التقليدية، لذلك فإن أسلوب اختبارات الضغط المعتمد في البنوك الإسلامية يختلف عن نظيره في البنوك التقليدية.

1. المبادئ الارشادية لاختبارات الضغط للبنوك الإسلامية

أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية وثيقة خاصة باختبارات الضغط في مارس 2012 خاصة بالبنوك الاسلامية، وذلك على النحو التالي:

- يجب أن تكون اختبارات الضغط جزء لا يتجزأ من ضوابط الإدارة العامة للبنوك الاسلامية، كما يجب على البنوك الاسلامية ومجلس الإدارة أن تكون لهم المسؤولية النهائية الخاصة ببرنامج اختبارات الضغط العام؛
- يجب أن تكون برامج اختبارات الضغط جزء لا يتجزأ من إطار إدارة المخاطر للبنوك الاسلامية، مدعمة بالبنية التحتية القوية لتجعلها مرنة وكافية من أجل إدراك تغيرات اختبارات الضغط المحتملة؛
- يجب على البنوك الاسلامية إجراء اختبارات ضغط من شأنها تعزيز التعرف على المخاطر ورقابتها، توفير منظور مكمل لأدوات المخاطر الأخرى، كما يجب أن تغطي برامج اختبارات الضغط مجموعة واسعة من وجهات النظر والتقنيات في المؤسسة؛

- يجب على البنوك الاسلامية أن تتضمن إجراءات وسياسات مكتوبة، ومسؤوليات واضحة، وتخصيص موارد لتيسير تنفيذ برامج اختبارات الضغط؛

- على البنوك الاسلامية مراجعة إطار اختبارات الضغط بانتظام، وتقييم قوته وفعالياته بصفة دورية ومستقلة؛

- وجوب تغطية وتحديد برامج اختبارات الضغط مجموعة من المخاطر ذات الصلة بالبنوك الاسلامية، ويجب على هذه الاخيرة أن تكون لها القدرة على الاندماج في أنشطة اختبارات الضغط والمخاطر المختلفة بصورة فعالة ومجدية، وذلك من أجل إعطاء صورة شاملة عن مخاطر البنوك الاسلامية؛

- وجوب تغطية برنامج اختبارات الضغط لمجموعة كبيرة من السيناريوهات (بما فيها نظرة متغيرة ومستقبلية) مع الأخذ بالاعتبار النظام الواسع من التعاملات وآثار ردود الفعل المتميزة، كما يجب على البنوك الاسلامية تحدي آليات مناسبة من أجل ترجمة تلك السيناريوهات إلى محددات المخاطر الداخلية؛

- وجوب استناد اختبارات الضغط إلى أحداث استثنائية ومعقولة، وغير منعكسة على البيانات التاريخية، كما يجب أن يحدد برنامج اختبارات الضغط مختلف الصعوبات في جميع الافتراضات، بالمقابل على البنوك الاسلامية تحديد كيفية معالجة برنامج اختبارات الضغط في تأثيرات الأحداث الصعبة، والمخاطر اللاحقة، وعوامل المخاطر الخاصة بالبنوك الاسلامية؛

- يجب على البنوك الاسلامية ادراج ضمن برنامج اختبارات الضغط الافتراضات المحددة التي تراعي وجهات نظر مختلفة لأصحاب حسابات الاستثمار (المطلقة، وأحيانا المقيدة)؛

- كفاية برنامج اختبارات الضغط للبنوك الاسلامية كعنصر ضمن الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال، والتي تتسق مع مستوى تحمل المخاطر واستراتيجيات البنوك الاسلامية، بالمقابل يجب على البنوك الاسلامية تقييم مدى اعتمادها على نتائج اختبارات الضغط للتخطيط لرأس المال، وتقييم قدرتها على الاستمرار أعلى من الحد الأدنى من متطلبات رأس المال النظامي حتى في أوقات ضاغطة ومنسجمة مع درجة تحمل المخاطر لديها؛ (مجلس الخدمات المالية الاسلامية، 2012، الصفحات 11-15)

- يجب على البنوك الاسلامية أن تأخذ بعين الاعتبار مختلف جوانب مخاطر الائتمان في تقنياتها لاختبارات الضغط، بما في ذلك التمويل المتعثر، وذلك لتحديد المتانة الشاملة للبنوك الاسلامية خاصة في حالة الركود الاقتصادي، كما يجب على اختبارات الضغط تقييم مخاطر الائتمان المستقبلية، والتغيرات في متطلبات رأس المال النظامي، كما ينبغي مراجعة تقنيات تخفيف المخاطر المتوافقة مع أحكام الشريعة بصفة منتظمة؛

- يجب على البنوك الاسلامية أن تأخذ بعين الاعتبار المراكز المختلفة في الأدوات المالية التي تتفق مع أحكام الشريعة في محافظ المتاجرة، مع التركيز على مجموعة استثنائية ومعقولة من الصدمات في السوق، باعتبارها جزء من اختبارات الضغط في البنوك الاسلامية؛

- يجب على البنوك الاسلامية القيام باختبارات الضغط في محافظ معينة، تشمل محافظ تمويل شراء العقارات مقابل الرهن العقاري (عقود الاجارة والمرابحة، المشاركة المتناقصة)، ومحافظ التمويل للأفراد (التمويل بالمرابحة والاجارة)، ومعاملات المرابحة في السلع، مع الأخذ بالاعتبار التغيرات التي تطرأ في العلاقات المتبادلة بين المخاطر التي تحددها البنوك الاسلامية في محفظة معينة؛

- يجب على البنوك الاسلامية تقييم مجموعة كبيرة من عوامل مخاطر السيولة، ووجهات النظر المختلفة والفريدة في تقنيات اختبارات الضغط، وذلك من أجل تقييم قدراتها على الوفاء بالتزاماتها المالية الناتجة عن المخاطر التي تتعلق بالتمويل ومخاطر سوق السيولة، إضافة إلى تقييم قدراتها على تحديد المصادر المحتملة من اتجاهات السيولة، وذلك بغرض التأكد من أن المخاطر الحالية تبقى في نطاق تحمل مخاطر السيولة لدى البنوك الاسلامية؛

- يجب على البنوك الاسلامية إدراج مختلف الجوانب الخاصة بمخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ضمن برنامج اختبارات الضغط، كما يجب عليها تقييم برامج اختبارات الضغط باعتبارها جزء من التأثيرات المالية الضارة بسمعتها بسبب عدم الالتزام بأحكام الشريعة؛

- يجب على البنوك الاسلامية تطوير منهجيات اختبارات الضغط لتشمل: تحليل الحساسية، تحليلات السيناريوهات، المعالجة لجميع المخاطر الهامة في مختلف المستويات؛

- يجب على البنوك الاسلامية تطوير اختبارات الضغط العكسية باعتبارها أدوات لإدارة المخاطر لديها؛

- يجب على البنوك الاسلامية مراجعة منهجيات اختبارات الضغط وتحديثها، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في أوضاع السوق، التغيرات في طبيعة نموذج عمل البنوك الاسلامية وتعقيدها وحجمها، والاختبارات الفعالة في الظروف الضاغطة، كما يجب عليها مراجعة مدى معقولية وملائمة منهجيات وافتراضات اختبارات الضغط؛

- يجب على البنوك الاسلامية إجراء اختبارات الضغط بانتظام على جميع المستويات وفي فترات مناسبة وفقا لطبيعة المخاطر التي تشمل المحافظ المصرفية، ومحافظ التداول للبنوك الاسلامية؛

- يجب استخدام اختبارات الضغط من أجل مساندة مجموعة من القرارات، كما يجب على البنوك الاسلامية تحديد إجراءات إدارية تتميز بالمصداقية لمعالجة نتائج اختبارات الضغط والتي تسعى إلى التأكد من الملاءة

المستمرة خلال السيناريوهات الصعبة، بحيث تسمح نتائج اختبارات الضغط للإدارة العليا بتقييم قدرة البنوك الاسلامية على مواجهة الظروف الصعبة، خاصة فيما يخص كفاية رأس المال والسيولة والربحية. (Onour, 2020, pp. 3-4)

2. أنواع المخاطر الخاضعة لاختبارات الضغط في البنوك الاسلامية

إن أنشطة البنوك الاسلامية معرضة لأنواع عديدة من المخاطر، فضلا عن مخاطر البنوك التقليدية فهي معرضة لمخاطر أخرى خاصة بها، وتتمثل أنواع المخاطر التي يتم تطبيق اختبارات الضغط عليها في البنوك الاسلامية فيما يلي: (مجلس الخدمات المالية الاسلامية، 2012)

- مخاطر الائتمان؛
- مخاطر السوق؛
- مخاطر السيولة؛
- المخاطر التجارية المنقولة؛
- مخاطر سعر الصرف؛
- مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال؛
- مخاطر التشغيل (وتتضمن مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة، مخاطر السمعة، المخاطر القانونية، المخاطر الاستراتيجية).

يجب على البنوك الاسلامية إجراء اختبارات الضغط لعدم الالتزام بأحكام الشريعة، وذلك لقياس وتحديد إمكانية تأثير عدم الالتزام بأحكام الشريعة على أنواع محددة من القيود، مما يؤدي إلى مخاطر التمويل، ومخاطر السحب، والمخاطر القانونية. كما يجب إدراج عوامل المخاطر المحتملة التالية: وثائق العقود الغير متفقة مع أحكام الشريعة، الاخلال بالعقود التي تشمل مخالفات شرعية، إمكانية عدم اتفاق فتاوى معظم علماء الشريعة حول منتجات معينة، اختلاف الفتاوى حول بعض المنتجات في الدول المختلفة. (البنك المركزي القطري، منهجية اجراء اختبارات الضغط لدى ادارة الاستقرار المالي والاحصاء، 2014)

3. السيناريوهات الأساسية لاختبارات الضغط الخاصة بمخاطر البنوك الاسلامية

تتنوع هذه السيناريوهات المعتمدة لتنفيذ اختبارات الضغط باختلاف أنواع المخاطر، وتختلف شدتها باختلاف الصدمات المراد تطبيقها على البيانات المصرفية الخاضعة لاختبارات الضغط، يبين الجدول أدناه رقم (09) السيناريوهات الأساسية حسب أنواع المخاطر الخاضعة لاختبارات الضغط في البنوك الاسلامية.

الجدول رقم (09): السيناريوهات الأساسية الخاضعة لاختبارات الضغط في البنوك الاسلامية

نوع المخاطر	الصدمة الممكنة المطبقة	السيناريوهات الممكنة الخاصة بالصدمة
مخاطر الائتمان	الصدمات القطاعية للقروض غير العاملة	افتراضات متعلقة بالنسبة المئوية للديون العاملة المتحولة الى ديون عير عاملة حسب القطاع التمويلي
مخاطر معدل العائد	صدمات متعلقة بتغيرات معدل العائد السوقي	سيناريوهات متعلقة بنسب التغير في معدلات العائد وأثره على عائد الأنشطة التمويلية الحالية/ المتوقعة
مخاطر سعر الصرف	صدمات تخص مخاطر سعر الصرف المباشرة والغير مباشرة	سيناريوهات متعلقة بمعدلات التغير المفترضة في سعر الصرف المرتفع والمنخفض، وحجم تأثير الانخفاض في سعر صرف العملة على تحول جزء من الديون بالعملات الأجنبية الى ديون غير عاملة
مخاطر السيولة	صدمات متعلقة بحجم سحوبات الودائع، ومتعلقة بانتقال عدوى السيولة تحت سيناريوهات مرتبطة بالقطاع المصرفي ككل	سيناريوهات متعلقة بحجم السحوبات اليومية وحدودها الدنيا والقصوى من الودائع الجارية ولأجل، سواء كانت بالعملة الاجنبية أو المحلية
مخاطر عدم الالتزام بشريعة **مخاطر السمعة**	صدمات متعلقة بحجم الأموال الناتجة عن أنشطة غير شرعية وأثرها على صافي الدخل وسمعة البنك	سيناريوهات متعلقة بنسبة الدخل غير الشرعي الى اجمالي الدخل الذي تم تحقيقه وأثره على موقف البنك المالي مقابل الاطراف ذات العلاقة، وما ينجم على ذلك من مخاطر سمعة التي بدورها تسبب خسائر مالية وسحوبات للودائع
مخاطر انتقال العدوى (حالة دراسة القطاع المصرفي)	صدمات متعلقة بفشل فردي أو متزامن لبنك واحد أو مجموعة بنوك والاثر التراكمي على بقية البنوك،	سيناريوهات متعلقة بحجم تأثير مخاطر انتقال العدوى بين البنوك على رأس المال التنظيمي للبنوك محل الدراسة

المصدر: (عبد الحميد عبد الحي، 2014، صفحة 171).

المبحث الثالث: علاقة اختبارات الضغط بالاستقرار المالي والمصرفي

تعمل اختبارات الضغط على تعزيز الاستقرار المالي للبنوك من خلال اكتشاف نقاط ضعف مكونات النظام المصرفي، والمخاطر التي تهدد البنوك والنظام المصرفي ككل، ومنه تعمل على مساعدة السلطات الرقابية على فهم طبيعة تلك المخاطر وتقييم قدراتهم على مقاومتها واتخاذ التدابير المناسبة.

المطلب الأول: اختبارات الضغط كأداة لإدارة المخاطر والأزمات المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي

تعد اختبارات الضغط أداة هامة وجزء أساسي من الإدارة الشاملة للمخاطر التي تواجه البنوك، حيث أصبحت من أبرز أدوات السلامة الاحترازية على المستوى الجزئي والكلي في القطاع المصرفي.

1. اختبارات الضغط كأداة لإدارة المخاطر الداخلية

على مدى السنوات القليلة الماضية، استخدمت اختبارات الضغط كأداة هامة لتقييم مخاطر المؤسسات المالية، وقد زاد استخدامها في معظم أنحاء العالم من أجل قياس مخاطر النظام المالي من قبل سلطات القطاع المالي والمؤسسات المالية.

تعد اختبارات الضغط من أهم المنهجيات المالية في مجال إدارة المخاطر، ليس فقط لكونها تساعد المؤسسات المالية في فهم تأثير سيناريوهات الأوضاع الصعبة، وإنما أيضا كونها تساعد في حساب المخاطر في حالة ظروف السوق المضطربة، حيث أن تطبيق تلك السيناريوهات بصفة دورية من شأنها تحذير المؤسسات المالية من النتائج غير المحتملة الناتجة عن ظهور مخاطر مختلفة، وتقييم مدى كفاية حجم رأس المال من أجل تغطية الخسائر الواقعة، وتحديد خطط للسيولة البديلة في هذا السياق. (قرشي، 2020، صفحة 242)

كما تؤدي اختبارات الضغط دورا مهما في توفير المعلومات حول مصادر المخاطر في المحفظة الاستثمارية، الأمر الذي له علاقة وثيقة بمتخذي القرار في جميع مستويات المؤسسة المالية، وتتمثل المعلومات التي يوفرها اختبار الضغط داخل المؤسسة المالية فيما يلي: (عبد الحميد عبد الحي، 2014، صفحة 98)

- **على المستوى التجاري:** تبين اختبارات الضغط المخاطر المتوقعة والتي لها علاقة بمنتج معين أو موقف معين؛
- **على المستوى الإداري:** تمكن اختبارات الضغط من المقارنة بين المخاطر المختلفة، وتسليط الضوء على ضرورة التحكم في المخاطر ووضع حدود لها؛

- **على المستوى التنفيذي:** توفر اختبارات الضغط وسيلة مقارنة بين أنواع مخاطر المؤسسة، وبين استعداد ملاكها لتحمل المخاطر، ما يمد يد العون في توجيه القرارات الخاصة بالتخصيص الأمثل لرأس المال داخل المؤسسة.

إن المخاطر التي يتم اخضاعها لاختبارات الضغط تشمل أساسا مخاطر الائتمان، سعر الفائدة، مخاطر الصرف الأجنبي، مخاطر السيولة، وذلك من خلال تصميم صدمات لكل نوع من أنواع المخاطر، ثم قياس تأثير هذه الصدمات على كل من معدلات السيولة ومعدلات الملاءة، حيث حدوث مشكل في أحدهما بإمكانه أن يسبب خسائر كبيرة قد تؤدي إلى وقوع أزمة مصرفية تصيب النظام المالي ككل، وفيما يلي توضيح أكثر لهذين الجانبين: (هيروكو و شوماخر، 2013، صفحة 38)

❖ **اختبارات الضغط لتقييم الملاءة:** يكمن هدف هذه الاختبارات في تقييم ما إذا كان لدى البنك رأس مال كاف لاستمرار ملاءته في بيئة مفترضة من التحديات المالية والاقتصادية الكلية، ففي ظل السيناريو المعاكس يتم تقدير خسائر وأرباح البنك والتغيرات التي تطرأ في قيمة أصوله، كما تكون عوامل الخطر غالبا خسائر محتملة ناتجة عن عدم قدرة المقترضين عن السداد (مخاطر الائتمان)، وارتفاع تكاليف التمويل الناتج عن تراجع ثقة المستثمرين بالبنك (مخاطر السيولة)، وخسائر في الأوراق المالية الناتجة عن تغيرات في أسعار السوق (مخاطر السوق).

❖ **اختبارات الضغط لتقييم السيولة:** يكمن هدف هذه الاختبارات في تقييم ما إذا كان لدى البنك القدرة على أداء مدفوعاته في أوضاع سوق معاكسة، حيث تتمثل هذه الأخيرة في عدم القدرة على بيع الأصول السائلة بسرعة وبسعر معقول، أو الإخفاق في الحصول على تمويل إضافي، أو وقوع تباين في آجال الاستحقاق في ميزانية البنوك لأن أغلب خصومها ذات آجال استحقاق أقصر من آجال استحقاق الأصول، لذلك ففي حالة سحب مقدار كبير من الودائع أو عدم تجديده فجأة، أو عدم مقدرة البنك على الحصول على أموال من أسواق التمويل، قد يؤدي بالبنك إلى مواجهة نقص في السيولة.

يوضح الجدول أدناه رقم (10) أهم المخاطر المقيمة في اختبارات الضغط والصدمات الممكنة مع مجالات تطبيق الاختبار حسب كل نوع من أنواع تلك المخاطر.

الجدول رقم (10): المخاطر المصرفية التي يتم إخضاعها لاختبارات الضغط

نوع الخطر	الصدمات الممكنة	مجال تطبيق الاختبار
سعر الفائدة	صدمات ممكنة للأسعار الداخلية والخارجية؛	تطبق على المحافظ المالية المشكلة عادة من السندات ذات عائد ثابت.
سعر الصرف	تغير في سعر الصرف مثل هبوط سعر بنسبة 10 – 20% مقابل عملة شريك رئيسي في التجارة	تطبق على المحافظ المالية ومحافظ القروض اذا كانت مقيمة بالعملة الاجنبية
الائتمان	ارتفاع احتمالية وقوع خطر عدم السداد ارتفاع نسب القروض المشكوك فيها	تطبق على محافظ القروض، بالاعتماد على وقائع سابقة فيما يخص التوقف عن السداد
أسعار الأصول المالية	انخفاض مؤشر البورصة كمثال انخفاضه بنسبة 10 – 30% في المؤشرات الرئيسية	تطبق على المحافظ المالية في البورصة
السيولة	انخفاض سيولة الأوراق المالية المتداولة؛ زيادة سحوبات الودائع أو تخفيض في تسهيلات الائتمانية ما بين البنوك	يطبق على المحافظ المالية المتداولة في البورصة من خلال تحليل نسب السيولة قبل وبعد التخفيض
أسعار المنتجات الأساسية	انخفاض في قيمة منتج أساسي مثل سعر البترول	يطبق خاصة في البلدان المعتمدة بشكل أساسي على هذا المنتج

المصدر: (هيلبرز و ماثيوت، 2004، صفحة 25).

2. اختبارات الضغط كأداة لإدارة الأزمات المصرفية

تختلف الأهداف والغايات من استعمال اختبارات الضغط في الظروف العادية مقارنة بالأزمات، حيث يتمثل الهدف الأساسي في هذه الأخيرة في توفير رؤية موثوقة لسلامة الميزانيات العمومية للبنوك في محاولة لتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي وبالتالي تقليل الضرر الذي يلحق بالاقتصاد الحقيقي. ولنجاح اختبار الضغط في وقت الأزمة، لا بد من توفر العناصر التالية: (Schuermann, 2016, pp. 2–3)

- يجب أن يكون السيناريو المقترح قاسيا بما يكفي لاستكشاف نقاط الضعف في البنوك والمصارف ومعقولا في نفس الوقت؛
- يحتاج السيناريو إلى ترجمة مماثلة لتأثيرات رأس المال من خلال زيادة الخسائر وتقليل الربحية، فمن الصعب تصديق السيناريو القاسي الذي ينتج عنه تأثير متواضع على رأس المال، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة المصداقية؛
- يجب أن يكون نظام الكشف مفصلا بشكل كاف للسماح بالتحقق من العملية والنتائج؛

- يجب أن يكون هناك دعم رأسمالي موثوق به من قبل الحكومة في حالة عدم تمكن البنوك التي تحتاج إلى زيادة رأس المال من القيام بذلك من تلقاء نفسها في الوقت المناسب، فبدون دعم موثوق به، قد يحجم المشرفون عن اقتراح سيناريو قاس بما فيه الكفاية.

ويمكن توضيح الفرق بين اختبارات الضغط لإدارة الازمات واختبارات الضغط الخاصة بإدارة المخاطر الداخلية في الجدول التالي رقم (11):

الجدول رقم (11): الفرق بين اختبارات الضغط لإدارة الأزمات ولإدارة المخاطر الداخلية

أوجه المقارنة	اختبارات ضغط لإدارة الأزمات	اختبارات ضغط لإدارة المخاطر الداخلية
الهدف الأساسي	تقديم مقترحات لإعادة رسملة البنوك وإعادة هيكلة مؤسسات الاعمال	ادارة مخاطر المحفظة المالية الحالية وتقديم مدخلات لتخطيط الاعمال
الجهة المنظمة	البنوك المركزية	ادارة البنوك
نطاق التطبيق	المؤسسات المتعثرة والشبه متعثرة، أي المؤسسات المتأثرة بالأزمات المالية	كافة المؤسسات بشكل فردي (البنوك)
فترات وتواتر تطبيق الاختبار		يوميا أو أسبوعيا
طبيعة الصدمات	صدمات معتدلة نسبيا للضغوط النظامية المستمرة، مع التركيز على مخاطر السيولة	صدمات تتماشى مع الضغوط الخاصة بالبنك
مدى القدرة على دمج المخاطر النظامية	من خلال الصدمات الكلية على مستوى السوق فقط	من خلال الصدمات الكلية على مستوى السوق فقط
مستوى الصدمات	مرتفع	متنوع
معايير التقييم	المتطلبات التنظيمية الحالية أو المستقبلية	المتطلبات التنظيمية الحالية أو المستقبلية
وحدة قياس المخرجات الأساسية	المؤشرات المؤسسية الفردية	المؤشرات المؤسسية الفردية
تدابير المتابعة بعد الاختبارات	غالبا ما يطلب من المؤسسات الفاشلة اتخاذ اجراءات إدارية كبيرة مثل إعادة الرسملة؛ الدعم الحكومي	قد تتطلب إجراءات ادارية أو قد لا تتطلب
نشر نتائج اختبارات الضغط	متنوع	لا تنشر

المصدر: (Oura & Schumacher, 2020, p. 12)

1.2. اختبارات الضغط في ظل الأزمة المالية العالمية 2008

هل تنبأت اختبارات الضغط بالأزمة المالية العالمية سنة 2008؟ لاقى هذا السؤال جدالا كبيرا وانتشارا واسعا بين المهتمين باختبارات الضغط، والجواب الصريح لهذا السؤال هو: لا، لم تتنبأ اختبارات الضغط بوقوع الأزمة المالية، وعليه لم تتجهز المؤسسات المالية لهذا الأمر، بل على العكس، فقد أشارت إلى السلامة المالية

الجيدة للمؤسسات الكبرى، وذلك راجع لقلة المعلومات التي تم الإفصاح عنها وعدم مصداقيتها من جهة، من جهة أخرى، لقلة الإرشادات الاشرافية حول كيفية إجراء اختبارات الضغط واستخدامها لإدارة المخاطر ورأس المال، كونها كانت أداة جديدة من بين أدوات إدارة المخاطر، ونتيجة لذلك لم يكن هناك اتساق في السيناريوهات والمقاييس عبر الشركات مما جعل المراجعات الأفقية عبر البنوك صعبة على المشرفين. (Bookstaber & Others, 2013, p. 02)

وعليه، بينت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 أن هناك نقاط ضعف في ممارسات اختبارات الضغط، تتمثل فيما يلي: (مخلفي ، 2016، صفحة 70)

- عدم استخدام اختبارات الضغط كجزء من منظومة ادارة المخاطر وتخطيط رأس المال، بالإضافة الى محدودية قطاعات الاعمال وأنواع المخاطر التي يتم اجراء اختبارات الضغط عليها؛
- **منهجيات اختبارات الضغط:** كانت اختبارات الضغط تفتقر الى النظرة المستقبلية والتطلعية، حيث كانت تعتمد على البيانات التاريخية الى حد كبير، كما كانت تفتقر الى النظرة الشمولية التي تأخذ في الحسبان تداخل العلاقات ما بين اختبارات الضغط المختلفة؛
- **اختبار السيناريوهات:** عند اختبار السيناريوهات المختلفة، كانت البنوك تعتمد على السيناريوهات التاريخية التي وقعت في الماضي، إضافة الى أنها كانت تختار سيناريوهات متوسطة الشدة بدلا من السيناريوهات القاسية.

2.2. نظرة عامة حول اختبارات الضغط الأمريكية والأوروبية في ظل الأزمة العالمية

طبق المشرفون الأمريكيون والأوروبيون برامج واسعة النطاق لاختبار الضغط على البنوك، كان الهدف من هذه الاختبارات هو تقييم سلامة نظامهم المصرفي وطمأنة الأسواق.

1.2.2. اختبارات الضغط الأمريكية

أعلنت السلطات الأمريكية في فيفري 2009 عن تنفيذ اختبارات الضغط في ظل برنامج تقييم رأس المال الإشرافي (SCAP) لـ 19 بنكا من البنوك الكبيرة في البلاد، بهدف تقييم مرونة وقدرة المؤسسات ذات الأصول الأكثر من 100 مليار دولار، على تحمل التدهور الاقتصادي المحتمل، والاحتياجات المحتملة لإعادة الرسملة. وفي ظل "السيناريو الأسوأ" قدرت إجمالي الخسائر بنحو 600 مليار دولار، مع متطلبات رأس مال إضافي بلغت 75 مليار دولار وذلك لـ10 بنوك من أصل 19. (Judge, 2020, p. 06) لقيت نتائج هذا الاختبار بعض الانتقادات حول عدم التمييز بين النماذج المختلفة للمؤسسات، وأن السيناريوهات لم تكن شديدة بما

يكفي، لكن بشكل عام لقيت استحسانا وقبولا، حيث قررت وزارة الخزانة الأمريكية توفير رأس المال المطلوب للبنوك، الأمر الذي ساعد على استعادة ثقة السوق، وعليه، قرر الاحتياطي الفيدرالي عدم تكرار برنامج الاختبار في عام 2010. (Schuermann, 2016, p. 06)

2.2.2. اختبارات الضغط الأوروبية

بعد نشر نتائج SCAP، أعلنت لجنة المشرفين المصرفيين الأوروبيين (CEBS) عن تنفيذ اختبار الضغط في أوروبا من أجل تقييم سلامة النظام المصرفي الأوروبي، لكن تقرر إبقاء النتائج سرية، الأمر الذي يتناقض مع الشفافية الأمريكية. والذي أدى إلى تلقي انتقادات شديدة، جعلت السلطات تعلن أخيرا عن النتائج المحققة، حيث قدرت الخسائر المحتملة الإجمالية بـ 400 مليار يورو، وأن نسبة الملاءة المالية للبنوك بقيت تفوق 6% حتى في أسوء السيناريوهات. (Schuermann, 2016, p. 04)

في جوان 2010، شملت اختبارات الضغط 91 بنكا أوروبيا والتي تمثل 65% من إجمالي السوق الأوروبي من حيث إجمالي حجم الأصول في النظام المصرفي الأوروبي، وبالتعاون مع 20 مؤسسة رقابية، حيث تم التركيز على البنوك الرئيسية خصوصا تلك التي يتسع نطاق أعمالها عبر دول أوروبا، ومجموعة أخرى من البنوك الضخمة من حيث حجم الائتمان الذي تمنحه في أوروبا. ركزت اختبارات الضغط على المخاطر الائتمانية والسوقية بما في ذلك التعرض للديون السيادية الأوروبية، وذلك لأفق زمني مدته سنتين قادمتين. كانت فروض السيناريو الأسوأ هي حدوث صدمة في معدلات النمو يترتب عليها تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% خلال عامي 2010-2011، عما هو متوقعا في السيناريو الأساسي، إضافة إلى تعرض البنوك الأوروبية لصدمة الديون السيادية، من خلال تدهور أوضاع السوق. (Judge, 2020, p. 07)

أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي أن القطاع المصرفي الأوروبي قطاع متين بشكل عام، وأن البنوك الأوروبية سوف يكون لديها قدرة عالية على تحمل نتائج السيناريو الأسوأ، عدا بعض البنوك التي فشلت في اجتياز الاختبار والتي سجلت خسائر تصل إلى حوالي 566 مليار يورو. حرص البنك المركزي الأوروبي على نشر نتائج الاختبار بشفافية أعلى، وذلك لأجل تهدئة مخاوف الأسواق حول مدى سلامة النظام المصرفي الأوروبي، خاصة وأن هذه النتائج كانت أفضل من توقعات المستثمرين حول الأوضاع الحقيقية لتلك البنوك. لكن رغم كثافة الاختبارات وانتشارها، لم تحقق الاستجابة السوقية المطلوبة حتى بعد الافصاح (Li Lian & Pazarbasioglu, 2014)

3. اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار للنظام المالي والمصرفي

يكمن الهدف الأساسي من وراء تنفيذ اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي سواء للنظام المالي ككل بشكل عام أو للبنوك والمؤسسات المالية بشكل خاص، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1.3. على مستوى النظام المالي

يبرز دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار على مستوى النظام المالي فيما يلي: (تريعة، 2020، صفحة 8)

- المساعدة على تحديد أوجه القصور في النظام المالي؛
- توفير البيانات الخاصة بسلوك النظام المالي إثر صدمات استثنائية، لكنها معقولة ومحتملة الحدوث؛
- العمل كطريقة موحدة لتقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية؛
- تشجيع التعاون بين المشرفين والمؤسسات المعنية بالاختبار، وتوفير الخبرة لديهم في تقدير المخاطر، وتعميق فهمها في مختلف المؤسسات؛
- المساهمة في فهم أحسن للعلاقات المتبادلة بين القطاع المالي والاقتصاد الكلي (حيث يعتبر القطاع المصرفي وسيلة يناط بها حشد المدخرات، وتوجيهها للاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد)، من خلال دور اختبارات الضغط في تبيان تأثير حدوث صدمة في متغيرات الاقتصاد الكلي على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي؛
- دعم الهيئة المشرفة في تعيين حساسية النظام للأحداث الضاغطة المؤدية لانهيار النظام المالي.

2.3. على مستوى النظام المصرفي

يبرز دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار للنظام المصرفي من خلال الآتي: (بن معتوق، اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي–دراسة تجربة الأردن–، 2019، صفحة 38)

- دعم البنوك بالمعرفة الضرورية في تقدير مخاطر الصدمات المتوقعة في أوضاع صعبة، مما يساعدها على التحوط الجيد لمثل تلك الأوضاع، عن طريق اختيار وتطوير الاستراتيجيات المناسبة وخطط الطوارئ للحد ومواجهة تلك المخاطر؛
- مساعدة مجالس الإدارة والإدارات العليا في البنوك على تحديد مخاطر الصدمات فيما إذا كانت متماشية مع نزعة المخاطر لدى هذه البنوك؛

- تدعيم أدوات المخاطر المستخدمة لدى البنوك في التنبؤ بالمخاطر المختلفة، والقائمة على البيانات التاريخية؛
- تقييم قدرة البنوك على مواجهة الصدمات والصمود أمامها، وذلك عبر قياس الآثار على مدى كفاية رأس المال والربحية؛
- تقييم قدرة رأس المال المصرفي على امتصاص خسائر ضخمة محتملة الحدوث؛
- تعيين خطوات تخفيف المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وحماية رأسماله؛
- تقدير الخسائر المتوقعة للمحفظة الاستثمارية والناتجة عن الظروف الاستثنائية التي تحدث في الأسواق، الأمر الذي يجعل المخاطر أكثر شفافية ووضوحا؛
- تحفيز البنوك على تحصيل بيانات أنسب، وتوسيع قدراتها التحليلية الكمية، وممارسة إدارة مخاطر أكثر شمولية وأكثر قوة؛
- تدعيم النماذج الداخلية والنظم الإدارية التي تستخدمها البنوك، وذلك بهدف اتخاذ قرارات تخصيص رأس المال؛
- تعتبر من أهم أدوات إدارة المخاطر خاصة عند ابتكار منتجات جديدة لا تتوافر بيانات تاريخية حولها.

المطلب الثاني: اختبارات الضغط في إطار برنامج تقييم القطاع المالي

كانت هشاشة المؤسسات المالية وضعف التنظيم والرقابة وانعدام الشفافية في قلب الأزمات المالية في أواخر التسعينيات، والأزمة المالية العالمية الأخيرة، السبب في تكثيف جهود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمساعدة البلدان على تنفيذ التدابير التي تفضي إلى إنشاء أنظمة مالية سليمة.

تستخدم اختبارات الضغط لتحديد نقاط الضعف المؤسسية التي يمكن أن تضر باستقرار النظام المالي للبلد، وعادة ما يتم إجراء هذه الاختبارات كجزء من برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP)، والذي أصبح جزءا أساسيا من مشاركة صندوق النقد الدولي في القضايا المالية للبلدان الأعضاء. يتم التركيز في هذا المطلب على تجربة صندوق النقد الدولي في إجراء اختبارات الضغط بعد تقديم برنامج تقييم القطاع المالي.

1. ماهية برنامج تقييم القطاع المالي FSAP

كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن استقرار القطاع المالي لبلد ما له تداعيات واسعة على اقتصادها واقتصاد البلدان الأخرى. يقدم برنامج تقييم القطاع المالي التابع لصندوق النقد الدولي (FSAP)، والذي تأسس عام 1999، تحليلا وتقييما شاملا ومتعمقا للقطاع المالي للبلدان الأعضاء داخل الصندوق. يتم إجراء هذا

التقييم بالاشتراك مع البنك الدولي في البلدان النامية والناشئة، ويقوم به صندوق النقد الدولي على أساس مستقل في البلدان المتقدمة. وتشمل تلك التقييمات عنصرين: تقييم الاستقرار المالي، الذي يتولى صندوق النقد الدولي مسؤوليته في البلدان المتقدمة، وتقييم التنمية المالية في البلدان النامية والناشئة، وهي ديناميكية البنك الدولي. تم تقييم أكثر من 142 دولة –تعد الجزائر واحدة منها– حيث في أعقاب الأزمة المالية العالمية خضعت العديد من الدول لأكثر من مرة لهذا البرنامج الذي أصبح جزءا منتظما من عمليات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. (IMF, Stress Testing at the IMF, 2008, pp. 2–3)

1.1. أهداف برنامج تقييم القطاع المالي

إن برنامج تقييم القطاع المالي له هدفان رئيسيان: قياس استقرار القطاع المالي وتقدير مساهمته المحتملة في النمو والتنمية.

1.1.1. تقييم استقرار القطاع المالي

يدرس المسؤولون عن تقييم برنامج القطاع المالي FSAP ما يلي: (Financial Sector Assessment Program (FSAP), nd)

- سلامة ومرونة البنوك والمؤسسات المالية؛
- إجراء اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات ومؤشرات السلامة المالية، وتحليل الروابط بين المؤسسات المالية، بما في ذلك عبر الحدود؛
- تقييم جودة الخدمات المصرفية والتأمين والإشراف على الأسواق المالية، مقابل المعايير الدولية المعترف بها، وقياس قدرة المشرفين وصانعي السياسات وشبكات الأمان المالي على الاستجابة بفعالية لأزمة نظامية.

ويكمن الهدف العام من برنامج تقييم القطاع المالي في المساعدة على تقوية الأنظمة المالية ككل وتحسين مرونتها في مواجهة الأزمات المالية المحتملة بدعم من خبراء من مختلف الهيئات الوطنية، كما يهدف البرنامج إلى: (Financial Sector Assessment Program (FSAP), nd)

- تحديد نقاط القوة والضعف في النظام المالي للبلد؛
- تحليل الاستقرار وتحديد احتياجات التنمية ومناقشة السياسات الاقتصادية.

2.1.1. تقييم جوانب تطوير القطاع المالي:

تتحقق فرق برنامج FSAP من جودة الإطار القانوني والبنية التحتية المالية، مثل نظام الدفع والتسوية، وتحديد العقبات التي تحول دون تنافسية وكفاءة القطاع ودراسة مساهمته في النمو الاقتصادي والتنمية، حيث

تعتبر قضايا الوصول إلى الخدمات المصرفية وتطوير الأسواق المالية المحلية ذات أهمية خاصة في البلدان منخفضة الدخل. (Financial Sector Assessment Program (FSAP), nd)

2.1. الأدوات التحليلية لبرنامج تقييم القطاع المالي

يتم تحديد المخاطر ونقاط الضعف في برنامج تقييم القطاع المالي باستخدام الأدوات الكمية والنوعية.

1.2.1. المدونات والمعايير الدولية للسلوك الجيد في الإدارة الاقتصادية والمالية

تضمن FSAP ثلاث فئات من المعايير هي: (IBRD , World Bank, & IMF, 2005)

- سياسة الاقتصاد الكلي والشفافية: السياسات النقدية والمالية، سياسات الميزانية؛ نشر البيانات الإحصائية؛
- البنية التحتية المؤسسية والسوقية: أنظمة تسليم المدفوعات والتسويات؛ محاربة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- الإشراف المالي: الإشراف على البنوك وشركات التأمين ووسطاء السوق.

2.2.1. ترتيبات منع الأزمات وإدارتها

يضمن برنامج تقييم القطاع المالي نظام واضح يؤطر إدارة الأزمات وآليات التعافي، حيث يجب أن تركز المراجعة على وجود إطار مؤسسي قوي لإدارة الأزمات، وكذلك على وضوح أدوار واختصاصات الهيئات المختلفة. في حين يمكن الاستدلال على فعالية هذا الإطار من الطريقة التي تم بها التعامل مع الأزمات السابقة وحلها، إلا أنه يمكن أيضا إثباتها من الوثائق المتاحة لنتائج اختبار الضغط الذي تم إجراؤه في الدولة. (IBRD , World Bank, & IMF, 2005)

3.2.1. مؤشرات السلامة المالية (FSI)

حدد صندوق النقد الدولي عددا من مؤسسات الخدمات المالية الضرورية لتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف في الأنظمة المالية، والتي عرفها بأنها: " مؤشرات تدل على صحة الوضعية المالية والسلامة الحالية للمؤسسات المالية ونظيراتها من قطاع الشركات، وقطاع الأسر/ الأفراد كون أنها تمثل زبائن لتلك المؤسسات" (IMF, Financial Soundness Indicators, 2006, p. 02).

4.2.1. اختبارات الضغط

تساعد هذه الاختبارات على تقييم تداعيات الصدمات الاقتصادية الكلية المختلفة على القطاع المالي، وتسمح باستخلاص النتائج حول نقاط الضعف الملموسة في القطاع المالي. وقد سبق وأن تم تعريفها في المبحث الأول من هذا الفصل.

5.2.1. أنظمة الإنذار المبكر (EWS)

وهي أنظمة تهدف الى إنذار صناع القرارات من الأزمات المالية والاقتصادية المحتملة الحدوث في المستقبل، تستند الى منهجيات ونماذج تجريبية متنوعة. (قلادي، 2017، صفحة 326)

2. منهج اختبارات الضغط في إطار برنامج تقييم القطاع المالي

يتعلق هذا الأمر بتقييم استقرار النظام المصرفي لبلد ما، وقدرته على تحمل عدد معين من صدمات الاقتصاد الكلي أو الصدمات المالية التي حددها صندوق النقد الدولي (IMF)، وذلك في إطار مهمة تقييم الأنظمة المالية لبرنامج FSAP، هذا النهج هو جزء من نهج احترازي كلي يسعى بشكل خاص إلى تحديد آثار الصدمات على النظام المصرفي من خلال "اختبارات الضغط"، حيث تكون تلك الصدمات معقولة وواسعة النطاق. إن مدى توافر البيانات وخصائص النظام المالي للدولة التي تم فحصها، هي عوامل رئيسية في تحديد نهج وتعقيد اختبارات الضغط المطبقة في إطار FSAP. حيث يتم الاعتماد في معظم الاختبارات على النهج التصاعدي سواء خاص بتحليلات الحساسية (عامل خطر واحد) أو السيناريوهات (عدة عوامل خطر). (IBRD , World Bank, & IMF, 2005, p. 22).

3. أنواع المخاطر المدرجة ببرنامج تقييم القطاع المالي

عالج برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) مجموعة واسعة من المخاطر في تطبيق اختبارات الضغط، شملت مخاطر الائتمان؛ مخاطر السوق (سعر الفائدة، صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأصول الأخرى)؛ مخاطر السيولة؛ ومخاطر العدوى. لكن سيتم التركيز على ثلاث مخاطر والتي سيتم معالجتها في الفصل التطبيقي.

1.3. مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان عنصرا أساسيا في برنامج تقييم القطاع المالي، كونها هي المصدر الرئيسي للمخاطر بالنسبة للبنوك، وفي سياق اختبارات الحساسية أحادية العامل، تتعرض الميزانيات العمومية للبنوك لصدمة مباشرة، أي الصدمات المطبقة مباشرة على القروض المتعثرة (NPL)، حيث تقيم هذه الاختبارات ما

يمكن أن يحدث إذا زادت البنوك مخصصاتها لتعكس التدهور في جودة كل أو جزء من محافظها الائتمانية أو حسب قطاع الأعمال، أو إذا تخلف أكبر المقترضين عن السداد (مخاطر التركيز)، بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام مناهج أكثر تقدما، والتي تستند إلى تحليلات أكثر تعقيدا لاحتمالات التخلف عن السداد (PD) والخسارة في حالة التخلف عن السداد (LGD)، و يتم إعطاء نتائج اختبارات الضغط كتغيير في نسبة الملاءة.

يعتمد تحليل سيناريو مخاطر الائتمان المستخدم في برنامج تقييم القطاع المالي بشكل أساسي على الوضع الاقتصادي للبلد وتوافر البيانات، حيث عادة تستند صدمات الديون المعدومة إلى البيانات التاريخية. بالنسبة للمناهج الأكثر تقدما، تغطي السيناريوهات مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة وأسعار الصرف. (IMF & World Bank, Analytical Tools of the FSAP, 2003)

2.3. مخاطر السيولة

تعتبر اختبارات الضغط المطبقة على مخاطر السيولة جزءا أساسيا من برامج تقييم القطاع المالي، حيث تعتمد هذه الاختبارات على صدمات الودائع والتمويل، وغالبا ما تتضمن سيناريو عبر الحدود يتوقف فيه المستثمرون الأجانب والبنوك الأم عن تمويل البنوك المحلية، كما أكد عدد قليل من برامج تقييم القطاع المالي على سيولة السوق بافتراض تخفيضات على الأصول شبه السائلة، وذلك بناء على البيانات التاريخية، كما أفادت بعض برامج تقييم القطاع المالي عن عدد الأيام التي تستغرقها البنوك لتصبح غير سائلة. أما فيما يخص الإبلاغ عن نتائج اختبار الضغط فيتم من حيث التغيرات في نسبة السيولة. (IMF & World Bank, Analytical Tools of the FSAP, 2003)

❖ **خطر العدوى:**

يعد خطر العدوى مكملا هاما لاختبارات الإجهاد التي تجريها المؤسسات الفردية في مواجهة الصدمات الشائعة، كما أن مخاطر العدوى شائعة بشكل متزايد في برامج تقييم القطاع المالي، حيث غالبا ما تركز هذه الاختبارات على العدوى "الخالصة"، أي تقييم احتمالية فشل أحد البنوك في التسبب في تدهور كبير في كفاية رأس المال للبنوك الأخرى، وعادة ما يتم تنفيذها في عدة تكرارات، مما يعني أن فشل أحد البنوك يمكن أن يتسبب في حدوث إخفاقات في باقي بنوك، الأمر الذي قد يؤدي مرة أخرى إلى إخفاقات أخرى، وما إلى ذلك، أما فيما يخص قناة العدوى التي يتم فحصها على نطاق واسع هي "صافي الانكشافات بين البنوك".

يعتبر تحليل العدوى "الخالص" مفيد، إلا أنه لا يدرس احتمالات الفشل التي تؤدي إلى انتقال العدوى، لذلك، تحلل بعض برامج FSAP العدوى بين البنوك الناتجة عن العوامل التي تؤثر على النظام بأكمله في نفس الوقت، وللقيام بذلك، تستخدم نتائج اختبارات الضغط عموما كمدخلات في تمرين العدوى، والذي يحدد بعد ذلك تأثيرات الجولة الثانية. تشبه آليات تحليل العدوى الكلية اختبار العدوى البسيط، ولكن عندما يكون هناك ضعف في النظام، تأخذ العدوى الكلية في الاعتبار احتمالية الفشل التي تؤدي إلى انتشار العدوى (IMF & World Bank, Analytical Tools of the FSAP, 2003).

المطلب الثالث: تحديات تطبيق اختبارات الضغط وأهم الحلول المقترحة

على الرغم من وجود مجموعة من المبادئ التي تنظم ممارسات اختبارات الضغط لقياس قدرة البنوك على مواجهتها للمخاطر المتوقعة مستقبلا، إلا أنها تعاني من جملة من التحديات التي تعيق ممارساتها، وعليه تم اقتراح بعض الحلول لسد النقص أو الفجوات الموجودة في تطبيق اختبار الضغط.

1. تحديات ومعوقات تطبيق اختبارات الضغط المصرفية

تتمثل أهم التحديات التي واجهت تطبيق اختبارات الضغط فيما يلي: (شحاتة، 2018، صفحة 219)

- **وضع إطار عام لتحسين حوكمة المخاطر:** حيث تقتضي حوكمة المخاطر إحداث تغيير في هياكل مجلس الإدارة وزيادة أعضاء آخرين يتمتعون بالخبرة الكافية لتطبيق أحدث الأساليب لإدارة المخاطر المالية والإدارية؛

- **تكامل المناهج لإدارة المخاطر:** تواجه البنوك عدة تحديات تخص تطوير منهجية تطبيق اختبارات الضغط، خاصة تلك المتعلقة بتحديد وتعيين السيناريوهات المناسبة لطبيعة مخاطر واختبارات البنوك من مخاطر ائتمان ومخاطر سيولة ومخاطر سوق، وذلك راجع للفهم المحدود لطبيعة تلك المخاطر المصرفية؛

- **صعوبة تحديد السيناريوهات الملائمة الداعمة لإدارة المخاطر:** إن عملية تحديد أفضل السيناريوهات تتطلب مشاركة فعالة لأعداد متنوعة من أصحاب المصالح (مسؤولي إدارة المخاطر، خطوط العمالة، مسؤولي الالتزام والرقابة، مسؤولي المحاسبة والتمويل)، أي تتطلب أطراف متخصصة سواء من داخل أو خارج المؤسسة؛

- **سوء فهم وتطبيق بعض الاختبارات:** إن سوء فهم وعدم تطبيق اختبارات الضغط بطريقة ملائمة، يؤدي إلى تقديم نتائج غير دقيقة، الأمر الذي يعيق تحديد نقاط الضعف والأحداث الغير مرئية للمخاطر المختلفة الخاصة بالبنك؛
- **التغير المستمر في نماذج اختبارات الضغط:** والتي تنشأ أساسا مما يلي:
  - عدم اتباع منهجية سليمة لإدارة المخاطر؛
  - عدم الحصول من المصادر الموثوقة على المعلومات الضرورية الخاصة بالمخاطر؛
  - عدم التنظيم الجيد والإعداد السليم والرقابة الفعالة لنماذج اختبارات الضغط؛
  - التركيز على نماذج البيانات التاريخية في معالجة المخاطر.

  حيث تساهم هذه العوامل في وجود تغيير مستمر في النماذج المستخدمة لقياس المخاطر ومتابعتها.
- **توسيع وظائف التقرير:** يجب على البنوك استخدام نماذج إحصائية ملائمة ومدخلات سليمة، من أجل عرض تقارير نتائج اختبارات الضغط التي يجب أن تتسم بالموضوعية والمصداقية؛
- **تحسين البيانات:** تعد من أكبر التحديات التي تواجه البنوك عند تنفيذ اختبارات الضغط، عملية التحسين المستمر للبيانات والمعلومات لتحقيق المتطلبات الجديدة التي تمثل مكون رئيسي لإدارة المخاطر، من خلال بناء قاعدة بيانات متكاملة تحتوي على البيانات والمعلومات التي تعكس الأوضاع السوقية والائتمانية والتشغيلية بالبنك، فضلا عن الأنظمة القانونية والتشريعية التي تسمح بتنظيم وتداول البيانات والمعلومات.

هذا وقد أكدت مقررات لجنة بازل أن أهم التحديات التي تعيق تطبيق اختبارات الضغط هي البيئة التحتية للبيانات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك من حيث صعوبة تجميع البيانات الكافية وتحليلها لغرض تصميم نماذج الاختبارات، وتحديد المخاطر المترابطة والتكامل بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، بالإضافة إلى صعوبة ترجمة واعتماد أنسب السيناريوهات (من حيث عمق وشدة السيناريو)، واستخلاص نتائج اختبارات الضغط والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية الخاصة بإدارة المخاطر (BCBS, Peer review of supervisory authotities implementation of stress testing principles, 2012, p. 16).

كشفت هذه التحديات أو المعوقات عن أوجه القصور في اختبارات الضغط مما فتح مجالا للنقاد بتقديم انتقاداتهم، فهناك من انتقد اختبارات الضغط كونها تعتمد على سيناريوهات افتراضية، ومن ثم فإنها تعتمد على حكم وخبرة الأشخاص المخولين بتطبيق اختبارات الضغط، وأنه من الصعب التنبؤ بالأحداث السلبية المراد الحماية ضدها، خاصة في حالة محفظة معقدة فإنه من الصعب تحديد عوامل الخطر وتأثيرها. كما تم انتقاد اختبارات الضغط المطبقة من قبل السلطات الرقابية على أنها قد تمثل التزاما ضمنيا من قبل السلطات التنظيمية لدعم البنوك التي قامت بتنفيذ اختبارات الضغط كتأييد رسمي لصحة البنك، وقد يتحمل المنظم كامل المسؤولية في حالة تعرض البنك لأي مخاطر، إضافة إلى أن اختبارات الضغط تمثل عبئا على البنوك الأقل تعقيدا، والأصغر حجما، خاصة وأنها قد تكون أقل حساسية للظروف الاقتصادية. (Kent & Greg, 2015, p. 320)

2. الحلول المقترحة

تم اقتراح بعض الحلول لسد النقص الذي عانت منه اختبارات الضغط، وتم صياغة هذه الحلول في النقاط التالية:

- **استخدام مجموعة نماذج متنوعة**

نظرا لنقاط ضعف اختبارات الضغط، فإنه من غير المناسب اعتماد البنوك المركزية والهيئات الرقابية على نماذج فردية موحدة لاختبارات الضغط، لأن ذلك حتما يؤدي إلى نتيجة اختبار مقيدة بحسب الإطار التحليلي الموحد. لذلك ومن أجل ضمان السلامة الاحترازية الكلية، يجب استخدام مجموعة متنوعة من النماذج لتنفيذ اختبارات الضغط، وفي تلك الحالة يكون التحدي في تفسير وتوليف نتائج النماذج المختلفة في إطار مقنع ومتماسك.

- **افتراض سيناريوهات أكثر عددا ودقة وشدة**

إن غالبية عمليات اختبارات الضغط تعتمد على سيناريو واحد أو اثنين من سيناريوهات الضغوط، والعيب الرئيسي الذي يشوب هذه الطريقة هو أن امكانية الصمود أمام صدمة لها احتمال معين لا يعني ضمنيا إمكانية الصمود أمام جميع الصدمات التي لها نفس الاحتمال، إضافة إلى أن هذا المنهج يتجاهل أهمية طبيعة المخاطر العابرة للحدود، حيث أصبح هناك ترابط بشكل متزايد بين المؤسسات المالية والبنوك عبر الحدود، الأمر الذي يجعلها عرضة للصدمات الواقعة في بلد أو سوق أجنبي، وعليه يمكن أن تكون نتيجة الاختبار خادعة في

حالة اعتماد الاختبار على سيناريو واحد يركز على وقوع ركود محلي. وعليه، من أجل إجراء اختبارات ضغط والحصول على نتائج سليمة، يجب استخدام أكبر عدد من السيناريوهات بالغة الشدة والمعقولة.

- **التوسع في تغطية المؤسسات المالية غير المصرفية**

بعد الاتساع الواسع الذي عرفته صناعة العمل المالي غير المصرفي من حيث الأهمية والحجم، وبروز التشابك الشديد بين البنوك وغير البنوك وسهولة انتقال المخاطر بينها خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، كان لزاما تغطية اختبارات الضغط كلا من البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية بالإعتماد على ظروف القطاع المالي لكل بلد، بالإضافة إلى إعطاء الأولوية للقطاعات التي تملك صلة وثيقة بالبنوك، والتي غالبا تكون شركات التأمين، أو هيئات ذات أهمية توفر السيولة للبنوك، ويمكنها التأثر بصدمة نظامية، أو تكون كقناة تمرر تلك الصدمة.

خلاصة الفصل

إن اختبارات الضغط هي أداة استباقية لإدارة المخاطر، تقوم على افتراض حدوث صدمات وفق سيناريوهات متفاوتة الشدة وممكنة الحدوث، هدفها الرئيسي هو الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تقييم قدرة البنوك على الصمود امام تلك الصدمات.

لاختبارات الضغط عدة تصنيفات، فمن حيث مستوى التنفيذ تصنف الى اختبارات كلية وأخرى جزئية، ومن حيث طريقة التنفيذ تقسم الى اختبارات عكسية وأخرى مباشرة وهذه الاخيرة تصنف الى تنفيذ تصاعدي وتنفيذ تنازلي، وأخيرا من حيث التقنيات المستخدمة فتصنف الى تحليل الحساسية وتحليل السيناريو. قدمت الكثير من الجهات والمنظمات الدولية مبادئ ومبادرات حول اختبارات الضغط ومنها لجنة بازل، مجلس الخدمات المالية الاسلامية، صندوق النقد الدولي والعربي.

تمر عملية تنفيذ اختبارات الضغط عبر المراحل التالية: أولا، تحديد مجال التنفيذ وهدفه، تحديد التهديدات والمخاطر، تصميم الصدمات والسيناريوهات، تطبيق الميزانية العمومية، وأخيرا تفسير ونشر النتائج.

في الفصل الموالي، يتم عرض بعض تجارب الدول العربية في مجال اختبارات الضغط.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: عرض وتحليل تجارب عربية حول اختبارات الضغط المصرفية

تمهيد

تعد اختبارات الضغط أحد أهم التقنيات المستخدمة في قياس قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات لأي دولة، واكتشاف نقاط الضعف والاختلالات، وكذلك في تحديد درجات المخاطرة المقبولة، وفي قياس درجة حساسية القطاعين المالي والمصرفي للمتغيرات في الأسواق المالية وفي البيئة الاقتصادية الكلية. وقد أصبح الإفصاح عن اختبارات الضغط المطبقة ونشر نتائجها أداة أساسية في رفع مستويات الشفافية بين المتعاملين مع البنوك وغيرها من المؤسسات المالية، وفي زيادة الثقة بخصوص سلامة النظامين المالي والمصرفي لأي دولة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية وبعد تزايد مستويات عدم اليقين في الأسواق المالية العالمية، لذلك أصبحت اختبارات الضغط جزء مهما من برامج الإصلاح المالي لدى السلطات الرقابية في معظم دول العالم.

بادرت أغلب السلطات الرقابية في الدول العربية إلى تطبيق اختبارات ضغط دورية للتأكد من كفاية رأس المال لدى البنوك العاملة من جهة، ومن جهة أخرى للتأكد من كفاية سيولتها للتصدي لأي سحوبات مفاجئة ولكن محتملة، وذلك كجزء من أنشطتها الرقابية التي تهدف الى تعزيز صلابة النظام المالي والمصرفي والحفاظ على استقراره.

في هذا الفصل يتم عرض أهم تجارب بعض الدول العربية في مجال اختبارات الضغط، وقد تم اختيار تجربة دولة الأردن، دولة قطر، وفي الأخير يتم عرض تجربة دولة سلطنة عمان.

المبحث الأول: عرض وتحليل التجربة الأردنية في اختبارات الضغط

تمثل اختبارات الضغط جزء مهما وأداة رئيسية في عملية إدارة المخاطر المصرفية، لذلك فهي تعتبر من أهم المواضيع التي يهتم بها البنك المركزي الأردني، والإدارات العليا للبنوك الأردنية، من أجل نشر الاطمئنان والثقة في القطاع المصرفي الأردني، وتقييم مدى قدرته على مواجهة الصدمات المختلفة.

المطلب الأول: أساسيات البنك المركزي الأردني وإجراءاته في تنفيذ اختبارات الضغط

يعرض هذا المطلب مهام وأهداف البنك المركزي الأردني، وهيكله التنظيمي مع التركيز على دائرة الاستقرار المالي والتي يتم على مستواها إجراء اختبارات الضغط، بالإضافة إلى السياسة الاحترازية الكلية المعتمدة لدى البنك المركزي الأردني وإجراءاته الخاصة بتطبيق اختبارات الضغط.

1. نبذة تعريفية عن البنك المركزي الأردني

يتناول هذا العنصر نشأة البنك المركزي الأردني، وأهم مهامه، وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها.

1.1. تأسيس البنك المركزي الأردني

في أواخر الخمسينيات بدأت دولة الأردن بالإعداد لإنشاء البنك المركزي الأردني، وصدر قانون هذا الأخير في عام 1959، في حين بدأ البنك أعماله في سبتمبر 1964.

إن رأس مال البنك المركزي هو ملكية الحكومة الأردنية، حيث تم زيادته على مراحل من مليون الى ثمانية عشر مليون دينار أردني، لكن رغم امتلاك الحكومة لرأسماله، فإن البنك المركزي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة وفق أحكام قانونية. (البنك المركزي الأردني، نبذة عن البنك المركزي الأردني)

2.1. مهام وأهداف البنك المركزي الأردني

تتمثل مهام البنك المركزي الأردني فيما يلي: (البنك المركزي الأردني، أهداف ومهام البنك المركزي)

- إصدار وتنظيم الأوراق النقدية والمسكوكات في المملكة؛
- الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة؛
- ضمان إمكانية تحويل الدينار الأردني؛
- العمل على إدارة احتياطيات البنوك بما يتناسب مع متطلبات تمويل النشاط الاقتصادي؛
- تبني أساليب رقابية فعالة متوافقة مع أحدث المعايير الدولية المطبقة، وذلك من أجل تعزيز سلامة مؤسسات الجهاز المصرفي؛
- تمتين المراكز المالية للمؤسسات المصرفية؛
- الاحتفاظ وإدارة احتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية؛

- إدارة نظام المدفوعات الوطني؛
- حشد المدخرات وتمويل الاستثمار من خلال توفير البيئة المصرفية المناسبة.

يهدف البنك المركزي إلى الإسهام في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة، إلى جانب الحفاظ على الاستقرار النقدي، والمشاركة في تشجيع النمو الاقتصادي تبعا للسياسات الاقتصادية العامة في المملكة، وذلك عن طريق جملة من المهام المذكورة أعلاه. (البنك المركزي الأردني، أهداف ومهام البنك المركزي)

2. الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأردني

تم إعداد الهيكل التنظيمي للبنك المركزي بما يتناسب مع التوجهات والأهداف الاستراتيجية التي يهدف البنك إلى تحقيقها من جهة، وبما يحقق الاستقلالية في اتخاذ القرارات ويضمن سير العمل من جهة أخرى، كما يعمل البنك المركزي دائما على تحديث الهيكل التنظيمي للبنك بما يتناسب مع التحديات والمستجدات الحاصلة في بيئة العمل. (البنك المركزي الأردني، الهيكل التنظيمي للبنك المركزي) يضم الهيكل التنظيمي للبنك المركزي لجان دائمة، إضافة إلى عدة دوائر مختلفة، كل دائرة تتولى عدة مهام محددة، ومن بينها دائرة الاستقرار المالي المكلفة بإعداد اختبارات الضغط، لذلك سيتم تقديمها بإيجاز.

1.2. لجنة الاستقرار المالي

تم تأسيس لجنة الاستقرار المالي في عام 2013، يرأسها محافظ البنك المركزي الأردني وبعضوية نائبي المحافظ والمدراء التنفيذيين للدوائر ذات الصلة (الاستقرار المالي، الرقابة على الجهاز المصرفي، المدفوعات والعمليات المصرفية المحلية، دائرة الاشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، عمليات السوق المفتوحة والدين العام)، وتتمثل مهام اللجنة فيما يلي: (البنك المركزي الأردني، الإطار العام للسياسة الاحترازية الكلية في البنك المركزي الأردني، 2022، صفحة 04)

- تقييم ومراجعة التطورات والمخاطر النظامية في القطاع المالي عن طريق الدراسات التي أعدتها دائرة الاستقرار المالي مثل اختبارات الضغط، وتقرير الاستقرار المالي؛
- مراجعة وإقرار جميع التعديلات التي تم إعدادها على قانون البنوك والتعليمات ذات العلاقة بالاستقرار المالي والسياسات الخاصة بالرقابة على الجهاز المصرفي؛
- التوصية والمشورة لمجلس الإدارة فيما يخص ترخيص بنوك جديدة؛
- إقرار الأدوات والسياسات الخاصة بضبط المخاطر النظامية، وإقرار استراتيجيات التعامل مع الأزمات المالية.

2.2. دائرة الاستقرار المالي

تم تأسيس دائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي في بداية عام 2013، وهدف تأسيسها إلى مراقبة وتحديد وضبط المخاطر النظامية التي من الممكن أن تواجه النظام المالي وذلك من أجل تعزيز قدرة النظام المالي على مواجهة تلك المخاطر ومنه تعزيز الاستقرار المالي، حيث تعمل هذه الدائرة بشكل متكامل مع باقي الدوائر ذات الصلة في البنك المركزي. تتولى هذه الدائرة ممارسة المهام التالية: (البنك المركزي الأردني، الإطار العام للسياسة الاحترازية الكلية في البنك المركزي الأردني، 2022، صفحة 05)

- التحقق من صلابة وصحة المراكز المالية لقطاع الشركات والأفراد، وقطاع المؤسسات المالية غير المصرفية؛
- دراسة وتحليل مدى استقرار أسواق الأصول، ومراقبة مدى انسجام أسعارها مع أساسيات هذه الأسواق؛
- متابعة وتحليل أثر مستوى مديونية قطاع الشركات وقطاع الأفراد على الاستقرار المالي؛
- إعداد البحوث والدراسات الضرورية في مجال الاستقرار المالي وتقديم التوصيات الملائمة؛
- رفع تقارير دورية إلى لجنة الاستقرار المالي توضح وضع الجهاز المالي والمخاطر المؤثرة عليه، وتقديم التوصيات الضرورية.

تضم دائرة الاستقرار المالي قسمين: قسم المخاطر النظامية والتحليل الاحترازي الكلي؛ وقسم تحليل الاستقرار المالي، كما يوضحه الشكل رقم (09).

الشكل رقم (09): تنظيم دائرة الاستقرار المالي

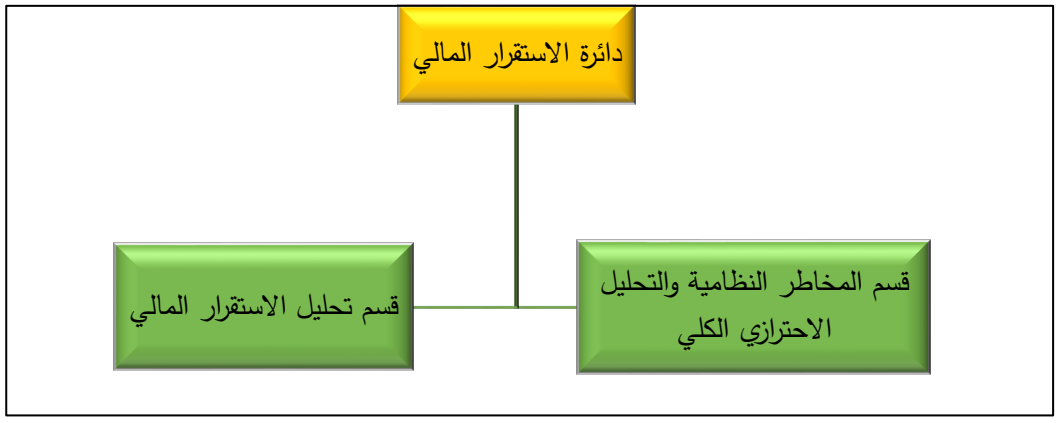

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأردني.

3. السياسة الاحترازية الكلية في البنك المركزي الاردني

إن البنك المركزي الأردني يتمتع بسلطة احترازية كلية تخوله وضع قيود أو تحرير أي أداة احترازية كلية تبعا لما يراه ملائما، ويتم ذلك من خلال المراقبة والتحليل المستمر والشامل الذي تقوم به دائرة الاستقرار المالي إلى جانب باقي دوائر البنك المركزي ذات الصلة.

1.3. نطاق عمل السياسة الاحترازية الكلية في الأردن: تسعى السياسة الاحترازية الكلية إلى:

- تغطية المنظور التحليلي للسياسة الاحترازية الكلية لجميع المصادر المتوقعة للمخاطر النظامية، مع ضرورة تغطية تطورات النظام المالي بأكمله؛
- استهداف السياسة الاحترازية الكلية الأردنية القطاع المصرفي الأردني بشكل رئيسي، وذلك من خلال فرض أدواتها، ودراسة وتحليل المخاطر النظامية استنادا إلى البيانات المالية للبنوك؛
- الاعتماد بصفة رئيسية على البيانات الموثوقة الرسمية في مراقبة وتحليل المخاطر النظامية، سواء كانت تلك البيانات من داخل البنك المركزي (دوائر البنك الرقابية)، أو صادرة من الهيئات والمؤسسات الرسمية الأردنية (دائرة الإحصاءات العامة، دائرة مراقبة الشركات)، أو بيانات منشورة من خلال الهيئات والمنظمات الاشرافية الإقليمية والعالمية والبنوك المركزية والسلطات الرقابية والنقدية في العالم (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). (البنك المركزي الأردني، الإطار العام للسياسة الاحترازية الكلية في البنك المركزي الأردني، 2022، صفحة 05)

2.3. إجراءات البنك المركزي حول اختبارات الضغط

إن من بين أدوات السياسة الاحترازية الكلية في الأردن توجد اختبارات الضغط، حيث تعمل دائرة الاستقرار المالي على بناء وتحديث معادلات ونماذج اختبارات الضغط على المستوى الكلي والجزئي، وإعداد اختبارات الحساسية والسيناريوهات للمخاطر، وذلك من أجل قياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات ومختلف المخاطر (مخاطر السيولة، السوق الائتمان، والتركزات الائتمانية)، وذلك على النحو التالي: (البنك المركزي الأردني، الإطار العام للسياسة الاحترازية الكلية في البنك المركزي الأردني، 2022، صفحة 09)

1.2.3. تحديث وبناء معادلات ونماذج اختبارات الضغط الكلية

يفرض البنك المركزي مجموعة إجراءات وقائية أو تعليمات على البنوك العاملة في الأردن، والتي يعمل من خلالها على تنفيذ اختبارات الضغط، حيث يجب على البنوك ما يلي:

- جمع البيانات الاقتصادية اللازمة من دائرة الأبحاث أو من مصادر خارجية رسمية وموثوقة؛
- ربط البيانات التي تم الحصول عليها بمتغيرات مالية أو اقتصادية تابعة مثل القروض غير العاملة؛

- اختيار قيم المتغيرات المستقلة عن طريق قياس الانحرافات المعيارية لتلك المتغيرات، مع الأخذ بالحسبان التطورات التاريخية والمتوقعة؛
- اعتماد النموذج الملائم والتنبؤ بأثر السيناريوهات على نسبة نمو الائتمان أو القروض غير العاملة، ثم يتم قياس الأثر على نسب كفاية رأس المال للنظام المصرفي على المستوى الكلي، وذلك لسنة قادمة أو عدة سنوات قادمة؛
- رفع ملخص النتائج الذي يتضمن توصيات مناسبة إلى الإدارة العليا.

2.2.3. تصميم اختبارات الضغط المطلوبة من البنوك: وذلك من خلال:

- تعيين المتغيرات الضرورية لاختيار الاختبارات التي سيطلب من البنوك تنفيذها تبعا لتعليمات اختبارات الضغط النافذة، مع الاستفادة من التجارب الدولية بهذا الخصوص؛
- تحديد الصدمات المعقولة بناء على تعليمات اختبارات الضغط أو تبعا للتطورات التاريخية والمتوقعة للمخاطر، بعدها يتم حساب الأثر على نسبة كفاية رأس المال للبنوك لحساب مدى قدرة الجهاز المصرفي على تحمل الصدمات؛
- الطلب من البنوك تطبيق الاختبارات المحددة، زيادة على اختبارات إضافية يحددها كل بنك بناء على هيكل مخاطره، بعدها يتم تزويد البنك المركزي بالنتائج؛
- دراسة ومراجعة وتحليل نتائج الاختبارات واقتراح التوصيات المناسبة، ثم رفعها للإدارة العليا؛
- بالنسبة للبنوك التي أوضحت نتائج الاختبارات وجود ضعف لديها، يجب تزويد البنك المركزي بالإجراءات التي ستتخذها من أجل تعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات، ومراجعة مدى كفاية تلك الإجراءات.

المطلب الثاني: اختبارات تحليل الحساسية للبنوك الأردنية

قام البنك المركزي الأردني عام 2020 بتطبيق اختبارات الضغط على بيانات البنوك، حيث تم تطبيق اختبارات الحساسية على عدة عوامل مخاطر للبنوك الأردنية، وذلك بافتراض تغير نوع واحد من المخاطر.

1. اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان

لقد تم اجراء اختبارات تحليل الحساسية من قبل البنك المركزي الأردني عام 2020 على عدد من عوامل المخاطر لدى البنوك الأردنية، حيث تم افتراض حصول زيادة في القروض غير العاملة (الديون المتعثرة) بنسبة 100%، وذلك لافتراض استمرار تداعيات جائحة كورونا وأثرها على الأوضاع الاقتصادية الأردنية، بمعنى تم اختبار تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان تحت الصدمة متوسطة الشدة، كما يبينها الجدول رقم (12):

الجدول رقم (12): صدمة ارتفاع القروض غير العاملة في البنوك الأردنية

فرضية الصدمة	نسبة الارتفاع
الأقل شدة	%50
متوسطة الشدة	%100
الأكثر شدة	%150

المصدر: (البنك المركزي الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك، 2018، صفحة 01)

والشكل التالي رقم (10) يوضح نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم (10): نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة زيادة خسائر الائتمان في البنوك الأردنية 2020

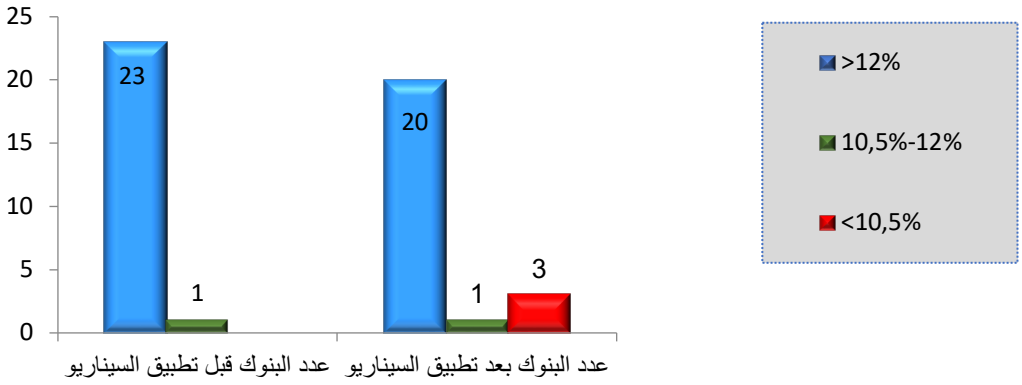

المصدر: (البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 61)

من خلال الشكل أعلاه رقم (10) يتبين أن القطاع المصرفي الأردني بصفة إجمالية قادر على تحمل هذه الصدمة، حيث في هذه الحالة سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال لديه من 18,3% إلى 14,5%، ومع ذلك وبعد تأثير الصدمة تبقى النسبة لديه أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ نسبة 12%. (البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2020) من جهة أخرى على المستوى الفردي، فإن النسبة سوف تفوق 12% لدى 20 بنكا من أصل 24 بنكا، وستنخفض عن 12% لدى 4 بنوك، بنك واحد فقط ستبقى نسبة الكفاية لديه أعلى من 10,5% وهي النسبة المطبقة لدى بازل 3، في حين البنوك الثلاثة الباقية ستنخفض النسبة لديهم عن 10,5%.

يرجع سبب التأثير المحدود لهذه الصدمة إلى: (البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2020)

- ارتفاع نسب كفاية رأس المال في البنوك الأردنية والتي تتمتع بنسب عالية في المنطقة العربية؛

• ارتفاع مستويات الأرباح في البنوك الأردنية، الأمر الذي يجعلها قادرة على استيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناجمة في حال وقوع الصدمة، وذلك دون تأثير كبير على رأس المال، مما يحمي رؤوس أموال البنوك.

2. اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر التركز الائتماني

تم اجراء اختبار تحليل الحساسية لمخاطر التركز الائتماني بافتراض تعثر أكبر مقترضين من البنك، وذلك بتصنيف الائتمان الممنوح لهم كائتمان غير عامل، وتم ذلك ضمن حالتين كالتالي:

1.2. الحالة الأولى: صدمة تعثر أكبر ثلاثة مقترضين

تم الاختبار في هذه الحالة في ظل الصدمة متوسطة الشدة، كما مبين في الجدول أدناه رقم (13):

الجدول رقم (13): صدمة تعثر أكبر مقترضين لدى البنوك الأردنية

فرضية الاختبار	التعثر
الأقل شدة	تعثر أكبر مقترض
متوسطة الشدة	تعثر أكبر 3 مقترضين
الأكثر شدة	تعثر أكبر 6 مقترضين

المصدر: (البنك المركزي الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك، 2019، صفحة 02)

وكانت نتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل رقم (11):

الشكل رقم (11): نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة تعثر أكبر ثلاثة مقترضين لدى البنوك الأردنية 2020

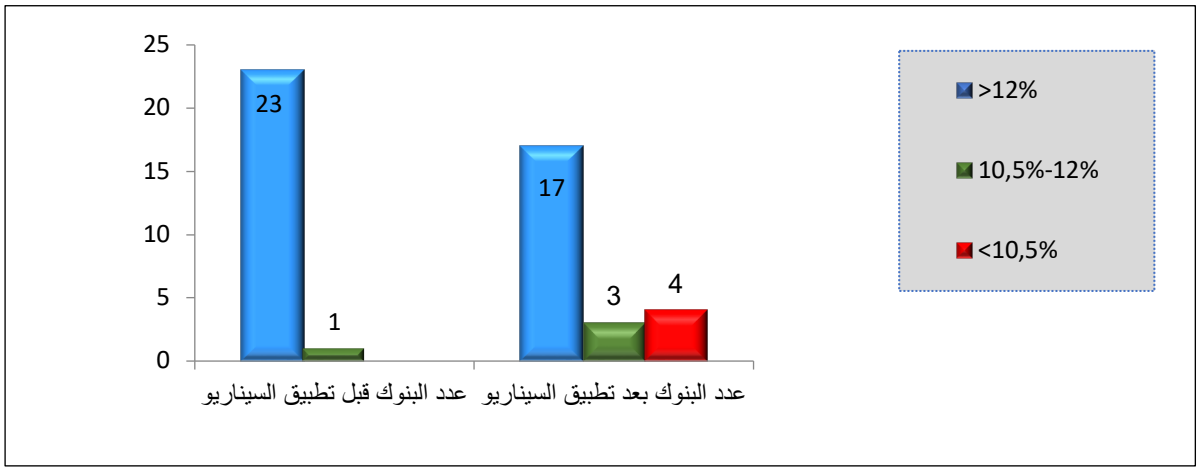

المصدر: (البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 62)

من خلال الشكل أعلاه رقم (11) يتبين أن إجمالي القطاع المصرفي الأردني قادر على تحمل هذه الصدمة، حيث في هذه الحالة فإن نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي سوف تنخفض من 18,3%

إلى 14,6%، ومع ذلك وبعد تأثير الصدمة تبقى النسبة لديه أعلى من 12%. (صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2020، صفحة 120) من جهة أخرى على مستوى كل بنك، وفيما يخص مخاطر التركز الائتماني وفي حالة تعثر أكبر ثلاثة مقترضين فإن النسبة سوف تفوق 12% لدى 17 بنكا من أصل 24 بنكا، وستنخفض عن 12% لدى 7 بنوك، ثلاثة بنوك منهم ستبقى نسبة الكفاية لديهم أعلى من النسبة المفروضة من قبل بازل 3، والبالغة 10,5%، في حين البنوك الأربعة الباقية ستنخفض النسبة لديهم عن 10,5%.

2.2. الحالة الثانية: صدمة تعثر أكبر ستة مقترضين على مستوى كل بنك

في هذه الحالة تم الاختبار في ظل الصدمة الأكثر شدة، وعليه فإن نتائج هذا الاختبار يوضحها الشكل رقم (12):

الشكل رقم (12): نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة تعثر أكبر ستة مقترضين لدى البنوك الأردنية 2020

المصدر: (البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 62)

في حالة تعثر أكبر ستة مقترضين على مستوى كل بنك، فإن نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في هذه الحالة سوف تنخفض من 18,3% إلى 12,4%، ومع ذلك وبعد تأثير الصدمة تبقى النسبة لديه أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12%. (صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2020، صفحة 120) من جهة أخرى على مستوى كل بنك، وفيما يخص مخاطر التركز الائتماني وفي حالة تعثر أكبر ستة مقترضين، فإن النسبة سوف تفوق 12% لدى 14 بنكا من أصل 24 بنكا، وستنخفض عن 12% لدى 10 بنوك، بنك واحد فقط ستبقى نسبة الكفاية لديه أعلى من 10,5% وهي النسبة المطبقة عالميا، في حين البنوك التسعة الباقية ستنخفض النسبة لديهم عن 10,5%، مما يدل على قدرة تحمل البنوك الأردنية لهذه الصدمة.

3. اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق

تم تطبيق بعض الاختبارات لتقييم حساسية البنوك لمخاطر السوق، وأثرها على كفاية رأس المال، واقتصر التحليل على الصدمات الأكثر شيوعا، وهي صدمة أسعار الفائدة، وصدمة أسعار الصرف.

1.3. صدمة أسعار الفائدة

تم استخدام اختبار تحليل الفجوات، والذي يعمل على تحديد وضع البنك فيما يخص رصيد الأصول والخصوم الحساسة لمخاطر أسعار الفائدة، وذلك بافتراض ارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس، أي تم الاعتماد على الصدمة الأكثر شدة في اختبار تحليل الحساسية لمخاطر أسعار الفائدة، كما يبينه الجدول رقم (14):

الجدول رقم (14): صدمة ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة لدى البنوك الأردنية

فرضية الاختبار	الارتفاع/ الانخفاض
الأقل شدة	ارتفاع/ انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة اساس
متوسط الشدة	ارتفاع/ انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 150 نقطة اساس
الأكثر شدة	ارتفاع/ انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة اساس

المصدر: (البنك المركزي الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك، 2019، صفحة 04)

وكانت نتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل الآتي رقم (13):

الشكل رقم (13): نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق صدمة أسعار الفائدة لدى البنوك الأردنية 2020

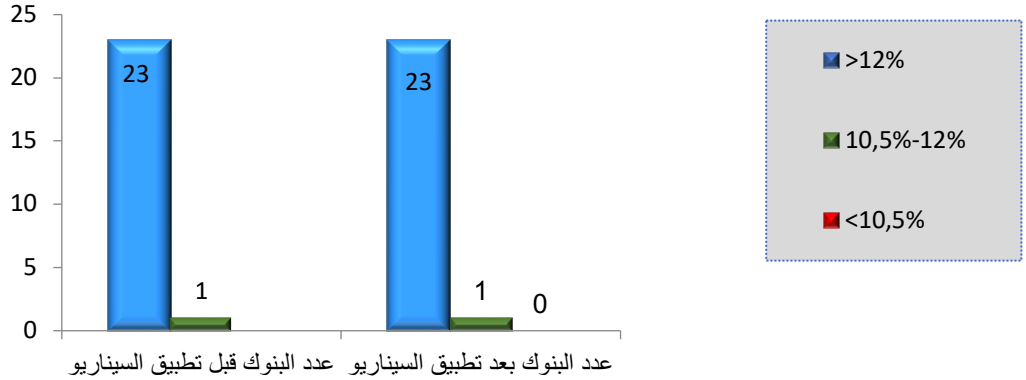

المصدر: (البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 63)

من خلال الشكل رقم (13)، وبافتراض ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس، فإنه يتبين أن اجمالي القطاع المصرفي الأردني قادر على تحمل هذه الصدمة في الحالتين، حيث تبقى نسبة كفاية

رأس المال عند مستواها والذي يبلغ 18,3%، من جهة أخرى على مستوى كل بنك وفي حالتي ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس، فإن النسبة سوف تفوق 12% لدى 23 بنكا من بين 24 بنكا، وستنخفض عن 12 لدى بنك واحد فقط، ولكن ستبقى نسبة الكفاية لديه أعلى من 10,5%، وهذا هو الحال قبل الصدمة، أي أن القطاع المصرفي الأردني لم يتأثر بهذه الصدمة.

2.3. صدمة أسعار الصرف

في هذه الحالة تم الاختبار بافتراض انخفاض سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 25% مقابل العملات الأخرى، أي تم اعتماد الصدمة الأكثر الشدة في اختبار تحليل الحساسية لمخاطر سعر الصرف، وذلك كما يوضحه الجدول رقم (15):

الجدول رقم (15): صدمة انخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأخرى

فرضية الاختبار	نسبة الانخفاض في سعر صرف الدينار
الأقل شدة	انخفاض سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 15 مقابل باقي العملات
متوسطة الشدة	انخفاض سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 20 مقابل باقي العملات
الأكثر شدة	انخفاض سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 25 مقابل باقي العملات

المصدر: (البنك المركزي الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك، 2019، صفحة 03)

وكانت نتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل الآتي رقم (14):

الشكل رقم (14): نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق صدمة أسعار الصرف لدى البنوك الأردنية 2020

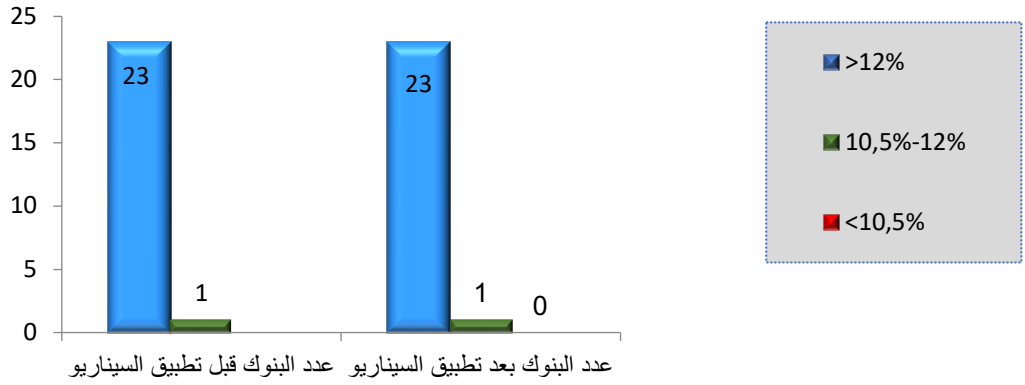

المصدر: (البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 63)

من خلال الشكل رقم (14)، وبافتراض انخفاض أسعار الصرف بنسبة 25% مقابل جميع العملات الأجنبية، فإنه يتبين أن إجمالي القطاع المصرفي الأردني قادر على تحمل هذه الصدمة، حيث تبقى نسبة كفاية رأس المال عند مستواها والذي يبلغ 18,3%، من جهة أخرى على مستوى كل بنك وفي حالة انخفاض أسعار الصرف، فإن النسبة سوف تفوق 12% لدى 23 بنكا من بين 24 بنكا، وستنخفض عن 12% لدى بنك واحد فقط، ولكن ستبقى نسبة الكفاية لديه أعلى من 10,5%، وهذا هو الحال قبل الصدمة، مما يعني أن البنوك الأردنية لم تتأثر بهذه الصدمة. إن سبب مقدرة القطاع المصرفي على تحمل هذه الصدمة راجع إلى تغطية الموجودات بالعملة الأجنبية وبهامش مريح لمطلوبات البنوك بالعملة الأجنبية، بمعنى وجود مراكز طويلة بالعملة الأجنبية لدى معظم البنوك.

المطلب الثالث: اختبارات الضغط الكلية وتجربة برنامج تقييم القطاع المالي في الأردن

يعرض هذا المطلب اختبارات الضغط الكلية في ظل تحليل السيناريو، بالإضافة إلى عرض تجربة الأردن فيما يخص اختبارات الضغط وفق برنامج تقييم القطاع المالي المطبقة من قبل صندوق النقد الدولي.

1. تطبيق اختبارات الضغط الكلية

قام البنك المركزي الأردني بتطبيق اختبارات الضغط الكلية على البنوك الأردنية، كما قام بتطوير تلك الاختبارات لتصبح بإمكانها التنبؤ بنسبة القروض غير العاملة وأثرها على نسبة كفاية رأس المال، لعدة سنوات قادمة بدل سنة واحدة فقط.

1.1. سيناريوهات اختبارات الضغط الكلية

بناء على تطوير اختبارات الضغط فقد تم التنبؤ بنسبة القروض غير العاملة للسنوات: 2021، 2022، 2023، بناء على افتراض تغيرات في معدل النمو الاقتصادي، نسبة البطالة، وأسعار الفائدة، وفقا لثلاث سيناريوهات يمثلها الجدول رقم (16):

الجدول رقم (16): سيناريوهات اختبارات الضغط الكلية للبنوك الأردنية للفترة 2021-2023

السنة	المتغير	معدل النمو الاقتصادي	معدل البطالة	أسعار الفوائد الفعلية
سيناريوهات 2021	السيناريو الحالي المتوقع	2.0	25.8	6.9
	سيناريو متوسط الشدة	-0.5	28.4	7.9
	سيناريو الاكثر الشدة	-2.9	31.0	8.4
سيناريوهات 2022	السيناريو الحالي المتوقع	2.7	23.2	8.4
	سيناريو متوسط الشدة	0.2	25.8	9.4
	سيناريو الاكثر الشدة	-2.2	28.4	9.9
سيناريوهات 2023	السيناريو الحالي المتوقع	3.1	23.2	9.9
	سيناريو متوسط الشدة	0.6	25.8	10.9
	سيناريو الاكثر الشدة	-1.8	28.4	11.4

المصدر: (البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 65)

إن هدف افتراض السيناريوهات السابقة هو تقييم مدى قدرة البنوك الأردنية على تحمل التداعيات السلبية الناتجة عن فيروس كورونا المستجد، وما يشكله من تحديات للاقتصاد الوطني من خلال انخفاض الدخل السياحي والاستثمار الأجنبي المباشر، وتراجع الصادرات الوطنية وعودة المغتربين من الخارج، وافتراض أن هذه العوامل ستؤدي إلى تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى البطالة وأسعار الفائدة.

2.1. نتائج تطبيق اختبارات الضغط الكلية

إن النتائج النهائية لأثر كل من معدل النمو الاقتصادي، البطالة، وأسعار الفائدة على نسبة الديون المتعثرة، ومنه على نسبة كفاية رأس المال، في ظل السيناريوهات المفروضة، يلخصها الجدول رقم (17):

الجدول رقم (17): نتائج اختبارات الضغط الكلية للبنوك الأردنية للفترة 2021-2023

السيناريوهات المفترضة	نسبة القروض غير العاملة			نسبة كفاية رأس المال المتوقعة		
	2021	2022	2023	2021	2022	2023
السيناريو الحالي المتوقع	5.6%	7.0%	8.1%	18.0%	17.6%	16.5%
السيناريو المتوسط الشدة	7.0%	9.4%	11.2%	17.6%	16.5%	15.0%
السيناريو الأكثر شدة	8.2%	11.5%	13.9%	17.2%	15.4%	13.0%

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على (البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2020، الصفحات 65-66)

يتبين من الجدول رقم (17) أنه خلال الفترة 2021-2023 كلما ارتفعت نسبة القروض غير العاملة في ظل السيناريوهات المفترضة، كلما انخفضت نسبة كفاية رأس المال خلال نفس الفترة، أي وجود علاقة عكسية بين نسبة الديون المتعثرة وبين نسبة كفاية راس المال. ويمكن إبراز نسبة القروض غير العاملة في البنوك الأردنية بافتراض السيناريوهات السابقة للأعوام 2021، 2022، 2023، في الشكل رقم (15):

الشكل رقم (15): نسبة القروض غير العاملة للبنوك الأردنية بعد تطبيق الصدمات للفترة 2021-2023

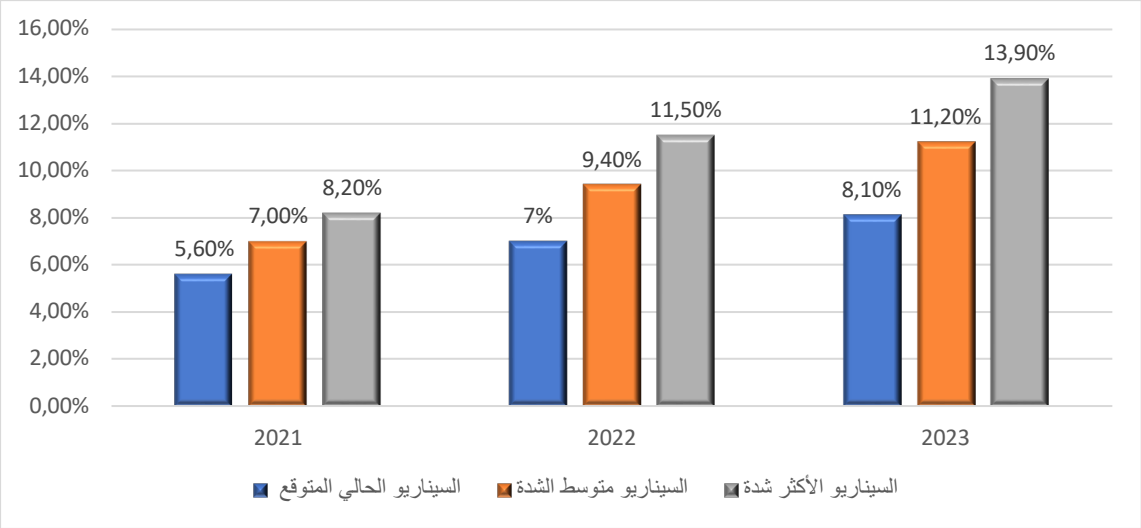

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الجدول رقم (17).

من خلال الشكل رقم (15)، يتبين أن نسبة القروض غير العاملة لدى البنوك الأردنية في ارتفاع بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة خلال الفترة 2021-2023، حيث عند افتراض السيناريو متوسط الشدة، سترتفع نسبة القروض غير العاملة من 7.0% سنة 2021 إلى 9.40% سنة 2022، أما سنة 2023 فستصل النسبة إلى 11.20%.

أما في حالة افتراض السيناريو الأكثر شدة، فإن نسبة القروض غير العاملة سترتفع من 8.20% سنة 2021 إلى 11.50% سنة 2022، أما سنة 2023 فبلغت النسبة 13.9%، ويرجع سبب ارتفاع نسبة القروض غير العاملة إلى ارتفاع مستويات البطالة وارتفاع أسعار الفائدة، بالإضافة إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة.

يبين الشكل رقم (16) نسبة كفاية رأس المال خلال الأعوام 2021، 2022، 2023، في ظل السيناريوهات السابقة:

الشكل رقم (16): نسبة كفاية رأس المال للبنوك الأردنية بعد تطبيق الصدمات للفترة 2021-2023

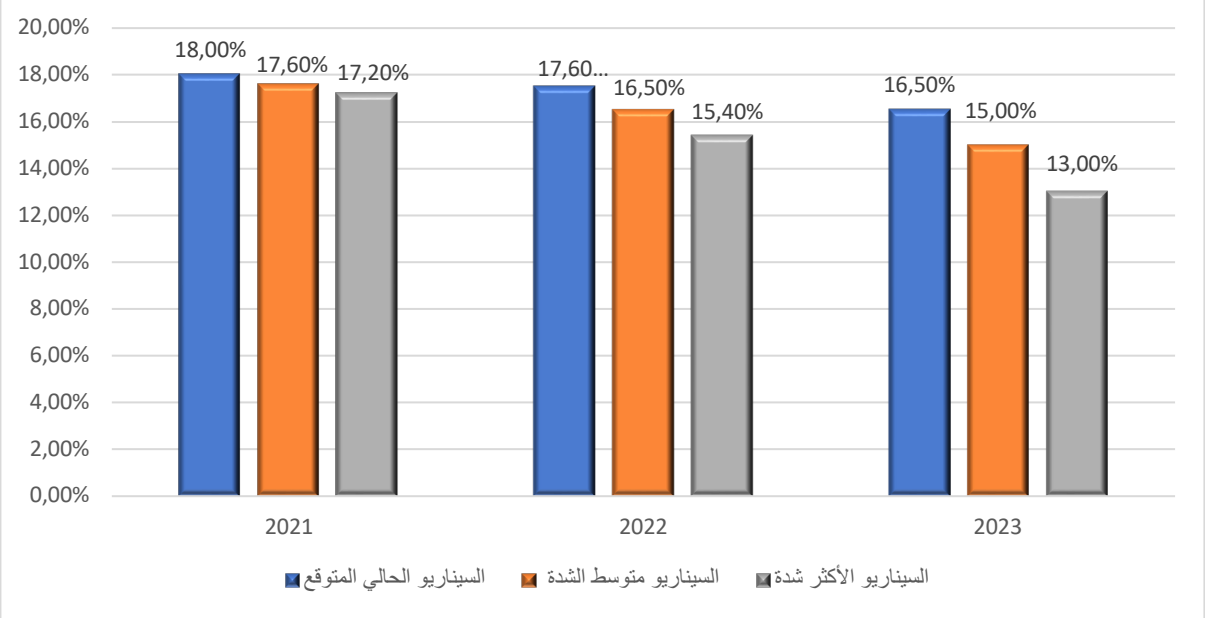

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الجدول رقم (17).

من خلال الشكل أعلاه رقم (16) يتبين أن نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك الأردنية في انخفاض بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة خلال الفترة 2021-2023، حيث عند افتراض السيناريو متوسط الشدة ستنخفض نسبة كفاية رأس المال من 17.6% سنة 2021 إلى 16.50% سنة 2022، أما سنة 2023 فستصل النسبة إلى 15.0%، لكن ستبقى النسبة أعلى من 12% للسنوات الثلاث، وهي النسبة المطبقة في الأردن، من جهة أخرى ستبقى النسبة أعلى من 10.5%، وهي النسبة المحددة من قبل بازل 3.

أما في حالة افتراض السيناريو الأكثر شدة فإن نسبة كفاية رأس المال ستنخفض من 17.20% سنة 2021 إلى 15.40% سنة 2022، أما سنة 2023 فستصل النسبة الى 13.00%، ويرجع سبب انخفاض نسبة كفاية رأس المال إلى إرتفاع نسبة القروض غير العاملة (علاقة عكسية بينهما)، لكن ستبقى النسبة أعلى من 12% خلال الثلاث السنوات وهي النسبة المطبقة في الأردن، من جهة أخرى ستبقى النسبة أعلى من 10.5%، وهي النسبة المحددة من قبل بازل 3، مما يدل أن القطاع المصرفي في الاردن قادر على تحمل مختلف الصدمات.

2. برنامج تقييم القطاع المالي لصندوق النقد الدولي

تم إعداد تقرير برنامج (FSAP) بتاريخ 23 فيفري 2023، حيث استند التقرير إلى عمل البعثات المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المبعوثة إلى الأردن في إطار برنامج تقييم القطاع المالي، وجاء فيه ما يلي: (IMF, Jordan "Financial Sector Assessment Program and Financial System Stability Assessment, 2023)

إن القطاع المالي الأردني قد صمد أمام العديد من الصدمات الخارجية الضخمة (الأزمة المالية العالمية، وجائحة كوفيد-19، وغيرها)، الأمر الذي يرجع جزئيا إلى التدابير التي طبقتها السلطات لتعزيز متانة النظام المالي والاشراف عليه منذ تنفيذ "برنامج تقييم القطاع المالي" السابق في 2008-2009.

وقد تبين من تحليل المخاطر النظامية في إطار برنامج تقييم القطاع المالي أن القطاع المصرفي الأردني بشكل عام يتمتع بالصلابة، حيث صمدت البنوك عند وقوع صدمة كبيرة نتيجة حالة من الركود التضخمي العالمي، وهذا يرجع إلى ارتفاع مستويات رأس المال التنظيمي في كامل الجهاز المصرفي وقوة الإيرادات. من جهة أخرى تتمتع البنوك بسيولة عالية تمكنها من إدارة الضغوط المرتفعة على السيولة، ومخاطر عدوى بين البنوك محدودة، لكن رغم ذلك فإن مخاطر التركز الائتماني مرتفعة.

من بين أهم وصايا برنامج تقييم القطاع المالي اعتماد منهج للرقابة المصرفية يكون أكثر تركيزا على المخاطر وأكثر تطلعا إلى المستقبل؛ تطوير المنهجيات الرقابية المستعملة في تقييم مخاطر الدعامة الثانية بحيث تكون مستويات رأس المال الإلزامي أكثر مراعاة للمخاطر؛ بالإضافة إلى تعزيز منظومة اتخاذ القرار وتحسين الاستراتيجيات في إطار السلامة الاحترازية الكلية، وتحليل السيولة النظامية بالعملة الأجنبية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل التجربة القطرية في اختبارات الضغط المصرفية

يقوم البنك المركزي القطري بتنفيذ اختبارات ضغط مصرفية ربع سنوية على مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر الرهن العقاري في القطاع المصرفي، مع الأخذ في الاعتبار البيانات الدقيقة من النظام المصرفي والمتغيرات الكلية الرئيسية، وذلك ضمن جهود إدارة الاستقرار المالي الخاضعة لقطاع استقرار النظام المالي والإحصاء في بنك قطر المركزي، من أجل قياس قدرة البنوك على تحمل المخاطر المرتفعة والأزمات، وتقييم الوضع المالي لها ضمن سيناريوهات شديدة لكنها معقولة، بهدف تعزيز الاستقرار في النظام المالي، وتستخدم نتائج اختبارات الضغط المتحصل عليها في تحديد مستوى رأس المال والسيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل البنوك لتكون قادرة على تحمل الصدمات المالية والأزمات والمخاطر المرتفعة.

المطلب الأول: أساسيات البنك المركزي القطري ودوره في تعزيز الاستقرار المالي

يعرض هذا المطلب مهام وأهداف البنك المركزي القطري، وهيكله التنظيمي مع التركيز على إدارة الاستقرار المالي والتي يتم على مستواها إجراء اختبارات الضغط، بالإضافة إلى عرض أهم المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي القطري وإجراءات البنك المركزي القطري في تعزيز الاستقرار المالي.

1. نبذة تعريفية عن البنك المركزي القطري

يتناول هذا العنصر نشأة البنك المركزي الأردني، وأهم مهامه، وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها.

1.1. تأسيس البنك المركزي القطري

تأسس البنك المركزي القطري أو مصرف قطر المركزي بتاريخ 5 أوت 1993 بموجب مرسوم أميري رقم 15، وذلك لتمثيل السلطة النقدية في دولة قطر، ومنح البنك صلاحية رسم السياسات المصرفية والنقدية والائتمانية في دولة قطر.

2.1. أهداف ومهام البنك المركزي القطري

حدد قانون البنك المركزي القطري وتنظيم المؤسسات المالية رقم 13، الصادر عام 2012 أهداف البنك المركزي ومهامه، حيث تتمثل أهداف البنك المركزي القطري فيما يلي: (البنك المركزي القطري، أهداف المصرف)

- المحافظة على قيمة النقد، وتأمين الاستقرار النقدي؛
- تعزيز الثقة العامة في الدولة، كمركز عالمي رائد للأعمال والخدمات والأنظمة والأسواق المالية؛

- العمل كجهة رقابية وتنظيمية واشرافية عليا لجميع الأعمال والخدمات والأنشطة والأسواق المالية التي يتم تنفيذها في الدولة أو من خلالها، تبعا لأفضل الممارسات والمعايير الدولية؛
- إيجاد قطاع للأعمال والخدمات والأنشطة والأسواق المالية، يستند إلى قواعد السوق، ويتمتع بالشفافية والاستقرار والحوكمة والتنافسية؛
- ضمان التطور المنتظم لقطاع الأعمال والخدمات والأنشطة والأسواق المالية، بما يواكب أهداف التطور الاقتصادي، والتنمية الشاملة في الدولة؛
- تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والتنموية العامة للدولة، بما لا يتعارض مع استقرار سعر صرف الريال، وقابلية تحويله للعملات الأخرى، ومع استقرار أسعار السلع والخدمات؛ ومع الاستقرار المالي والمصرفي.

أما **مهام** البنك المركزي القطري فمنها ما يلي: (البنك المركزي القطري، أهداف المصرف)

- اصدار النقد وتنظيم تداوله؛
- وضع القواعد والنظم المساعدة على استقرار القطاع المالي والمصرفي وزيادة كفاءته وتطويره؛
- وضع وتطبيق الأسس والضوابط والمعايير الخاصة بالرقابة والإشراف على المؤسسات المالية؛
- إنشاء وإدارة وتطوير الأنظمة الخاصة بالخدمات المالية والمصرفية والخدمات المساعدة؛
- وضع نظام أو إنشاء صندوق لحماية وضمان الودائع؛
- اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، العالمية والإقليمية والمحلية، بالتنسيق مع الوزارة؛
- إعداد البحوث والدراسات ونشر الاحصائيات الخاصة بنشاطه وأعماله.

2. الهيكل التنظيمي للبنك المركزي القطري

يضم الهيكل التنظيمي للبنك المركزي لجان دائمة، إضافة إلى عدة إدارات مختلفة، كل إدارة تتولى عدة مهام محددة، ومن بينها إدارة الاستقرار المالي المكلفة بإعداد اختبارات الضغط، لذلك سيتم تقديمها بإيجاز.

1.2. لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر

يضم لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر عدة إدارات ووحدات مختلفة تتولى عدة مهام، من بينها:

- إدارة الاستقرار المالي والاحصاء المكلفة بإعداد اختبارات الضغط؛
- إدارة الشؤون الإدارية والمالية؛
- إدارة النظم المصرفية؛
- إدارة الاشراف على البنوك.

أصدر مجلس إدارة مصرف قطر المركزي في اجتماعه الأول سنة 2013، قرارا بتشكيل لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر، وتنظيم المؤسسات المالية، يرأسها محافظ البنك المركزي القطري وبعضوية نائبي المحافظ والمدراء التنفيذيين للإدارات ذات الصلة (ادارة الاستقرار المالي والاحصاء، ادارة المخاطر، وغيرها). حيث تتولى ممارسة المهام التالية: (البنك المركزي القطري، لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر)

- دراسة المخاطر المحتملة والناجمة عن جميع الأعمال والخدمات والأنشطة والأسواق المالية، ووضع الحلول والمقترحات المتعلقة بذلك؛
- اقتراح السياسات الخاصة بالرقابة والتنظيم والاشراف، بما في ذلك الترخيص وغسل الأموال وغيرها؛
- التنسيق بين الجهات الرقابية والتنظيمية والاشرافية في الدولة، والعمل على تعزيز التعاون وتبادل المعلومات فيما بينها بما يساعد على إيجاد بيئة رقابية وتنظيمية متعاونة ومتجانسة.

2.2. إدارة الاستقرار المالي والاحصاء

أنشأ البنك المركزي إدارة مستقلة للاستقرار المالي والإحصاء بعد ظهور الأزمة المالية العالمية، وذلك بغرض التشخيص السريع والمبكر لنقاط الضعف في كامل أجزاء النظام المالي. حيث يقوم البنك المركزي بجمع ورصد وتبويب الإحصاءات المهمة لمراقبة التطورات في الجهاز المالي والاقتصاد القطري ولأغراض الرقابة الاحترازية، بالإضافة إلى إعداد ومراقبة مؤشرات الملاءة والسلامة المالية بصفة منتظمة.

كما تعمل الإدارة على إعداد تقارير شهرية عن الأوضاع المالية لكل بنك بصورة منفردة، بما في ذلك نسب السيولة والائتمان إلى الودائع وكفاية رأس المال، والقروض غير العاملة، وجودة الأصول، وغيرها، كما تضم التقارير اختبارات ضغط للصدمات الخاصة بكل بنك وذلك لمعرفة مدى تأثره بأي أزمة من الأزمات المفاجئة. (صندوق النقد العربي، ورقة عمل حول السياسة النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية، 2012)

3. مخاطر القطاع المصرفي ودور البنك المركزي القطري في تعزيز الاستقرار المالي

إن القطاع المصرفي له تصورات خاصة بمواطن الضعف التي من المتوقع أن تؤثر عليه، وذلك من أجل صياغة سياسة للاستقرار المالي الذي يسعى أساسا لتعزيزه في دولة قطر.

1.3. نظرة عامة على مخاطر القطاع المصرفي القطري

تم إستطلاع جميع المخاطر المهددة للبنوك العاملة في قطر، بينما تم التقيد في هذه الدراسة بتصورات القطاع المصرفي حول عوامل خطر الائتمان وخطر السيولة وخطر السوق.

الجدول رقم (18): استطلاع المخاطر لدى البنوك القطرية للفترة 2022/2019

مخاطر الائتمان	ما كان متوقعا			ما تحقق فعلا		
	2019	2020	2021	2020	2021	2022
تخلف المطورون العقاريون والمقاولون عن السداد						
تخلف القطاع العائلي (المقيمين)عن السداد						
تخلف القطاع العائلي (القطريون)عن السداد						
تخلف كبار المقترضين عن السداد						
تخلف المقترضين خارج قطر عن السداد						
تخلف حملة بطاقات الائتمان عن السداد						
تخلف قطاع البنية التحتية عن السداد						
مخاطر السيولة	2019	2020	2021	2020	2021	2022
سحب الودائع من جانب صغار المودعين						
سحب الودائع بواسطة كبار المودعين						
مخاطر تدوير الودائع تحت الطلب						
جفاف السيولة في سوق ما بين البنوك المحلي						
تراجع تدفقات السيولة من سوق ما بين بنوك الاجنبي						
سحب الودائع من المودعين غير المقيمين						
المخاطر العالمية	2019	2020	2021	2020	2021	2022
جائحة كوفيد 19						

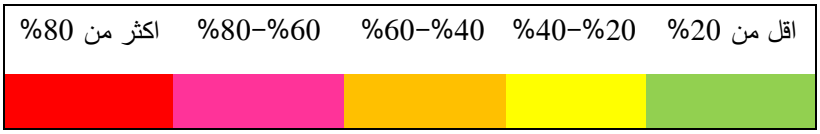

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد (البنك المركزي القطري، تقرير الاستقرار المالي، 2019، صفحة 78) و (البنك المركزي القطري، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 80)

أظهر مسح إدراك المخاطر الذي تم إجراؤه في الفترة الأولى 2019 أن أغلب الإجابات على الاستبيان كانت كما يلي:

رأى نحو 50% إلى 60% من البنوك المجيبة أن الخطر الأساسي في قائمة نقاط الضعف الائتمانية، يتمثل في تخلف المطورين العقاريين والمقاولين عن السداد، حيث كانت تتصور ارتفاع هذا الخطر إلى غاية عام 2021، في حين تعتبر جميع المخاطر الأخرى غير ذات صلة.

فيما يتعلق بالسيولة فقد اختلفت آراء البنوك في اختيار أكبر المخاطر، وأوضح 27% من البنوك المجيبة أن المخاطر المتعلقة بسحب الودائع لغير المقيمين هي أكثر نقاط الضعف حساسية. ومع ذلك كانت تتصور البنوك انخفاض هذا الخطر خلال عامي 2020 و2021.

أظهر مسح إدراك المخاطر الذي تم إجراؤه في الفترة الثانية 2020 أنه رأى معظم المجيبين على الاستبيان ما يلي:

رأى غالبية البنوك أنه وبعد تفشي وباء كورونا يظل التخلف عن السداد من مطوري العقارات من بين المخاطر الرئيسية في قائمة المخاطر الائتمانية، حيث ارتفع فعلا هذا الخطر عامي 2020 و2021 وكانوا يتصورون أن يظل مرتفعا عام 2022، في حين خطر التخلف عن السداد من كبار المقترضين فكانت تصورات البنوك أن يبقى منخفضا، لكن بفعل التداعيات السلبية لوباء كورونا فقد ارتفع خلال عامي 2020 و2021 ورأى المجيبون أن يظل مرتفعا خلال عام 2022.

فيما يتعلق بالسيولة رأت البنوك المجيبة أنه وبعد تفشي وباء كورونا فإن سحب الودائع من كبار المودعين عامل خطر رئيسي بدلا من سحب الودائع من المودعين غير المقيمين، حيث ارتفع فعلا هذا الخطر خلال عامي 2020 و2021 وتصور المجيبون أن يظل مرتفعا خلال عام 2022، بينما خطر سحب الودائع من المودعين غير المقيمين كان عكس تصوراتهم حيث ارتفع خلال عامي 2020 و2021 ورأى المجيبون أن يظل مرتفعا خلال عام 2022.

2.3. دور البنك المركزي القطري في تعزيز الاستقرار المالي

لدى بنك قطر المركزي تفويضا للمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي في دولة قطر، طبقا لما ورد في القانون المؤسسي للبنك، ولتحقيق هذا الأمر يتبنى البنك المركزي القطري سياسة من شقين، تتمثل أولاهما في الحيلولة دون الوقوع في حالات الضائقة في النظام المالي، والتي تكون نتيجة وجود مشاكل في السيولة؛ و/أو تدهور نوعية الأصول بسبب زيادة القروض غير العاملة، أو بسبب التركز الائتماني في قطاعات معينة تكون عرضة للتقلبات مثل قطاع العقارات والأراضي وغيرها.

ومن أجل تجنب حدوث ذلك، تتمثل أهم الإجراءات الوقائية في صورة استمرار الرقابة والاشراف على جميع البنوك والمؤسسات المالية بصفة منتظمة، وذلك من أجل التشخيص السريع والمبكر لنقاط الضعف في أي جزء من أجزاء النظام المالي. أما الشق الثاني فيتمثل في منظومة علاجية، هدفها احتواء الأزمة وإحاطتها في أسرع وقت ممكن، ومنعها من الانتشار.

المطلب الثاني: اختبارات الضغط وتحليل مخاطر الائتمان لدى البنوك القطرية

لتحليل مخاطر الائتمان يلزم تحليل خطر التخلف عن السداد المقاسة بنسبة القروض غير العاملة في قطاعات متعددة، وهذا ما يبينه الجدول رقم (19):

الجدول رقم (19): نسبة القروض غير العاملة لدى البنوك القطرية حسب القطاعات الاقتصادية

الوحدة (%)

القطاع	2018	2019	2020
القطاع العام	0.0	0.0	0.0
القطاع الخاص	2.9	2.5	2.6
الشركات	1.9	1.7	1.4
الافراد	4.7	4.4	5.5
عبر الحدود	2.2	2.9	4.8

المصدر: (البنك المركزي القطري، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 81)

بينت نسب القروض غير العاملة القطاعية في الجدول رقم (19) تطورات مختلطة، حيث انخفضت نسبة القروض غير العاملة لقطاع الشركات (المستحوذة على حوالي 41.5 % من إجمالي الائتمان) بمقدار 0.3% خلال عامي 2020/2019، ومن جهة أخرى، شهدت نسبة القروض غير العاملة للقطاع الخاص ولقطاع الأفراد وغير المقيمين ارتفاعا بمقدار 0.1%، 1.1% و1.9% على التوالي خلال عامي 2020/2019، باستثناء القطاع العام الذي يعتبر معدوم من القروض غير العاملة.

وبهدف تقييم تأثير المخاطر المحتملة التي قد تقع بسبب الضغط على ميزانية أرصدة قطاع الشركات والأسر، فقد تم تنفيذ سيناريوهات ضغط على المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي، من خلال افتراض مستويات عالية من القروض غير العاملة من القطاع الخاص، وافتراض سيناريوهات ضغط بمعدل أعلى على ائتمان قطاع الأفراد لأن هذا القطاع يحتفظ بأكثر من نصف إجمالي القروض غير العاملة، إلى جانب افتراض وجود حالة ضغط معتدلة لجميع القطاعات الأخرى باستثناء القطاع العام. (البنك المركزي القطري، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 81)

بينت نتائج اختبارات الضغط أن نسبة كفاية رأس المال للبنوك سوف تنخفض بنسبة 3.5% إلى 6.2% وتحتاج بعض البنوك بشكل فردي إلى زيادة مستوى رأس المال لديها لتلبية الحد الأدنى المطلوب من متطلبات

كفاية رأس المال. (البنك المركزي القطري، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 82) ومن أجل مراجعة حدود نسبة القروض غير العاملة التي يمكن للقطاع المصرفي أن يتحملها دون التأثير سلبا على نسب كفاية رأس ماله إلى ما دون الحد الأدنى، يتم إجراء تحليل الضغط على التعادل وهو ما يبينه الشكل رقم (17):

الشكل رقم (17): نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك القطرية للفترة 2019 /2020

الوحدة (%)

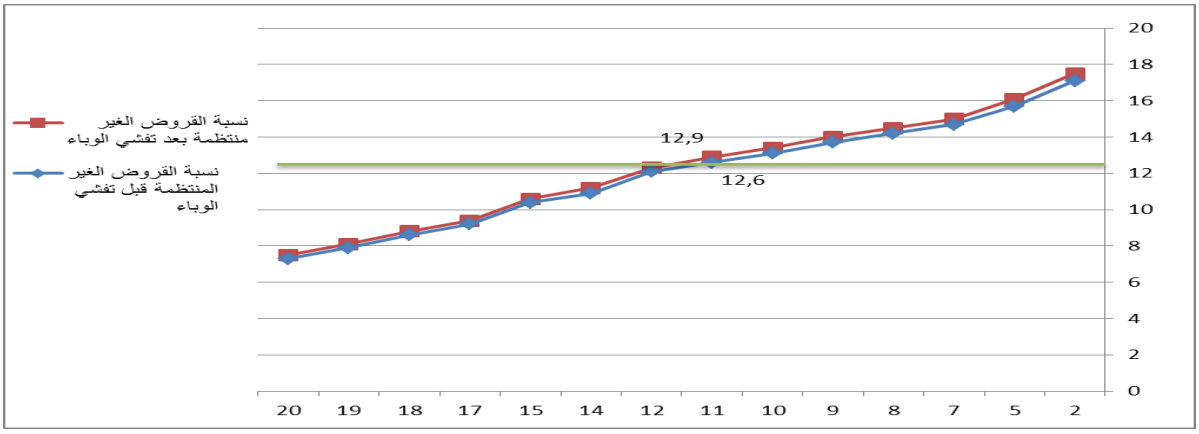

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على: (البنك المركزي القطري، تقرير الاستقرار المالي، 2019، صفحة 83) و (البنك المركزي القطري، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 82)

يوضح الشكل رقم (17)، ومع الأخذ في الاعتبار أن 12.5% هو الحد الأدنى المعياري لنسبة كفاية رأس المال المطلوب الحفاظ عليه من قبل البنوك، فإنه قبل الصدمة لكي تصبح نسبة كفاية رأس المال دون الحد الأدنى المطلوب يجب أن يتحول ما يزيد عن 11% من القروض العاملة لجميع القطاعات إلى قروض غير عاملة، باستثناء القطاع العام. أما بعد الصدمة، فإنه لكي تصبح نسبة كفاية رأس المال دون الحد الأدنى المطلوب يجب أن يتحول ما يزيد عن 12% من القروض العاملة لجميع القطاعات إلى قروض غير عاملة، باستثناء القطاع العام، وعليه، فإن نتائج اختبارات الضغط الائتماني تبين أن القطاع المصرفي في وضع مريح وقادر على تحمل السيناريوهات القاسية وذلك راجع لتوفر رأس المال الكافي.

المطلب الثالث: اختبارات الضغط وتحليل مخاطر السيولة لدى البنوك القطرية

يتم تحليل مخاطر السيولة عن طريق تحليل الفجوة التمويلية للعملاء والفجوة بين الائتمان الممنوح والودائع المحلية، حيث تعتبر فجوة تمويل العميل مؤشر تحوطي احترازي كلي لمخاطر التمويل، وهذا ما يبينه الجدول رقم (20):

الجدول رقم (20): نسبة الفجوة التمويلية الفصلية للعملاء لدى البنوك القطرية

الوحدة (%)

	ديسمبر 2019	مارس 2020	جوان 2020	سبتمبر2020	ديسمبر 2020
السحب على الكشوف	-126.9	-146.5	-347.4	-251.2	-153.9
اقل من شهر	-79.8	-80.5	-97.6	-59.0	-75.4
1-3 شهور	-114.5	-71.5	-95.4	-149.8	-119.1
3-6 شهور	-40.9	-41.5	-51.4	-71.3	6.4
6-12 شهر	-154.2	-205.1	-67.7	-66.5	-166.4
1-2 سنة	-284.6	-332.2	-372.5	-383.9	-305.8
أكثر من 2 سنة	90.0	90.5	90.9	91.0	89.6

المصدر: (البنك المركزي القطري، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 85)

إن فجوة التمويل السلبية تشير إلى مخاطر منخفضة أو معدومة. وبناء على ذلك، فالفترة الزمنية قصيرة الأجل تدل على مخاطر منخفضة أو معدومة باستثناء الفترة التي تتراوح ما بين 3 و6 أشهر الخاصة بديسمبر 2020. وفي فترة الاستحقاق متوسطة الأجل تحسنت نسبة فجوة الأموال إلى حد ما، مما يشير إلى قيام البنوك بإطالة هيكل استحقاق الودائع، في حين ظلت فجوة التمويل في المجموعة الزمنية طويلة الأجل "فوق عامين" ايجابية عند نفس المستوى تقريبا أو أقل.

ونظرا لأن وتيرة النمو في الودائع المحلية كانت أقل مقارنة بالنمو في الائتمان، فقد زادت الفجوة بين الائتمان الممنوح والودائع المحلية بالقيمة الاسمية، وغالبا يتم سد هذه الفجوة في مصادر الأموال المحلية من مصادر أموال خارجية تشمل الودائع غير المقيمة، وأوراق الدين، والأموال من المؤسسات المالية الأجنبية، وصافي الأموال ما بين الفروع والإدارات الرئيسية للبنوك، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (18):

الشكل رقم (18): نسبة توزيع مصادر الأموال الخارجية لدى البنوك القطرية للفترة 2020/2019

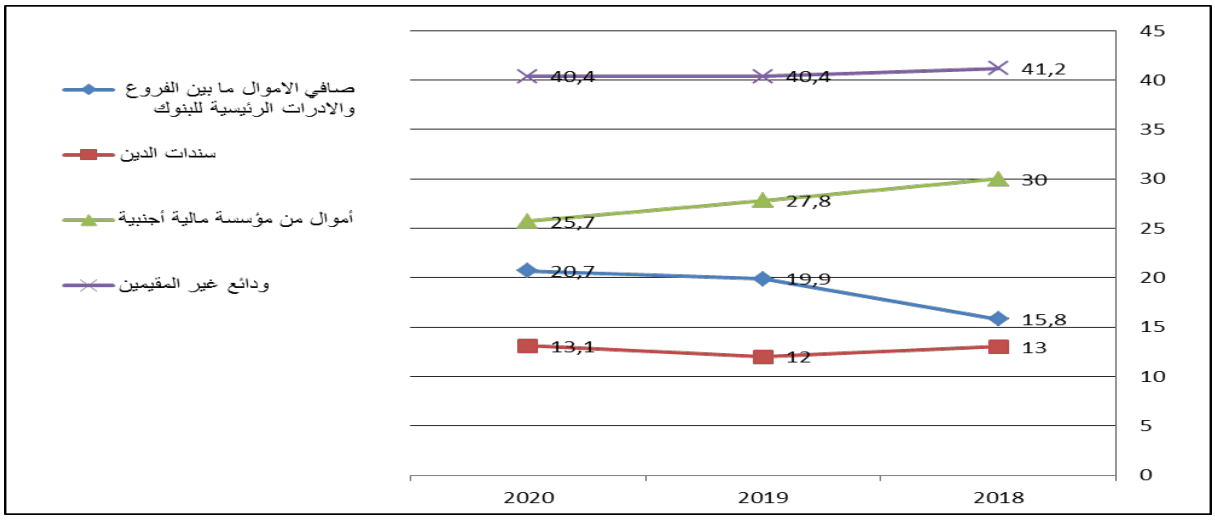

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على (البنك المركزي القطري، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 84)

من الشكل أعلاه رقم (18) يتبين أنه قبل الصدمة (2019) ارتفعت نسبة صافي الأموال ما بين الفروع والادارات الرئيسية للبنوك بنسبة 4.1% واستمرت في الارتفاع رغم تفشي الوباء بنسبة 0.8% سنة 2020، بينما سندات الدين انخفضت سنة 2019 أي قبل الصدمة بنسبة 1% لتعود إلى الارتفاع بنسبة 1.1% سنة 2020 بعد الصدمة (بعد تفشي الوباء)، وهذا راجع إلى تقليل مخاطر سحب السيولة. أما فيما يخص حصة الودائع من غير المقيمين، والأموال من المؤسسات المالية الأجنبية التي هي في الغالب قصيرة الأجل بطبيعتها فانخفضت بعد تفشي الوباء أو بقيت في نفس المستوى تقريبا.

لقد تم إجراء اختبار ضغط على جانب المطلوبات من الميزانية العمومية للقطاع المصرفي، وذلك من أجل تقييم أثر مخاطر سحوبات المودعين في جميع القطاعات الاقتصادية، وكانت الافتراضات حول وزن السحب عبر مستوى الاستحقاق مختلفة، حيث يكون أجل الاستحقاق المنخفض ذو وزن مخاطر أعلى. وأوضحت نتائج اختبار ضغط مخاطر السيولة إلى أن جميع البنوك تملك مصادر سيولة كافية لتحمل المخاطر باستثناء بنك واحد، ويمكن لبعض البنوك تغطية نقص السيولة لديها في حالة حدوث صدمة سيولة مفترضة دون استخدام خيار إعادة الشراء. (البنك المركزي القطري، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 84)

المبحث الثالث: عرض وتحليل التجربة العمانية في اختبارات الضغط المصرفية

يطبق البنك المركزي العماني اختبارات الضغط كأسلوب استشرافي يمكنه من قياس مرونة وقدرة البنوك على الصمود في مواجهة الأزمات المختلفة بما فيها تلك التي تملك احتمال ضئيل للحدوث، خلال أفق زمني يبلغ عاما واحدا. حيث تفترض اختبارات الضغط للملاءة أثر سيناريوهات (معتدلة وشديدة) على نسبة كفاية رأس المال للبنوك، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير المخاطر المتعلقة بالائتمان، السوق، وانتقال العدوى. بالمقابل يهدف اختبار الضغط للسيولة إلى التنبؤ بعدد الأيام التي يمكن للبنوك أن تتحمل فيها عمليات السحب اليومية، على نحو غير متوقع، وبمبالغ كبيرة، حيث تعتمد فقط على أصولها السائلة، بالإضافة إلى افتراض عدم مقدرتها على الوصول إلى سوق رأس المال وسوق ما بين البنوك للحصول على الأموال اللازمة.

المطلب الأول: أساسيات البنك المركزي العماني وتقييم استقرار القطاع المصرفي

يعرض هذا المطلب مهام وأهداف البنك المركزي العماني، وهيكله التنظيمي مع التركيز على دائرة الاستقرار المالي والتي يتم على مستواها إجراء اختبارات الضغط، بالإضافة إلى تقييم عام للقطاع المصرفي العماني.

1. نبذة تعريفية عن البنك المركزي العماني

يتم التطرق إلى بداية تأسيس البنك المركزي العماني، إلى مهامه وأهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي للبنك المركزي مع التركيز على الدائرة الخاصة بتطبيق اختبارات الضغط.

1.1. تأسيس البنك المركزي العماني

في عام 1972، عندما تم تغيير اسم الدولة من "سلطنة مسقط وعمان" إلى "سلطنة عمان" تم إطلاق عملة جديدة باسم "الريال العماني" والذي يتم تداوله حتى الآن، ومع التوسع الكبير للأنشطة المصرفية والاقتصادية في السلطنة، برزت حاجة ماسة لسن تشريعات شاملة تحكم وتنظم أنشطة النظام المصرفي، ووفقا لذلك تم تأسيس البنك المركزي العماني بموجب القانون المصرفي رقم 7 لعام 1974، كنتيجة للتطور في النظام النقدي والمالي في السلطنة، وتطور الأنشطة الاقتصادية، وبدأ أعماله في أفريل 1975. (البنك المركزي العماني، تاريخنا)

2.1. أهداف ومهام البنك المركزي

باعتبار البنك المركزي العماني الجهة الرقابية والإشرافية للقطاع المصرفي والمالي بسلطنة عمان، فهو يهدف إلى تعزيز الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في السلطنة، إلى جانب تعزيز وتطوير النظام المصرفي والمالي في البلاد بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. (البنك المركزي العماني، الرؤية والأهداف)

يقوم البنك المركزي العماني بتنفيذ عدد من المهام، وذلك بغرض تحقيق الأهداف الواردة أعلاه، وتشمل الآتي: (البنك المركزي العماني، نبذة عن البنك المركزي)

- صياغة السياسة النقدية وإدارتها لتحقيق مجموعة من الأهداف تشمل الأسعار الثابتة والنمو والتوظيف.
- إصدار العملة الوطنية وإدارة السيولة في القطاع المصرفي.
- يتولى البنك المركزي مهمة المصرف الرئيسي والوكيل المالي لحكومة السلطنة من خلال تقديم باقة متكاملة من الخدمات المصرفية للحكومة، بما في ذلك قبول الودائع من الحكومة وإقراضها للمساعدة في تمويل العجز المالي، بالإضافة إلى إدارة الحساب المصرفي الحكومي وإدارة الدين العام ومراقبة إجراءات صرف العملة وإدارة احتياطيات النقد الأجنبي في البلاد.
- يتولى البنك المركزي مهمة المصرف الرئيسي للمصارف العاملة في السلطنة من خلال الاحتفاظ بودائعها وإقراضها الأموال لفترات قصيرة من الزمن، إلى جانب تقديم باقة متنوعة من الخدمات الأخرى، مثل أنظمة الدفع والتسويات وتسهيلات المقاصة.
- منح التراخيص للمصارف التجارية والمتخصصة ومؤسسات التمويل والتأجير وشركات الصرافة، مع تولي مهام الرقابة والإشراف عليها.

2. الهيكل التنظيمي للبنك المركزي العماني

تتركز مهام ومسئوليات البنك في ثلاثة محاور محددة في الهيكل التنظيمي، حيث تؤدي بعض الدوائر مهام الرقابة والتوجيه، بينما تساهم أخرى في الاستقرار النقدي والمالي، بما في ذلك اختبارات الضغط، في حين تقدم بعض الدوائر خدمات الدعم. وفيما يلي تقديم لدائرة الاستقرار المالي المكلفة بتطبيق اختبارات الضغط. (البنك المركزي العماني، الهيكل التنظيمي للبنك المركزي)

1.2. دائرة الاستقرار المالي

تم وضع أنظمة رقابية وإشرافية فعالة وقوية لمعالجة متطلبات الرقابة والإشراف للمؤسسات الفردية وعلى المستوى الكلي، حيث مضى البنك المركزي العماني قدما لإنشاء وحدة مخصصة للاستقرار المالي، يتم على مستواها إجراء مراجعات دقيقة ومنتظمة لجميع العوامل ذات الصلة المتعلقة بالاستقرار المستمر ونطاق التقلب والمخاطر النظامية وما إلى ذلك، باستخدام أدوات واسعة النطاق بما في ذلك تحليل تطورات السوق الحالية والمستقبلية (المحلية والإقليمية والعالمية)، وتقييم الضعف، وتحليل الحساسية **واختبار الضغط**.

3. نظرة عامة حول تقييم القطاع المصرفي العماني

أثر الوباء كورونا على جميع قطاعات الاقتصاد، وكانت نتائج هذه الصدمة على القطاع المصرفي العماني كما يلي: (البنك المركزي العماني، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 7)

- القطاع المصرفي العماني ظل قويا مع جودة الأصول السليمة، التي تتضح من خلال انخفاض الأصول غير العاملة، والمخازن الرأسمالية القوية التي تفوق بكثير متطلبات بازل 3. حيث تم تقييم المراكز الرأسمالية للبنوك على أنها كافية لتحمل الصدمات المعقولة، أما فيما يخص أرباح البنوك فقد سجلت أرباحا معقولة في عام 2019 سمحت بتعزيز احتياطيات رأس المال، وتحقيق عائد عادل للمساهمين.
- أظهر القطاع المصرفي العماني مرونة كبيرة في مواجهة هذه الصدمة الكبيرة متعددة الأوجه، واستمرت قدرته على تحمل الصدمات المعاكسة القوية، كذلك استمر القطاع في المساعدة في دعم الاقتصاد من خلال توفير الإغاثة للمقترضين المتضررين في شكل تأجيل القروض، إلى جانب تقديم ائتمان إضافي لتلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد.
- تمتع قروض البنوك بجودة عالية، وظلت نسبة القروض غير العاملة عند مستويات منخفضة، الأمر الذي يدل على سلامة وضع محفظة الائتمان لدى البنوك.
- تمتع البنوك بسيولة مقبولة، وبالمرونة اللازمة للصمود في مواجهة الصدمات المحتملة للسيولة المحلية، حيث بلغ حجم الاحتياطيات النقدية التي تفوق متطلبات الاحتياطي (الفائضة) حوالي 460 مليون ريال عماني في المتوسط خلال عام 2019.

المطلب الثاني: اختبارات تحليل الحساسية لدى البنوك العمانية

يستخدم تحليل الحساسية لفحص مرونة البنوك ضد التحركات غير المواتية لعوامل الخطر الفردية، حيث يتم تقييم تأثير التدهور في المحافظ الائتمانية للبنوك، والتحركات السلبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

1. اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الملاءة

لقد تم إجراء اختبارات تحليل الحساسية من قبل البنك المركزي العماني عام 2020 لفحص مرونة البنوك ضد التحركات السلبية لعوامل الخطر الفردية، وذلك بتقييم تأثير التدهور في المحافظ الائتمانية للبنوك، والتحركات السلبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

1.1. سيناريوهات الضغط الشديدة

تأخذ سيناريوهات الضغط الشديدة بعين الاعتبار احتمالية حدوث زيادة أكثر حدة في حالات التخلف عن سداد الائتمان. فبالإضافة إلى الصدمات الرئيسية المفترضة في سيناريوهات الضغط المعتدلة، فقد تم افتراض أن البنوك ستواجه حالات تخلف عن السداد بنسبة 5% من محافظها الائتمانية مع توفير 50% من المخصصات المطلوبة. (صدمة الائتمان 3)

في ظل سيناريوهات الضغط المعتدلة، تم اختبار فرضية تدهور جودة محفظة الائتمان بالبنوك المحلية بتخفيض نسبة 10 % من القروض المصنفة ضمن فئة المراقبة الخاصة إلى فئة القروض غير العاملة، وهو ما يزيد من مصروفات المخصصات لدى البنوك. وعلاوة على ذلك، تم افتراض أن تقوم البنوك بالاحتفاظ بمخصصات نسبتها 100 % مقابل القروض غير العاملة الحالية والسماح بالاستفادة من الضمانات مع خصم 25 % من قيمتها السوقية. وإلى جانب الصدمة الائتمانية، فقد تم أيضا افتراض مواجهة البنوك لتحركات غير مواتية في مخاطر السوق تشمل زيادة أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس وانخفاض قيمة الريال العُماني بنسبة 15 % مقابل العملات الأجنبية، وهذا ما يلخصه الجدول التالي رقم (21):

الجدول رقم (21): سيناريوهات اختبار ضغط الملاءة للبنوك العمانية

نوع الصدمة	الافتراضات
صدمة الائتمان 1	- احتفاظ البنوك بمخصصات محددة نسبتها 100% من القروض غير العاملة الحالية - تطبيق نسبة خصم تبلغ 25% من القيمة السوقية للضمانات المتوفرة مقابل القروض غير العاملة
صدمة الائتمان 2	انتقال 10% من المستوى الحالي للقروض المصنفة تحت فئة المراقبة الخاصة لدى البنوك الى فئة التعثر التي تستلزم الاحتفاظ بمخصصات نقدية نسبتها 50%
صدمة الائتمان 3	انتقال 5% من المستوى الحالي للقروض منتظمة السداد إلى فئة التعثر التي تتطلب مخصصات نقدية نسبتها 50%
صدمة سعر الفائدة	زيادة اسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس
صدمة أسعار الصرف	انخفاض قيمة الريال العماني بنسبة 15% مقابل باقي العملات الاجنبية
الأرباح	في ظل السيناريو ستجني البنوك 50% من أرباح العام الماضي على مدار العام

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على (البنك المركزي العماني، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 105)

2.1. نتائج اختبارات الضغط الشديدة

أظهرت نتائج اختبارات الضغط الشديدة أن إجمالي نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك المحلية بشكل عام ستكون أعلى من الحد الأدنى لرأس المال المطلوب من البنك المركزي العماني والبالغ 13.5%. وعلى

الرغم من الزيادة الكبيرة المفترضة في نسبة القروض غير العاملة الاجمالية لدى البنوك المحلية من مستواها البالغ 3.6% إلى 10.5 %، فستنخفض نسبة كفاية رأس المال في البنوك بشكل طفيف لتبلغ 15.1 % وذلك في نهاية 2019، ولكن رغم ذلك بقيت تفوق الحد الأدنى المطلوب محليا. (البنك المركزي العماني، تقرير الاستقرار المالي، 2020)

أما على مستوى كل بنك بمفرده، يظهر الاختبار أن ثلاثة بنوك محلية في ظل السيناريوهات الشديدة تقع تحت نسبة كفاية رأس المال المطلوبة من البنك المركزي العماني والبالغة 13.5%، ومع ذلك سيظل اثنان منها مستوفيان لمتطلبات رأس المال وفقا لبازل 3، وأن أدنى مستوى لنسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة بلغت 9.4 %. وعليه في ظل سيناريوهات الضغط الشديدة ستتمكن جميع البنوك المحلية باستثناء بنك واحد من الاحتفاظ بنسبة كفاية رأس المال عند مستوى يفوق متطلبات بازل والبالغة 10.5%. وهذا ما يوضحه الشكل التالي رقم (19):

الشكل رقم (19): نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة السيناريو الشديد لدى البنوك العمانية

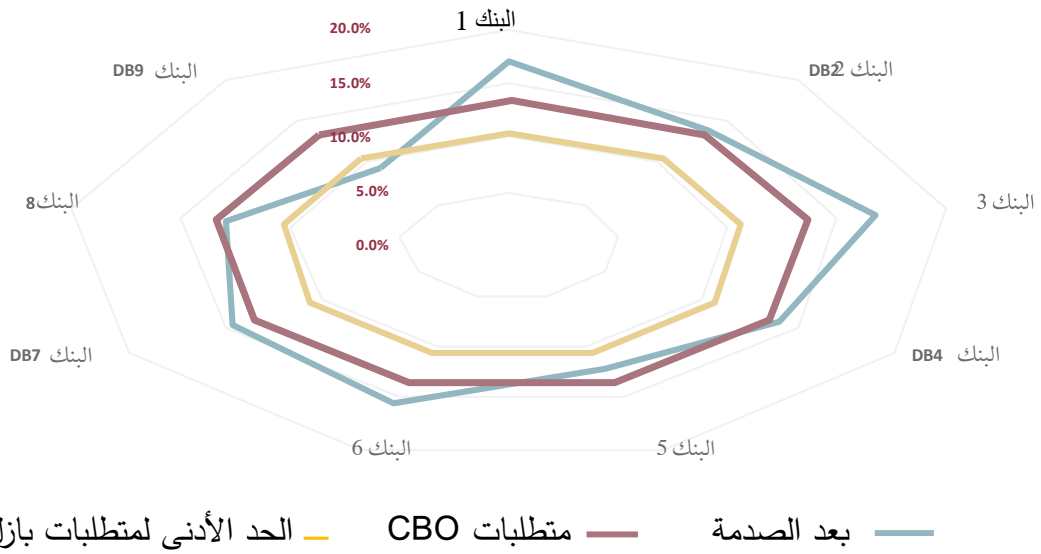

المصدر: (البنك المركزي العماني، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 62)

3.1. اختبار الضغط العكسي للملاءة

في اختبار الضغط العكسي، يتم تقييم مرونة النظام المصرفي وقدرته على الصمود في مواجهة سيناريو زيادة القروض غير العاملة عن طريق حساب مستوى الزيادة في هذه الأخيرة التي يمكن للبنوك تحمله دون المساس بالحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغ 13.5%. وهذا ما يظهره الشكل التالي رقم (20):

الشكل رقم (20): نسبة الزيادة المفترضة للقروض غير العاملة قبل انخفاض نسبة الملاءة دون متطلبات البنك المركزي العماني

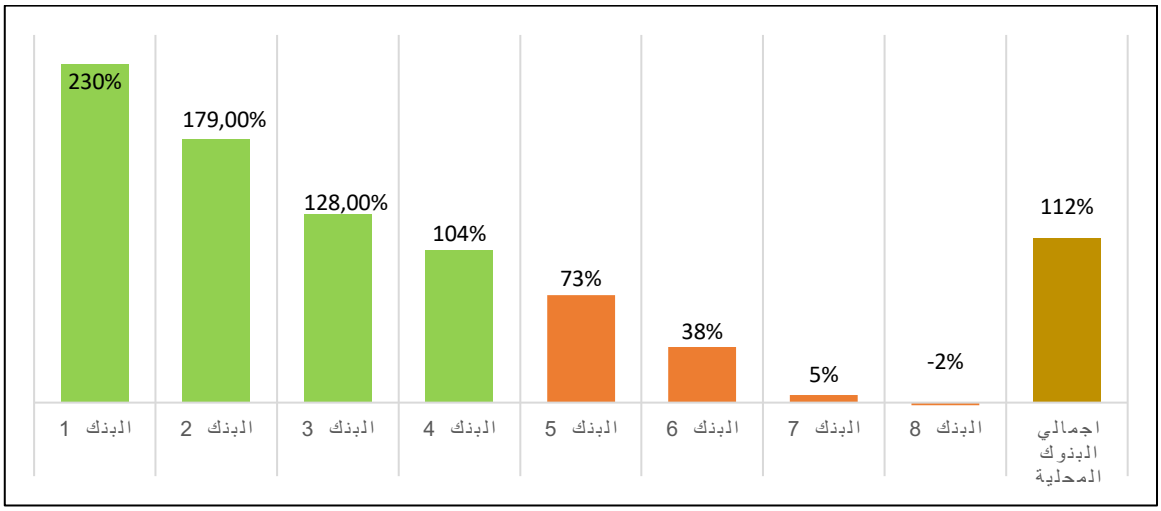

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقرير (البنك المركزي العماني، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 63)

أظهر اختبار الضغط العكسي أن القروض غير العاملة الاجمالية لدى البنوك المحلية قد تزيد بمقدار 100% على الأقل قبل أن يتم الإخلال بالحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال لدى البنوك المحلية والبالغ 13.5%. أما على مستوى كل بنك فردي، فستكون أربعة بنوك محلية قادرة على استيعاب زيادة بنسبة 100% على الأقل من المستوى الحالي لإجمالي القروض غير العاملة لديها قبل الإخلال بالحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال وفقا لمتطلبات البنك المركزي العُماني. ويؤكد اختبار التحمل العكسي كذلك على نتيجة اختبار الضغط السابق الذي أشار إلى الموقف السليم للبنوك المحلية من حيث القدرة على امتصاص صدمة الزيادة الكبيرة في القروض غير العاملة.

2. اختبارات ضغط السيولة

وفقا لاختبار الضغط للسيولة، يتم توضيح الأثر على كل بنك عن طريق تحديد عدد الأيام التي يمكن أن تتحمل فيها البنوك معدل مرتفع وغير متوقع من عمليات سحب السيولة اليومية، بالاعتماد فقط على أصولها السائلة دون أن تلجأ إلى الحصول على تعزيز السيولة لديها من مصادر خارجية أي من بنوك أخرى أو من البنك المركزي. ويتضمن الجدول التالي رقم (22) الافتراضات التي قام عليها اختبار ضغط السيولة:

الجدول رقم (22): السيناريوهات الأساسية لاختبار ضغط السيولة لدى البنوك العمانية

البند	مستوى الصدمة
السحوبات اليومية من ودائع تحت الطلب	
العملة المحلية	%5
العملة الاجنبية	%10
السحوبات اليومية من ودائع آجلة	
العملة المحلية	%3
العملة الاجنبية	%5
الأصول السائلة: المتاحة في اليوم	%90
الأصول الأخرى: المتاحة في اليوم	%1
تقييم مستوى السيولة بعد (عدد الأيام)	5 ايام

المصدر: (البنك المركزي العماني، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 64)

بناء على بيانات نهاية ديسمبر 2019، وفي ظل سيناريو صدمة السيولة المفترضة، ستظل البنوك المحلية في وضع سيولة مريح مقارنة بالمعايير الدولية، وستظل مراكزها المالية تعكس مستوى جيد من القدرة على الصمود في مواجهة سحب مفترض من الودائع بشكل جماعي، إذ تظهر النتائج أن جميع البنوك المحلية بوسعها الصمود أمام عمليات السحب المكثفة المفترضة من مختلف شرائح المودعين لأكثر من خمسة أيام عمل. (البنك المركزي العماني، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 64)

المطلب الثالث: اختبارات الضغط الكلية وتجربة برنامج تقييم القطاع المالي في عُمان

يعرض هذا المطلب اختبارات الضغط الكلية والتي أصبحت جزءا لا يتجزأ من إطار تحسين جودة مراقبة المخاطر النظامية في السلطنة، حيث تم تصميم هذه الاختبارات مع التركيز على المخاطر النظامية، إذ تختبر مرونة النظام المصرفي العُماني في مواجهة صدمات الاقتصاد الكلي، كما يعرض هذا المطلب تجربة سلطنة عمان فيما يخص اختبارات الضغط وفق برنامج تقييم القطاع المالي المطبقة من قبل صندوق النقد الدولي

1. اختبارات الضغط الكلية

يقدر النموذج الكلي–المالي المستخدم الخسائر الائتمانية (يعبر عنها بالمخصصات الإضافية) للبنوك، بالإضافة إلى البحث عن العلاقات التطبيقية بين متغيرات الاقتصاد الكلي ذات الصلة مثل الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات سوق الأسهم والتضخم وسعر الفائدة من جهة، والمتغيرات الرئيسية المعبرة عن المخاطر النظامية كنسبة القروض غير العاملة واحتمال التخلف عن السداد وغيرها. ويوضح الجدول رقم (24) السيناريوهات المفترضة لاختبارات الضغط الكلية:

الجدول رقم (23): سيناريوهات اختبارات الضغط الكلية لدى البنوك العمانية لعام 2020

المتغيرات الكلية	السيناريو الاساسي	السيناريو المعتدل	السيناريو الشديد
النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي	0.30%	-3%	-7%
التضخم	1.5%	5%	10%
أسعار الفائدة	5.62%	7%	13%
العوائد على الاسهم	15.21%	25%	50%
نسبة التخلف عن السداد	1.05%	3.29%	4.89%
نسبة القروض غير العاملة	2.9%	4.8%	7.3%

المصدر: (البنك المركزي العماني، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 67)

1.1. اختبارات الضغط الكلية المعتدلة

في ظل تقدير المرونة لجميع المتغيرات باستخدام النموذج الكلي- المالي في إطار الانحدار المتعدد، وفي ظل الصدمات الكلية المعتدلة، فإن المتوسط المتوقع لمعدل التخلف عن السداد في محفظة الائتمان على مدار العام سيبلغ 3.29%، وسيتم الحفاظ على معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي العُماني عند 16.8%، وهو أعلى من المعدل المحلي وبازل 3 والبالغ 13.5 % و10.5 % على التوالي. أما عند النظر لكل بنك على حدة، فستتمكن جميع البنوك المحلية من الالتزام بالحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال محليا ولبازل 3، في حين لن يتمكن بنك واحد محلي أن يستوفي الحد الأدنى المطلوب محليا. وهذا ما يوضحه الشكل التالي رقم (21):

الشكل رقم (21): نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة السيناريوهات المعتدلة لاختبارات الضغط الكلية لدى البنوك العمانية

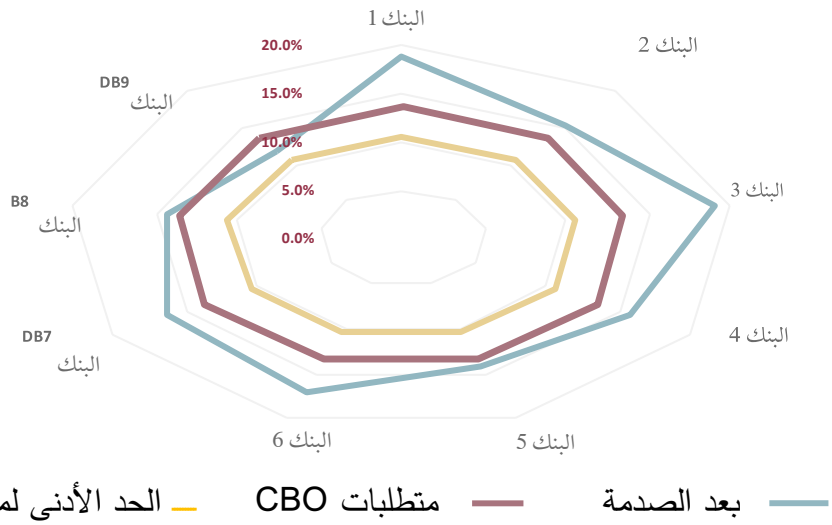

المصدر: (البنك المركزي العماني، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 64)

وفقا لسيناريوهات الضغط، سيصل التمويل اللازم توفيره للبنوك ذات رأس المال المنخفض حوالي 14.9 مليون ريال عُماني، وهو ما يمثل 0.05 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة أو 0.3 % من إجمالي رأس مال البنوك المحلية. وعليه فإن البنوك المحلية ستستوعب الخسائر بشكل مريح في ظل سيناريوهات الضغط الكلي المعتدل المفترضة دون المساومة على الحد الأدنى لمتطلبات بازل لكفاية رأس المال البالغ 10.5%. (البنك المركزي العماني، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 64)

2.1. اختبارات الضغط الكلية الشديدة

مع الأخذ في الاعتبار جميع المخاطر العالمية السياسية والاقتصادية المحتملة التي قد تؤدي إلى انكماش حاد في الاقتصاد العُماني، تم افتراض انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 7%. وسيؤدي هذا النمو السالب في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى تدهور كبير في جودة الائتمان لدى البنوك إلى جانب خسائر أخرى نتيجة التحركات غير المواتية في مخاطر السوق. وعليه، ستنخفض نسبة كفاية رأس المال للبنوك المحلية من مستواها البالغ 18.1% إلى 15.3%، وهو ما يزال أعلى من المستوى المطلوب من البنك المركزي العماني. أما على المستوى الفردي، فلا تزال سبعة بنوك محلية أعلى بكثير من الحد الأدنى وفقا للمتطلبات المحلية لرأس المال، بسبب قوة مركز رأس المال لديها قبل الصدمة بما يكفي لامتصاص الخسائر حتى في ظل سيناريوهات ضغوط الاقتصاد الكلي الشديدة المفترضة. بينما ستنخفض النسبة لدى بنكان عن الحد الأدنى المطلوب وطنيا، وأحدهما ستنخفض النسبة لديه عن الحد الأدنى لبازل 3، وهذا ما يبينه الشكل رقم (22):

الشكل رقم (22): نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة السيناريوهات الشديدة لاختبارات الضغط الكلية لدى البنوك العمانية

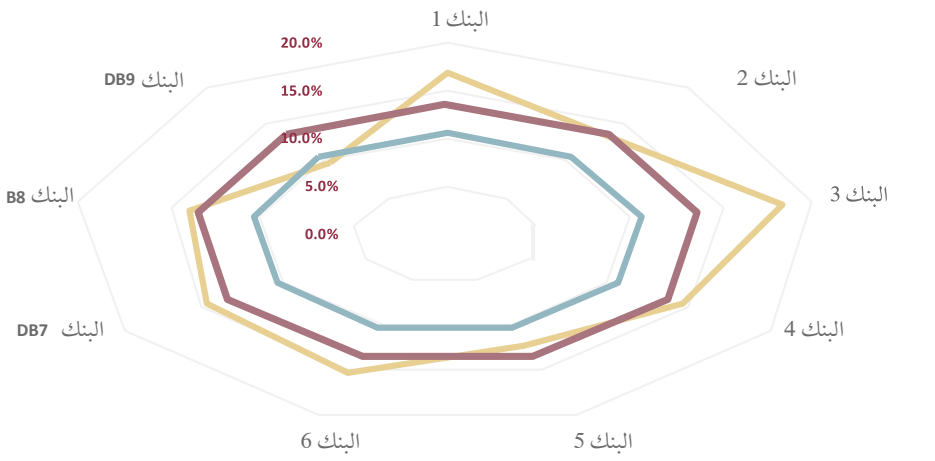

المصدر: (البنك المركزي العماني، تقرير الاستقرار المالي، 2020، صفحة 65)

وعليه، ستصل الأموال اللازمة لإعادة رسملة البنوك في ظل السيناريو الشديد المفترض للتحمل الاقتصادي الكلي 98 مليون ريال عُماني، أي ما يعادل حوالي 0.32 % من الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة أو 2.0% من إجمالي رأس المال التنظيمي الحالي للبنوك.

2. تجربة سلطنة عمان مع برنامج تقييم القطاع المالي

لقد خضع النظام التنظيمي والرقابي للبنك المركزي العماني لبرنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) الذي أجراه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 2003. وقد لاحظت بعثة برنامج تقييم القطاع المالي أن النظام الخاص بالبنك المركزي العماني يمتثل إلى حد كبير لمعايير التقييم الدولية، كما حددت البعثة بعض الجوانب التي يمكن تحقيق مزيد من التقدم والتحسينات عليها، وانتهز البنك المركزي العماني الفرصة لدراسة كل هذه المقترحات بطريقة منهجية من خلال تعيين لجنة ذات مستوى عال لتحديد نقاط العمل ومتابعة تنفيذها. وفي السنوات القليلة الماضية، تم إحراز تقدم كبير في هذا الصدد وتم تحديث النظام الاشرافي بدرجة ملحوظة، كما قام البنك المركزي العماني بتعديلات مناسبة لقانون البنوك، وذلك لتبني أفضل الممارسات الدولية التي يمكن أن تفيد البلاد في الاستقرار المالي والتقدم الاقتصادي. (البنك المركزي العماني، تقييم نظام الرقابة والاشراف المصرفي، دت)

خلاصة الفصل

اختبارات الضغط توفر صورة مستقبلية عن أوضاع البنوك في حالة تحقق سيناريوهات صعبة لكنها ممكنة الحدوث، كما أن تلك الاختبارات تعمل على تمكين السلطات الرقابية والاشرافية من تقييم التأثير المتوقع لتلك الصدمات على الاستقرار المالي لدولها، ومنه وضع خطط الطوارئ الملائمة.

بينت نتائج اختبارات الضغط التي تم تطبيقها من طرف البنوك المركزية للدول العربية المختارة، أن البنوك اجتازت أغلب السيناريوهات بنجاح، وأنها تتمتع برأس مال كاف يفوق بكثير النسبة المحددة من طرف لجنة بازل، بالإضافة إلى توافر السيولة الكافية لمواجهة الأزمات المفاجئة، باستثناء عدد محدود من البنوك التي بينت حاجتها لإعادة الرسملة.

هذا الأمر يدفع إلى التساؤل حول التجربة الجزائرية في مجال اختبارات الضغط، هذا ما سيجيب عليه الفصل الموالي والأخير.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: تطبيق اختبارات الضغط على عينة من البنوك الجزائرية

تمهيد

منذ عام 2009، عمل بنك الجزائر على تطبيق اختبارات الضغط المصرفية بهدف تقييم قوة ومرونة النظام المصرفي الجزائري، وذلك باستخدام برنامج صندوق النقد الدولي، ويندرج هذا الإجراء في إطار عصرنة وتحديث عملية الإشراف لمطابقتها لتدابير المعيار الثاني من بازل 3، لأن عملية تقييم مدى كفاية مستوى رأس المال والسيولة للبنك أو المؤسسة المالية في ظل ظروف العمل والسوق العادية غير كاف لاستنتاج صلابة وقدرة المؤسسة على تحمل الصدمات المعاكسة، كما يوفر هذا الإجراء إطارا لمحاكاة ظروف غير مواتية للنشاط، قد ينجم خصوصا عن انعكاسات تنتشر من خلال الروابط بين البنوك

يهدف هذا الفصل إلى تطبيق سلسلة من اختبارات الضغط **الكلية** فيما يتعلق بمخاطر الائتمان، مخاطر السيولة وأخيرا مخاطر العدوى التي تؤكد تعرض البنوك لمخاطر نظامية، وذلك في نظام مصرفي تم تقليصه الى ستة بنوك.

وعليه، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: اختبارات الضغط كأداة لتعزيز الاستقرار المالي للقطاع الصرفي الجزائري

المبحث الثاني: منهجية تطبيق اختبارات الضغط على البنوك الجزائرية عينة الدراسة

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج تطبيق اختبارات الضغط.

المبحث الأول: اختبارات الضغط كأداة لتعزيز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري

تم تقييم القطاع المالي في الجزائر سنة 2003 بشكل مشترك من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، والمعروف باسم FSAP على غرار الدول الأعضاء الأخرى بالصندوق ثم تم تقييمه مجددا نهاية سنة 2012، والهدف من برنامج تقييم القطاع المالي هو تعزيز مراقبة النظم المالية للبلدان الأعضاء، ومساعدة السلطات على تحديد مواطن القوة والضعف المحتملة لنظمها المالية. فيما يلي يتم عرض اختبارات الضغط المطبقة من قبل صندوق النقد الدولي وفق برنامج تقييم القطاع المالي لسنة 2012، وعرض تطور أهم مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: اختبارات الضغط المطبقة على القطاع المصرفي الجزائري وفق برنامج تقييم القطاع المالي

أصدر صندوق النقد الدولي سنة 2014 تقريرا بعنوان "تقييم استقرار النظام المصرفي الجزائري"، وضم هذا التقرير اختبارات ضغط حساسية القطاع المصرفي الجزائري لمختلف المخاطر ومدى مواجهته للصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية.

1. برامج اختبارات الضغط المعتمدة في الجزائر

أجريت مجموعة من اختبارات الضغط لتقييم حساسية القطاع المصرفي الجزائري تجاه المخاطر المختلفة، حيث استخدم صندوق النقد الدولي اختبارات الحساسية لدراسة نقاط الضعف في البنوك الجزائرية بدلالة اختبارات الملاءة في سيناريو الاقتصاد الكلي، وتضمنت العملية اختبار مقاومة تصاعدي لستة بنوك عمومية، وتحليلا تنازليا لـ 20 بنكا ومؤسسة مالية، وذلك بالاعتماد على البيانات الفردية للبنوك لنهاية سنة 2012، وقد أعدت السيناريوهات بافتراض حدوث صدمة نفطية عالمية وتباطؤ الاقتصاد لفترة طويلة باستخدام أحدث التوقعات المتاحة من التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، كما تم تحديد حجم كل صدمة انطلاقا من ذروة القروض غير العاملة التي بلغتها في الماضي وتجربة العديد من البلدان وحكم الخبراء، وقد واجهت هذه العملية عدة تحديات من بينها: محدودية التحليل نتيجة عدم توفر البيانات التاريخية والجزئية الكافية، غياب المعلومات حول توزيع تواريخ استحقاق الأصول والخصوم، اضافة الى عدم وجود سلسلة زمنية دقيقة وطويلة تاريخيا للقروض غير العاملة، الأمر الذي أدى إلى صعوبة تحديد العلاقة بين المخاطر المالية وسيناريو الاقتصاد الكلي. (IMF, Algeria Financial system stability assessment, 2014, p. 18)

2. فرضيات سيناريوهات اختبارات الضغط

اعتمد اختبار الضغط في الجزائر على فرضيات قائمة على قياس الخطر النظامي، آخذة في الاعتبار احتمال عدم كفاية أصول المصارف من جهة، ومميزات النظام المصرفي الجزائري من جهة أخرى، وقد تمت الاختبارات بناء على السيناريوهات التالية: (IMF, Algeria Financial system stability assessment, 2014, pp. 17-19)

- افتراض أن التقديرات واضحة وآمنة وقابلة للتحقيق بضمانات الدولة؛
- سيناريوهات انخفاض رأس مال البنوك ولجوئها إلى التمويل بهدف الزيادة في مستوى كفاية رأس المال؛
- سيناريوهات زيادة مخاطر الائتمان وحجم القروض غير العاملة في الجهاز المصرفي بـ 10 نقطة مئوية، وأن الائتمان يتركز في المجالات التالية (قطاع الصناعة، قطاع التجارة، قطاع البناء)؛
- سيناريو انخفاض الدينار بنسبة 10% مقابل جميع العملات، مع ارتفاع أسعار الفائدة بنسبة 200%؛
- سيناريو انخفاض الدينار مقابل العملة الاوروبية بنسبة 10%، مع ارتفاع أسعار الفائدة بـ 200 نقطة أساس؛
- سيناريوهات حدوث أزمة نفطية تؤدي الى انخفاض أسعار النفط إلى 25 دولار، وتراجع بنسبة 10% من قروض النفط والغاز

أعدت هذه السيناريوهات وفق مصفوفة جد معقدة بسبب تداخل المتغيرات الكلية، والجدير بالذكر أن السيناريو الأخير الذي يفترض انخفاض سعر البرميل من النفط قد تحقق فعلا في نهاية سنة 2014، وقد تسبب في أضرار للنظام المالي والاقتصاد الجزائري ككل.

3. نتائج اختبارات الضغط المصرفية

أشارت اختبارات الضغط التي أجراها صندوق النقد الدولي على القطاع المصرفي الجزائري إلى أنه يعاني من خطر التركز الائتماني في القروض التي بإمكانها أن تسبب حالة عدم الاستقرار المالي والمصرفي مستقبلا، وقد كانت نتائج هذه الاختبارات كما يلي: (IMF, Algeria Financial system stability assessment, 2014, p. 18)

- فيما يخص سيناريو مخاطر الائتمان، فقد كانت النتيجة انخفاض كفاية رأس مال ثلاثة بنوك عمومية إلى ما دون الحد الأدنى التنظيمي 8%، حيث تمثل أصولها 27% من إجمالي الأصول، كما تم تقدير تكلفة إعادة رسملتها بـ 55 مليار دج، و0.5% من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، وباعتبارها ملكا للدولة فسيتم امتصاصها من الميزانية؛

- تعرض البنوك العمومية بدرجة عالية إزاء تركز التعامل مع القطاعات الاقتصادية الكبرى (صناعة، تجارة، بناء)، مما يزيد من احتمال تعرضها للصدمات؛
- يحتل أكبر ثلاثة مقترضين من القطاع العمومي نسبة 38% من اجمالي القروض، وتبين أنه أي سيناريو افتراضي لتعثرهم يسبب في اعسار ستة بنوك منها خمسة تابعة للقطاع العام، مما يبين خطر التركز المرتفع؛
- فيما يخص سيناريو مخاطر السيولة الخاص بتقييم قدرة البنوك على مواجهة السحوبات اليومية بمعدل 5% الى 10% يوميا طوال فترة 5 أيام، كانت النتيجة أن أغلبية البنوك تمتلك سيولة كافية لتحمل الصدمات الكبيرة الخاصة بالسيولة، كما أن لها مجال مناورة كبير في حالة السحب المفاجئ للودائع؛
- فيما يخص سيناريو أسعار الفائدة، أكدت النتائج أن البنوك أقل عرضة لخطر أسعار الفائدة، وأنها ليست حساسة لحركة ارتفاع موازية في أسعار الفائدة بـ 400 نقطة أساس، من جهة أخرى، لا يوجد تأثير كبير للصدمات الناتجة عن أسعار الصرف، وذلك راجع لأن البنوك لا تتعرض لوضعيات كبيرة مفتوحة أمام النقد الأجنبي، إضافة الى أن صادرات القطاع غير النفطي لا تزال غير متطورة.

من خلال ما سبق يتبين أن البنوك العمومية التي تمثل أهم مكون في النظام المصرفي الجزائري تعاني من الهشاشة، وعلى الرغم من أن البنوك الخاصة أيضا هشة إلا أنها لا تؤثر بشكل كبير على النظام المصرفي لأنها لا تملك حصة سوقية كبيرة من القروض والودائع، أما البنوك العمومية فتحتل حصة كبيرة من موجودات القطاع المصرفي، وعليه، فإن أي صدمة كبيرة من شأنها ان تسبب انهيار للنظام ككل.

المطلب الثاني: آليات تعزيز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري

يتناول هذا المطلب أهم محاولات بنك الجزائر في مواكبة معايير بازل 3، والتحديثات التي قام لوسائل الرقابة المصرفية.

1. تطبيق معايير بازل3 في القطاع المصرفي الجزائري

عمل بنك الجزائر على تهيئة الأرضية الملائمة لتطبيق بازل 3، من أجل مواكبة أهم المستجدات على مستوى الساحة البنكية الدولية، وذلك كما يلي:

1.1 تعزيز نسبة الملاءة

نصت كل من المادة 02 من الأمر (14-01) المؤرخ بتاريخ 16 فيفري 2014، المتعلق بمعاملات الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والتعليمة رقم 14-14 المؤرخة في 30 ديسمبر 2014 على

ما يلي: "يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام في جميع الأوقات، على أساس فردي أو موحد، بحد أدنى من نسبة الملاءة المالية قدره 9.5% من إجمالي رأس مالها التنظيمي (الاموال الخاصة القانونية) من ناحية، من ناحية أخرى، مجموع مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق المرجحة". (Articles 02, de Règlement N°14-01, 2014) كما نصت المادة الخامسة من نفس الأمر على كيفية حسابها من خلال العلاقة التالية: (Article 05 de Règlement N°14-01 , 2014)

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي}}{\text{مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل}} \geq \mathbf{9,5\%}$$

ومن أجل ضمان سلامة البنوك ومقاومتها في حالة حدوث أزمة محتملة، شجعت السلطات التنظيمية البنوك على تعزيز رأسمالها الأساسي، حيث نصت المادة 3 من نفس الامر على أنه يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية (راس المال الأساسي) مخاطر الائتمان، التشغيل والسوق بواقع 7%على الأقل، كما نصت المادة 4 من نفس الأمر على تشكيل ما يسمى بغطاء الأمان المكون من راس المال الأساسي (أموال خاصة قاعدية) ويجب أن يغطي 2.5 % من المخاطر المرجحة. (Articles 02, 03, et 04 de Règlement N°14-01, 2014)

2.1 نسب تقسيم المخاطر

نصت المادة 4 من الأمر رقم 14-02 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمشاركة على ما يلي: "يتعين على أي بنك أو مؤسسة مالية الامتثال في جميع الأوقات بحد أقصى نسبته 25٪ من جميع المخاطر الصافية المرجحة التي يتعرض لها نفس المستفيد ومقدار رأس مالها التنظيمي"، والغرض من هذه النسبة هو الحد من التخلف عن السداد لمدين واحد أو أكثر، كذلك نصت المادة 5 من الأمر رقم 14-02 على ما يلي: "مجموع (المخاطر الكبيرة) التي يتكبدها بنك أو مؤسسة مالية يجب ألا تتجاوز ثمانية (8) أضعاف مبلغ رأس مالها التنظيمي". (Article 04 et 05 de Règlement N°14-02, 2014)

3.1 قياس وتسيير مخاطر السيولة

بالنظر الى العواقب النظامية التي يمكن أن تحدثها السيولة غير الكافية على مستوى البنك أو النظام المصرفي ككل، وضعت السلطات الرقابية نسبة السيولة الواجب الاحتفاظ بها لمواجهة الظروف الاستثنائية التي من شأنها إعاقة التمويل.

وفقا للمادتين 03 و04 من أمر بنك الجزائر رقم 11-04 المؤرخ بتاريخ 24 ماي 2011، والذي يتضمن تحديد مخاطر السيولة وقياسها وتسييرها ومراقبتها، فالبنوك والمؤسسات المالية مطالبة بحيازة السيولة

الكافية لمواجهة التزاماتها، بالإضافة الى احترام الحد الأدنى للسيولة، والذي يمثل نسبة بين الاصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التحويل المستلمة من جهة، من جهة أخرى بين الاستحقاقات تحت الطلب والالتزامات المقدمة، ووفقا لما جاء في المادة 3 من نفس الأمر فقد تم تحديد هذه النسبة بـ 100% على الأقل، وفق المعادلة التالية: (المواد03، 04، من الامر رقم (11-04)، 2011)

$$\text{نسب السيولة} = \frac{\text{الأموال السائلة في الأجل القصير}}{\text{الخصوم المستحقة في الأجل القصير}} \geq 100\%$$

4.1 الرقابة الداخلية

بموجب الامر رقم (11-08) المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية يجب على هذه الاخيرة وضع نظام فعال للرقابة الداخلية وتحليل المخاطر وقياسها، مع الاخذ في الحسبان حجم وطبيعة عملياتها، وذلك من أجل تقييم المخاطر المختلفة بما في ذلك مخاطر التركز ومخاطر السيولة. (المادة 2 من الامر رقم (11-08)، 2012) كذلك، يجب على البنوك والمؤسسات المالية وضع نظام للتقييم الداخلي لكفاية الأموال الخاصة، وذلك من أجل تغطية المخاطر المحتملة، كما يجب أن تلتزم البنوك بتطبيق محاكاة أزمة من أجل تقييم هشاشة محفظة قروضها عند تدهور أو تقلب الأوضاع. (Article 33 et 34 de Règlement N°14-01, 2014)

5.1 انضباط السوق

قدم بنك الجزائر مجموعة آليات من شأنها تجاوز القصور الواضح في مجال انضباط السوق، والمتمثلة في قيام البنوك والمؤسسات والمالية بنشر المعلومات النوعية والكمية المتعلقة بمستوى تعرضها للمخاطر وتسييرها، والمتعلقة بهيكل أموالها الخاصة ومدى ملائمتها للمخاطر المتعرض لها، ووضعيتها المالية، بالإضافة الى نشر المعلومات الأساسية الخاصة بأنشطتها، حيث يجب أن تصرح البنوك والمؤسسات المالية كل ثلاثة أشهر لبنك الجزائر وللجنة المصرفية بالنسب الاحترازية المنصوص عليها. (بوطورة و سمايلي، 2016، صفحة 185)

2.عصرنة وسائل الرقابة المصرفية لبنك الجزائر

كامتداد للإجراءات التي اتخذت في السنوات الأخيرة لتعزيز وظيفة الرقابة والإشراف وتطويرها، سعى بنك الجزائر لمواصلة جهوده لتحديث وسائله الرقابية على القطاع المصرفي الوطني، وذلك من خلال: (banque d'Algérie, 2017, p. 79_80)

- **تطبيق نظام التصنيف المصرفي (SNB):**

تم تطويره بمساعدة فنية من وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي، وتم استكماله واختباره في سنة 2012 مع اثنين من البنوك التجريبية المحلية. نظام التصنيف المصرفي الذي تم تطويره هو طريقة رقابة موحدة مستوحاة من طريقة CAMELS، وهو يقوم على تقييم أداء المؤسسات المالية ومؤشرات الملاءة المالية.

- **تطبيق نظام SYNOBA:**

هذا المشروع هو جزء من التنفيذ المستمر لنظام التصنيف المصرفي الجزائري، بدأ في عام 2011 من خلال إنشاء لجنة توجيهية مسؤولة عن قيادة ومراقبة المشروع، الهدف من هذا المشروع هو حوسبة جميع التقارير المحاسبية والاحترازية الواردة من البنوك والمؤسسات المالية على الوسائط الممغنطة.

- **تطبيق اختبارات الضغط المصرفية:**

توجه بنك الجزائر مند عام 2009 نحو تطبيق اختبارات الضغط الخاصة بالملاءة والسيولة على البنوك العاملة في الجزائر، وذلك بهدف تحديد مدى قدرة البنوك الجزائرية على تحمل الظروف الطارئة التي يمكن أن تتعرض لها في ظل سيناريوهات محددة حول الأوضاع الاقتصادية في المستقبل.

المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري

سيتم تحليل مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري والمتمثلة في مؤشرات الملاءة، الربحية ومؤشرات السيولة، وذلك خلال الفترة كما يوضحه الجدول أدناه رقم (24):

الجدول رقم (24): تطور مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري للفترة 2016-2019

الوحدة: (%)

	2016	2017	2018	2019
نسبة الملاءة الكلية	18.75	19.45	19.05	17.99
سيولة القطاع المصرفي (الأصول السائلة):				
الأصول السائلة/ اجمالي الأصول	23.52	23.51	19.84	15.97
الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الأجل	58.39	53.70	47.45	44.23
نسب القروض غير العاملة ومعدلات المخصصات:				
نسب القروض غير العاملة	12.09	12.96	12.70	14.76
نسب المخصصات للقروض غير العاملة	54.62	52.28	50.12	46.69

الجدول رقم (24): تطور مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري للفترة 2016-2019 (تابع)

ربحية البنوك:				
العائد على رأس المال	17.79	18,85	22.41	13.69
العائد على الأصول	1.83	2.05	2,42	1.47

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2019، 2020)، (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، 2019)، (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، 2018)

1. نسبة الملاءة الاجمالية للبنوك الجزائرية

يتبين من خلال الجدول رقم (24) أن أعلى مستوى بلغته نسبة الملاءة الإجمالية في سنة 2017 (19.45%)، ولكن تدهورت في السنتين المواليتين مسجلة أدنى مستوى سنة 2019 بنسبة (17.99%) ولكن على الرغم من هذا الانخفاض، إلا أنها بقيت تفوق الحد الأدنى القانوني المطلوب.

2. نسب سيولة القطاع المصرفي

يتبين من خلال الجدول رقم (24) أن الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في النظام المصرفي تتجه نحو الانخفاض منذ 2016 إلى غاية 2019، حيث انخفضت من 19.8% سنة 2018 إلى 15.9% سنة 2019، الأمر الذي يشير إلى التوجه نحو القروض المتوسطة والطويلة الأجل.

أما بالنسبة للأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل، والتي تشير إلى مدى اعتماد البنوك على الودائع خاصة المتوسطة والطويلة لتمويل نشاطها الائتماني، والتي إذا انخفضت عن 100% يتبين أن هناك لجوء إلى الودائع الجارية بشكل أكبر في منح الائتمان، فقد عرفت هذه النسبة أيضا انخفاضا خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019 حيث سجلت في السنة الأخيرة 44.2% مقابل 47.4% خلال سنة 2018.

3. نسب ربحية البنوك

يتبين من خلال الجدول رقم (24) أن مردودية أصول القطاع المصرفي عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت النسبة من 2.42% سنة 2018 إلى 1.47% خلال سنة 2019، وفي الوقت نفسه انخفض العائد على رأس المال من 22.4% سنة 2018 إلى 13.7% سنة 2019.

4. نسب القروض غير العاملة والمخصصات

يتبين من خلال الجدول رقم (24) أن نسب القروض غير العاملة المجمعة من قبل القطاع المصرفي في ارتفاع مستمر، حيث بلغت سنة 2016 معدل 12.09% لتصل إلى 14.76% نهاية 2019. من جهة أخرى، تم تغطية القروض غير العاملة للقطاع المصرفي عن طريق المخصصات بواقع 46.7% سنة 2019،

مقابل 54.62% لسنة 2016. ويعود هذا الانخفاض في معدل المخصصات للقطاع المصرفي إلى تراجع هذا المعدل لدى البنوك العامة، حيث أن هذه الأخيرة لم تقم بتغطية القروض غير العاملة الممنوحة في إطار دعم التشغيل إلا جزئيا، وذلك لأنها تستفيد من ضمانات قد تصل إلى 85%.

المبحث الثاني: منهجية تطبيق اختبارات الضغط على البنوك الجزائرية عينة الدراسة

من الأهمية في البداية الإحاطة بالخصائص المختلفة لاختبارات الضغط الذي سيتم تنفيذها، من حيث تحديد مجال الاختبار (أي البنوك التي يتم دمجها في اختبار الضغط الكلي)، نوع المخاطر التي سيتم تحليلها (مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، وغيرها)، كما يتم تحديد نوع الاختبار الذي سيتم تنفيذه (الحساسية، السيناريو، إلخ.)

المطلب الأول: منهجية الدراسة وأنواع اختبارات الضغط المطبقة

يتم في هذا المطلب عرض عينة الدراسة وخصائصها، مصادر جمع البيانات، وأنواع اختبارات الضغط المعتمدة والمخاطر التي تشملها.

1. عينة الدراسة

سيتم تقليص النظام المصرفي الجزائري إلى نظام مصرفي افتراضي يضم ستة (06) بنوك تمثل 50% من النظام المصرفي الجزائري (من حيث الحصة السوقية)؛ ثلاثة بنوك عامة (البنك 1، البنك 2، البنك3) وثلاثة بنوك خاصة (البنك 4، البنك 5، البنك 6). نظرا للطبيعة السرية المحيطة بالعمل، فلن يتم ذكر أسماء البنوك الستة المعنية، ولكن سيتم ابراز خصائصها في الجدول رقم (25)، وذلك حسب سنة 2019.

الجدول رقم (25): الخصائص الرئيسية للبنوك الجزائرية عينة الدراسة قبل الصدمة 2019

البيان / البنك	البنك1	البنك2	البنك3	البنك4	البنك5	البنك6
اجمالي الميزانية العمومية (ألف دج) (1)	1069666782	2242336103	1354586834	243832261	9952936	11083796
حقوق الملكية (ألف دج) (2)	79896718	277577731	124832231	22807004	5474271	4082208
النتيجة (ألف دج) (3)	2868664	10122701	9927357	2458105	58238	166816
(1/3)% ROA[1]	0.27	0.45	0.73	1.01	0.59	1.51
(2/3)% ROE[2]	3.59	3.65	7.95	10.78	1.06	4.09

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات البنوك المتحصل عليها من بنك الجزائر.

[1] العائد على الأصول الذي يقيس النسبة بين صافي الربح والأصول المستخدمة في النشاط كنسبة مئوية.
[2] العائد على حقوق الملكية ، والذي يقيس النسبة المئوية بين صافي الربح والقيمة المالية التي استثمرها المساهمون.

من خلال الجدول أعلاه رقم (25) يتبين أن البنك 2 يحوز على 45% من اجمالي أصول النظام المصرفي الافتراضي، يليه البنك 3، والبنك 1 بنسبة 27%، و21% على التوالي من اجمالي الأصول للبنوك المختارة، أما أقل نسبة من حيث اجمالي الأصول فبلغت 0.2% وهي تخص البنك 5. فيما يخص العائد على الأصول (ROA) للنظام المصرفي الافتراضي فقد بلغت 0.52% وهي نسبة ضعيفة جدا نظرا لحالة الارتفاع الكبير في أصول البنوك مقابل حجم الأرباح الذي لا يضاهي ذلك الارتفاع في الأصول، حيث يترجم هذا المؤشر جودة الأصول ومدى قدرتها على توليد الأرباح على المدى القصير. أما على المستوى الفردي فقد سجل البنك 6 أعلى معدل عائد على الأصول بنسبة 1.51%، في حين البنك 1 سجل أدنى نسبة بلغت 0.27%.

من جهة أخرى بلغ العائد على حقوق الملكية (ROE) للنظام المصرفي الافتراضي 4.97% وذلك نظرا لنمو حجم الأموال الخاصة بواقع أكبر من نمو حجم الأرباح المحقق لدى البنوك، أما على المستوى الفردي فقد سجل البنك 4 أعلى معدل عائد على حقوق الملكية بنسبة 10.78%، في حين البنك 5 سجل أدنى نسبة بلغت 1.06%.

2. الفترة ومصادر جمع البيانات المطبق عليها اختبارات الضغط

سيتم الاعتماد في تطبيق اختبارات الضغط على البيانات المالية للبنوك الجزائرية المختارة لنهاية سنة 2019، وقد تم الحصول عليها من بنك الجزائر، بشكل محدد من المديرية العامة للمفتشية العامة (DGIG)، حيث يتم إعداد اختبارات الضغط على مستوى هذا القسم، وتحديدا قسم الرقابة على أساس الوثائق (DCP).

3. أنواع اختبارات الضغط المطبقة والمخاطر التي تشملها

استنادا إلى البيانات المستمدة من البيانات المصرفية، سيأخذ اختبار الضغط في الاعتبار مخاطر الائتمان التي تتعلق بالخسائر المحتملة المرتبطة بالمحفظة الائتمانية للبنك، ومخاطر السيولة المرتبطة بالسحب الهائل للودائع من البنوك، وأخيرا تفاعلات الشبكة بين البنوك الناتجة عن فشل الطرف المقابل في البنك (مخاطر العدوى بين البنوك). يقدم الشكل أسفله رقم (23) تمثيلا تخطيطيا لإطار تقييم المخاطر المالية، والذي يتضمن عملية من ثلاث خطوات:

أولا، تتأثر الميزانيات العمومية للبنوك بخسائر الائتمان الناجمة عن تخلف الشركات والأسر عن السداد في ظروف اقتصادية كلية متدهورة، من جهة أخرى فإن قلق المستثمرين بشأن الملاءة المستقبلية للبنك أو مستوى السيولة، يدفع بهم نحو سحب ودائعهم ما يحقق خطر السيولة، وفي الأخير قد تكون بعض البنوك غير

قادرة على سداد ديونها بسبب خسائر القروض وخسائر السيولة التي تكبدتها، مما يؤدي إلى آثار مباشرة أو غير مباشرة في الشبكة.

الشكل رقم (23): الهيكل الأساسي لإطار تقييم المخاطر المالية على المستوى الكلي

المصدر: من اعداد الباحثة.

إن اختبارات الضغط التي سيتم تطبيقها هي **اختبارات ضغط كلية** تتضمن تحليلا "من أعلى إلى أسفل"، وذلك لأنه سيتم اقتراح صدمات مشتركة للبنوك عينة الدراسة لتطبيق عملية محاكاة برنامج تقييم القطاع المالي FSAP. يتم تطبيق اختبار الضغط بنهج تحليل الحساسية، حيث يعد هذا النهج أبسط طريقة للتنفيذ، وقد تم اعتماده بشكل عام في معظم البلدان المتقدمة الكبيرة التي طبقت هذا الاختبار.

المطلب الثاني: البيانات المالية للبنوك عينة الدراسة قبل الصدمة

يتم التركيز في هذا المطلب على عرض البيانات المالية الأولية للبنوك المختارة قبل الصدمة، والتي سيتم استخدامها في تطبيق اختبارات الضغط المتعلقة بخطر الائتمان، خطر السيولة وخطر العدوى المالية بين البنوك.

1. معدلات ملاءة البنوك عينة الدراسة قبل الصدمة

يعطي الجدول التالي رقم (26) نظرة حول معدلات الملاءة ومكوناتها للبنوك عينة الدراسة قبل الصدمة (سنة 2019).

الجدول رقم (26): نسبة الملاءة للبنوك الجزائرية عينة الدراسة قبل الصدمة

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6	اجمالي النظام المصرفي
رأس المال التنظيمي (ألف دج) (1)	55737190	227114812	96701433	18352217	5099415	3746722	406 751 789
الأصول المرجحة بالمخاطر RWA (ألف دج) (2)	537993605	674328622	615658969	135467049	9130685	8665081	1 981244011
نسبة الملاءة % (CAR) (2/1)	%10.4	%33.7	%15.7	%13.5	%55.8	%43.2	%20.5

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على البيانات المتحصل عليها من بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (26) يتبين أن نسبة الملاءة قبل الصدمة لإجمالي النظام المصرفي الافتراضي بلغت 20.5%، وهي نسبة أعلى من الحد الأدنى القانوني المطلوب في الجزائر (9.5%) وفي بازل 3 (10.5%)، وذلك راجع إلى ارتفاع نسب الملاءة على مستوى فرادى البنوك، حيث سجلت جميع البنوك عينة الدراسة نسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى المطلوب وطنيا ولدى بازل 3 باستثناء البنك 1 فقد سجل نسبة ملاءة 10.4% وهي أقل من الحد الأدنى المطلوب لبازل 3.

2. البيانات المالية ذات العلاقة بمخاطر الائتمان قبل الصدمة

يتم عرض تصنيفات القروض ومخصصاتها، مؤشرات جودة الأصول، حجم القروض حسب القطاع وحسب ثلاثة أكبر مقترضين.

1.2. تصنيفات القروض والمخصصات قبل الصدمة

يعطي الجدول التالي رقم (27) نظرة حول حجم القروض العاملة للبنوك عينة الدراسة قبل الصدمة (نهاية سنة 2019)، وحجم القروض غير العاملة والتي تضم ثلاثة فئات من القروض: القروض المشكوك في تحصيلها، وقروض شديدة الخطورة، والقروض المعدومة، فضلا عن حجم المخصصات المكونة لذلك.

جدول رقم (27): حجم القروض والمخصصات للبنوك الجزائرية عينة الدراسة قبل الصدمة

الوحدة: ألف دج

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
الفئة1: القروض العاملة	502943692	757035345	639216229	101329531	8171370	8356271
القروض غير العاملة (NPLs)	94396186	126590262	65445843	4871089	331159	1219357
الفئة 2: القروض المشكوك في تحصيلها	2050584	20077141	21033928	279947	330636	167673
الفئة 3: قروض شديدة الخطورة	17470202	22188072	2069230	1035984	0	108382
الفئة 4: القروض المعدومة	74875400	84325049	42342685	3555158	523	943302
مخصصات	78119553	80647188	38409751	4149931	140272	914108

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على البيانات المتحصل عليها من بنك الجزائر.

يوضح الجدول الموالي رقم (28) بعض المؤشرات المالية المتعلقة بجودة الأصول للبنوك عينة الدراسة قبل الصدمة (سنة 2019).

جدول رقم (28): مؤشرات جودة الأصول للبنوك الجزائرية عينة الدراسة قبل الصدمة

الوحدة: (%)

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
القروض غير العاملة (NPLs) / اجمالي القروض	15.8	14.3	9.3	4.6	3.9	12.7
مخصصات/ القروض غير العاملة	82.8	63.7	58.7	85.2	42.4	75
(القروض غير العاملة – المخصصات) / حقوق الملكية	20.4	16.6	21.7	3.2	3.5	7.5
RWA / اجمالي الأصول	50.3	30.1	45.4	55.6	91.7	78.2

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (27).

يوضح الجدول أعلاه رقم (28) أن نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض مرتفعة لدى البنوك عينة الدراسة، باستثناء البنك 4، والبنك 5 اللذان تعتبر النسبة لديهما مرتفعة بشكل طفيف (4.6%، 3.9%) على التوالي. يقابل هذا الارتفاع في القروض غير العاملة، ارتفاع في المخصصات تجاوزت 50% في جميع البنوك باستثناء البنك 5 حيث بلغت نسبة المخصصات إلى القروض غير العاملة لديه 42.4%. وهو ما

يفسر ارتفاع الفارق بين القروض غير العاملة والمخصصات إلى حقوق الملكية خاصة للبنوك الثلاثة الأولى، والذي يدل على عدم تنويع محفظة الأصول لدى هذه البنوك. من الملاحظ أيضا أن نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول مرتفعة في جميع البنوك وهذا ناتج عن تنامي القروض الممنوحة من قبل البنوك عينة الدراسة.

2.2. حجم القروض حسب قطاع النشاط قبل الصدمة

يعطي الجدول التالي رقم (29) نظرة حول حجم القروض حسب قطاع النشاط والممنوحة من قبل البنوك عينة الدراسة قبل الصدمة (نهاية سنة 2019).

جدول رقم (29): حجم القروض حسب قطاع النشاط للبنوك الجزائرية عينة الدراسة قبل الصدمة

الوحدة: ألف دج

البيان / البنك	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
زراعة	185114517	8557281	2122036	45087	0	0
صناعة	228097458	348521641	400517791	50567490	0	1117278
بناء	10842117	163445296	103815376	3238001	0	1191311
تجارة	99830712	171700607	30484665	36905193	0	391886
أخرى	4664478	110753594	129312453	11294918	8362257	5961045

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على البيانات المتحصل عليها من بنك الجزائر.

يعرض الجدول رقم (29) القطاعات التي تمولها هذه البنوك الستة وهي قطاع الصناعة، قطاع الزراعة، قطاع البناء، قطاع التجارة وقطاعات أخرى متمثلة في قطاع السياحة وغيرها. الملاحظ من الجدول أن أكبر مبالغ القروض موجهة نحو قطاع الصناعة، ثم تأتي باقي القطاعات بمبالغ متقاربة، من جهة أخرى يتبين أن جميع قروض البنك 5 متجهة نحو قطاعات أخرى غير القطاعات سابقة الذكر، وللتفصيل أكثر يوضح الشكل التالي رقم (24)، نسب القروض الممنوحة لهذه القطاعات من قبل البنوك عينة الدراسة مجتمعة.

الشكل رقم (24): نسبة القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط للبنوك الجزائرية عينة الدراسة

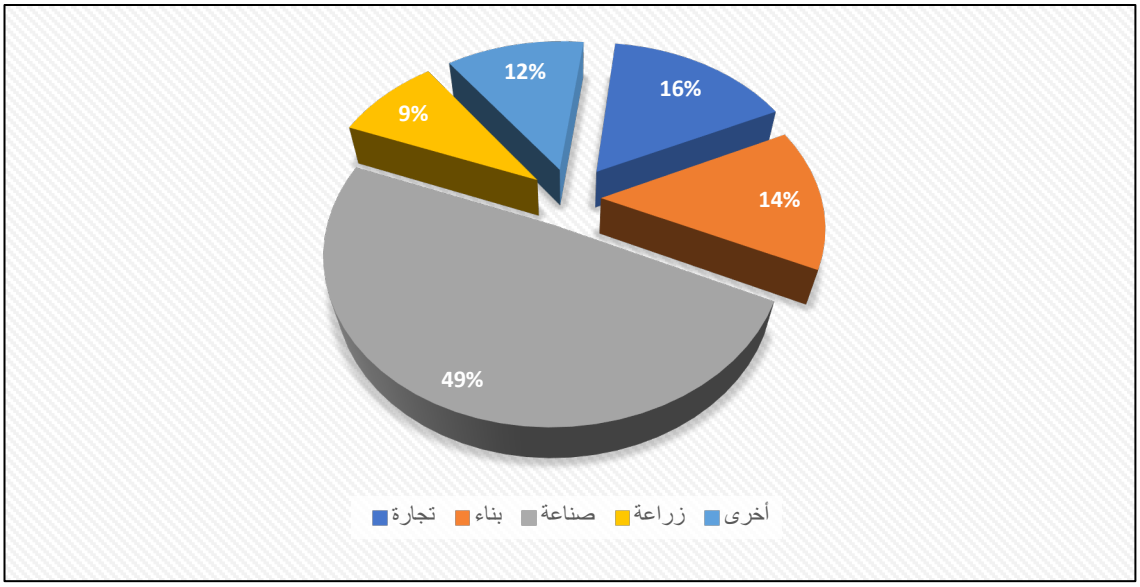

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (29).

يتضح من الشكل رقم (24) أن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة القروض الممنوحة من قبل البنوك المختارة بنسبة 49%، أي تقريبا نصف القروض الممنوحة موجهة لقطاع الصناعة، يليها قطاع التجارة في المركز الثاني بنسبة 16%، ثم في المرتبة الثالثة قطاع البناء بنسبة 14%، ونسبة 12% لقطاعات أخرى وفي الاخير قطاع الزراعة بنسبة 9%. وعليه فإن أكبر ثلاث قطاعات ممولة من طرف هذه البنوك هي قطاع الصناعة، قطاع التجارة، قطاع البناء.

3.2. حجم القروض لأكبر ثلاثة مقترضين قبل الصدمة

يعطي الجدول التالي رقم (30) نظرة حول حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك عينة الدراسة لأكبر ثلاثة مقترضين قبل الصدمة (نهاية سنة 2019).

جدول رقم (30): حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك الجزائرية عينة الدراسة لأكبر ثلاثة مقترضين

الوحدة: ألف دج

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
المقترض 1	192993832	110294294	32180959	9966714	1001147	453074
المقترض 2	72392745	72201466	29397338	5668914	881731	293449
المقترض 3	21153449	57462195	29170486	5329020	861112	284550

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على البيانات المتحصل عليها من بنك الجزائر.

يوضح الجدول رقم (30) حجم القروض الممنوحة لأكبر ثلاثة مقترضين لكل بنك من البنوك الستة المختارة، حيث يتبين أن البنوك الثلاثة الأولى (البنك 1، البنك 2، والبنك 3) تمنح قروضا بمبالغ كبيرة لأكبر ثلاثة مقترضين، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (25):

الشكل رقم (25): نسبة القروض الممنوحة حسب أكبر ثلاثة مقترضين للبنوك الجزائرية عينة الدراسة

الوحدة: ألف دج

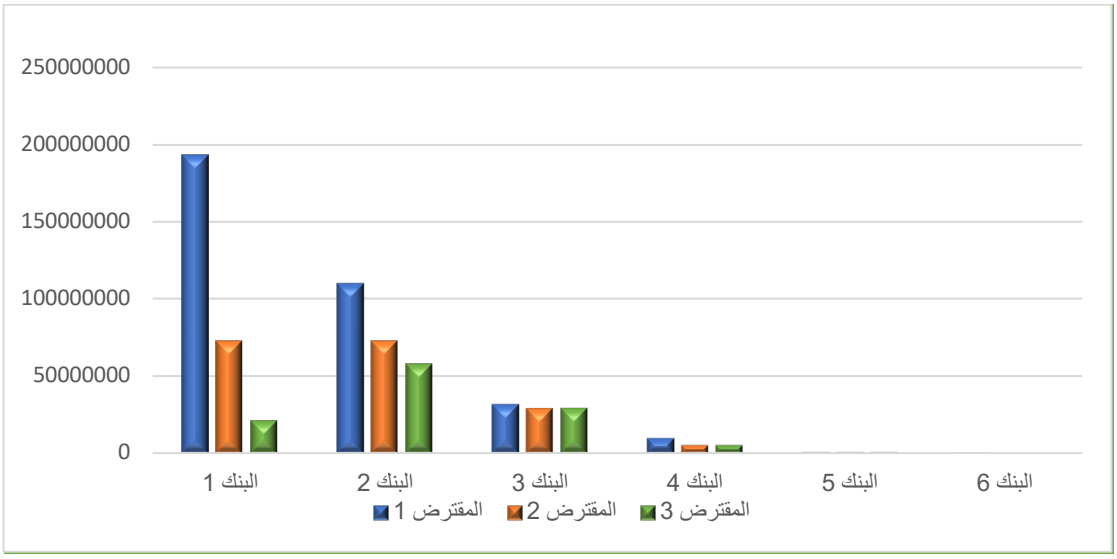

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (30).

يتبين من الشكل رقم (25) أن أكبر حجم قروض البنك 1 ممنوحة للمقترض1، تقريبا بمبلغ 193 مليار دج ، يليه المقترض 2 بأقل من نصف مبلغ القرض الممنوح للمقترض 1، كذلك فيما يخص البنك 2 فإن أكبر حجم قروضه ممنوحة للمقترض 1 بمبلغ 110 مليار دج، يليه المقترض 2 والمقترض 3 بمبالغ متقاربة، أما البنك 3 فيمنح أكبر ثلاثة مقترضين لديه مبالغ قروض بأحجام متقاربة لا تفوت 33 مليار دج، والبنك 4 يمنح المقترض 1 أكبر حجم قروض بمبلغ 9 مليار دج يليه باقي المقترضين بأحجام متقاربة.

3. البيانات المالية للبنوك عينة الدراسة ذات العلاقة بمخاطر السيولة قبل الصدمة

يعطي الجدول التالي رقم (31) نظرة حول حجم الودائع تحت الطلب والودائع لأجل بالعملة المحلية وبالعملة الأجنبية، بالإضافة إلى الأصول السائلة والأصول غير السائلة للبنوك عينة الدراسة قبل الصدمة (نهاية سنة 2019)

جدول رقم (31): حجم الودائع والأصول السائلة وغير السائلة للبنوك عينة الدراسة قبل الصدمة

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
الودائع تحت الطلب (ألف دج)	364732123	1065605391	623024593	95908345	0	0
الودائع تحت الطلب (بالعملة الأجنبية)	59069725	55320967	40622195	6489753	0	159096
الودائع لأجل (ألف دج)	490967591	686182123	369610871	47808202	0	0
الودائع لأجل (بالعملة الأجنبية)	8101553	29991766	17126518	1228960	0	1289328
الأصول السائلة	486109429	1301022058	590406051	123522986	10672	8638
الأصول غير السائلة	583557353	941314043	764180783	120309276	9942265	11075157

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على البيانات المتحصل عليها من بنك الجزائر.

يعرض الجدول أعلاه رقم (31) مبالغ الودائع قصيرة الأجل بالدينار والعملة الاجنبية، والودائع طويلة الأجل بالدينار والعملة الأجنبية لجميع البنوك الستة المختارة والموضح في الجدول ان البنك 5 لا يملك أي ودائع في حين البنك 6 يملك ودائع تحت الطلب وودائع لأجل بالعملة الأجنبية فقط، هذا بالإضافة الى مبالغ السيولة السائلة وغير السائلة لجميع البنوك الستة بدون استثناء.

فيما يخص مؤشرات السيولة للبنوك عينة الدراسة، فيتم إدراج الجدول أدناه رقم (32) والذي يعرض نسبتين رئيسيتين للسيولة هي: نسبة الأصول السائلة/ اجمالي الأصول، ونسبة الأصول السائلة/ الودائع تحت الطلب.

جدول رقم (32): نسب السيولة للبنوك الجزائرية عينة الدراسة قبل الصدمة 2019

الوحدة: (%)

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
الأصول السائلة/ اجمالي الأصول	45,4	58,0	43,6	50,7	0,1	0.08
الأصول السائلة/ الودائع تحت الطلب	114,7	116,1	89,0	120,6	/	5,4

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (31).

من الجدول رقم (32) يتبين أن البنك 2 والبنك 4 لديهما فائض في السيولة قصيرة الأجل كاف لمواجهة الالتزامات قصيرة الاجل، حيث سجلا نسبة سيولة تفوق 100% وتعادل 116% و120% على التوالي. في حين البنك 3 لديه عجز في السيولة قصيرة الاجل وسجل نسب اقل من الحد الادنى المطلوب سواء بالنسبة لإجمالي الأصول او بالنسبة للودائع تحت الطلب (43% و89%)، أما البنك الأول فيبين أنه يملك أصول سائلة لمواجهة الودائع قصيرة الاجل، لكنها أقل من الحد الادنى المطلوب بالنسبة إلى إجمالي الأصول.

4. البيانات المالية ذات العلاقة بمخاطر العدوى قبل الصدمة

يعطي الجدول التالي رقم (33) نظرة حول مصفوفة اجمالي القروض فيما بين البنوك عينة الدراسة قبل الصدمة (نهاية سنة 2019) وهي ترصد مدى الترابط والتشابك بين أنشطة هذه البنوك، (مخاطر العدوى بين البنوك عينة الدراسة).

جدول رقم (33): مصفوفة اجمالي القروض بين البنوك الجزائرية عينة الدراسة قبل الصدمة

الوحدة: ألف دج

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
البنك 1	0	2893317	4629230	0	581253	249071
البنك 2	6757986	0	14873294	959674	225392	0
البنك 3	10500000	73500000	0	0	0	0
البنك 4	0	0	50948018	0	0	0
البنك 5	4389562	0	0	0	0	0
البنك 6	4629224	0	0	0	0	0

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على البيانات المتحصل عليها من بنك الجزائر.

يبين الجدول رقم (33) اجمالي القروض بين بنوك النظام الافتراضي، حيث أن البنوك التي في الأعمدة هي البنوك المقرضة، والبنوك التي في الأسطر هي البنوك المقترضة. وعليه فإنه يتبين أن البنك 2 يقرض البنك 3 مبلغ كبير يقدر بـ 73 مليار دج، يليه البنك 3 يقرض البنك 4 مبلغ يقدر بـ 50 مليار دج ويقرض البنك 2 مبلغ قدره 14 مليار دج، أما البنك 1 يقرض البنك 3 مبلغ يقدر بـ 10 مليار دج، في حين باقي القروض بين البنوك فهي بمبالغ معقولة. وهذا ما يلخصه الشكل التالي رقم (26):

الشكل رقم (26): اجمالي القروض بين البنوك

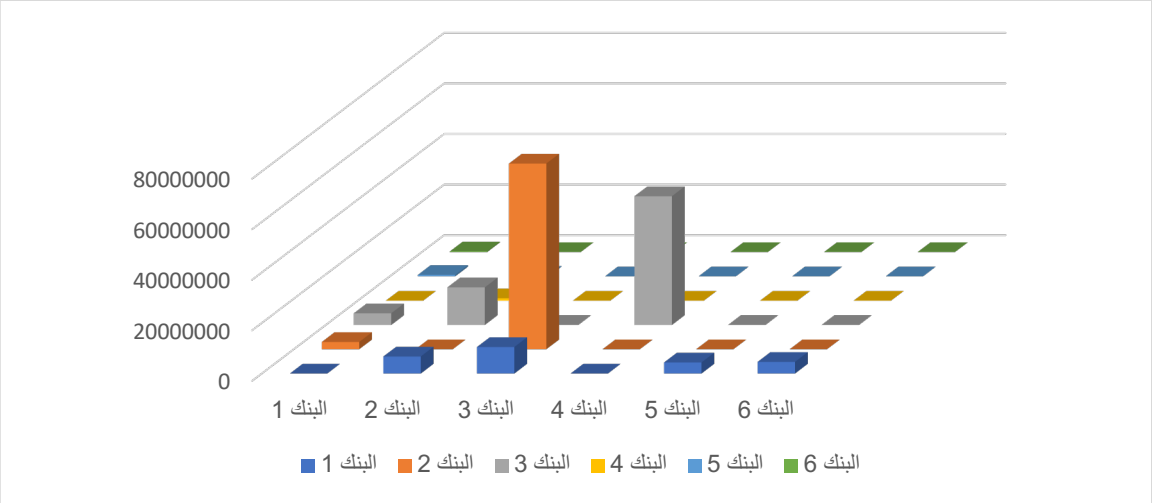

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (33).

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج تطبيق اختبارات الضغط

يتم في هذا المبحث عرض اختبارات الضغط المختلفة التي سيتم تنفيذها، بالإضافة إلى تحليل النتائج المتوصل إليها وتفسيرها.

المطلب الأول: اختبارات ضغط مخاطر الائتمان

سيتم إجراء ثلاث اختبارات ضغط لتقييم حساسية البنوك لمخاطر الائتمان، وذلك من خلال القيام بمحاكاة حالة ذات طبيعة نظامية عن طريق افتراض حالات التوتر المفاجئ على الائتمان (سيناريوهات ضغط شديدة)، وتتمثل هذه الاختبارات فيما يلي:

- **اختبار الضغط الأول:** التدهور العام في جودة المحافظ الائتمانية.
- **اختبار الضغط الثاني:** تخفيض درجة الائتمان من قبل قطاع الأعمال.
- **اختبار الضغط الثالث:** تخفيض درجة الائتمان الممنوحة لأكبر ثلاثة مقترضين.

1. اختبار ضغط الائتمان الأول: التدهور العام في جودة المحافظ الائتمانية

يتم التركيز في هذا العنصر على تبيان السيناريوهات المطبقة في اختبار ضغط الائتمان الأول على البنوك عينة الدراسة، وتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها

1.1 سيناريو اختبار ضغط الائتمان الأول: سيتم في هذا الاختبار فرض صدمة مضمونها حدوث انخفاض في التصنيف بنسبة 20% من القروض وتحولها من الفئة 01 (القروض العاملة) إلى الفئة 04 (القروض المعدومة)، وذلك على جميع البنوك المختارة.

2.1. نتائج اختبار ضغط الائتمان الأول

يبين الجدول التالي رقم (34) نتائج اختبار ضغط الائتمان الأول والمتعلق بجودة المحفظة الائتمانية، وذلك لسنة 2020 (أفق زمني عام واحد).

الجدول رقم (34): نتائج اختبار ضغط الائتمان الأول للبنوك الجزائرية عينة الدراسة لسنة 2020

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6	اجمالي البنوك
القروض غير العاملة الإضافية (ألف دج)	100 588738	151 407069	127 843246	20 265 906	1 634 274	1 671 254	403 410 487
مخصصات إضافية (ألف دج)	100 588738	151 407069	127 843246	20 265 906	1 634 274	1 671 254	403 410 487
راس المال بعد الصدمة(الف دج)	-44 851548	75 707 743	-31 141 813	-1 913 689	3 465 141	2 075 468	3 341 302
RWA بعد الصدمة (ألف دج)	638 582343	825 735691	743 502215	155 732955	10 764 959	10 336 335	2 384 654 498
CAR بعد الصدمة %	-7.02	9.16	-4.2	-1.2	32.2	20.08	0.14
CAR قبل الصدمة%	10,4	33,7	15,7	13,5	55,8	43,2	20.5

المصدر: من إعداد الباحثة.

سيتم أخذ حالة البنك 1 كمثال لتوضيح طريقة حساب نسبة الملاءة بعد الصدمة، ونفس الخطوات تطبق على باقي البنوك عينة الدراسة، وباقي اختبارات ضغط مخاطر الائتمان.

- **حساب القروض غير العاملة الاضافية (NPLs)**: يتم حسابها وفق المعادلة الرياضية التالية:

القروض غير العاملة الاضافية = مبلغ القرض × معدل التخفيض

وعليه قيمة القروض غير العاملة الإضافية للبنك الأول: 692 943 502 × 20% = 738 588 100 ألف دج.

- **المخصصات الاضافية**

وفقا للمادة 3 من النظام رقم 14-03 المؤرخ في 16 فيفري 2014، والمتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، يتم تكوين مخصصات على القروض المعدومة (الفئة 04) بنسبة 100%. وعليه، يتم حساب المخصصات الإضافية الجديدة وفق المعادلة التالية:

المخصصات الإضافية = [(القروض غير العاملة الاضافية - الضمانات المقبولة) × معدل المخصصات] - المخصصات المحددة مسبقا.

من أجل شدة الاختبار يتم اعتبار أنه لا توجد ضمانات (ملغاة). بالإضافة إلى ذلك، لا تخضع القروض العاملة لمخصصات محددة مسبقا، لذلك سيكون لدينا الصيغة المبسطة التالية:

مخصصات اضافية = القروض غير العاملة الاضافية x معدل المخصصات

مخصصات القروض غير العاملة الاضافية = 100 588 738 × 100% = 100 588 738 ألف دج

- **نسبة الملاءة بعد الصدمة:** يتم حسابها وفق المعادلة التالية:

CAR بعد الصدمة = رأس المال بعد الصدمة / RWA بعد الصدمة × 100

أي:

CAR بعد الصدمة = (رأس المال التنظيمي قبل الصدمة - المخصصات الإضافية) / (الأصول المرجحة بالمخاطر قبل الصدمة + المخصصات الإضافية) × 100

CAR بعد الصدمة = (100 588 738 – 55737190) / 638 582 343 × 100 = **-7.02%**

تنص المادة 02 من النظام رقم 14-01 المؤرخة في 16 فيفري 2014 بشأن معاملات الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية على أن هذه الاخيرة ملزمة بصفة مستمرة، على أساس فردي أو مجمع، بحد أدنى من نسبة الملاءة المالية 9.5% لضمان الاستمرارية في نشاطها. وعليه، فإن أي مؤسسة ذات نسبة ملاءة تقل عن 9.5% لا تتصف بالملاءة المالية ووضعيتها المالية غير سليمة، فأموالها الخاصة غير كافية لتغطية جميع المخاطر التي تتعرض لها، وفي هذه الحالة يمكن للجهة الرقابية ممثلة في بنك الجزائر التدخل وفرض الحاجة إلى الأموال الخاصة الاضافية (إعادة الرسملة).

وبالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (34)، يتم ملاحظة انخفاض ملاءة أربعة بنوك بعد تطبيق الصدمة عن الحد الأدنى التنظيمي المحدد من قبل بنك الجزائر (9,5%)، الأمر الذي يتطلب تحديد الحاجة إلى إعادة الرسملة لهذه البنوك، أي الأموال الخاصة الاضافية التي يجب ضخها لكي تستوفي هذه البنوك الحد الأدنى المطلوب للملاءة المالية (9,5%) وتستمر في نشاطها، والجدول الموالي رقم (35) يبين طريقة تحديد هذه المتطلبات الرأسمالية:

الجدول رقم (35): حساب الحاجة إلى إعادة رسملة الاختبار الأول

الوحدة: ألف دج

الوحدة: KDA	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4
راس المال بعد الصدمة (1)	-44 851 548	75 707 743	-31 141 813	-1 913 689
RWA بعد الصدمة	638 582 343	825 735691	743 502 215	155 732 955
RWA × 9.5% (2)	60 665 323	78 444 891	70 632 710	14 794 631
الحاجة الى إعادة الرسملة (2 -1)	105 516 871	2 737 148	101 774 523	16 708 320

المصدر: من اعداد الباحثة.

3.1. تحليل وتفسير نتائج اختبار ضغط الائتمان الأول:

تظهر النتائج أن نسبة كفاية رأس المال لدى النظام المصرفي انخفضت من 20.5% الى 0.14 % مما يعني ان النظام المصرفي بشكل عام غير قادر على تحمل هذه الصدمة، حيث انخفضت النسبة لديه بعد تأثير الصدمة الى ما دون الحد الأدنى المطبق في الجزائر والبالغ 9.5 %، وقد قدرت الحاجة الاجمالية لإعادة رسملة النظام ب 862 736 226 ألف دج، وهذا راجع الى الانخفاض الحاد لراس المال التنظيمي والارتفاع الهائل للأصول المرجحة بالمخاطر، أي أن رأس المال التنظيمي غير كاف لتغطية الأصول المرجحة بالمخاطر، كما يعتبر تدهور نسبة كفاية راس المال للنظام المصرفي الافتراضي راجع الى انخفاض ملاءة البنوك بشكل فردي.

على مستوى كل بنك تظهر النتائج التي تم الحصول عليها من الاختبار الأول ضعف أربعة بنوك في مواجهة انخفاض محتمل لجودة المحفظة الائتمانية، حيث يوضح الجدول رقم (34) أن هذه البنوك سوف تسجل نسبة ملاءة أقل من الحد الادنى التنظيمي والبالغ 9.5% (ثلاثة بنوك عامة وبنك واحد خاص)، وفيما يلي تحليل أكثر لهذه النتائج:

- البنك 1 يعرض نسبة ملاءة سلبية تنذر بخطر الإفلاس، وتبلغ **7.02-%** بعد الصدمة، مقابل 10.4% قبل الصدمة، ما يدل على أن هذا البنك غير قادر على مواجهة هذه الصدمة، وما يدل أيضا على عدم

ملاءة البنك بعد الصدمة وانكشافه على المخاطر وتآكل رأس ماله كليا وعدم استقراره، وكنتيجة لذلك، سيحتاج هذا البنك الى رأس مال إضافي يبلغ 105 مليار دج للوصول للحد الأدنى المطلوب للملاءة المالية ويستمر في نشاطه.

• نسبة الملاءة للبنك 2 بعد الصدمة ستبلغ **9.16%** ، في حين قبل الصدمة كانت تساوي 33.7%، أي أنها سوف تنخفض بشكل حاد إلى ما دون الحد الأدنى المطبق وطنيا والمقدر بـ 9.5%، الامر الذي يدل على عدم قدرة البنك على تحمل هذه الصدمة، وعدم ملاءته وعدم استقراره.

• يظهر البنك 3 والبنك 4 نسبة ملاءة سلبية بعد الصدمة تبلغ على التوالي (**4.2-%** و **1.2-%**)، مقابل (15.7% و13.5%)على التوالي قبل الصدمة، أي سوف تنخفض النسبة لديهما بشكل ملحوظ إلى ما دون الحد الأدنى التنظيمي والمحدد من قبل بنك الجزائر والبالغ 9.5%، ما يبين عدم قدرتهما على مواجهة هذه الصدمة، وعدم ملاءة البنكين بعد الصدمة وتآكل رأس مالهما كليا وعدم استقرارهما، وكنتيجة لذلك سيحتاج البنكان الى راس مال إضافي يقدر بـ (101 مليار دج، و16 مليار دج على التوالي) للوصول الى الحد الأدنى المطلوب للملاءة المالية وضمان استمرار نشاطهما.

• من ناحية أخرى، يظهر البنك 5 و البنك 6 نسبة ملاءة تقدر بـ (32,2% و20,08%) على التوالي بعد الصدمة، مقابل (55,8%، و43,2% على التوالي) قبل الصدمة، أي رغم الانخفاض في النسبة إلا أنها تبقى مرتفعة وتفوق الحد الأدنى المطلوب وطنيا، ما يدل على ملاءة هذان البنكان واستقرارهما المالي، لكن من جهة أخرى هي تظهر سوء إدارة مواردها. تعود نتائج عدم تجاوز البنوك الأربعة السابقة الذكر للصدمة مقارنة بباقي البنوك في عينة الدراسة إلى الوضع الأولي للبنوك قبل الصدمة وذلك كما يلي:

– الارتفاع الكبير لمبلغ القروض غير العاملة (NPLs) الى إجمالي القروض الممنوحة، الامر الذي يجعل البنوك تزيد في مخصصاتها ما يؤثر على رأس المال؛

– انخفاض معدلات ملاءة البنوك قبل الصدمة خاصة البنك 1، البنك 3، البنك 4 حيث كانت تبلغ (10.4%، 15.7%، 13.5%) على التوالي مقارنة بباقي البنوك، فمثلا البنك الأول سجل أقل معدل للملاءة وأكبر معدل للقرض غير العامل ضمن عينة الدراسة، وهو ما جعله أكثر تأثرا بالصدمة حيث حقق أكبر معدل سالب للملاءة بعد تطبيق الصدمة (7.02-%)؛

– ضعف شديد في ادارة المخاطر وتقييم الائتمان وتكوين المخصصات قبل الصدمة خاصة في البنوك المتأثرة بالصدمة، أدت إلى عدم قدرتها على تحمل الصدمة وانهيار معدلات ملاءتها بشكل كبير؛

من جهة أخرى، أيضا تعود نتائج التأثير المحدود للصدمة للبنوك التي اجتازت الاختبار بنجاح للوضع الأولي قبل الصدمة:

– بالنسبة للبنك 5 والبنك 6 فالأمر راجع الى تمتعهما بمعدل ملاءة قبل الصدمة بلغ (55,8%، و43,2% على التوالي) وهي نسبتين كبيرتين وتفوق الحد الأدنى التنظيمي المحدد من قبل بنك الجزائر، والمحدد من قبل بازل 3 بكثير، وبالتالي رغم الانخفاض الكبير في رأس المال، وارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر نتيجة الصدمة بقي معدل الملاءة يتجاوز النسبة 9,5%.

إن انخفاض تصنيف حجم كبير من القروض غير العاملة إلى فئة القروض المعدومة في كل البنوك، سبب لها تدهور كبير في مؤشرات جودة أصولها أثرت على ملاءتها المالية بعد الصدمة، يبين الجدول التالي رقم (36) مؤشرات جودة أصول البنوك بعد الصدمة.

الجدول رقم (36): مؤشرات جودة أصول البنوك عينة الدراسة بعد صدمة الاختبار الأول

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
القروض غير العاملة بعد الصدمة NPLs (الف دج)	194 984 924	277 997 331	193 289 089	25 136 995	1 965 433	2 890 611
NPLs بعد الصدمة / اجمالي القروض (%)	33	32	27	24	23	30
مخصصات بعد الصدمة	178 708 291	232 054 257	166 252 997	24 415 837	1 774 546	2 585 362
مخصصات بعد الصدمة/NPLs بعد الصدمة (%)	92	84	86	97	90	89
(NPLs بعد الصدمة – المخصصات بعد الصدمة) / حقوق الملكية (%)	20	17	22	3	4	8
RWA بعد الصدمة / اجمالي الأصول (%)	60	37	55	64	108	93

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (34).

يتبين من خلال الجدول رقم (36) أن القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض ارتفعت بعد الصدمة بفعل تدهور حجم كبير من القروض غير العاملة إلى فئة القروض المعدومة، وذلك خاصة بالنسبة للبنك 1، البنك 2 (سجلا فشل في الاختبار) والبنك 6 (33%، 32%، 30%) على التوالي غير أن هذا الأخير بقي يتصف بالملاءة المالية بعد الصدمة بالرغم من ارتفاع نسبة القروض غير العاملة لديه. بالمقابل ارتفعت

المخصصات بعد الصدمة لتغطية الارتفاع في القروض غير العاملة بعد الصدمة، الأمر الذي يؤثر سلبا من جهة أخرى على رأس المال.

من الملاحظ أيضا ارتفاع معدل الأصول المرجحة بالمخاطر بعد الصدمة في جميع البنوك، مقارنة بنفس المعدل قبل الصدمة وهذا راجع لتدهور حجم كبير من القروض غير العاملة إلى فئة القروض المعدومة.

2.اختبار ضغط الائتمان الثاني: انخفاض درجة الائتمان حسب قطاع النشاط

سيتم التركيز في هذا العنصر على تبيان سيناريوهات اختبارات ضغط الائتمان الثاني المطبقة على البنوك عينة الدراسة، وتحليل وتفسير النتائج التي تم التوصل اليها.

1.2. سيناريو اختبار ضغط الائتمان الثاني:

يتضمن هذا الاختبار انخفاض بمعدل 20% من القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط من الفئة 01 إلى الفئة 04، وتم التركيز على ثلاث قطاعات للنشاط متمثلة في الصناعة والبناء والتجارة، حيث أن اختيار هذه القطاعات الثلاثة كان مشروطا بأهمية القروض الممنوحة لها.

2.2. نتائج اختبار ضغط الائتمان الثاني

يبين الجدول التالي رقم (37) نتائج اختبار ضغط الائتمان الثاني والمتعلق بحدوث انخفاض في درجة الائتمان حسب قطاع النشاط، وذلك لسنة 2020 (أفق زمني عام واحد).

الجدول رقم (37): نتائج اختبار ضغط الائتمان الثاني للبنوك الجزائرية عينة الدراسة لسنة 2020

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6	اجمالي البنوك
	صنـــاعة						
القروض العاملة (ألف دج)	190751579	300 668382	370 352098	49 521 910	0	1 061 225	
مخصصات إضافية (الف دج)	38 150316	60 133 676	74 070420	9 904 382	0	212 245	
رأس المال بعد الصدمة (الف دج)	17 586874	166 981136	22 631 013	8 447 835	5 099 415	3 534 477	224 280 750
RWA بعد الصدمة (الف دج)	576 143921	734 462298	689 729389	145 371431	9 130 685	8 877 326	2 163 715050

الجدول رقم (37): نتائج اختبار الائتمان الثاني (تابع)

CAR بعد الصدمة (%)	3.05	22,7	3.3	5,8	55,8	39,8	10.4
بنـــــاء							
القروض العاملة (الف دج)	6 450 779	140 158213	98 784 528	1 994 556	0	948 082	
مخصصات إضافية (الف دج)	1 290 156	28 031 643	19 756 906	398 911	0	189 616	
راس المال بعد الصدمة (الف دج)	54 447034	199 083169	76 944 527	17 953 306	5 099 415	3 557 106	357 084557
RWA بعد الصدمة (الف دج)	539 283 761	702 360 265	635 415 875	135 865 960	9 130 685	8 854 697	2 030 911243
CAR بعد الصدمة(%)	10,1	28,3	12,1	13,2	55,8	40,2	17.6
تجـــارة							
القروض العاملة (الف دج)	78 609 259	141 845 991	18 571 611	35 483 998	0	375 413	
مخصصات إضافية (الف دج)	15 721 852	28 369 198	3 714 322	7 096 780	0	75 083	
راس المال بعد الصدمة (الف دج)	40 015 338	198 745614	92 987 111	11 255 437	5 099 415	3 671 639	351 774554
RWA بعد الصدمة (الف دج)	553 715457	702 697820	619 373291	142 563829	9130685	8 740 164	2 036 221246
CAR بعد الصدمة(%)	7,2	28,3	15,01	7,9	55,8	42,0	17.3
CAR قبل الصدمة(%)	10,4	33,7	15,7	13,5	55,8	43,2	20.5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنوك.

أما فيما يخص الحاجة إلى إعادة الرسملة للبنوك المتعثرة في ظل اختبار ضغط الائتمان الثاني فيتم توضيحها في الجدول أدناه رقم (38):

الجدول رقم (38): الحاجة إلى إعادة رسملة الاختبار الثاني

الوحدة: ألف دج

	البنك 1	البنك 3	البنك 4
الحاجة إلى إعادة رسملة قطاع الصناعة	37 146 799	42 893 279	5 362 451
الحاجة إلى إعادة رسملة قطاع التجارة	12 587 630	0	2 288 127
اجمالي الحاجة الى إعادة الرسملة	49 734 429	42 893 279	7 650 578

المصدر: من اعداد الباحثة.

من خلال الجدول رقم (38) يتبين أن البنوك التي تحتاج إلى إعادة رسملة هي البنوك التي انخفضت معدلات ملاءتها بعد الصدمة عن الحد الأدنى التنظيمي المحدد من قبل بنك الجزائر، وهي البنك (1) والبنك (3) والبنك (4)، كما يتبين أن البنك 1 يحتاج إلى إعادة رسملة قدرها 49 مليار دج في الاختبار الثاني، منها 37 مليار دج لإعادة رسملة قطاع الصناعة، أيضا البنك 3 يحتاج الى إعادة رسملة قدرها 42 مليار دج كلها خاصة بقطاع الصناعة، أما البنك 4 فيحتاج لإعادة رسملة قدرها 7 مليار دج منها 5 مليار دج لقطاع الصناعة، الامر الذي يشير الى تركز هذه البنوك لقطاع الصناعة، وعليه فإن المبلغ الإجمالي لإعادة الرسملة في هذا النظام في ظل هذا السيناريو يقدر بـ 286 278 100 ألف دج.

3.2. تحليل وتفسير نتائج اختبار ضغط الائتمان الثاني

تظهر نتائج اختبار ضغط الائتمان الثاني ضعف ثلاثة بنوك في مواجهة انخفاض محتمل في درجة الائتمان حسب قطاع النشاط (صناعة، بناء، تجارة)، أدى بها الى تحقيق معدلات ملاءة أقل من الحد الأدنى التنظيمي، وهو ما يستدعي اعادة رسملتها كما تم ذكرها سابقا، وفيما يلي تحليل للنتائج التي تم التوصل إليها:

- توضح نتائج تطبيق اختبار ضغط الائتمان الثاني أنه عند انخفاض درجة القروض الممنوحة لقطاع **الصناعة** بنسبة 20% فإن القطاع المصرفي الافتراضي قادر على تحمل هذه الصدمة وستنخفض النسبة لديه الى 10.4% لكنها تبقى أعلى من الحد الادنى المطبق وطنيا، أما على المستوى الفردي فإن البنك 1 والبنك 3 والبنك 4 فستنخفض النسبة لديهم إلى ما دون الحد الأدنى التنظيمي (3.05% و3.3% و5.8% على التوالي). ويرجع هذا الانخفاض الحاد في نسبة الملاءة المالية إلى التركيز القطاعي للقروض الممنوحة من البنوك الثلاثة المتعثرة لقطاع الصناعة.

- فيما يخص قطاع **التجارة**، يظهر الاختبار المتعلق بالقروض الممنوحة لهذا القطاع أن تخفيض التصنيف بنسبة 20% سيؤدي الى انخفاض النسبة لدى القطاع المصرفي الى 17.3%، ولكنها ستبقى تفوق الحد الادنى لبازل 3 (10.5%) وعليه، فإن القطاع المصرفي الجزائري قادر على تحمل هذه الصدمة. أما على المستوى الفردي، فإن هذه الصدمة ستؤدي الى انخفاض في نسبة الملاءة المالية للبنك 1 و4 دون الحد التنظيمي (7,2% و7,9% على التوالي). ويرجع هذا الانخفاض في نسبة الملاءة المالية إلى التركيز القطاعي للقروض الممنوحة من البنك 1 والبنك 4 لقطاع التجارة.
- أما قطاع **البناء** فيظهر الاختبار المتعلق بالقروض الممنوحة لهذا القطاع أن تخفيض التصنيف بنسبة 20% ستنخفض النسبة لدى القطاع المصرفي الجزائري الى 17.6%، لكن ستبقى نسبة الملاءة لديه أعلى من الحد الأدنى التنظيمي والبالغ 9,5% وأعلى من الحد الادنى لبازل 3 والبالغ 10.5%، وعليه، فإن القطاع المصرفي الجزائري قادر على تحمل هذه الصدمة، كذلك على المستوى الفردي، فإن جميع البنوك الستة ستبقى نسبة الملاءة لديها أعلى من الحد الأدنى لبازل 3 (10.5%)، باستثناء البنك 1 فستنخفض النسبة لديه لكن تبقى أعلى من الحد الأدنى التنظيمي والبالغ 9,5%، وعيه، لا يوجد تركيز قطاعي في قطاع البناء.

ولتدعيم التحليل السابق وتفسير أكثر للنتائج يتم ادراج الجدول أدناه رقم (39) الذي يعطي نظرة حول نسبة القروض الممنوحة لكل بنك حسب القطاعات المختلفة:

الجدول رقم (39): نسبة القروض الممنوحة لكل بنك حسب قطاع النشاط

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
صناعة	%44	%43	%60	%50	%0	%13
بناء	%2	%20	%16	%3	%0	%14
تجارة	%19	%21	%5	%36	%0	%5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (29).

يعرض الجدول رقم (39) نسب القروض الممنوحة من قبل كل بنك حسب قطاع النشاط، ويتضح أن قطاع الصناعة يستحوذ على أغلب القروض الممنوحة من قبل البنك 1، البنك 2، البنك 3، والبنك 4 (44%، 43%، 60%، 50%) في حين البنك 5 يمنحه قروضا بنسبة قليلة 13% والبنك 5 نسبته معدومة اتجاه هذا القطاع. فيما يخص قطاع البناء والتجارة، فالنسب الممنوحة من قبل هذه البنوك هي نسب متفاوتة معقولة باستثناء البنك 1، البنك 2 والبنك 4 فيمنحون قروضا بنسب مرتفعة نوعا ما لقطاع التجارة (19%، 21%، 36%) على التوالي، أما البنك 5 فهو لا يمنح قروضا قط لهذه القطاعات الثلاثة.

في الواقع تعود النتائج السلبية لهذا الاختبار إلى ما يلي:

- البنك 1 يمنح قروضا لقطاع الصناعة والتجارة تصل نسبتها إلى 63%، لذا فإن خفض التصنيف بنسبة 20% في كل من هذين القطاعين من النشاط يجعل البنك 1 يفشل في الاختبار، ويتعرض بشدة لمخاطر تركز القطاع. كنتيجة لذلك، يحتاج هذا البنك الى 49 مليار دينار من الاموال الخاصة الإضافية للوصول إلى الحد الأدنى المطلوب. وعليه، يعتبر البنك 1 الأكثر هشاشة والأكثر احتياجا لإعادة الرسملة في هذا الاختبار؛
- إن القروض الممنوحة للصناعة من قبل البنك 3 تمثل 60% من محفظته، لذلك فشل في اختبار خفض التصنيف القطاعي، ويتعرض لمخاطر التركز القطاعي باحتياج رأس مال يعادل 42 مليار دينار. لذا، فإن تنويع محفظته ضروري لتعزيز صلابة هذا البنك؛
- فشل البنك 4 أيضا في الاختبارات التي تنص على تخفيض 20% من القروض المخصصة لقطاع الصناعة والتجارة، واللذان يمثلان 86% من محفظة قروضه. لذلك يتعرض لمخاطر التركيز بحاجة إلى رأس مال إضافي يصل الى 7 مليار دينار للوصول الى الحد الأدنى للملاءة المطلوب؛
- البنك 5 والبنك 6، تظل نسبة ملاءتهما المالية عالية جدا في نهاية الاختبار بسبب مشاركتهما المنخفضة في منح الائتمان في هذه القطاعات.
- البنك 2 فقد استطاع اجتياز اختبارات تخفيض التصنيف القطاعي بنجاح، مع الحفاظ على نسبة الملاءة المالية أعلى من الحد الأدنى المطبق وطنيا والبالغ 9.5%، وأعلى من الحد الادنى الذي نصت عليه بازل 3 والبالغ 10.5% وذلك بفضل الجهود المتزايدة لتنويع محفظة الائتمان الخاصة به.

3. اختبار ضغط الائتمان الثالث: انخفاض درجة الائتمان الممنوح لأكبر ثلاثة مقترضين

سيتم التركيز في هذا العنصر على تبيان سيناريوهات اختبارات ضغط الائتمان الثالث المطبقة على البنوك عينة الدراسة، وتحليل وتفسير النتائج التي تم التوصل اليها.

1.3. سيناريوهات اختبار ضغط الائتمان الثالث

سيتم في هذا الاختبار تطبيق سيناريوهات ضغط شديدة مفادها حدوث انخفاض في تصنيف القروض الممنوحة لأكبر ثلاثة مقترضين لكل بنك من الفئة 1 إلى الفئة 4 (القروض المعدومة) بنسبة 50%، وتتضمن هذه السيناريوهات ثلاثة صدمات متدرجة هي:

- **الصدمة الأولى:** تخفيض تصنيف القروض الممنوحة لأكبر مقترض من الفئة 1 إلى الفئة 4.
- **الصدمة الثانية:** تخفيض تصنيف القروض الممنوحة لأكبر مقترضين (2) من الفئة 1 إلى الفئة 4.
- **الصدمة الثالثة:** تخفيض تصنيف القروض الممنوحة لأكبر ثلاثة مقترضين من الفئة 1 إلى الفئة 4.

وبالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (30) والذي يبين حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك عينة الدراسة لأكبر ثلاثة مقترضين قبل الصدمة، نجد أن أكبر مقترض من المقترضين الثلاثة في كل بنك هو المقترض (1)، يليه المقترض (2)، وفي الأخير المقترض (3)، وبناء على ذلك سيتم تطبيق الصدمة الأولى على المقترض (1) بينما ستطبق الصدمة الثانية على المقترض (1) والمقترض (2)، في حين ستشمل الصدمة الثالثة كل العملاء الثلاث في كل بنك من البنوك عينة الدراسة.

2.3. نتائج اختبار ضغط الائتمان الثالث

يبين الجدول التالي رقم (40) نتائج اختبار ضغط الائتمان الثالث والمتعلق بحدوث انخفاض في درجة الائتمان الممنوح لأكبر ثلاثة مقترضين، وذلك لسنة 2020 (أفق زمني عام واحد).

الجدول رقم (40): نتائج اختبار ضغط الائتمان الثالث للبنوك الجزائرية عينة الدراسة 2020

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6	اجمالي البنوك
	الصدمة الاولى						
مخصصات إضافية (الف دج)	96496916	55147147	16090480	4983357	500574	226537	173445011
راس المال بعد الصدمة (الف دج)	-40759726	171967665	80610953	13368859	4598841	3520186	**233306778**
RWA بعد الصدمة (الف دج)	634 490 521	729 475 769	631 749 449	140 450 406	9 631 259	8 891 618	**2 154 689022**
CAR بعد الصدمة (%)	-6,4	23,6	12,7	9,52	47,7	39,6	**10.8**

الجدول رقم (40): نتائج اختبار ضغط الائتمان الثالث (تابع)

الصدمة الثانية							
مخصصات إضافية (ألف دج)	132693288	91247880	30789148	7817815	941439	373261	263 862 831
راس المال بعد الصدمة (ألف دج)	-76956098	135866932	65912285	10 534 402	4 157 976	3 373 461	**142 888 958**
RWA بعد الصدمة (ألف دج)	670 686 893	765 576 502	646 448 117	143 284 864	10 072 124	9 038 342	**2 245 106842**
CAR بعد الصدمة(%)	-11,5	17,7	10,2	7,3	41,3	37,3	**6.4**
الصدمة الثالثة							
مخصصات إضافية (ألف دج)	143270013	119978978	45374391	10 482 324	1 371 995	515 536	320993237
راس المال بعد الصدمة (ألف دج)	-87 532 823	107 135834	51 327 043	7 869 893	3 727 420	3 231 186	**85 758 553**
RWA بعد الصدمة (ألف دج)	681 263 618	794 307 600	661 033 360	145 949 373	10 502 680	9 180 617	**2 302 237248**
CAR بعد الصدمة(%)	-12,8	13,5	7,8	5,4	35,5	35,2	**3.7**

المصدر: من إعداد الباحثة.

أما فيما يخص الحاجة إلى إعادة الرسملة للبنوك الثلاثة التي لم تستطع تجاوز الصدمة في ظل اختبار ضغط الائتمان الثالث، فيتم توضيحها في الجدول رقم (41).

الجدول رقم (41): الحاجة الى إعادة رسملة الاختبار الثالث

الوحدة: ألف دج

	المقترض 1		المقترض 1 و2		المقترض 1 و2 و3	
	الحد الادنى لراس المال (RWA × 9.5%)	الحاجة الى إعادة الرسملة	الحد الادنى لراس المال (RWA × 9.5%)	الحاجة الى إعادة الرسملة	الحد الادنى لراس المال (RWA × 9.5%)	الحاجة الى إعادة الرسملة
البنك 1	60 276 600	101 036 325	63 715 255	140 671 353	64 720 044	152 252 867
البنك 3	/	/	/	/	62 798 169	11 471 126
البنك 4	/	/	13 612 062	3 077 660	13 865 190	5 995 297

المصدر: من اعداد الباحثة.

من خلال الجدول رقم (41) يتبين أن البنوك التي ستحتاج إلى إعادة رسملة هي البنوك الذي انخفضت معدلات ملاءتها بعد الصدمة عن الحد الأدنى التنظيمي المحدد من قبل بنك الجزائر وهي: البنك 1 في حالة الصدمة الأولى بـ 325 036 101 ألف دج والبنك 1 والبنك 4 في حالة الصدمة الثانية بمبلغ إجمالي يقدر بـ 013 749 143 ألف دج ، والبنك 1 والبنك 2 والبنك 4 في حالة الصدمة الثالثة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 290 719 169 ألف دج.

3.3. تحليل وتفسير نتائج اختبار ضغط الائتمان الثالث

أظهرت نتائج اختبار ضغط الائتمان الثالث ضعف بعض البنوك في مواجهة انخفاض درجة الائتمان الممنوح لأكبر ثلاثة مقترضين، ما أدى بها الى تحقيق معدلات ملاءة أقل من الحد الأدنى التنظيمي، وهو ما يستدعي إعادة رسملتها كما ذكر سابقا، وفيما يلي تحليل وتفسير أكثر للنتائج التي تم التوصل اليها في كل صدمة من الصدمات الثلاثة:

- **الصدمة الأولى:** توضح نتائج تطبيق اختبار ضغط الائتمان الثالث أنه عندما يتخلف أكبر مقترض عن السداد (مع مدة غير مدفوعة تفوق 360 يوما)، فإن إجمالي القطاع المصرفي الافتراضي الجزائري قادر على تحمل هذه الصدمة، حيث في هذه الحالة فإن نسبة كفاية راس المال لدى البنوك الستة سوف تنخفض من 20.5% الى 10.8%، ومع ذلك سوف تبقى النسبة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الجزائر والبالغ 9.5%، وأعلى من الحد الأدنى لبازل 3 والبالغ 10.5%، أي أنه يتصف بالملاءة المالية والاستقرار المالي حتى بعد الصدمة. من جهة أخرى على مستوى كل بنك، وفي حالة تعثر أكبر مقترض فإن النسبة سوف تنخفض لكن تبقى تفوق 10.5% لدى أربع بنوك (البنك 2، البنك 3، البنك 5، البنك 6) لتصل الى (23.6%، 12.7%،

47.7%، 39.6%) على التوالي، وستنخفض عن 10.5% لدى البنك 4 لتصل الى 9.52%، لكن تبقى أعلى من 9.5%، أي أن هذه البنوك قادرة على تحمل هذه الصدمة وتتصف بالملاءة والاستقرار المالي حتى بعد الصدمة، في حين البنك 1 سوف تنخفض النسبة لديه في الاختبار ويتعرض للإفلاس ويسجل نسبة ملاءة سلبية تبلغ (6,4-%)، وكنتيجة لذلك سوف يحتاج الى رأس مال إضافي قدره 101 مليار دج.

- **الصدمة الثانية:** توضح نتائج تطبيق اختبار ضغط الائتمان الثالث أنه في حالة تعثر أكبر مقترضين (اثنين) عن السداد فإن إجمالي القطاع المصرفي الافتراضي الجزائري غير قادر على تحمل هذه الصدمة، حيث في هذه الحالة فإن نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك الستة سوف تنخفض من 20.5% الى 6.4%، أي أدنى من الحد التنظيمي. أما على مستوى كل بنك، وفي حالة تعثر أكبر مقترضين (اثنين) فإن النسبة سوف تنخفض لكن ستظل أعلى من 10.5% لدى ثلاثة بنوك (البنك 2، البنك 5، البنك 6) لتصل الى (17.7%، 41.3%، 37.3%) على التوالي، وستنخفض النسبة لدى البنك 3 لكن ستظل أعلى من الحد الأدنى المطبق وطنيا (10.2%)، أي أن هذه البنوك قادرة على تحمل هذه الصدمة وتتصف بالملاءة والاستقرار المالي حتى بعد الصدمة، لكن ستنخفض النسبة عن 9.5% لدى البنك 1 والبنك 4 لتصل الى 7.3% لدى هذا الأخير باحتياج رأس مال يعادل 3 مليار دج، وكذلك البنك 1 سوف يتآكل رأسماله كليا وسيتعرض للإفلاس وسيسجل نسبة ملاءة سلبية تبلغ (11.5-%) مع احتياج لرأس مال إضافي قدره 140 مليار دج.
- **الصدمة الثالثة:** تظهر نتائج تطبيق الصدمة الثالثة أنه في حالة تعثر أكبر ثلاثة مقترضين فإن إجمالي القطاع المصرفي الافتراضي الجزائري غير قادر على تحمل هذه الصدمة، حيث في هذه الحالة فإن نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك الستة سوف تنخفض من 20.5% الى 3.7%. أما على مستوى كل بنك، وفي حالة تعثر أكبر ثلاثة مقترضين فإن النسبة سوف تظل أعلى من 10.5% لدى ثلاثة بنوك فقط (البنك 2، البنك 5، البنك 6) وستنخفض عن 9.5% لدى البنك 3 لتصل الى 7.8% باحتياج رأس مال قدره 11 مليار دج، وستنخفض النسبة لدى البنك 4 لتصل الى 5,4% باحتياج رأس مال قدره 5 مليار دج، في حين البنك 1 سوف تنخفض النسبة لديه في الاختبار وسيتآكل رأسماله كليا وسيتعرض للإفلاس وسيسجل نسبة ملاءة سلبية تبلغ (12.8-%)، وكنتيجة لذلك سوف يحتاج الى إعادة رسملة قدرها 152 مليار دج.

ولتفسير أكثر النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الاختبار من الأهمية إدراج الجدول أدناه رقم (42) والذي يبين نسبة القروض التي يحتفظ بها أكبر ثلاثة مقترضين إلى إجمالي القروض الممنوحة. وذلك في كل بنك من البنوك محل الدراسة.

الجدول رقم (42): نسبة القروض الممنوحة من قبل البنوك الجزائرية عينة الدراسة لأكبر ثلاثة مقترضين

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
المقترض 1	%37	%14	%5	%10	%12	%5
المقترض 2	%14	%9	%4	%6	%11	%3
المقترض 3	%4	%7	%4	%5	%10	%3
الاجمالي	%55	%30	%13	%21	%33	%11

المصدر: من اعداد الباحثة.

من خلال الجدول أعلاه رقم (42)، يتم ملاحظة ما يلي:

- أن أكثر من نصف محفظة ائتمان البنك 1 والمقدرة بنسبة (55%) مملوكة لأكبر ثلاثة مقترضين، حيث يمتلك المقترض1 نسبة 37% من إجمالي القروض الممنوحة. نتيجة لذلك، سيكون لفشل هذا المقترض لوحده بلا شك تأثير كبير على ملاءة البنك والتي ستنخفض إلى 6.4-%.
- بالنسبة للبنك 3، يتم ملاحظة أن 13% فقط من محفظته الائتمانية مملوكة لأكبر ثلاثة مقترضين، لذلك بعد تعثرهم، يتم ملاحظة انخفاض في نسبة الملاءة إلى (7.8%) وهي ما دون الحد الأدنى المطلوب من قبل بنك الجزائر، ولكن تعتبر هي أعلى نسبة مقارنة مع باقي البنوك المتعثرة.

بالنسبة للبنك 4، يتم ملاحظة أن 21% من محفظته الائتمانية مملوكة لأكبر ثلاثة مقترضين، حيث أن 16% من محفظته الائتمانية مملوكة لأكبر مقترضين (المقترض 1 والمقترض 2)، لذلك بعد تعثرهما، سوف تنخفض نسبة الملاءة الى (7,3%) وفي حالة تعثر أكبر ثلاثة مقترضين سوف تنخفض النسبة الى (5,4%) وهي في الصدمتين دون الحد الأدنى المطلوب من قبل بنك الجزائر.

تبين سابقا في الاختبار الثاني (انخفاض تصنيف الائتمان حسب قطاع النشاط) أن المحفظة الائتمانية للبنوك الثلاثة (البنك 1، البنك 3، البنك 4) التي فشلت في الاختبار أظهرت تركيزا قطاعيا كبيرا للغاية لقطاع الصناعة، ومع العلم أن هؤلاء المقترضين يعملون بشكل رئيسي في هذا القطاع، فإن هذا يؤكد فكرة أن هذه البنوك الثلاثة معرضة بشكل كبير لمخاطر التركز القطاعي أو لمخاطر التركز لأكبر ثلاثة مقترضين.

من جهة أخرى، كما تم التحديد في الجزء النظري أنه حسب المادة 4 من النظام رقم 14-02 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات فإنه كل بنك أو مؤسسة مالية ملزمة باستمرار باحترام النسبة التالية:

نسبة تقسيم المخاطر = المخاطر المرجحة التي يتعرض لها نفس المستفيد / صافي حقوق الملكية ≥ 25%

يعرض الجدول التالي رقم (43) نسبة تقسيم المخاطر لأكبر ثلاثة مقترضين لكل بنك:

الجدول رقم (43): نسبة تقسيم المخاطر على أكبر ثلاثة مقترضين للبنوك الجزائرية عينة الدراسة

الوحدة: %

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
المقترض 1	346	49	33	54	20	12
المقترض 2	130	32	30	31	17	8
المقترض 3	38	25	30	29	17	8

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه رقم (43) يتبين أن نسبة توزيع المخاطر لأكبر ثلاثة مقترضين تتجاوز بكثير النسبة التنظيمية البالغة 25%، وذلك بالنسبة للبنك 1، البنك 3، البنك 4، (خاصة البنك 1 لذلك كانت الصدمة شديدة على هذا البنك في حالة الصدمات الثلاثة) مع العلم أن هذه المعدلات لا تأخذ بعين الاعتبار تأثير الضمانات في تقليل التعرض للمخاطر (فرضية الصدمة تلغي الضمانات)، وهو ما يفسر فشل هذه البنوك الثلاثة في اختبار ضغط التركز الائتماني لأكبر ثلاثة مقترضين. وعليه، يوصى بشدة أن تقوم هذه البنوك الثلاثة بتنويع محفظتها الائتمانية من خلال مراقبة المخاطر الحالية عن كثب، وإنشاء نظام تصنيف العملاء.

البنك 2 أيضا سجل معدلات تفوق 25% لأكبر مقترضين (المقترض 1 والمقترض 2)، لكن لم تؤثر عليه في الاختبار، لكن رغم ذلك عليه بتنويع محفظته الائتمانية. أما البنك 5، والبنك 6 فإن نسبة توزيع المخاطر لديهما تحترم النسبة التنظيمية.

يشير الجدول أدناه رقم (44) نسب الملاءة للنظام وإجمالي الحاجة لإعادة الرسملة خلال اختبارات ضغط الائتمان الثلاثة، وذلك من أجل تحديد أي خطر له أكبر تأثير على البنوك عينة الدراسة.

الجدول رقم (44): إجمالي نسب الملاءة المالية والحاجة لإعادة الرسملة لاختبار ضغط الائتمان

إجمالي النظام	اختبار ضغط الائتمان الأول	نسبة الملاءة المالية		%0.14
		الاحتياج إلى إعادة الرسملة (ألف دج)		226 736 862
	اختبار ضغط الائتمان الثاني	نسبة الملاءة المالية	قطاع الصناعة	%10.4
		الاحتياج إلى إعادة الرسملة (ألف دج)		85 402 529
		نسبة الملاءة المالية	قطاع التجارة	%20.5
		الاحتياج إلى إعادة الرسملة (ألف دج)		14 875 757
		نسبة الملاءة المالية	قطاع البناء	%17.6
		الاحتياج إلى إعادة الرسملة (ألف دج)		/
	اختبار ضغط الائتمان الثالث	نسبة الملاءة المالية	الصدمة الأولى	%10.8
		الاحتياج إلى إعادة الرسملة (ألف دج)		101 036 325
		نسبة الملاءة المالية	الصدمة الثانية	%6.4
		الاحتياج إلى إعادة الرسملة (ألف دج)		143 749 013
		نسبة الملاءة المالية	الصدمة الثالثة	%3.7
		الاحتياج إلى إعادة الرسملة (ألف دج)		169 719 290

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على جداول نتائج اختبارات ضغط الائتمان رقم (34، 37، 40).

وعليه فإن النظام المصرفي الجزائري الافتراضي في المجمل غير قادر على تحمل اختبار ضغط الحساسية لمخاطر الائتمان، خاصة مخاطر انخفاض جودة الأصول، حيث ستسجل أكبر احتياج إعادة رسملة النظام بمبلغ يساوي 226 مليار دج، وأدنى مستوى كفاية رأس المال بنسبة 0.14%، تليها مخاطر التركز الائتماني خاصة لأكبر ثلاثة مقترضين حيث ستسجل احتياج بقيمة 169 مليار دج، ونسبة كفاية رأس مال منخفضة ستبلغ 3.7%، وما تم ملاحظته أيضا أن البنوك العمومية أكثر عرضة لهذا الخطر من البنوك الخاصة.

المطلب الثاني: اختبارات ضغط مخاطر السيولة

تتجسد محاكاة أزمة السيولة من خلال عدم قدرة البنك على إعادة تمويل نشاطه الحالي، فمن ناحية، يتعلق الأمر بمحاكاة التدفقات النقدية المتراكمة الصادرة (بما يتناسب مع الودائع المصرفية) لمدة خمسة (05) أيام، ومن ناحية أخرى، بالتصرف في الأصول في السوق والتعامل معها.

1. سيناريو اختبار ضغط خطر السيولة

يدور اختبار الضغط الذي سيتم تطبيقه على البنوك عينة الدراسة، حول سيناريوهين:

- **السيناريو الأول:** معدل سحب الودائع تحت الطلب والودائع لأجل (سحب ضخم للودائع) محدد بـ 20% في اليوم.
- **السيناريو الثاني:** مجموعة من معدلات التحويل اليومية من أجل التعامل مع خروج الودائع:
  - معدل الأصول السائلة المتاحة يوميا محددا عند 95% (أي نسبة 5% متبقية).
  - معدل الأصول الغير السائلة المتاحة يوميا بنسبة 1% (أي النسبة المتبقية 99%).

2. نتائج اختبار ضغط خطر السيولة

إن نتائج اختبارات ضغط خطر السيولة للبنوك عينة الدراسة بعد سحب الودائع المحدد بـ 20% في اليوم، ولمدة خمسة أيام موضحة في الآتي، وذلك حسب 2020 (أفق زمني عام واحد).

1.2. نتائج اختبار ضغط السيولة لليوم الأول

يبين الجدول التالي رقم (45) نتائج اختبار ضغط السيولة لليوم الأول من حيث صافي التدفقات النقدية.

الجدول رقم (45): نتائج اختبار ضغط السيولة لليوم الأول للبنوك الجزائرية عينة الدراسة

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
اليـــوم الاول						
ودائع تحت الطلب (دج)	291 785 698	852 484 312	498 419674	76 726 676	0	0
ودائع تحت الطلب (العملة الأجنبية)	47 255 780	44 256 773	32 497 756	5 191 802	0	0
ودائع لأجل (دج)	392 774 073	548 945 698	295 688 696	38 246 562	0	0
ودائع لأجل (العملة الأجنبية)	6 481 242	23 993 414	13 701 215	983 169	0	0
التدفقات الصادرة الجديدة (اليوم 1)	**184 574 199**	**367 420 050**	**210 076 835**	**30 287 052**	**0**	**0**
الأصول السائلة (بعد اليوم 1)	24 305 471	65 051 103	29 520 303	6 176 149	533	432
الأصول غير السائلة (بعد يوم 1)	577 721 780	931 900 904	756 538 976	119 106 183	9 842 842	10 964 406

الجدول رقم (45): نتائج اختبار ضغط السيولة لليوم الأول للبنوك الجزائرية عينة الدراسة (تابع)

التدفقات الواردة الجديدة (اليوم 1)	467 639 531	1245384096	568 527 557	118 549 929	109 561	118 959
صافي التدفق (بعد اليوم 1)	283 065 332	877 964 047	358 450 721	88 262 877	109 561	118 959
هل البنك سائل؟ (1= نعم، 0 = لا)	1	1	1	1	1	1

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (31).

سيتم أخذ حالة البنك 1 كمثال لتوضيح طريقة حساب صافي التدفقات النقدية بعد اليوم الأول لسحب الودائع الضخمة، ونفس الخطوات تطبق على باقي البنوك عينة الدراسة، وباقي أيام الاختبار.

- **حساب التدفقات الصادرة في اليوم الاول للاختبار**: يتم حسابها وفق المعادلة التالية:

التدفقات الصادرة اليومية = ∑ {(وديعة تحت الطلب (دينار وعملة))، (وديعة لأجل (دينار وعملة))}
—
∑ {((الوديعة تحت الطلب (الدينار والعملة)) * 80%)، ((الوديعة لأجل (الدينار والعملة)) * 80%)}

وعليه فإن التدفقات الصادرة اليومية: 922870992 – 738296793 = 184574199 ألف دينار جزائري

أو يمكن حسابها بالطريقة التالية:

التدفقات الصادرة اليومية =∑ {(وديعة تحت الطلب (دينار وعملة))، (وديعة لأجل (دينار وعملة))} × 20%

وعليه فإن قيمة التدفقات الصادرة اليومية: 992 870 922 × 20% = 199 574 184 ألف دينار جزائري

- **حساب التدفقات الواردة في اليوم الاول للاختبار**: يتم حسابها كما يلي:

– فيما يخص توافر الأصول السائلة = الأصول السائلة × 5% (المعدل المتبقي)

– فيما يخص توافر الأصول غير السائلة = الأصول غير السائلة × 99% (المعدل المتبقي)

التدفقات الواردة اليومية = ∑ {الأصول السائلة، الأصول غير السائلة} — ∑ { (الأصول السائلة × 5%)، (الأصول غير السائلة × 99%)}

التدفقات الواردة اليومية = 1069666782 –602027251 = 467639531 ألف دينار جزائري

أو يمكن حسابها بطريقة أخرى، كالتالي:

التدفقات الواردة اليومية = ∑ {(الأصول السائلة × 95%)، (الأصول غير السائلة × 1%)}

وعليه، التدفقات الواردة اليومية = 461 803 958 + 5 835 573 = 467 639 531 ألف دينار جزائري

- حساب صافي التدفقات النقدية: ويتم حسابها وفق المعادلة التالية:

صافي التدفقات النقدية =التدفقات الواردة اليومية - التدفقات الصادرة اليومية

صافي التدفق النقدي: 467639531 – 184574199 = 283065332 ألف دينار جزائري

يتم ملاحظة أن البنوك الستة عينة الدراسة نجحت في اجتياز اختبار السيولة في اليوم الأول للسحب الضخم بنسبة 20% من الودائع قصيرة وطويلة الأجل المستحقة خلال فترة الاختبار، حيث تظهر تدفقات نقدية صافية إيجابية، مما يشير إلى مرونة البنوك في مواجهة سحب الودائع، وهذا راجع الى تمتع البنوك بكميات كبيرة من الأصول السائلة تكفي لمواجهة سحب الودائع.

2.2. نتائج اختبار ضغط السيولة لليوم الثاني

إن تطبيق اختبار ضغط السيولة لليوم الثاني يعطي النتائج التالية التي يلخصها الجدول رقم (46):

الجدول رقم (46): نتائج اختبار ضغط السيولة لليوم الثاني للبنوك الجزائرية عينة الدراسة

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
اليــوم الثاني						
ودائع تحت الطلب (دج)	233 428 558	681 987 450	398 735 739	61 381 341	0	0
ودائع تحت الطلب (العملة الأجنبية)	37 804 624	35 405 419	25 998 205	4 153 442	0	0
ودائع لأجل (دج)	314 219 258	439 156 559	236 550 957	30 597 250	0	0
ودائع لأجل (العملة الأجنبية)	5 184 994	19 194 731	10 960 972	786 535	0	0
التدفقات الصادرة الجديدة (يوم 2)	**147 659 359**	**293 936 039**	**168 061 468**	**24 229 641**	**0**	**0**

الجدول رقم (46): نتائج اختبار ضغط السيولة لليوم الثاني للبنوك الجزائرية عينة الدراسة (تابع)

الأصول السائلة (بعد اليوم 2)	1 215 274	3 252 556	1 476 015	308 807	26	22
الأصول غير السائلة (بعد اليوم 2)	571 944 562	922 581 894	748 973 586	117 915 121	9 744 414	10 854 761
التدفقات الواردة الجديدة (يوم 2)	**28 867 415**	**71 117 556**	**35 609 677**	**7 058 403**	**98 935**	**110 054**
صافي التدفق (بعد اليوم 2)	**164 273 388**	**655 145 564**	**225 998 930**	**71 091 639**	**208 496**	**229 013**
هل البنك سائل؟ (1= نعم، 0 = لا)	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (45).

يتبين من الجدول أعلاه رقم (46)، أن البنوك عينة الدراسة صمدت أمام اختبار السيولة في اليوم الثاني من خلال نشر صافي التدفقات النقدية الإيجابية، وعليه النظام المصرفي الافتراضي قادر على تحمل صدمة السيولة لليوم الثاني، وذلك بسبب توافر الأصول السائلة لهذه البنوك.

3.2. نتائج اختبار ضغط السيولة لليوم الثالث

يتم عرض النتائج التراكمية لاختبار السيولة في اليوم الثالث في الجدول التالي رقم (47):

الجدول رقم (47): نتائج اختبار السيولة لليوم الثالث للبنوك الجزائرية عينة الدراسة

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
	اليــوم الثالث					
ودائع تحت الطلب (دج)	186 742 846	545 589 960	318 988 591	49 105 073	0	0
ودائع تحت الطلب (العملة الأجنبية)	30 243 699	28 324 335	20 798 564	3 322 753	0	0
ودائع لأجل (دج)	251 375 406	351 325 247	189 240 766	24 477 800	0	0
ودائع لأجل (العملة الأجنبية)	4 147 995	15 355 785	8 768 778	629227	0	0
التدفقات الصادرة الجديدة (يوم 3)	**118 127 488**	**235 148 831**	**134 449 175**	**19 383 713**	**0**	**0**

الجدول رقم (47): نتائج اختبار السيولة لليوم الثالث للبنوك الجزائرية عينة الدراسة (تابع)

الأصول السائلة (بعد اليوم 3)	60 764	162 628	73 800	15 440	1	1
الأصول غير السائلة (بعد اليوم 3)	566 225 116	913 356 076	741 483 850	116 735 970	9 646 970	10 746 213
التدفقات الواردة الجديدة (اليوم 3)	**6 873 956**	**12 315 746**	**8 891 950**	**1 472 518**	**97 469**	**108 568**
صافي التدفق (بعد اليوم 3)	**53 019 856**	**432 312 479**	**100 441 705**	**53 180 444**	**305 966**	**337 581**
هل البنك سائل؟ (1= نعم، 0 = لا)	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (46).

بعد 3 أيام من عمليات سحب الودائع الضخمة، يتم ملاحظة أن البنوك ستظل سائلة مع صافي التدفقات النقدية الإيجابية، أي أنها قادرة على تحمل هذه الصدمة.

4.2. نتائج اختبار ضغط السيولة لليوم الرابع

بالانتقال إلى اليوم الرابع من اختبار ضغط السيولة، يتم الحصول على النتائج التالية في الجدول أدناه رقم (48):

الجدول رقم (48): نتائج اختبار ضغط السيولة لليوم الرابع للبنوك الجزائرية عينة الدراسة

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
	اليــوم الرابع					
ودائع تحت الطلب (دج)	149 394 277	436 471 967	255 190 873	39 284 058	0	0
ودائع تحت الطلب (العملة الأجنبية)	24 194 959	22 659 468	16 638 851	2 658 201	0	0
ودائع لأجل (دج)	201 100 325	281 060 198	151 392 613	19 582 240	0	0
ودائع لأجل (العملة الأجنبية)	3 318 400	12 284 627	7 015 022	503 383	0	0

الجدول رقم (48): نتائج اختبار ضغط السيولة لليوم الرابع للبنوك الجزائرية عينة الدراسة (تابع)

التدفقات الصادرة الجديدة (يوم 4)	**94 501 985**	**188 119 066**	**107 559 339**	**15 191 970**	**0**	**0**
الأصول السائلة (بعد اليوم 4)	3 038	8 131	3 690	772	0	0
الأصول غير السائلة (بعد اليوم 4)	560 562 865	904 222 514	734 069 011	115 568 610	9 550 500	138 751
التدفقات الواردة الجديدة (اليوم 4)	**5 719 977**	**9 288 057**	**7 484 949**	**1 182 028**	**96 471**	**107 463**
صافي التدفق (بعد اليوم 4)	**-35 762 152**	**253 481 470**	**367 315**	**38 855 501**	**402 437**	**445 044**
هل البنك سائل؟ (1= نعم، 0 = لا)	**0**	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (47).

من الجدول أعلاه رقم (48)، يتبين أن البنك 1 سوف لن يقاوم اختبار اليوم الرابع وسيعرض صافي تدفق نقدي سلبي. حيث تبلغ متطلبات السيولة للبنك الاول **35 762 152** ألف دينار جزائري، في حين باقي البنوك ستجل صافي تدفق نقدي إيجابي مما يدل على استمرار قدرتها على مواجهة هذه الصدمة.

5.2. نتائج اختبار ضغط السيولة لليوم الخامس

من خلال الاستمرار في اختبار ضغط السيولة لليوم الخامس والأخير يتم الحصول على النتائج في الجدول رقم (49):

الجدول رقم (49): نتائج اختبار السيولة لليوم الخامس

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
اليـــوم الخامس						
ودائع تحت الطلب (دج)	119 515 422	349 177 575	204 152 698	31 427 247	0	0
ودائع تحت الطلب (العملة الأجنبية)	19 355 967	18 127 575	13 311 081	2 126 562	0	0
ودائع لأجل (دج)	160 880 260	224 848 158	121 114 090	15 665 792	0	0
ودائع لأجل (العملة الأجنبية)	2 654 717	9 827 702	5 612 018	402 705	0	0
التدفقات الصادرة الجديدة (يوم 5)	**75 601 595**	**150 495 253**	**86 047 472**	**12 405 577**	**0**	**0**
الأصول السائلة (بعد اليوم 5)	152	406	185	39	0	0
الأصول غير السائلة (بعد اليوم 5)	554 957 236	895 180 289	726 728 322	114 412 925	9 454 995	10 532 364
التدفقات الواردة الجديدة (يوم 5)	**5 608 515**	**9 049 950**	**7 344 196**	**1 156 420**	**95 505**	**106 387**
صافي التدفق (بعد اليوم 5)	**-105755232**	**112 036 168**	**-78 335 961**	**27 606 344**	**497 942**	**551 432**
هل البنك سائل؟ (1= نعم، 0 = لا)	**0**	**1**	**0**	**1**	**1**	**1**

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (48).

أما فيما يخص نسبة الحاجة إلى السيولة للبنوك المتعثرة في ظل اختبار ضغط السيولة لليوم الخامس فيتم توضيحها في الجدول أدناه رقم (50):

الجدول رقم (50): نسبة الحاجة للسيولة للبنك 1 والبنك 3

	البنك 1	البنك 3
متطلبات السيولة/ اجمالي الاصول	**%9,89**	**%5,78**

المصدر: من اعداد الباحثة.

يوضح الجدول رقم (50) أنه وفي اليوم الخامس على التوالي من اختبار ضغط السيولة، فإن نسبة الاحتياج الى السيولة للبنك 1 ستبلغ تقريبا 10% من اجمالي الأصول لديه، اما البنك 3 فستبلغ حوالي 6% من اجمالي الأصول لديه.

3. تحليل وتفسير نتائج اختبار ضغط مخاطر السيولة

من الجدول رقم (49) الخاص بنتائج اختبار ضغط السيولة لليوم الخامس، يتبين ما يلي:

- البنوك عينة الدراسة بصفة عامة قادرة على تحمل صدمة السيولة لليوم الخامس على التوالي رغم الانخفاض المستمر في سيولتها؛
- البنك 5 والبنك 6 سيسجلان ارتفاع مستمر في نسبة صافي التدفق النقدي لديهما، وذلك راجع الى تراكمات السيولة المتاحة مع غياب سحب المودعين.
- فيما يخص البنك 1 فإنه غير قادر على تحمل صدمة السيولة لليوم الرابع واليوم الخامس، وستتفاقم الحاجة للسيولة لديه لتبلغ 232 755 105 ألف دج، ما يدل على عدم سيولته، وعدم استقراره؛
- من جهة أخرى سيظهر البنك 3 أنه غير قادر على تحمل صدمة السيولة في اليوم الخامس، وسيظهر حاجة للسيولة تعادل 961 335 78 ألف دج، ما يدل على عدم سيولته، وعدم استقراره؛

وبالتالي فإن التدخل الحكومي (البنك المركزي) هو السبب الوحيد وراء تمكن البنكين اللذين فشلا في الاختبار من النجاة من الإفلاس. وبالتالي، يمكن للبنك 3 التعامل مع عمليات سحب الودائع الضخمة لمدة 4 أيام قبل اللجوء إلى البنك المركزي. في حين يمكن أن يقاوم البنك 1 لمدة ثلاثة أيام فقط.

يصف الشكل التالي رقم (26) السيولة اليومية المتاحة للبنوك الستة (06) خلال فترة اختبار الضغط الخاص بالسيولة (5 أيام من عمليات السحب الضخمة للودائع).

الشكل رقم (26): صافي التدفق للبنوك الجزائرية عينة الدراسة خلال فترة الاختبار (خمسة أيام)

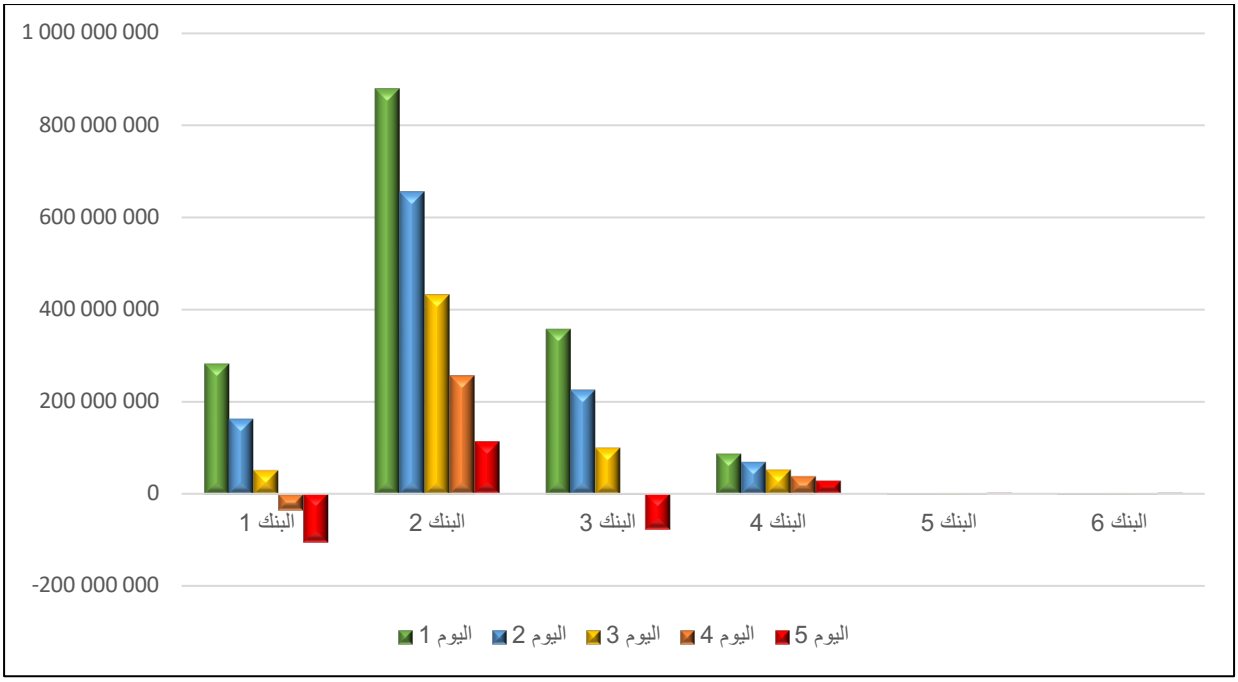

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بينات جداول نتائج اختبار ضغط السيولة لخمسة أيام.

من الشكل أعلاه رقم (26)، يتبين أن البنك 2 هو الأكثر سيولة مقارنة بالبنوك الستة، لذلك فقد تمكن من اجتياز اختبار ضغط السيولة بنجاح وبصافي تدفق نقدي كبير في نهاية فترة الضغط، وهو ما يعادل **112 036 168** ألف دج، كما اجتاز البنك 4 اختبار السيولة بصافي تدفق نقدي إيجابي ولكنه منخفض، يساوي **27 606 344** ألف دج، الأمر الذي يدل على استقرار البنكين. أما البنك 1 فقد تمكن من اجتياز الاختبار لمدة ثلاثة أيام فقط، اما باقي اليومين فقد سجل عجز في السيولة يصل احتياجه الى 232 755 105 ألف دينار جزائري، أي 9.89% من اجمالي الأصول، ما يدل على عدم استقراره، كذلك البنك 3 تمكن من اجتياز الاختبار لمدة أربعة أيام ليسجل عجز في السيولة في اليوم الخامس باحتياج يبلغ 961 335 78 ألف دينار جزائري أي 5.78% من اجمالي الأصول ما يدل على عدم استقراره.

تعود نتائج هذا الاختبار إلى الوضع الأولي للبنوك (قبل الصدمة) من حيث السيولة، والذي يتبين من خلال الجدول رقم 32 الذي يشير إلى ما إذا كانت تعتمد إلى حد كبير على تمويل غير مستقر أو تحتفظ بمخزون منخفض من الأصول السائلة، وعليه، يوضح الجدول أن البنك 1 والبنك 3 لديهما سيولة أقل من الحد الادنى المطلوب لتلبية مطالب جميع الدائنين، حيث تبلغ نسبة الأصول السائلة 45% من إجمالي الميزانية العمومية للبنك 1 و43% للبنك 3، ويعرض الأخير أيضا نسبة سيولة قصيرة الأجل تبلغ 89%، وهي أقل من الحد الأدنى المطلوب والبالغ 100%.

إن البنك غير السائل يعتبر أكثر حساسية للاضطرابات في أسواق التمويل قصيرة الأجل، وإذا لم يكن لديه ما يكفي من الأصول السائلة لتغطية احتياجاته التمويلية واضطر إلى بيع الأصول غير السائلة، فسيكون أكثر تهديدا للمخاطر لغيره من البنوك. الامر الذي يثبت أن مستوى الأصول السائلة من العوامل ذات الصلة للحد من مخاطر السيولة في البنوك بشكل فردي، ومنه الحد من حجم المخاطر النظامية.

المطلب الثالث: اختبار ضغط خطر العدوى بين البنوك

إن الجزء الأخير من اختبارات الضغط المطبقة على النظام المصرفي الجزائري الافتراضي يتمثل في اختبار ضغط خطر العدوى، والذي يأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية لشبكة ما بين البنوك، والتي تحدث بسبب فشل الطرف المقابل. إن الهدف من هذا الاختبار هو بالدرجة الأولى لإعطاء رؤية عامة لشبكة ما بين البنوك في نظامنا الافتراضي، أي قياس كيف يمكن أن تتأثر هذه البنوك بصدمة نظامية، ومنه تحديد البنوك المعرضة لمخاطر نظامية.

1. عرض وتحليل شبكة ما بين البنوك للنظام المصرفي الافتراضي

يقصد بتحليل الشبكة عرض الترابط المصرفي ما بين البنوك عينة الدراسة، ومخاطر العدوى الناجمة عن الانكشاف بينها.

1.1. عرض شبكة إجمالي الانكشافات بين البنوك: يظهر الشكل رقم (27) إجمالي الانكشافات التبادلية بين البنوك عينة الدراسة.

الشكل رقم (27): شبكة اجمالي الانكشافات التبادلية للبنوك الجزائرية عينة الدراسة

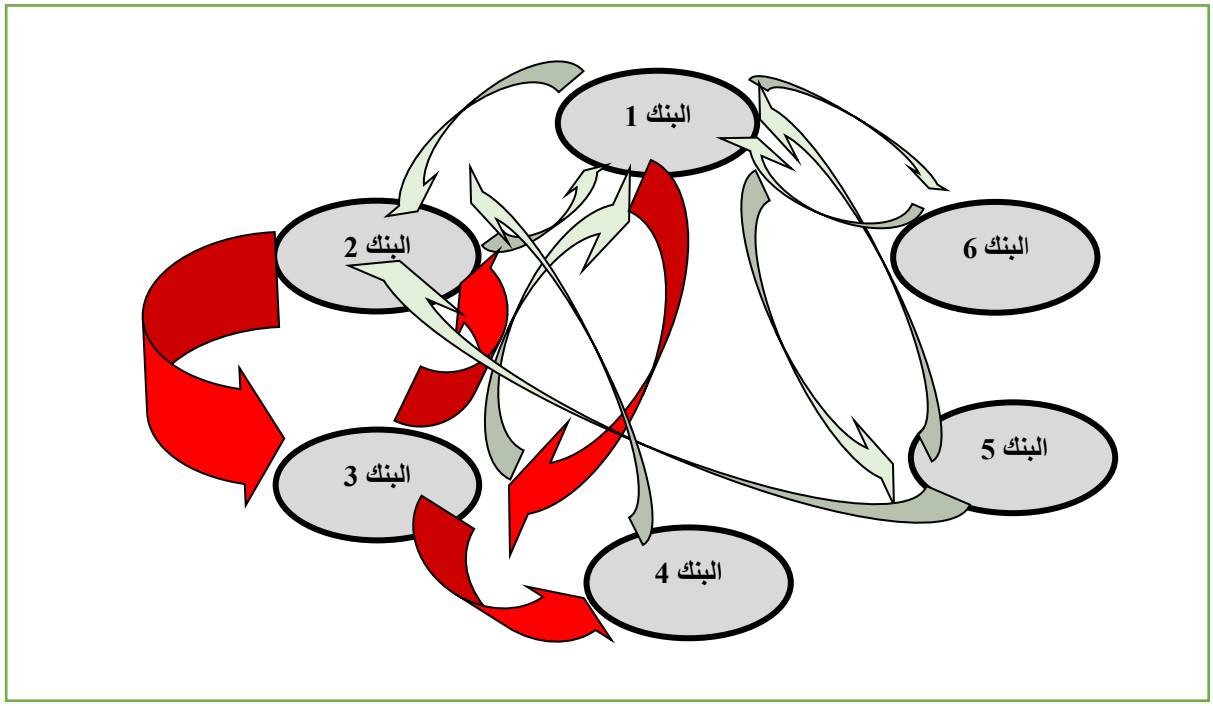

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (33).

إن الشكل رقم (27) يبين اجمالي حركة القروض بين البنوك، حيث يتناسب حجم الأسهم مع مقدار الانكشافات الاجمالية، واللون الأحمر للأسهم مع أكبر عمليات الانكشاف الأولية. وعليه فإن البنك 2 يحمل أكبر قدر من اجمالي الانكشافات أو تعرضات للمخاطر مع البنك 3 (قام بمنحه 73 مليار)، أي أنه في حالة فشل البنك 3 عن سداد التزاماته اتجاه البنك 2 فإن هذا الاخير سوف يتعرض لمخاطر الائتمان بين البنوك؛ يأتي البنك 3 في المركز الثاني من حيث أكبر الانكشافات الاجمالية مع البنك 4 بقيمة 50 مليار دج، ثم مع البنك 2 بقيمة 14 مليار دج، وآخر أكبر انكشاف هو للبنك 1 مع البنك 3 بقيمة 10 مليار دج. تمثل اجمالي الانكشافات التبادلية بين بنوك النظام المصرفي الافتراضي 175 مليار دج، أي 3.5% من اجمالي الميزانية العمومية للنظام الافتراضي، ما يبين ضعف سوق ما بين البنوك في هذا النظام.

2.1. عرض شبكة صافي الانكشافات بين البنوك

يتم الحصول على صافي الانكشاف بين البنوك من خلال الفرق بين اجمالي الانكشافات التبادلية. النتائج المتحصل عليها موضحة أدناه في الجدول رقم (51):

الجدول رقم (51): مصفوفة صافي القروض بين البنوك الجزائرية عينة الدراسة

الوحدة: ألف دج

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
البنك 1		-3 864 669	-5 870 770	0	-3 808 309	-4 380 153
البنك 2	3 864 669		-58 626 706	959 674	225 392	0
البنك 3	5 870 770	58 626 706		-50 948 018	0	0
البنك 4	0	-959 674	50 948 018		0	0
البنك 5	3 808 309	-225 392	0	0		0
البنك 6	4 380 153	0	0	0	0	

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الجدول رقم (33).

تشير العلامة السالبة (-) إلى صافي المقترضين. على سبيل المثال: يعتبر البنك 2 مقترضا صافيا للبنك 1 بمبلغ **3 864 669_** مليار دج. لتسهيل حساب التأثير النظامي، يتم تحويل مصفوفة صافي القروض بين البنوك الى مصفوفة صافي الانكشافات بين البنوك (مصفوفة صافي المقرضين)، أي يتم التركيز على الأرقام الإيجابية لأنها تمثل البنوك المعرضة لمخاطر الائتمان بين البنوك. وذلك كما يوضحه الجدول رقم (52):

الجدول رقم (52): مصفوفة صافي الانكشاف بين البنوك الجزائرية عينة الدراسة

الوحدة: ألف دج

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
البنك 1						
البنك 2	3 864 669			959 674	225 392	
البنك 3	5 870 770	58 626 706				
البنك 4			50 948 018			
البنك 5	3 808 309					
البنك 6	4 380 153					

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (51).

من خلال الجدول أعلاه رقم (52) يتبين أن البنك 1 معرض لخطر الائتمان بين البنوك من قبل البنك 2، البنك 3، البنك 5، والبنك 6 بقيمة 17 مليار دج، في حين أنه لا يمثل مصدر انكشاف لاي بنك من بنوك النظام الافتراضي (غير مقترض)، البنك 2 معرض للخطر من قبل البنك 3 بقيمة 58 مليار دج، وهذا الاخير معرض للخطر من قبل البنك 4 بقيمة 50 مليار دج، باقي الانكشافات للبنك 4، والبنك 5 هي من قبل البنك 2 وهي ضعيفة مقارنة بباقي المبالغ. ويبين الشكل رقم (28) صافي الانكشافات بين البنوك عينة الدراسة، حيث يتناسب حجم الأسهم مع مقدار الانكشافات الصافية، وتمثل الأسهم الحمراء أكبر صافي الانكشافات.

الشكل رقم (28): شبكة صافي الانكشافات للبنوك الجزائرية عينة الدراسة

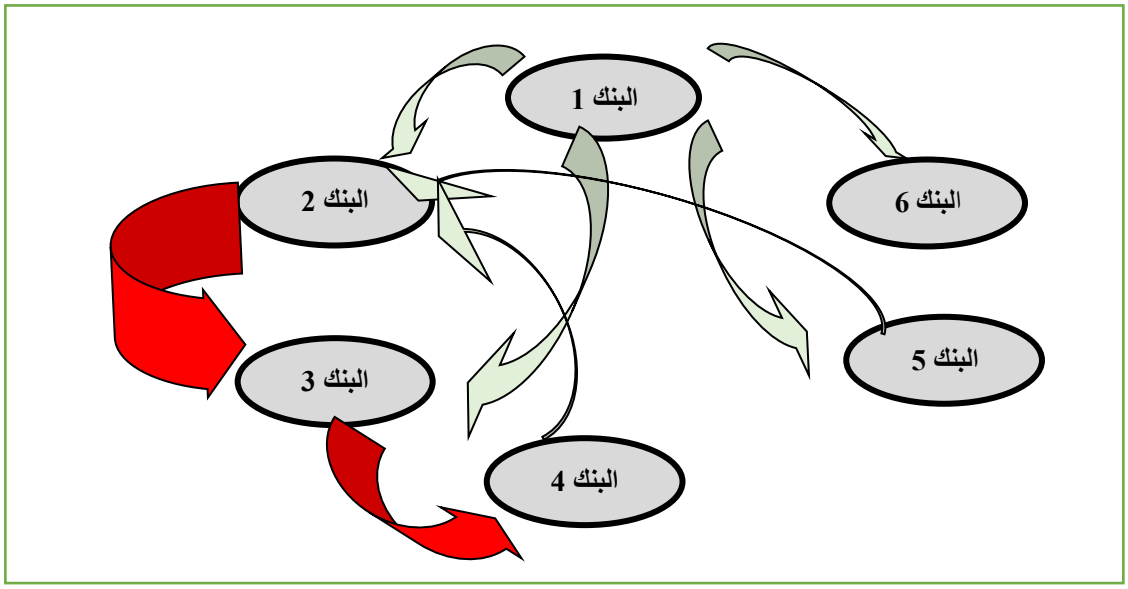

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الجدول رقم (52).

يتبين من خلال الشكل رقم (28) أن أكبر انكشاف هو لا يزال لدى البنك 2 من قبل البنك 3 بقيمة 58 مليار دج، وأن ثاني أكبر انكشاف هو لدى البنك 3 من قبل البنك 4 بقيمة 50 مليار دج. وبالتالي فإن صافي الانكشافات تمثل 128 مليار دج أي 2.6% من اجمالي الميزانية العمومية للبنوك.

2. اختبار ضغط العدوى النظامي

يوضح هذا الاختبار تطور رأس مال كل بنك في العمود إذا تخلف البنك في السطر عن سداد قروضه بين البنوك. حيث يمثل سلسلة من ست اختبارات ضغط منفصلة (صدمة أولية)، واحدة في كل سطر، توضح لكل بنك التأثير المباشر لتخلفه عن السداد (سيناريو شديد عدم تسديده لكامل المبلغ) على رأس مال كل بنك من البنوك الأخرى في العمود. يتم إجراء اختبار ضغط العدوى في العديد من التكرارات، حيث يمكن للفشل في (التكرار الأول) أن يؤدي إلى فشل البنوك الأخرى في (التكرار الثاني)، والذي يمكن أن يؤدي بشكل خاص إلى فشل آخر (التكرار الثالث)، وما إلى ذلك.

1.2. تطبيق ضغط العدوى للتكرار الأول

يتم في هذا العنصر حساب رأس المال والأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك عينة الدراسة بعد التكرار الأول (بعد الصدمة)، وعرض النتائج المتوصل إليها وذلك حسب سنة 2020 (أفق ومني عام واحد).

1.1.2. رأس المال للبنوك عينة الدراسة بعد التكرار الأول

يوضح الجدول التالي رقم (53) رأس المال للبنوك التي في الأعمدة، وذلك بعد الفشل المفترض للبنوك في الاسطر. يتم افتراض أن تأثير الصدمات يتم خصمه مباشرة من رأس المال (معدل المخصصات 100%).

الجدول رقم (53): مصفوفة رأس المال للبنوك عينة الدراسة بعد التكرار الاول

الوحدة: ألف دج

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
البنك 1		277 114 812	96 701 433	18 352 217	5 099 415	3 746 722
البنك 2	51 872 521		96 701 433	17 392 543	4 874 023	3 746 722
البنك 3	49 866 420	168 488 106		18 352 217	5 099 415	3 746 722
البنك 4	55 737 190	227 114 812	45 753 415		5 099 415	3 746 722
البنك 5	51 928 881	227 114 812	96 701 433	18 352 217		3 746 722
البنك 6	51 357 037	227 114 812	96 701 433	18 352 217	5 099 415	

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الجدول رقم (52).

مثال على حساب رأس المال بعد الصدمة للبنك 1 بعد تعثر البنك 2، ونفس الخطوات تطبق على جميع البنوك.

- رأس المال بعد التكرار الأول = رأس المال قبل الصدمة – صافي الانكشاف
- 55737190 – 3 864 669 = **51 872 521 ألف دج**

2.1.2. الأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك عينة الدراسة بعد التكرار الأول

يوضح الجدول رقم (54) الأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك التي في الأعمدة، وذلك بعد الفشل المفترض للبنوك في الاسطر، مع العلم أن معدل ترجيح البنوك والمؤسسات المالية المقيمة بالجزائر هو 20% وذلك وفقا للمادة 14 من النظام رقم 14-01 بتاريخ 16 فيفري 2014.

الجدول رقم (54): الأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك عينة الدراسة بعد التكرار الأول

الوحدة: ألف دج

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
البنك 1		674 328 622	615 658 969	135 467 049	9 130 685	8 665 081
البنك 2	538 766 539		615 658 969	135 658 984	9 175 763	8 665 081
البنك 3	539 167 759	686 053 963		135 467 049	9 130 685	8 665 081
البنك 4	537 993 605	674 328 622	625 848 573		9 130 685	8 665 081
البنك 5	538 755 267	674 328 622	615 658 969	135 467 049		8 665 081
البنك 6	538 869 636	674 328 622	615 658 969	135 467 049	9 130 685	

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (52).

مثال على حساب المخاطر الصافية المرجحة بعد الصدمة (التكرار الأول) للبنك 1 بعد تعثر البنك 2، ونفس الخطوات تطبق على جميع البنوك.

- RWA بعد الصدمة = RWA قبل الصدمة + صافي الانكشاف (20% نسبة ترجيح)
- 537 993 605 + (3 864 669 × 20%) = **538 766 539 ألف دج**

تتطلب عملية العدوى تحديد عتبة رأس المال التي تعتبر البنوك دونها تتصف بعدم الملاءة. في الجزائر نسبة الملاءة المالية محددة بـ (9.5%).

3.1.2. نسب الملاءة المالية للبنوك عينة الدراسة بعد التكرار الأول

يعرض الجدول رقم (55) نسب الملاءة المالية للبنوك عينة الدراسة بعد صدمة التكرار الأول.

الجدول رقم (55): مصفوفة نسبة الملاءة المالية للبنوك عينة الدراسة بعد التكرار الأول

الوحدة: (%)

الوحدة: KDA	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
البنك 1		33,7	15,7	13.5	55,8	43,2
البنك 2	9,6		15,7	12,8	53,1	43,2
البنك 3	9,2	24,5		13,5	55,8	43,2
البنك 4	10,4	33,7	7,3		55,8	43,2
البنك 5	9,6	33,7	15,7	13,5		43,2
البنك 6	9,5	33,7	15,7	13,5	55,8	

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بينات الجدول رقم (53)، والجدول رقم (54).

يتم ملاحظة أن تخلف البنك 4 عن سداد قروضه اتجاه البنك 3، سيؤدي إلى فشل هذا الأخير، والذي يظهر نسبة ملاءة ضعيفة (7.3%) وهي أقل من الحد الأدنى المطلوب من بنك الجزائر، من جهة أخرى فإن تخلف البنك 3 عن سداد قروضه اتجاه البنك 1 سيؤدي بدوره إلى فشل هذا الأخير، وسيجل نسبة ملاءة تساوي (9.2%) وهي أقل من الحد الأدنى المطبق في الجزائر، أما باقي البنوك فستسجل نسب ملاءة مالية أعلى من الحد الأدنى المطلوب وطنيا. وعليه، يتبين أن البنك 1 والبنك 3 سيفشلان في اختبار ضغط العدوى للتكرار الأول، بسبب تخلف البنك 3 والبنك 4 على التوالي عن السداد، وهذا ما يلخصه الجدول التالي رقم (56):

الجدول رقم (56): مصفوفة نتائج اختبار ضغط العدوى بعد التكرار الأول.

الوحدة: KDA	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
البنك 1	0	0	0	0	0	0
البنك 2	0	0	0	0	0	0
البنك 3	1	0	0	0	0	0
البنك 4	0	0	1	0	0	0
البنك 5	0	0	0	0	0	0
البنك 6	0	0	0	0	0	0

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الجدول رقم (55).

حيث:

- 1: فشل البنك في العمود بسبب تخلف البنك في السطر عن سداد قروضه.
- 0: لا يوجد فشل من خلال آلية العدوى.

2.2. تطبيق ضغط العدوى للتكرار الثاني

يبدأ التكرار الثاني بعكس مصفوفة البنوك الفاشلة في التكرار الأول. وهذا يجعل من الممكن توضيح أن البنوك التي تعرضت للعدوى في التكرار الأول أصبحت مصدرا للعدوى في التكرار الثاني.

الجدول رقم (57): مصفوفة مصدر العدوى للتكرار الثاني.

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
البنك 1		0	1	0	0	0
البنك 2	0		0	0	0	0
البنك 3	0	0		1	0	0
البنك 4	0	0	0		0	0
البنك 5	0	0	0	0		0
البنك 6	0	0	0	0	0	

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الجدول رقم (56).

وعليه سيصبح البنك 1 والبنك 3 مصدرا للعدوى في التكرار الثاني، مما سيؤثر على البنوك الأخرى. وهذا ما سيتم توضيحه في الخطوات التالية.

1.2.2. رأس المال للبنوك عينة الدراسة بعد التكرار الثاني

يوضح الجدول التالي رقم (58) رأس المال للبنوك التي في الأعمدة، وذلك بعد فشل البنوك في الاسطر.

الجدول رقم (58): مصفوفة رأس المال للبنوك عينة الدراسة بعد التكرار الثاني

الوحدة: ألف دج

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
البنك 1		227 114 812	96 701 433	18 352 217	5 099 415	3 746 722
البنك 2	51 872 521		96 701 433	17 392 543	4 874 023	3 746 722
البنك 3	49 866 420	168 488 106		18 352 217	5 099 415	3 746 722
البنك 4	49 866 420	168 488 106	45 753 415		5 099 415	3 746 722
البنك 5	51 928 881	227 114 812	96 701 433	18 352 217		3 746 722
البنك 6	51 357 037	227 114 812	96 701 433	18 352 217	5 099 415	

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الجدول رقم (53).

توضح مصفوفة رأس المال بعد التكرار الثاني فشل البنوك في الاعمدة بعد تخلف البنوك بالأسطر عن السداد، لكن سوف يتم التركيز على تأثير تخلف البنك 1 والبنك 3 عن السداد.

في الواقع، لا يوجد بنك معرض للخطر من قبل البنك 1 (الجدول رقم 52)، وبالتالي فإن فشل أو افلاس البنك 1 ليس له تأثير على باقي البنوك. أما البنك 3 فهو يُعرض بنكان للخطر، البنك 1 بمبلغ (770 870 5 ألف دج)، والبنك 2 بمبلغ (706 626 58 ألف دج)، من جهة أخرى فإن البنك 4 يعرض البنك 1 والبنك 2 للخطر، ويتم ملاحظة انخفاض رأس المال لديهما بقيمة صافي الانكشاف لدى البنك 3.

2.2.2. الأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك عينة الدراسة بعد التكرار الثاني

يوضح الجدول رقم (59) الأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك التي في الأعمدة، وذلك بعد فشل للبنوك في الاسطر، مع العلم أن معدل ترجيح البنوك والمؤسسات المالية المقيمة بالجزائر هو 20%.

الجدول رقم (59): مصفوفة الأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك عينة الدراسة بعد التكرار الثاني

الوحدة: ألف دج

	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
البنك 1		674 328 622	615 658 967	135 467 049	9 130 685	8 665 081
البنك 2	538 766 534		615 658 967	135 658 984	9 175 763	8 665 081
البنك 3	539 167 759	686 053 963		135 467 049	9 130 685	8 665 081
البنك 4	543 864 375	732 955 328	625 848 573		9 130 685	8 665 081
البنك 5	538 766 534	674 328 622	615 658 967	135 467 049		8 665 081
البنك 6	538 766 534	674 328 622	615 658 967	135 467 049	9 130 685	

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (54).

توضح مصفوفة المخاطر الصافية المرجحة بعد التكرار الثاني أن RWA للبنك 1 والبنك 2 قد ارتفعت بمقدار صافي الانكشاف لدى البنك 3. وذلك راجع أن في التكرار الأول تسبب البنك 4 في فشل البنك 3، والذي سيؤثر بدوره على البنك 1 والبنك 2 خلال التكرار الثاني، وعليه فإنه توجد صلة غير مباشرة بين البنك 4 والبنك 1 والبنك 2.

3.2.2. نسب الملاءة المالية للبنوك عينة الدراسة بعد التكرار الثاني

يوضح الجدول رقم (60) مصفوفة نسبة الملاءة المالية للبنوك عينة الدراسة بعد التكرار الثاني.

الجدول رقم (60): مصفوفة نسبة الملاءة المالية للبنوك عينة الدراسة بعد التكرار الثاني

الوحدة: (%)

الوحدة: KDA	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
البنك 1		33,7	15,7	13,5	55,8	43,2
البنك 2	9,6		15,7	12,8	53,1	43,2
البنك 3	9,2	25,4		13,5	55,8	43,2
البنك 4	9,16	23	7,3		55,8	43,2
البنك 5	9,6	33,7	15,7	13,5		43,2
البنك 6	9,5	33,7	15,7	13,5	55,8	

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الجدول رقم (58)، والجدول رقم (59).

تبين نسبة الملاءة بعد التكرار الثاني أن البنك 1 لن يؤثر على أي بنك من البنوك الأخرى، أما البنك 3 فسوف يؤثر على البنك 1 ويعرضه للفشل (نسبة ملاءة أقل من الحد الأدنى المطلوب 9.2%) وسيظل البنك 2 قادرا على تحمل هذه الصدمة رغم الخسارة التي تكبدها (706 626 58 ألف دج) وسيجل نسبة ملاءة تساوي 25.4% وهي تفوق الحد الأدنى المطلوب وطنيا ولدى لجنة بازل 3، من جهة أخرى يتم ملاحظة أن البنك 1 يعاني من فشل ثان من خلال ارتباط غير مباشر مع البنك 4، وعليه سيجل نسبة ملاءة دون الحد الأدنى المطلوب 9.16%. وهذا ما يلخصه الجدول أدناه رقم (61)

الجدول رقم (61): مصفوفة نتائج اختبار ضغط العدوى بعد التكرار الثاني

الوحدة: KDA	البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
البنك 1	0	0	0	0	0	0
البنك 2	0	0	0	0	0	0
البنك 3	1	0	0	0	0	0
البنك 4	1	0	1	0	0	0
البنك 5	0	0	0	0	0	0
البنك 6	0	0	0	0	0	0

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الجدول رقم (60).

يتبين أن البنك 1 سوف يتعرض مرتين للفشل في اختبار آلية العدوى، الأول بسبب تخلف البنك 3 عن السداد في التكرار الأول، والفشل الثاني بسبب علاقته غير المباشرة مع البنك 4. أما فيما يخص الحاجة إلى إعادة الرسملة للبنك 1 والبنك 3 في ظل اختبار ضغط العدوى بين البنوك فيتم توضيحها في الجدول أدناه رقم (62).

الجدول رقم (62): الحاجة الى إعادة رسملة البنوك الفاشلة في اختبار العدوى

الوحدة: ألف دج

	البنك 1	البنك 3
متطلبات راس المال (RWA × 9.5%) (1)	51 220 937	59 455 614
راس المال بعد الصدمة (2)	49 866 420	45 753 415
الحاجة الى إعادة الرسملة (1-2)	1 354 517	13 702 199

المصدر: من اعداد الباحثة.

وعليه فإن بعد فشل البنك 1 سيحتاج إلى 1 354 417 ألف دج للوصول إلى الحد الأدنى لرأس المال، أيضا البنك 3 سيسجل احتياج قدره 13 702 199 ألف دج للوصول إلى الحد الأدنى المطلوب من رأس المال.

يمكن تلخيص نتائج اختبار ضغط خطر العدوى خلال التكرار الأول والتكرار الثاني في الشكل رقم (29) أدناه:

الشكل رقم (29): ملخص تخطيطي لنتائج الاختبار النظامي

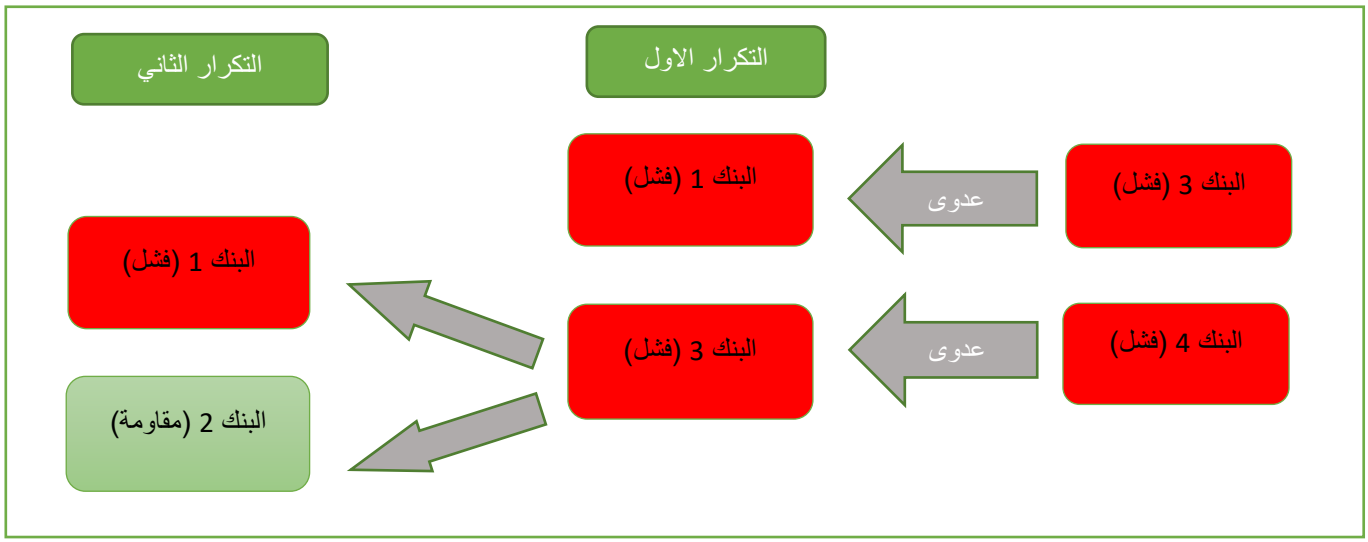

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ما سبق.

يبين الشكل رقم (29) أن تخلف البنك 3 عن سداد جميع التزاماته (افلاس فردي) اتجاه البنك 1 في ظل السيناريو الشديد سيؤدي الى افلاس هذا الأخير، وسيسبب في حدوث خسارة لدى النظام المصرفي بقيمة 770 870 5 ألف دج أي 1.14% من إجمالي رأس مال النظام، وهي خسارة منخفضة نوعا ما وبالتالي سيكون التأثير خفيف على النظام المصرفي.

من جهة أخرى، فإن الإفلاس الفردي للبنك 4 من شأنه أن يؤدي إلى إفلاس متعاقب للبنك 3 والبنك 1 من خلال تأثير العدوى المباشر وغير المباشر، وبالتالي في ظل هذا السيناريو سوف يؤدي إلى خسارة كبيرة بقيمة 494 445 115 ألف دج أي 22% من اجمالي رأس مال النظام.

في الختام، فإنه يمكن تفسير اختبار العدوى بين البنوك على أنه مقياس للكشف عن البنوك ذات الأهمية النظامية، حيث كلما زاد الانخفاض في رأس مال البنوك (أو نسبة الملاءة المالية)، وكلما كانت الطبيعة النظامية أكثر حدة، كانت تلك البنوك التي يتسبب فشلها في حدوث اضطرابات كبيرة. يتم تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية من خلال ما يلي:

- **حجم البنوك (التأثير على الاقتصاد):** يتم تحديد حجم كل بنك من البنوك عينة الدراسة بالنسبة الى اجمالي الميزانية العمومية للنظام وذلك كما يوضحه الجدول رقم (63):

الجدول رقم (63): حجم البنوك عينة الدراسة إلى اجمالي الميزانية العمومية

البنك 1	البنك 2	البنك 3	البنك 4	البنك 5	البنك 6
%21.69	%45.47	%27.47	%4.94	%0.2	%0.24

المصدر: من اعداد الباحثة.

يتبين من خلال الجدول رقم (63) أن البنك 4 الذي يمثل 4.9% من إجمالي الميزانية العمومية للنظام الافتراضي، سوف يتسبب في افلاس بنكين رئيسيين: البنك 1 والبنك 3 اللذان يمثلان 21.6%، و27.4% على التوالي من اجمالي الميزانية العمومية، لذلك فإن التأثير على الاقتصاد سوف يكون تأثيرا كبيرا.

- **الترابط:** يوضح تقييم الروابط المباشرة وغير المباشرة بين البنوك عينة الدراسة، أن البنك 4 لديه أكبر عدد من الترابطات، لذلك يعتبر بنكا ذا أهمية نظامية يجب التحكم في مخاطره المالية، واحتوائها من أجل التقليل من المخاطر النظامية.

خلاصة الفصل

تعتبر اختبارات الضغط جزء مهما من مجموعة الأدوات المعاصرة المتاحة لبنك الجزائر لتقييم المخاطر التي تؤثر على النظام المصرفي. وعليه، وبعد تطبيق هذه الاختبارات باتباع برنامج تقييم القطاع المالي FSAP، يتبين أن مخاطر الائتمان ستسجل أدنى مستويات كفاية رأس المال وأكبر الاحتياجات لإعادة الرسملة للنظام الافتراضي، وهذا ما يتماشى مع ما توصل إليه صندوق النقد الدولي سنة 2014، أي أن مخاطر الائتمان وتحديدا مخاطر التركز الائتماني لا تزال هي أقوى وأهم مخاطر القطاع المصرفي في الجزائر، وأن البنوك العامة أكثر عرضة للمخاطر من البنوك الخاصة، كما تظهر نتائج اختبارات الضغط السلبية لمخاطر السيولة ومخاطر العدوى أن تأثير تلك المخاطر يمكن أن يتسبب في خسائر إضافية كبيرة للبنوك.

بشكل عام، يظل البنك 1 والبنك 3 والبنك 4 بنوك معرضة بشكل كبير لمخاطر التركز (القطاع، وأكبر مقترضين) ومخاطر السيولة ومخاطر العدوى. البنك 2 بقي صامدا أمام جميع الاختبارات التي تم إجراؤها بفضل المستوى العالي لرأس المال الذي يستخدمه ضد المخاطر الكامنة في نشاطه. كذلك اجتاز البنك 5 والبنك 6 جميع الاختبارات بنجاح.

الخـــــاتمة

الخاتمة

ساهمت الأزمات المالية الأخيرة في حالات اللااستقرار المالي، حيث أوضحت فشل بعض السلطات الإشرافية على الأنظمة المالية المحلية والدولية، وكذا أظهرت محدودية بعض أدوات قياس الاستقرار المالي للبنوك، الأمر الذي دفع بتلك السلطات إلى البحث وتطوير منهجيات جديدة هدفها الوقاية، وتجنب الوقوع في مثل تلك الأزمات مستقبلا، ومحاولة التنبؤ بها، وكذلك تحقيق وتعزيز الاستقرار المالي لأنظمتها المصرفية والمالية.

سعينا من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك العاملة بالجزائر.

حيث تعد اختبارات الضغط إحدى تلك الأدوات التي وضعتها لجنة بازل، والتي برز استخدامها وأهميتها عقب الأزمة المالية العالمية 2008، وهي اختبارات تطبق من قبل البنوك والسلطات الرقابية بهدف التعرف على نقاط ضعف البنوك والنظام المصرفي، وقدرتهما على تحمل المخاطر والصدمات التي قد تحدث مستقبلا في ظل سيناريوهات محددة حول أوضاع مستقبلية استثنائية خارج الظروف العادية، وإذا ما تطورت تلك الأوضاع على النحو الأسوأ، وذلك عبر قياس الآثار على مدى كفاية رأس المال، الأمر الذي يساعد تلك البنوك والسلطات الرقابية على معرفة نقاط ضعفها والتحوط الجيد لمثل تلك الأوضاع، وذلك من خلال اختيار وتطوير الاستراتيجيات المناسبة وخطط الطوارئ للحد ومواجهة تلك المخاطر، تدعيم أدوات المخاطر المستخدمة في التنبؤ والانذار المبكر، ومنه مساعدتها على تحقيق وتعزيز الاستقرار المصرفي والمالي.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، تتمثل فيما يلي:

1. **فيما يخص النظام المصرفي الأردني (نتائج سنة 2021)**

- يجري البنك المركزي الأردني اختبارات الضغط بصفة دورية ومنتظمة، لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة، وتقييم الوضع المالي للبنك ضمن سيناريوهات شديدة لكنها ممكنة الحدوث، ونتائج اختبارات الضغط المتحصل عليها يتم استخدامها في تحديد مستوى رأس المال والسيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل البنوك لتكون قادرة على تحمل تلك الصدمات والمخاطر المرتفعة.
- **نتيجة اختبار تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان:** في ظل سيناريو ارتفاع القروض غير العاملة تبين أن القطاع المصرفي الأردني بصفة اجمالية قادر على تحمل هذه الصدمة، حيث في هذه الحالة سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال لديه من 18,3% إلى 14,5%، ومع ذلك وبعد تأثير الصدمة تبقى النسبة لديه أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ نسبة 12%.

- **نتيجة اختبار تحليل الحساسية لمخاطر التركز الائتماني:** تبين أنه في حالة تعثر أكبر ستة مقترضين على مستوى كل بنك (السيناريو الشديد)، فإن نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في هذه الحالة سوف تنخفض من 18,3% إلى 12,4%، ومع ذلك وبعد تأثير الصدمة تبقى النسبة لديه أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12%.
- **نتيجة اختبار تحليل الحساسية لمخاطر السوق:** وبافتراض ارتفاع/ انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس، وبافتراض انخفاض سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 25% مقابل العملات الأخرى (سيناريوهات شديدة)، يتبين أن اجمالي القطاع المصرفي الأردني قادر على تحمل هذه الصدمة في الحالتين، حيث تبقى نسبة كفاية رأس المال عند مستواها والذي يبلغ 18,3%.
- **نتيجة اختبارات الضغط الكلية:** وبافتراض انخفاض الدخل السياحي والاستثمار المباشر، تراجع الصادرات الوطنية وعودة المغتربين من الخارج، وافتراض ارتفاع مستوى البطالة وتراجع السوق المالي، وارتفاع أسعار الفائدة على الدينار، يتبين أن نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الأردني ستبلغ 17.2%، 15.4% و13.0% للأعوام 2021، 2022، 2023 على التوالي، أي أنه وبافتراض أسوأ السيناريوهات فان نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق في الاردن والبالغ 12%، والحد الأدنى المحدد من لجنة بازل والبالغ 10.5%.
- يعتبر القطاع المصرفي الأردني قطاعا سليما ومستقرا قادرا على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة الناتجة عن فيروس كورونا، نتيجة تمتع البنوك الأردنية بمستويات مرتفعة من رأس المال؛
- يرجع ارتفاع رأس المال بشكل رئيسي الى قيام البنك المركزي بالطلب من البنوك عدم توزيع الأرباح وذلك لدعم قاعدة رؤوس أموال البنوك وتمكينها من مواجهة تداعيات جائحة كورونا ودعم الاقتصاد الوطني.

2. فيما يخص النظام المصرفي القطري (نتائج سنة 2021)

- يجري البنك المركزي القطري اختبارات ضغط مصرفية ربع سنوية لمراجعة وتحليل شامل لمدى كفاية رأس المال، ولقياس قدرة البنوك على تحمل الأزمات، ضمن سيناريوهات شديدة لكنها ممكنة الحدوث، وذلك لتعزيز الاستقرار في النظام المالي.
- **نتيجة اختبار ضغط مخاطر الائتمان:** بافتراض مستويات عالية من القروض غير العاملة للقطاع الخاص وقطاع الأفراد، تبين أن نسبة كفاية رأس المال للبنوك سوف تنخفض بنسبة 3.5% الى 6.2%، ومع الأخذ في الاعتبار أن 12.5% هو الحد الأدنى المعياري المطلوب الحفاظ عليه من قبل البنوك، فإنه لكي تصبح نسبة كفاية رأس المال دون هذا الحد، يجب أن يتحول ما يزيد عن 12% من القروض العاملة لجميع

القطاعات الى قروض غير عاملة باستثناء القطاع العام.

- **نتيجة اختبار ضغط مخاطر السيولة:** بافتراض سحوبات المودعين المقيمين وغير المقيمين في جميع القطاعات الاقتصادية بأوزان سحب مختلفة، أوضحت نتائج اختبار ضغط مخاطر السيولة إلى أن جميع البنوك تملك مصادر سيولة كافية لتحمل المخاطر باستثناء بنك واحد، ويمكن لبعض البنوك تغطية نقص السيولة لديها في حالة حدوث صدمة سيولة مفترضة دون استخدام خيار إعادة الشراء.
- يعتبر القطاع المصرفي القطري قطاعا سليما ومرنا قادرا على تحمل الأزمات والمخاطر المرتفعة الناتجة عن فيروس كورونا، نتيجة تمتع البنوك القطرية بمستويات مرتفعة من رأس المال مقرونة بانخفاض القروض الغير منتظمة وهذا ما يضمن أيضا مرونة نظامية اتجاه الضغوط الاضافية؛

3. فيما يخص النظام المصرفي العماني (نتائج سنة 2021)

- يطبق البنك المركزي العماني اختبارات الضغط كأسلوب استشرافي يمكنه من قياس مرونة وقدرة البنوك على الصمود في مواجهة الأزمات المختلفة بما فيها تلك التي تملك احتمال ضئيل للحدوث، خلال أفق زمني يبلغ عاما واحدا
- **نتيجة اختبار تحليل الحساسية لمخاطر الملاءة:** بافتراض الزيادة الكبيرة في نسبة القروض غير العاملة الاجمالية لدى البنوك المحلية من مستواها الحالي البالغ 3.6% إلى 10.5 %، فإن نتائج اختبارات التحمل الشديدة، أظهرت أن نسبة كفاية رأس المال للبنوك بشكل عام ستكون أعلى من الحد الأدنى لراس المال المطلوب من البنك المركزي العماني والبالغ 13.5 %، وستبلغ 15.1%.
- كما أظهر اختبار الضغط العكسي أن القروض غير العاملة الاجمالية لدى البنوك المحلية، قد تزيد بمقدار 100% على الأقل قبل أن يتم الإخلال بالحد الأدنى لنسبة رأس المال لدى البنوك المحلية والبالغ 13.5%.
- **نتيجة اختبار تحليل الحساسية لمخاطر السيولة:** من أجل تحديد عدد الأيام التي يمكن أن تتحمل فيها البنوك معدل مرتفع وغير متوقع من عمليات سحب السيولة اليومية، بالاعتماد فقط على أصولها السائلة دون أن تلجأ إلى تعزيز السيولة لديها من مصادر خارجية، أظهرت النتائج أن البنوك المحلية ستظل في وضع سيولة مريح، وستظل مراكزها المالية تعكس مستوى جيد من القدرة على الصمود في مواجهة السحب المكثف من الودائع. كما تظهر النتائج أن جميع البنوك المحلية بوسعها الصمود أمام عمليات السحب المكثفة المفترضة للودائع لأكثر من خمسة أيام عمل.
- **نتيجة اختبارات الضغط الكلية:** ومع الاخذ في الاعتبار جميع المخاطر العالمية السياسية والاقتصادية

المحتملة التي قد تؤدي إلى انكماش حاد في الاقتصاد العُماني، تم افتراض انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 7%. وسيؤدي هذا النمو السالب في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى تدهور كبير في جودة الائتمان لدى البنوك إلى جانب خسائر أخرى نتيجة التحركات غير المواتية في مخاطر السوق. وعليه، ستنخفض نسبة كفاية رأس المال للبنوك المحلية إلى 15.3%، وهو ما يزال أعلى من المستوى المطلوب من البنك المركزي العماني.

4. فيما يخص النظام المصرفي الجزائري (نتائج سنة 2020)

1.4: نتيجة اختبار تدهور جودة الأصول: بينت نتائج اختبار الضغط المصرفي المتعلقة بتدهور جودة الأصول بنسبة 20% (من الفئة الأولى الى الفئة الرابعة)، ما يلي:

- القطاع المصرفي الجزائري غير قادر على تحمل هذه الصدمة حيث سجل أن نسبة كفاية رأس المال لديه سوف تنخفض انخفاض حاد من 20.5% الى 0.14%، من جهة أخرى على المستوى الفردي، فإن أربعة بنوك سوف تنخفض النسبة لديهم عن الحد الأدنى المطبق وطنيا والبالغ 9.5%، وبنكان آخران سوف تفوق النسبة لديهم الحد الادنى المطبق وطنيا، ولدى بازل 3 والبالغ 10.5%. ويرجع سبب هذا الانخفاض الحاد للملاءة للنظام المصرفي إلى انخفاض الملاءة لفرادى البنوك؛ ارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر مع انخفاض راس المال التنظيمي بسبب المخصصات الإضافية للديون المتعثرة، الأمر الذي يؤكد سوء إدارة المخاطر لدى هذه البنوك.

2.4: نتيجة اختبار ضغط التركز القطاعي: بينت نتائج اختبار الضغط المصرفي المتعلقة بخفض درجة القروض الممنوحة لقطاع الصناعة، التجارة، والبناء بنسبة 20% (من الفئة الأولى الى الفئة الرابعة)، ما يلي:

- فيما يخص قطاع **الصناعة**، فإن القطاع المصرفي الافتراضي قادر على تحمل هذه الصدمة وستنخفض النسبة لديه الى 10.4% لكنها تبقى أعلى من الحد الادنى المطلوب وطنيا، أما على المستوى الفردي فإن البنك 1 والبنك 3 و4 فستنخفض النسبة لديهم إلى ما دون الحد التنظيمي (3.05% و3.3% و5.8% على التوالي). ويرجع هذا الانخفاض الحاد في نسبة الملاءة المالية إلى التركيز القطاعي للقروض الممنوحة من البنوك الثلاثة المتعثرة لقطاع الصناعة.

- فيما يخص قطاع **التجارة**، يظهر الاختبار أنه ستنخفض النسبة لدى القطاع المصرفي الى 17.3% ولكنها ستبقى تفوق الحد الادنى لبازل 3 (10.5%)، وعليه فإن القطاع المصرفي الجزائري قادر على تحمل هذه الصدمة. أما على المستوى الفردي، فإن هذه الصدمة ستؤدي الى انخفاض طفيف في نسبة الملاءة المالية للبنك 1 و4 دون الحد التنظيمي (7,2% و7,9%) على التوالي.

- أما قطاع **البناء** فيظهر الاختبار أنه ستنخفض النسبة لدى القطاع المصرفي الجزائري الى 17.6% لكن ستبقى نسبة الملاءة لديه أعلى من الحد التنظيمي والبالغ 9,5% وأعلى من الحد الادنى لبازل والبالغ 10.5%، أما على المستوى الفردي فإن جميع البنوك الستة ستبقى نسبة الملاءة لديها أعلى من الحد المطلوب لدى بازل 3، باستثناء البنك 1 ستنخفض النسبة لديه لكن تبقى أعلى من الحد الأدنى الوطني والبالغ 9,5%، وعليه فإنه لا يوجد تركيز قطاعي في قطاع البناء.

3.4: نتيجة اختبار ضغط التركز لأكبر مقترضين: بينت نتائج اختبار الضغط المصرفي المتعلقة بخفض درجة القروض الممنوحة لأكبر ثلاثة مقترضين بنسبة 50% (من الفئة الأولى الى الفئة الرابعة)، ما يلي:

- في حالة **الصدمة الأولى** (تعثر أكبر مقترض لكل بنك) فيظهر الاختبار أن القطاع المصرفي الجزائري قادر على تحمل صدمة تعثر أكبر مقترض، حيث سجل أن نسبة كفاية رأس المال لديه سوف تنخفض لتصل الى 10.8%، لكن ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق لبازل 3 والبالغ 10.5%. من جهة أخرى على المستوى الفردي فإن أربعة بنوك (البنك 2، البنك 3، البنك 5، البنك 6) سوف تنخفض النسبة لديهم لكن تبقى أعلى من 10.5%، في حين البنك 4 سوف تنخفض النسبة لديه لكن تبقى أعلى من 9.5%، وستنخفض عن هذه النسبة الأخيرة لدى البنك 1.

يرجع سبب تجاوز هذه الصدمة إلى عدم وجود تركز ائتماني للمقترض الأول من قبل البنوك الخمسة، باستثناء البنك 1، حيث أن المقترض الأول يمتلك 37% من اجمالي محفظة ائتمان البنك 1.

- في حالة **الصدمة الثانية** (تعثر أكبر مقترضين 02) فيظهر الاختبار أن القطاع المصرفي الافتراضي الجزائري غير قادر على تحمل صدمة تعثر أكبر مقترضين اثنين، حيث يظهر أن نسبة كفاية رأس المال لديه سوف تنخفض عن الحد التنظيمي لتصل الى 6.4%. من جهة أخرى على المستوى الفردي فإن أربعة بنوك سوف تنخفض النسبة لديهم لكن تبقى أعلى من 9.5% (بينهم ثلاثة بنوك ستبقى أعلى من 10.5%)، وستنخفض النسبة لدى بنكين (البنك 1، البنك 4) دون الحد التنظيمي والبالغ 9.5%.

يرجع سبب انخفاض الملاءة لدى البنك 4 إلى أن 16% من محفظته الائتمانية مملوكة لدى المقترض الأول والثاني لذلك فتعثر هذا البنك مرتبط بتعثر هذين المقترضين.

- في حالة **الصدمة الثالثة** (تعثر أكبر ثلاثة مقترضين) فيظهر الاختبار أن القطاع المصرفي الافتراضي الجزائري غير قادر على تحمل صدمة تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (سيناريو الأكثر شدة)، حيث يسجل أن نسبة كفاية رأس المال لديه سوف تنخفض عن الحد التنظيمي لتصل الى 3.7%. من جهة أخرى على المستوى الفردي فإن ثلاثة بنوك (البنك 2، البنك 5، البنك 6) سوف تنخفض النسبة لديهم لكن تبقى أعلى من 10.5%

وهو الحد الأدنى لبازل 3، وستنخفض النسبة لدى ثلاثة بنوك (البنك 1، البنك 3، البنك 4) دون الحد التنظيمي والبالغ 9.5%. يرجع سبب هذا الانخفاض إلى أن 55% من اجمالي المحفظة الائتمانية لدى البنك 1 مملوكة لدى أكبر ثلاثة مقترضين، يليه البنك 4 بنسبة 21% من محفظته الائتمانية مملوكة لدى أكبر ثلاثة مقترضين وفي الاخير البنك 3 بنسبة 13% من محفظته الائتمانية مملوكة لدى أكبر ثلاثة مقترضين.

وعليه فإن القطاع المصرفي الجزائري في المجمل غير قادر على تحمل اختبار ضغط الحساسية لمخاطر الائتمان، خاصة مخاطر انخفاض جودة الأصول، حيث سجلت أكبر احتياج إعادة رسملة النظام بمبلغ يساوي 190 650 206 ألف دج، وأدنى مستوى كفاية رأس المال بنسبة بلغت 0.14%، كما اتضح أن البنوك العمومية أكثر عرضة لهذا الخطر من البنوك الخاصة (بنكان عموميان مقابل بنك واحد خاص).

4.4: نتيجة اختبار ضغط السيولة: بينت نتائج اختبار الضغط المصرفي المتعلقة بسحب المودعين لودائعهم بنسبة 20% في اليوم، ما يلي:

- أن جميع البنوك قادرة على تحمل صدمة السيولة لليوم الخامس على التوالي رغم الانخفاض المستمر في سيولتها (البنك 5 والبنك 6 سيسجلان ارتفاع مستمر في نسبة صافي التدفق النقدي لديهما، وذلك راجع الى تراكمات السيولة المتاحة مع غياب سحب المودعين)، باستثناء البنك 1 الذي أظهر أنه غير قادر على تحمل صدمة السيولة في اليوم الرابع، وستتفاقم الحاجة للسيولة لديه في اليوم الخامس لتبلغ 232 755 105 ألف دينار جزائري، من جهة أخرى أظهر البنك 3 أنه غير قادر على تحمل صدمة السيولة في اليوم الخامس، حيث أظهر حاجة للسيولة تعادل 961 335 78 ألف دينار جزائري. وبالتالي، يمكن للبنك 3 التعامل مع عمليات سحب الودائع الضخمة لمدة 4 أيام قبل اللجوء إلى البنك المركزي. في حين يمكن أن يقاوم البنك 1 لمدة ثلاثة أيام فقط.

5.4: نتيجة اختبار ضغط العدوى بين البنوك: بينت نتائج اختبار الضغط المصرفي المتعلقة بضغط العدوى بين بنوك النظام الافتراضي ما يلي:

- في حالة **التكرار الأول:** يتبين أن تخلف البنك 4 عن سداد التزاماته اتجاه البنك 3، سيؤدي إلى فشل هذا الأخير، وسيسجل نسبة ملاءة ضعيفة (7.3%) وهي أقل من الحد المطلوب، من جهة أخرى فإن تخلف البنك 3 عن سداد التزاماته اتجاه البنك 1 سيؤدي بدوره إلى فشل هذا الأخير، وسيسجل نسبة ملاءة تساوي (9.2%) وهي أقل من الحد الأدنى المطبق في الجزائر، وسيتسبب في خسارة للنظام المصرفي الافتراضي بقيمة 770 870 5 ألف دج. وعليه فإن البنك 1 والبنك 3 سيفشلان في اختبار آلية العدوى للتكرار الأول، بسبب تخلف البنك 3 والبنك 4 على التوالي عن السداد.

- في حالة **التكرار الثاني:** وبعد فشل البنك 1 والبنك 3 سيصبحان مصدرا للعدوى في التكرار الثاني، وعليه يتبين أن تخلف البنك 1 عن السداد لن يؤثر على أي بنك، أما تخلف البنك 3 عن السداد سيعرض البنك 1 الى الفشل من جهة، ومن جهة ثانية سيؤثر على البنك 2 وسيتسبب له في خسارة قيمتها 58 626 706 ألف دج، لكن رغم ذلك سيسجل نسبة ملاءة عالية تبلغ 25.4%. وعليه، فإن الفشل الفردي للبنك 4 من شأنه أن يؤدي إلى فشل متعاقب للبنك 3 وفشل ثان للبنك 1 من خلال تأثير العدوى المباشرة وغير المباشرة، وبالتالي سوف يؤدي إلى خسارة كبيرة بقيمة 494 445 115 ألف دج أي 22% من إجمالي رأس مال النظام.

في المجمل، وبعد تطبيق جميع الاختبارات باتباع برنامج تقييم القطاع المالي FSAP، يتبين أن مخاطر الائتمان ستسجل أدنى مستويات كفاية رأس المال وأكبر الاحتياجات لإعادة الرسملة للنظام الافتراضي، وهذا ما يؤكد نتائج صندوق النقد الدولي سنة 2014، أي أن مخاطر الائتمان وتحديدا مخاطر التركز الائتماني لا تزال هي أقوى وأهم مخاطر القطاع المصرفي في الجزائر، وأن البنوك العامة أكثر عرضة للمخاطر من البنوك الخاصة. ومنه فإن هذه النتائج المتحصل عليها تساهم في تحقيق وتعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الجزائري من خلال إبراز نقاط قوته التي يعمل على تعزيزها، وإبراز نقاط ضعفه التي يعمل على معالجتها، وفيما يلي بعض الاقتراحات الخاصة بذلك.

مقترحات الدراسة: من خلال النتائج التي تم الوصول إليها يتم اقتراح ما يلي:

- يجب على البنوك الجزائرية الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال اختبارات الضغط واستخلاص الدروس منها، وذلك بهدف تقييم كفاءة النظام المصرفي والمالي الجزائري في إدارة المخاطر والأزمات ممكنة الحدوث؛
- مواكبة اتفاقية بازل 3 فيما يخص كفاية رأس المال، أي زيادة الحد الأدنى الوطني لنسبة كفاية رأس المال إلى ما فوق 10,5% أو يساويه، من أجل تجنب الوقوع في حالة عدم الاستقرار خاصة في حالة الصدمات الشديدة؛
- وجوب توفر الموارد البشرية المؤهلة في البنوك الجزائرية من أجل التنفيذ الصحيح لاختبارات الضغط وتحليل نتائجها؛
- إصدار تقارير الاستقرار المالي بصفة دورية تضم مستجدات تطورات القطاع المصرفي، ونتائج اختبارات الضغط لإفادة المساهمين والمقترضين؛
- تنويع محفظة البنك من أجل تجنب التعرض لأي مخاطر تركز حسب القطاع أو تركز المقترضين؛

- بالنسبة للبنوك التي فشلت في الاختبارات، يجب زيادة نسبة رأس المال لديها، وذلك من خلال زيادة مخصصات إضافية، أو تنفيذ عملية إعادة الرسملة (استدعاء المساهمين الحاليين، أو المساهمين الجدد، أو زيادة الأرباح المحتجزة)؛
- للتعامل مع مخاطر السيولة قصيرة الأجل، فإن للبنوك ثلاث خيارات أساسية: بيع الأصول السائلة غير المرهونة؛ الاقتراض بضمان أو بدونه من سوق ما بين البنوك أو من البنك المركزي؛ توليد أموال جديدة من خلال أنشطتها؛
- بالنسبة للبنك 4 وباعتباره بنك ذو أهمية نظامية يجب عليه إجراء اختبارات ضغط بصفة دورية مكثفة، باعتماد سيناريوهات مخاطر خاصة به.

آفاق الدراسة: لقد في برزت هذه الدراسة الى دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي في البنوك، وبتقى الدراسة مفتوحة لتناول جوانب أخرى هامة، ومن هذه الجوانب التي تستحق الدراسة:

- دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر المصرفية.
- اختبارات الضغط آلية لتعزيز الاستقرار المالي.

المراجع

قائمة المراجع العربية

أ. الكتب

1. ابن منظور. (2014). *لسان العرب* (الطبعة 3). بيروت، لبنان: دار صادر.
2. جمعة محمود ابراهيم. (2015). *القطاع المالي أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي*. القاهرة، مصر: المكتبة الحديثة.
3. حربي محمد عريقات، وسعد جمعة عقل. (2010). *إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
4. حماد طارق عبد العال. (2007). ، *إدارة المخاطر: أفراد- إدارات- شركات- بنوك (مخاطر الائتمان والمشتقات وأسعار الصرف*. مصر: الدار الجامعية.
5. حمزة محمود الزبيدي. (2002). *ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني*. عمان: مؤسسة الوراق.
6. دريد كامل آل شبيب. (2012). *إدارة البنوك المعاصرة* (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار السيرة للنشر والتوزيع.
7. دريد كامل آل شبيب. (2020). *ادارة البنوك المعاصرة*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
8. سعدي الضناوي، وجوزيف مالك. (2007). *معجم المترادفات والأضداد* (المجلد 1). طرابلس، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
9. صادق راشد الشمري. (2013). *استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية* (المجلد الطبعة العربية). عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
10. صلاح حسن. (2011). *الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الاعمال*. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
11. عبد الله علي القرشي، سعد عبد الكريم النخلاني. (2019). *اختبارات الضغط والاستقرار المالي للبنوك*. القاهرة، جامعة الدول العربية، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
12. عمر يوسف عبد الله عبابنة. (2011). *الازمة المالية المعاصرة*. الأردن: عالم الكتب الحديث.
13. عيسى مهند حنا نقولا. (2010). *إدارة المحافظ الاقراضية*. عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
14. محمد بن عبد الرزاق الزبيدي. (2006). *تاج العروس من جواهر القاموس* (المجلد الجزء 13). الكويت.
15. محمد عبد السلام الحديدي، وابراهيم جابر السيد. (2020). *سلسلة الادارة الحديثة: إدارة المخاطر والأزمات*. الجزائر: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع ودار الجديد للنشر والتوزيع.

16. هاني منصور رنا، ووهيبة محمد سليم. (2014). *بازل III والملاءة II: تحد جديد للقطاع المصرفي*. بيروت: دار تيولاين للطباعة والنشر.

17. هلاء فرحان طالب، وصباح حسن العكيلي. (2019). *اختبارات الضغط المصرفي (التصميم، السيناريوهات، التطبيقات العملية)*. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

ب. المجلات والدوريات

1. إبراهيم مزيود. (افريل, 2014). قنوات تأثير الأزمات المالية على القطاع المالي والمصرفي العربي. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية* (01).

2. احمد مهدي بلوافي. (د ت). البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 21*(2).

3. اسماء دردور. (2019). بناء مؤشر مركب لقياس الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2003-2017. *مجلة الباحث، 19*(01).

4. أسماء دردور، سليمة خوالدي. (2020). قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر باستخدام مؤشر Z-score للفترة 2008-2018. *Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT، 19*(02).

5. اسماء سفاري، وآسيا بن دابة. (2020). تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي: دراسة حالة الجزائر. *مجلة الاقتصاد الصناعي، 11*(01).

6. اورا هيروكو، وليليانا شوماخر. (جوان, 2013). بنوك تحت الضغط: اختبارات القدرة على تحمل الضغوط تقيم قدرة البنوك بمحاكاه أدائها في سيناريوهات اقتصادية بالغة الشدة. *مجلة التمويل والتنمية*.

7. بلعزوز بن علي. (2010). استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات المالية. *مجلة الباحث، 07*.

8. بول هيلبرز، وماثيوت. (ديسمبر, 2004). ماذا لو....؟ *مجلة التمويل والتنمية*.

9. بيلة يحي الشريف، وعامر عيساني. (2021). قياس مخاطر التركز الائتماني باستخدام اختبارات الضغط -دراسة تجربة الأردن-. *مجلة جديد الاقتصاد، 16*(1).

10. ثريا عبد الرحيم الخزرجي، وصبيان طارق الأعرجي. (2020). القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق. *Journal of Economics and Administrative Sciences، 26*(119).

11. حنان تريعة. (جانفي, 2020). تقييم الملاءة المالية للبنوك باستخدام اختبار الضغط (دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية الجزائر (ABC). *مجلة الباحث* (العدد 20).

12. حنان شاوي، زهير بن دعاس. (جوان, 2022). قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج Z-score. *مجلة معارف، المجلد 17* (العدد 1).

13. راشد صادق الشمري، والامام صلاح الدين محمد أمين. (2011). تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية. *مجلة الادارة والاقتصاد* (90).

14. ساتي ساتي أنس محمد. (2015). إدارة مخاطر الائتمان المصرفي. *مجلة الدراسات المالية والمصرفية* (04).

15. سليم بن رحمون، وسميحة بوحفص. (مارس, 2018). التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لادارة المخاطر المصرفية،. *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال* (06).

16. سهيلة قطاف . (د ت). تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي Camels،. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 15* (01).

17. شحاتة, م. (ديسمبر,2018). نموذج مقترح للقياس والافصاح المحاسبي عن اختبارات تحمل الضغوط كأداة لادارة المخاطر المصرفية –دراسة تطبيقية .–*المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ,المجلد 02* (العدد01).

18. صابر بن معتوق. (2021). دور اختبارات التحمل في تحقيق الاستقرار المصرفي – دراسة حالة القطاع المصرفي الفلسطيني–. *مجلة آفاق علوم الادارة والاقتصاد، المجلد 05* (العدد 01).

19. صابر بن معتوق. (ديسمبر, 2019). اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي–دراسة تجربة الأردن–. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06* (العدد 01).

20. صادق راشد الشمري، و صلاح الدين محمد أمين. (دت). متطلبات أنموذج اختبارات التحمل وإمكانية التطبيق في المصارف العراقية "دراسة استطلاعية لأراء عينة من موظفي البنك المركزي العراقي". *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1* (العدد 71).

21. صورية عاشوري، و زهرة شناقة . (2021). أثر المخاطر المصرفية على درجة الامان المصرفي وفق لجنة بازل: دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2007–2017). *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 15* (03).

22. عائشة طبي، و نور الدين كروش. (ديسمبر, 2012). دور نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية وادارتها. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 3*(2).

23. عادل رحال ، و رابح خوني. (2021). دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 08*(01).

24. عباس بوهريرة، وعبد اللطيف مصيطفى. (2017). تحليل مؤشرات السلامة المصرفية (حالة بنك AGB– CPA). *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* (07).

25. عبد القادر بريش . (فيفري, 2013). ادارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 2 و3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية،. *مجلة العلوم الإنسانية* (29).

26. عبد القادر بريش، و زهير غراية. (2015). مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرا المالي والمصرفي العالمي. *مجلة الاقتصاد والمالية*.

27. عبد الله علي قرشي. (ديسمبر, 2020). استخدام اختبارات الضغط في قياس المخاطر المصرفية، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية في اليمن. *مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس* (العدد 2).

28. عبد المالك بن زابة، وحنيفة بن ربيع. (ديسمبر, 2014). اختبارات التحمل كآلية لادارة المخاطر المصرفية. *مجلة جديد الاقتصاد* (العدد 09).

29. عثمان محادي، يونس حواسي، و عبد الباسط مداح. (2011). التحليل المالي كأداة لإدارة المخاطر الإقراضية في البنوك التجارية–دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 03*(05).

30. علي محبوب، وعلي سنوسي. (2019). إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية مصرف السلام أنموذج. *مجلة دراسات وأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 11*(01).

31. عمار عريس، ومجدوب بحوصي. (مارس, 2017). تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي. *مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3*(العدد 1).

32. فاروق فخاري، نورة زبيدي، ومنيه بوديعة. (2020). تحليل أهمية استخدام اختبارات الضغط كوسيلة للكشف المبكر عن خسائر المخاطر البنكية مع الإشارة لتجربة البنوك الأردنية. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد04*(العدد01).

33. فريدة تلي، والزهرة بن بريكة. (ديسمبر, 2017). استخدام النموذج الكميZ-SCORE لقياس الاستقرار والسلامة المالية المصرفية دراسة تطبيقية حول مصرف دبي الإسلامي من الفترة (2011-2016). *مجلة العلوم الإنسانية، الجزء الأول*(العدد الثامن).

34. فضيلة بوطورة، و نوفل سمايلي. (جانفي, 2016). بنك الجزائر وارساءء مقررات لجنة بازل للاشراف والرقابة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة (2003-2015). *مجلة دراسات-العدد الاقتصادي-، 07*(01).

35. فطيمة عليش، و يوسف بوعيشاوي. (2019). ادارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات لجنة بازل 1، 2، 3. *مجلة دراسات اقتصادية، 20*(01).

36. فوزية ابليلة . (2016). أثر أزمة الرهن العقاري 2008على استقرار النظام المالي العالمي. *مجلة البشائر الاقتصادية*(07).

37. كاظم الشمري، و ريام الفتلاوي. (2020). تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرف: دراسة تطبيقية في العراقللمدة 2010-2016. *المجلة العراقية للعلوم الادارية، 16*(63).

38. لعراف, ف .(2012) .المداخل الحديثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك مع الإشارة الة حالة الجزائر .*مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*.(07)

39. محمد بن حميدة ، و ميمون بورقاق. (ديسمبر, 2016). الخطر النظامي وآليات انتقاله داخل النظام المصرفي. *مجلة البحوث القانونية والسياسية*(07).

40. مروة بوقدوم، و جمال عمورة. (2018). الرقابة المصرفية في الجزائر ودورها في تعزيز الإفصاح بالبنوك التجارية. *مجلة الأبحاث الاقتصادية*(19).

41. مصطفى العرابي، و عبد المجيد قدي. (2016). العرابي مصطفى، قدي عبد المجيد، ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي. *مجلة الاقتصاد الجديد، 15*(02).

42. منال هاني. (2017). اتفاقية بازل 3ودورها في إدارة المخاطر المصرفية. *مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1*(العدد 16).

43. نبيل بهزري. (سبتمبر, 2018). مقترحات اتفاقية بازل 3 للوقاية من الأزمات البنكية لتعزيز استقرار النظام المالي في ظل الإطار العولمي الجديد. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال*(07).

44. نبيلة يحي الشريف، و عامر عيساني . (2021). قياس مخاطر التركز الائتماني باستخدام اختبارات الضغط -دراسة تجربة الاردن-. *مجلة جديد الاقتصاد*.

45. نرمين حميد علي زنكنه. (2019). استخدام اختبارات الضغط في ادارة مخاطر التركز الائتماني بحث تطبيقي في مصرف سومر التجاري. *مجلة دراسات محاسبية ومالية، 14*(49).

46. نظيرة قلادي. (ديسمبر, 2017). مدى فعالية أنظمة الإنذار المبكر (EWS) في قياس الاستقرار المالي. *مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8*(الجزء 2).

47. هراء ناجي، وأحمد محمد فهمي. (2013). دور معايير كفاية رأس المال المصرفي وفق مقررات بازل 1 و2 في المخاطر الائتمانية. *مجلة دراسات مالية ومحاسبية* (24).

48. وفاء يحياوي. (دت). تأثير مقررات لجنة بازل 1-2-3 على إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، 24*(01).

49. ياسر مشعل ، و ربا كوكش فهمي. (ديسمبر, 2013). نموذج مقترح للتنبؤ بالأزمات المصرفية في سوريا. *مجلة رؤى اقتصادية*(العدد الخامس).

50. ياسمينة عامرة، وتركية هادفي. (2020). هادفي تركية، الآليات الحديثة لرقابة البنك المركزي على البنوك التجارية دراسة حالة القواعد الاحترازية في الجزائر خلال الفترة (1011-2017). *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 07*(02).

ج. الرسائل العلمية

1. بوبكر مصطفى. (2014). *الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي - حالة النظام المصرفي الجزائري-*. (اطروحة دكتوراه) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

2. بوهريرة, ع .(2018) .*دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في إرساء الاستقرار المالي -دراسة حالة الجزائر-*. (اطروحة دكتوراه) الجزائر: جامعة غرداية.

3. حسين حيدر فاضل. (2019). *تقويم المخاطرة المصرفية على وفق اختبارات الجهد وتأثيرها في العائد على الاستثمار*. (اطروحة دكتوراه)، العراق: جامعة المستنصرية.

4. سارة كوثر مخلفي. (2016). *تقييم أثر منتجات الهندسة المالية على الاستقرار المالي -دراسة حالة مبادلات التعثر الائتماني-*. (أطروحة دكتوراه)، جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري.

5. صالح مفتاح. (2009). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. *الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية*. سطيف: جامعة فرحات عباس.

6. محمد عبد الحميد عبد الحي. (2014). *استخدام تقنيات الهندسة المالية في ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية*. (اطروحة دكتوراه) سوريا: جامعة حلب.

7. محمد عوض العبيد علي. (2018). دور البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي– السلامة المالية كمتغير وسيط. (أطروحة دكتوراه). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

د. التقارير

1. إبراهيم الكراسنة. (2010). *أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر*. أبوظبي: صندوق النقد العربي.

2. اتحاد المصارف العربية. (2010).

3. بنك الجزائر. (2018). *التقرير السنوي 2017*. الجزائر.

4. بنك الجزائر. (2019). *التقرير السنوي 2018*. الجزائر.

5. بنك الجزائر. (2020). *التقرير السنوي 2019*. الجزائر: بنك الجزائر.

6. البنك المركزي الأردني. (2016). *تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك العاملة في الادرن*. البنك المركزي الأردني.

7. البنك المركزي الأردني. (2018). *اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك*. الأردن.

8. البنك المركزي الأردني. (2019). *اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك*. الأردن.

9. البنك المركزي الأردني. (2020). *تقرير الاستقرار المالي*. الأردن.

10. البنك المركزي الأردني. (2022). *الإطار العام للسياسة الاحترازية الكلية في البنك المركزي الأردني*. دائرة الاستقرار المالي.

11. البنك المركزي الأردني. (دت). *الهيكل التنظيمي للبنك المركزي*.

12. البنك المركزي الأردني. (دون تاريخ). *أهداف ومهام البنك المركزي*.

13. البنك المركزي الأردني. (دون تاريخ). *نبذة عن البنك المركزي الأردني*.

14. البنك المركزي العماني. (2020). *تقرير الاستقرار المالي*. سلطنة عمان.

15. البنك المركزي العماني. (دون تاريخ). *الرؤية والأهداف*.

16. البنك المركزي العماني. (دون تاريخ). الهيكل التنظيمي للبنك المركزي.

17. البنك المركزي العماني. (دون تاريخ). *تاريخنا*.

18. البنك المركزي العماني. (دون تاريخ). *نبذة عن البنك المركزي*.

19. البنك المركزي العماني .(دت) .*تقييم نظام الرقابة والاشراف المصرفي* .

20. البنك المركزي القطري. (2014). *منهجية اجراء اختبارات الضغط لدى ادارة الاستقرار المالي والاحصاء*. البنك المركزي القطري.

21. البنك المركزي القطري. (2019). *تقرير الاستقرار المالي*.

22. البنك المركزي القطري. (2020). *تقرير الاستقرار المالي*.

23. البنك المركزي القطري. (دون تاريخ). *أهداف المصرف*.

24. البنك المركزي القطري. (دون تاريخ). *لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر*.

25. رجاء بندر. (2012). *استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية*. بحث صادر عن البنك المركزي العراقي.

26. صندوق النقد العربي. (2004). *إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها*. أبو ظبي.

27. صندوق النقد العربي .(2004) .*الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية* .ابوظبي: صندوق النقد العربي.

28. صندوق النقد العربي. (2012). *ورقة عمل حول السياسة النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية*.

29. صندوق النقد العربي. (2019). *تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية*. صندوق النقد العربي.

30. صندوق النقد العربي. (2020). *إثر التركز في القطاع المصرفي على الاستقرار المالي (تجربة المملكة الهاشمية الاردنية)*. صندوق النقد العربي.

31. صندوق النقد العربي. (2020). *تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية*. صندوق النقد العربي.

32. صندوق النقد العربي. (2021). *المنهجيات المحدثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية (تجربة المملكة المغربية)*. صندوق النقد العربي.

33. صندوق النقد العربي. (2021). *مبادئ ارشادية حول تطوير منهجيات اختبارات الأوضاع الضاغطة لقياس مخاطر القطاع المالي*.

34. صندوق النقد العربي .(دون تاريخ). *مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية* .

35. عبد الكريم أحمد قندوز. (2020). *المخاطر المصرفية وأساليب قياسها*. صندوق النقد العربي.

36.مجلس الخدمات المالية الاسلامية. (2012). *المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية*. مجلس الخدمات المالية الاسلامية.

ه. الأوامر

1. المادة 2 من الامر رقم (11-08 .(2012). *المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الصادرة في 29 اوث 2012* .الجريدة الرسمية.
2. المواد03، 04، من الامر رقم (11-04). (2011). *تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، الصادرة في 02 أكتوبر 2011*. الجريدة الرسمية.

و. مواقع الأنترنيت

1. صبري محمد خليل. (15 نوفمبر, 2019). *الحفاظ على الاستقرار كغاية للتشريع الاسلامي*. تاريخ الاسترداد أوث, 2023، من المرقع الرسمي للدكتور صبري محمد خليل خيري: http://drsabrikhalil.wordpress.com

قائمة المراجع الأجنبية

A. The Books

1. Aglietta, M. (2001). *Macroéconomie Financière Crises Financières et Régulation Monétaire.* paris: La découverte.
2. Aglietta, M. (2008). *La crise : Pourquoi en est-on arrivé là ? Comment en sortir ?* Michalon Edition.
3. Anne, M. (1999). *Risque et Contrôle de Risque.* paris: Economica
4. Boyer, R., & Dehove, M. (2004). *Les crises financières.* paris: la documentation française.
5. Meunier, N., & Sollogoub, T. (2005). *Économie du risque pays.* Paris: La Découverte.
6. Sardi, A. (2004). *Bale 2.* France: afges édition.
7. Saunders , A., & Allen, L. (2010). *Credit Risk management in and out of the financial crisis: New approaches to vabee at risk and other paradigms.* John Wiley and Sons.
8. Vaughan, E. (1997). *Risk management.* USA: John, Wiley & Sons.

B. The Journals

1. Alwode , A., & Al Sadek, M. (2008). What is financial stability? *Financial stability paper series, N° 1*.
2. Cihak, M. (2004). *Stress Testing: A Review of Key Concepts.* CNB Internal Research and Policy Note 2.
3. Crockett, A. (1997). Why id financial stability a goal of public policy? *Economic review*(Q4).
4. Daas, G., & Zedan, K. (2017). Palestinian Banks Analysis Using CAMEL MODEL. *International Journal of Economics and Financial Issues*.
5. Davis, P. (2003, November). Towards a Typology For Systemic Financial Instability. *Economic and Finance Discussion Papers*.

6. Gunter, C., & Thiery, C. (2004). L'apport de modèles quantitatif a la supervision bancaire en Europe. *Revue française d'économie, 19*(01).
7. Judge, K. (2020, June). Stress Testing During Times of War. *ECGI Working Paper Series in Law*(N° 529/2020).
8. Kent, B., & Greg, F. (2015). *Investment Risk Management.* Oxford University Press,.
9. Li Lian , O., & Pazarbasioglu, C. (2014). Credibility and Crisis Stress Testing. *International Journal of Financial Studies*(N° 2).
10. Mishkin, F. (1999). Global Financial Instability : framework, events, issues. *Journal of economic perspectives, Vol 13*(No 4).
11. Mohammed, & Onour. (2020). Stress testing for Credit Risk exposure in Islamic Banks. *Management and Economics Research Journal, 6*(2).
12. Monnin, P., & Jokipi, T. (2013). The Impact of Banking Sector Stability on the Real Economy. *Journal of International Money and Finance, 14*(32).
13. Onour, M. (2020). Stress Testing for Credit Risk Exxposure in Islamic Banks. *Management and Economics Research Journal, 06*.
14. Ozili, P. (2019). Determinants of Banking Stability in Nigeria. *Munich Personal Repec Archive*.
15. Peterson, O. (2019). *Determinants of Banking stability in Nigeria.* MPRA.
16. Strobel, F., & Leptit, L. (2013). Bank Insolvency Risk and time varying Z-score measures. *Journal of International Financial Markets, 25*.
17. Taskinsoy, J. (2018). A Macro Stress Testing Framework for Assessing Financial Stability: Evidence from Malaysia. *Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies*.
18. Thompson. (2012). Dodd-frank and Basel III's Skin in Game Divergence and Why it is Good for the International Banking System. *Law Journal, 02*(02).

C. The Reports

1. Bancaire, C. d. (1993). *Traitement Prudentiel Des Risques De Marché : Propositions Soumises a Consultation du Comité de Bale Sur le Contrôle Bancaire.* Bale.
2. banque centrale du Luxembourg. (2010). *Les dimensions macro et micro-prudentielles de la supervision: deux piliers nécessaires.* Revue de stabilité financière.
3. Banque d'Algérie. (2010). *Contrôle et supervision bancaire en Algérie.*
4. Banque d'Algérie. (2017). *Contrôle et supervision bancaire en Algérie.* Rapport d'activité annuel.
5. Banque des Règlements Internationaux. (2009). *1er avril 2008-31 mars 2009,,.* Rapoort annuel.
6. Baudino, P. (2018). *Stress Testing Banks a Comparative Analysis.* Financial Stability Institule. Basel, Switzerland: Bank for International Settlement.
7. BCBS. (2006). *International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards.* Basel Committee on Banking Supervision.
8. BCBS. (2009). *principles for sound stress testing practices and supervision.* Basel: Bank for international settlements.
9. BCBS. (2012). *Peer review of supervisory authotities implementation of stress testing principles.* Basel, Zwitzerland: Bank for International Settlements.
10. BCBS. (2018). *Stress testing principles.* Basel Committee on Banking Supervision. BIS.

11. Bookstaber, R., & Others. (2013). *Stress Tests to Promote Financial Stability: Assessing Progress and Looking to the Future.* Office of Financial Research.
12. Borio, C. (2003). *Towards a macroprudential framework for financial supervision and regulation?* . BIS Working Papers.
13. Borio, C. (2009). *L'approche macroprudentielle appliquée à la régulation et à la surveillance financières.* Banque de France.
14. BRI, FMI, & FSF. (2009). *Guidance to assess the systemic importance of financial institutions, markets and instruments.*
15. BRI/FMI/FSF. (2009). *Guidance to assess the systemic importance of financial institutions, markets and instruments* .
16. Chant, J. (2003). *Financial Stability as a Policy Goal, Essays on financial stability.* Bank of Canada. Bank of Canada.
17. Chul park, Y. (2006). *A Macroprudential approach to financial supervision and regulation: conceptual and operational issues.* IMF Working Paper.
18. Cihak, M. (2016). Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis. *IMF Working Paper, 16*(08).
19. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire. (1993). *Traitement Prudentiel Des Risques De Marché : Propositions Soumises a Consultation du Comité de Bale Sur le Contrôle Bancaire.* Bale.
20. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire. (2010). *Bâle III : Dispositif Réglementaire Mondial Visant à Renforcer la Résilience des Etablissements et Systèmes Bancaires.* Bâle.
21. Committee on The Global Financial System. (2000). *Stress Testing By Large Financial Institutions: Current Practice and Aggregation Issues.* Basel: Bank for international settlements.
22. Ergungor, O., & Thomson, J. (2005). *Systemic Banking Crises.* USA: The Federal Reserve Bank of Cleveland.
23. FMI. (2006). *Indicateurs de solidité financière : Guide d'Établissement.*
24. François, J. (2010). *Le risque systémique conseil national de comtabilité de France.* paris.
25. Garry, S. (2004, October). Defining financial stability. *International Monetary Fund, 04*(187).
26. Hall, K. (2006). *stress testing: The second-round effects, Forum advanced techniques on testing applications for supervisors.* Washington: International Monetary Fund.
27. IBRD , World Bank, & IMF. (2005). *Financial Sector Assessment.*
28. IMF, & World Bank. (2003). *Analytical Tools of the FSAP.* INTERNATIONAL MONETARY FUND, THE WORLD BANK.
29. IMF. (2006). *Financial Soundness Indicators.* Washington: International Monetary Fund.
30. IMF. (2008). *Stress Testing at the IMF.* IMF.
31. IMF. (2011). *Stress Testing the Banking Sector Technical Note.* Washington: International Monetary Fund.
32. IMF. (2011). *United Kingdom: Stress testing the Banking Sector Technical Note.* IMF.
33. IMF. (2012). *Macro financial stress testing –principles and practices.* International Monetary Fund.
34. IMF. (2014, July). Macroprudential Solvency Stress Testing of the Insurance Sector. *International Monetary Fund*(IMF Working Paper 14/133).
35. IMF. (2014). *Algeria Financial system Stability Assessment.* IMF.
36. IMF. (2014). *Algeria Financial system stability assessment.* International Monetary Fund

37. IMF. (2023). *Jordan "Financial Sector Assessment Program and Financial System Stability Assessment.*
38. Kapinos, P. (2015). Stress testing banks whence and whither? *Federal deposit insurance corporation center for financial research*(working paper N 07).
39. la Banque d'Algérie. (2010). *contrôle et supervision bancaire du renforcement de la solidité bancaire »,.* Rapport d'activité de la Banque d'Algérie.
40. Nikolaou, K. (2009). *Liquidity Risk Concepts Definitions and Interactions.* Germany: EUROPEAN CENTRAL BANK.
41. Olivier, B., & Philipp, H. (2000). *Systemic risk: A survey.* European central bank.
42. Olivier, B., & Vichett, O. (2004). *Bilan des « stress tests » menés sur le système bancaire français".* Banque de France.
43. Oura, H., & Schumacher, L. (2020). Macro Financial Stress Testnig: Principles and Practices. In L. Ong, & A. Jobst, *Stress Testing Principles, Concepts, and Frameworks* (Vol. Chapter 2). USA: International Monetary Fund.
44. René, R. (2008). *, Rapport sur la crise financière.* France: Présidence de la République.
45. Schuermann, T. (2016). *Stress Testing in Wartime and in Peacetime.* Oliver Wyman and Wharton Financial Institutions Center.
46. Schuermann, T. (2016). Stress Testing in wartime and peacetime. *Financial Institutions Center*.

D. The Regulations

1. Articles 02, 03, et 04 de Règlement N°14-01. (2014). *16 Février 2014.* Bank of Algeria.
2. Articles 02, de Règlement N°14-01. (2014). *16 Février 2014.* Bank of Algeria.
3. Article 05 de Règlement N°14-01 . (2014). *16 Février 2014.* Bank of Algeria.
4. Article 33 et 34 de Règlement N°14-01. (2014). *du 16 Février 2014.*
5. Article 04 et 05 de Règlement N°14-02. (2014). *Relatif aux grands risques et aux participations.* Bank of Algeria.

E. Sites Web

1. fitchratings. (2022). *Rapport Special: Exposition des banques Nord Africaines a la crise mondiale des marches financiers: Pourquoi leur risque de contagion est limite*. Retrieved December 2022, from fitchratings: http://www.fitchratings.com
2. Office of the Superintendent of Financial Institut. (2009). *Guideline of Stress Testing.* Retrieved from http://www.osfi-bsif.gc.ca/Eng/Docs/e18.pdf
3. *Financial Sector Assessment Program (FSAP)*. (nd). Retrieved Mars 2023, from The World Bank: http://www.worldbank.org/en/programs/financial-sector-assessment-program
4. Siapartners. (2013, Novembre 12). *Principes clés d'un dispositif de stress tests*. Retrieved Aout 2022, from Sia Partners: https://www.sia-partners.com
5. *La finance pour tous.* (2023, Janvier 18). Retrieved Mai 2023, from STRESS TESTING: www.lafinancepourtous.com/content/view/pdf

F. The Conferences

1. Ferguson, R. (2002). Should the Financial Stability Be an Explicit Center Bank Objective? *at Challenges to Central Banking From Globalized Financial Systems Conference.* Washington: IMF
2. Schioppa, T. (2002). Central Banks and Financial Stability: Exploring a Land in Between. *2nd ECB Central Banking Conference*, (p. 20_21). Frankfurt.